

محمود أحمد

لبنان

إنهيار.. أم إنتحار؟

لبنان

إنهيار.. أم إنتحار؟



الطبعـة الأولـى
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

تصميم الغلاف
عبد الغنى أبو العينين

المحتويات

مقـدمــة

عشر سنوات كاملة قضيتها فى لبنان ، بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، شهدت خلالها بداية الحرب وعشت ذروة الخطر ، ورأيت بعينى رأسى بلدا يتحلل ووطنا يتمزق ويتفسخ .. ويكاد يندثر !

فى البداية ، كنت - كغيرى - أظنها « جولة » أو موجة من العنف لا تلبث أن تنحسر عندما يجد « العقلاء » حلاً ،فيتوقف القتال ويعود الكل إلى الاستمتاع بما كان لبنان يوفره من حياة هانئة لجميع المقيمين على أرضه . ولكن الأيام والأحداث خيبت كل الآمال . ففى الحقيقة ، كان شيطان الحرب قد انطلق من عقاله ، وبدأت الحلقة الجهنمية في الدوران دون أن تلوح أية فرصة فى الأفق - حتى اليوم - لوضع حد لهذه المأساة الدامية التى راح ضحيتها أكثر من ١٣٠ ألف قتيل ، بالاضافة إلى الجرحى والمعوقين والمشوهين و .. المخطوفين .

وكنت قد ذهبت إلى لبنان ، بحكم العمل ، عندما عينت مديرا لمكتب « وكالة أنباء الشرق الأوسط » في بيروت ، وهي مهمة تحدد لائحة العمل بالوكالة مدتها بأربع سنوات . وبغض النظر عن لحظات الخطر والرعب التي مرت بي ، والتي كان لا بد وأن أقتسمها مع كل من كان يعيش على أرض لبنان في تلك الأيام المشئومة ، فقد مرت الأسابيع والشهور والسنون ، بينما « الأحداث » - وهو الوصف الذي كان يطلقه البعض على الحرب الأهلية - لاتنتهي ، بل كانت لاتهدأ حتى تعود فتشتعل من جديد .. أكثر قوة وضراوة .

وقتها ، سيطرت عليّ رغبة « مهنية » طاغية بأن أبقى حتى أشهد النهاية ، وحتى أستطيع في وقت ما ، بعد أن تخمد النيران ويتبدد الدخان ، أن أقدم شهادة على ما جرى .. من جوف هذا الأتون الملتهب . ولذلك فانه عندما تقرر أن أبقى عاما خامسا في هذا الموقع ، فانني تلقيت القرار مرحبا رغم تضاؤل الآمال - وقتئذ - في قرب حلول هذه النهاية . وفي تلك الفترة ، كثيرا ما كنت ألتقي بمن كان يعتبر استمراري في هذا الموقع الخطر نوعا من التهور غير المبرر ، وكان هذا هو رأي الكثيرين من الزملاء الذين أعربوا لي - صراحة - عن أن الهدف الذي أتوخاه لا يساوي الثمن الذي أدفعه بالتعرض للخطر كل يوم وكل لحظة .. خاصة وأن أسرتي ظلت تعيش معي هذه التجربة بأكملها ، عاما وراء عام ، حتى كان خروجنا جميعا في شهر مارس عام ١٩٨٤ .

□ □ □

هنا ، لابد من اشارة سريعة إلى حقيقة يعرفها كل من عاش في لبنان خلال الحرب ، و « عايش » بشكل أو بآخر ألوان الخطر . هذه الحقيقة هي أن الأمر - أي أن يقرر المرء البقاء وسط كل هذه النيران - لايتعلق من قريب أو بعيد بالجسارة والشجاعة أو متانة الأعصاب .. أو حتى اللامبالاة . وانما الذي يحدث هو أن المرء يكتشف ، من ناحية ، أنه قد « **اعتاد** » هذه الحياة أو الظروف المحيطة به ، مهما بدت للناظر اليها من الخارج مجنونة أو محفوفة بالخطر . ومن ناحية أخرى ، فان الأمر لا يخلو من الرغبة في الاستمرار في مشاركة « **الآخرين » - الذين تكون علاقته بهم قد توثقت يوما بعد يوم - ما يواجهونه من مصاعب ، انطلاقا من شعور حقيقي بأن هذه المشاركة هي الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يقدمه للتخفيف من وطأة المأساة المخيمة على الجميع .**

ولست أبالغ إذا قلت إنني عندما كنت أتوجه إلى القاهرة أو غيرها فى تلك الأيام ، فى أجازة أو فى عمل ، كنت أشعر بشيء كتأنيب الضمير وأنا أسمع أو أقرأ أخبار ما يجرى في لبنان ، وأحاول - من خلال معرفتي بالأماكن والمواقع والقوى التى تتردد أسماؤها - أن أستشف مدى خطورة ما يدور أثناء غيابى . وبعد سنوات ، وكنت قد انتقلت إلى العمل فى لندن ، سمعت طبيبة بريطانية ، هي « بولين كتنج » ، كانت قد خرجت لتوها من المخيمات الفلسطينية المحاصرة ، في عام ١٩٨٧ ، **تقول انها تود العودة إلى هناك فى أقرب فرصة** . وبطبيعة الحال ، فقد أثار قولها دهشة الذين كانوا يستمعون إليها ، وربما كان من بينهم من ظن أنها تمثل أو تبالغ .. أما أنا ، فاننى تفهمت جيدا ما كانت الطبيبة البريطانية ترمى اليه ، وكنت على يقين من أنها قالت ما قالته بكل صدق ، وبكل إخلاص .

□ □ □

انقضى العام الخامس ، وانتهت مدة عملى الرسمى في بيروت ، دون أن تلوح بادرة أمل واحدة تبشر بقرب إيجاد حل لما أصبح يسمى بـ « الأزمة اللبنانية » . وبينما كنت لا ازال أفكر فيما ينبغى علىّ عمله ، إذا بالصديق والزميل « عثمان أبو زيد » ، مدير عام وكالة الأنباء القطرية آنذاك ، يتصل بى عارضا علىّ التفرغ للعمل بالوكالة مراسلا لها في بيروت . وكان معنى العرض الذى تلقيته هو أن أترك العمل في الوكالة المصرية ، لكي أعمل متفرغا للوكالة القطرية ، ولكن ذلك كان يعنى - من ناحية أخرى - أن أستمر فى بيروت . ولم أتردد . فبعد أيام ، كنت أستقل الطائرة إلى « الدوحة » عاصمة قطر ، وألتقى بوزير الاعلام القطرى والمسئولين هناك ، بل وأتسلم قرار التعيين وأعود به إلى بيروت .. لكى أستمر خمس سنوات أخرى !

وخلال هذه الفترة الثانية من عملي في لبنان ، طرأ بعض التغير النوعى على ماكنت أمارس من عمل ، بينما تلاحقت الأحداث على الساحة اللبنانية ، ووقع الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وتقلّبت التربة أكثر من مرة . ففيما يتعلق بالعمل ، كان علىّ أن أتولى انشاء وإدارة مكتب للوكالة القطرية لم يكن موجودا ، كما بدأت أعد رسائل إذاعية لراديو قطر كانت تذاع مرتين كل أسبوع . أما ما كان يجرى على ساحة لبنان فقد كان من أقسى وأمر مايمكن أن يتعرض له بلد : **إزدادت الانقسامات عمقا ، واندثرت قوى وظهرت قوى جديدة ، وارتبطت أزمة لبنان - أكثر فأكثر - بما يدور في المنطقة مما باعد إمكانيات العثور على « حل لبنانى » .. وتحوّل**

« الوطن الصغير » ، حرفيا ، إلى معمل تجارب ومجرد « كارت » في مقامرة كبرى !

وأخيرا ، جاءت النهاية التي كان لابد أن تجيء !

لم تكن نهاية الحرب اللبنانية ، بالطبع ، وإنما نهاية عملي في لبنان الذي طال أمده والذي كان لابد من وضع حد له ، حتى من باب الحرص على « المستقبل المهني » ذاته الذي دفعني إلى البقاء كل ذلك الوقت . ولقد جاءت النهاية « درامية » إلى أبعد الحدود .

□ □ □

إذا كان لابد لكل كتاب من مقدمة ، فانه كان لا مفر - بالنسبة لي - أن تبدو المقدمة « ذاتية » إلى هذا الحد ، بينما أنا أوشك أن أقدم هذا الكتاب إلى القاريء .

ولقد كنت أود أن أقدم « **شهادة كاملة** » تضم كل ما رأيت ، وتشتمل على بعض ما قد يكون خافيا من خبايا مأساة لبنان ، بالاضافة إلى ما أستطيعه من الشرح والتحليل لما جرى .. وربما قدر من الرؤية أو التصور لما يمكن أن يأتي به المستقبل .

ولكن محاولة تقديم مثل هذه الشهادة الكاملة ستكون ، بلا ريب ، عملا شبه مستحيل في الوقت الذي لا يزال فيه الحريق مشتعلا .. وان كان الناس يتغافلون عنه ، فلا يتذكرونه الا كلما جاءت الأخبار بجديد بين الحين والحين . كذلك ، فان الوقائع صارت معروفة ومسجلة ، والأسرار صارت مفضوحة ، بينما ساعد تقلب الأحداث - والأطراف - على كشف المواقف وهتك الأستار وتعرية الجميع .. مهما تشدق البعض بادعاءات الوطنية والتمسك بالمبادىء ، ومهما تباكى البعض على الوطن الصغير الذي أصبحت أوصاله الممزقة هي الحقيقة الوحيدة الباقية على ساحة لبنان اليوم .

وعلى هذا ، فليست هذه شهادة كاملة ، وانما هي خلاصة تجربة استمرت عشر سنوات ، ومبلغ جهدي فيها أنني أرويها كما رأيتها وعشتها من موقعي .. وهي تجربة ربما يندر أن تتكرر ، بل وأزعم أنه قلما أتيح لصحفي عربي أن يخوض مثلها .

محمود أحمد

الفصل الأول

الصّدمة

نهــايــة .. وبــدايـــة !

كان الخروج من لبنان ، في الخامس من شهر مارس عام ١٩٨٤ ، مؤلما لى ولأسرتى على السواء . فلم يكن هيّنا علىّ أن أترك ورائى عشر سنوات من العمل المهنى المكثف والمستمر ، فضلا عن العلاقات الوثيقة والصداقات و « المحيط » الذى عشت فيه - بحلوه ومرّه - طوال هذه الفترة التي نَمت ابنتى الصغرى خلالها فبلغت الحادية عشرة .. وهى التى جاءت إلى لبنان قبل أن تتم العام الأول من عمرها ! وكنت موقنا بأن ذلك كان هو « **الخروج الأخير** » ، وهو ما لم تكن بقية الأسرة تدركه تماما ، فقد كانوا يتصورونه مغادرة اضطرارية أخرى لايلبثوا أن يعودوا بعدها ، عندما تهدأ الأمور وتزول عوامل الخطر .

ومع ذلك ، فقد كانت المشاهد المرعبة الأخيرة التي حدت بى إلى اتخاذ قرار المغادرة ، لاتزال ماثلة أمامنا جميعا . كان ذلك ظهر يوم السادس من فبراير ، **يوم استيلاء ميليشيا حركة « أمل » الشيعية على كامل أحياء بيروت الغربية ، التى اضطر الجيش إلى اخلائها أمام الهجوم القوى والمباغت لمقاتلى « أمل » . ووقعت معارك ضارية ، أثناء انسحاب الجيش الذي كان يطلق نيران مدافع الدبابات والقذائف الصاروخية فى كل اتجاه . وكان مسلحو « أمل » يردون ، بالطبع ، إلى حد أنه قلما نجا حىّ أو حتى شارع واحد - فى ذلك اليوم الرهيب - من سقوط قذيفة أو صاروخ أو أكثر . وكان نصيب البناية العالية التى كنا نقطنها ، في حي « قريطم » برأس بيروت ، ثلاث قذائف صاروخية متتالية : اقتحمت القذيفة الأولى شقة بالطابق الخامس لعائلة طيار درزى يعمل بشركة طيران الشرق الأوسط ، فأحرقتها ، وانفجرت الثانية بين الطابقين الثانى والثالث . فاهتزت البناية بأكملها تحت عنف الانفجار وتساقط كل زجاجها ، أما الثالثة فقد « كشطت » سقف الشقة التى كنت وعائلتى نقيم بها فى الطابق الثامن فتناثر حطام الأثاث فى كل اتجاه . وبكت الصغيرتان ، وتولاّهما الرعب ، ونحن نهبط إلى « الجاراج » ، الذى كان السكان يستخدمونه كملجأ فى أسفل البناية .وسقطت « شظية » على إحدى السيارات التى كانت متوقفة فى الجزء المكشوف من الجاراج فأحرقتها ، وتصاعد دخان الحريق بكثافة حتى كدنا جميعا**

نختنق فى مخبئنا داخل الجاراج ، لولا مسارعة عدد من الشبان ذوى الجسارة إلى إطفاء الحريق تحت خطر الرصاص والقذائف وأصوات الانفجارات التى لاتنقطع . وقد تبين فيما بعد أن السيارة المحترقة كانت .. سيارتى !

قبل ذلك بأسبوع واحد أو أقل ، كانت عبوة ناسفة وضعت داخل سيارة ملغومة قد انفجرت أسفل البناء الذى يقع فيه مكتب « وكالة الأنباء القطرية » الذى كنت أعمل مديرا له .. فدُمر المكتب تماما . ولحسن الحظ ، فان المكتب كان خاليا وقت وقوع الانفجار بعد أن غادره آخر العاملين بسبب التوتر السائد فى المنطقة . وعلى الرغم من أن المكتب لم يكن هو المقصود بعملية النسف ، وإنما كان المقصود ـ كما تبين فيما بعد ـ هو إرهاب أصحاب البناية الدروز ، فى غمرة التناحر الطائفى السائد ، فان نسف المكتب ثم تدمير المسكن واحتراق السيارة ، خلال أقل من سبعة أيام ، كان كافيا لاتخاذ قرار الرحيل .

أبلغت المركز الرئيسى للوكالة فى « الدوحة » برحيلى ، ثم استعرت أفضل سيارة عثرت عليها فى جاراج سفارة قطر ، فوضعنا فيها أقل القليل من المتاع الضرورى .. ثم انطلقنا شمالا بحذاء الساحل قاصدين الحدود السورية ، عبر طريق طويل إلى دمشق نظرا لاستحالة عبور الطرق الأخرى المعتادة التى تمر بالجبل ووادى البقاع . كان خروجنا فى الصباح الباكر ، فلم نصل إلى العاصمة السورية إلا بعد هبوط الظلام . وفى دمشق ، بعد أقل من ساعتين من وصولى اليها ، تشاء الأقدار أن أتلقى عرضا بالعمل بوكالة الصحافة الاسلامية فى انجلترا . وهكذا حُسِم الأمر بسرعة ، فوجدتنى أقبل العرض ، لكى تتطور الأمور بعد ذلك بشكل متلاحق بحيث تسلمت عملى الجديد قبل مضى أربعة أسابيع .

وانطوت صفحة حافلة من صفحات حياتى .. ومهنتى !

□ □ □

على أن « **الخروج** » لم يكن وحده هو غير المألوف ، فى هذه التجربة الفريدة والمثيرة من الحياة والعمل فى لبنان ، وانما تبدو لى التجربة بأكملها ـ اليوم ـ بالغة الغرابة . ولعلى أتفق الآن مع آراء العديد من الأصدقاء والزملاء الذين كانوا يلومونني لاصرارى على البقاء وسط الخطر ، **ولكن الأمر لم يكن يبدو لى ـ وقتها ـ على هذا النحو . فالمرء يألف حتى الخطر .. هذا أمر تحققت منه وعشته بكل مايعنيه . كذلك فانه يشق على الانسان كثيرا أن يقتلع نفسه غصبا من مكان وطّن**



مشهد لآثار الغارات الإسرئيلية الوحشية على منطقة « الفاكهانى »
فى غربى بيروت أثناء الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

نفسه على الحياة فيه ، مهما كان هذا المكان مفروشا بالدمار .. وحتى لو كانت الحياة وسط مثل هذا الجحيم اللبنانى بكل مافيه من عنف وجنون .

وفضلا عن ذلك ، فربما يكون من العوامل التى شجعتنى - رغم التردد - على اتخاذ قرار الرحيل ، أن كثيرين من الأصدقاء الذين جعلوا للحياة طعما رغم الخطر ، كانوا قد غادروا قبلى . كان من بين هؤلاء صحفيون ، ومفكرون ، وناشرون ، ودبلوماسيون ، وعدد غير قليل من الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة بيروت مع خروج قيادة منظمة التحرير ومقاتليها فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ . **أصبحت الحياة أكثر خواء ، وأقل دفئا ، وازدادت صعوبة الاستمرار فى العمل مع تعاظم الخطر .. فكان الخروج !**

ومع ذلك ، فانه ينبغى أن أعترف بأن الحياة فى لبنان لم تكن كلها جحيما مستمرا . ففى أوقات الهدوء التى كانت تخيم على ربوع لبنان بين الحين والآخر ، كان فى الامكان التنزه فى « غابات الأرز » فى أعلى جبل « الباروك » أو الانطلاق فى أحد القوارب البخارية ثم تناول غداء شهى على شاطىء « جبيل » ، أو التمتع بأنسام الصيف في جبال « كسروان » بين بلدة « عجلتون » و « القليعات » ، أو حتى قضاء سهرة ممتدة فى أحد مرابع « برمانا » .. أحد أشهر مصايف لبنان الجبلية قبل الحرب . وهذه الأيام الحلوة ، التى كان لبنان يكشف لنا خلالها عن أجمل ما فيه ، وما حباه الله به من روعة الطبيعة والمناخ ، ما زالت تعاود الذاكرة بين الحين والحين .. فتثير أشجانا عميقة ، ومشاعر جياشة من الحنين والأسى .

ولا يسع الانسان الآن إلا أن يعود فيتأمل مشاهد هذا الشريط الزاخر بالأحداث المتلاحقة ، والذى يمتد على طول عشر سنوات كاملة ، فيكاد رأسه يدور بسبب كثرة التفاصيل وتشابك الوقائع وتوالى المحن والخطوب التى لايزال يتخبط فيها ذلك البلد المنكوب : لبنان . ولعله يكون من الأصوب ، في عملية استرجاع تفاصيل هذه التجربة ، أن نعود إلى البداية .. كيف كان لبنان يبدو ، وكيف كانت رؤيته بالفعل للوهلة الأولى ، ثم كيف كانت « **الصدمة** » عندما أخذت خفاياه تتكشف من خلال التطورات المرعبة التى تلاحقت على أرضه على نحو لم يشهده بلد آخر فى العصر الحديث ؟!

□ □ □

على قدر ماكان الخروج من لبنان قاسيا ومؤلما و « دراميا » ، فان المجىء إليه كان ـ على النقيض ـ رفيقا هادئا ، تحفّ به الآمال العريضة .. وخاصة على صعيد المهنة والعمل الصحفى الذى بدت لى آفاقه مفتوحة بلا حدود . كنت ، قبل مجيئى إلى لبنان مديرا لمكتب وكالة الأنباء المصرية ، قد قضيت خمس سنوات أعمل كمحرر دبلوماسى للوكالة ، وسبقت ذلك سنوات عشر أخرى عملت خلالها محررا برلمانيا لجريدة « الأهرام » . وهكذا فان التجربة المهنية كانت قد أمدتنى ، على مدى خمسة عشر عاما أو يزيد ، بقدر من الخبرة أتاح لى الأقدام على العمل في الموقع الجديد بتفاؤل وثقة ، لم يقلل منهما ما كنا نعرفه عن صعوبة العمل فى لبنان الذى كثيرا ما أغرق الصحفيين من أمثالنا فى بحاره الهائجة . ذلك أن **تعقيدات وتفريعات الحياة السياسية والحزبية فى لبنان ، وتركيبته الطائفية ، و « انفتاحه » الذى**

مارسه اللبنانيون على نحو جعل منه ساحة يرتع فيها الجواسيس والعملاء والمرتزقة من كل لون وصنف ، هذا كله يجعل المراسل الذى يأتى إلى لبنان يشعر بأنه يواجه بحرا متلاطما لا تهدأ أعاصيره وعواصفه .. حتى قبل أن تهب رياح العنف وتكتسح أمامها كل شيء . كان المراسل الصحفى ، الجديد خاصة ، يحار أمام الكم الهائل من المعلومات الذي ينهمر عليه كل يوم ويواجهه عند كل ركن حتى وهو يتمشى فى الطريق .. وهو كم تختلط فيه الحقيقة بالاشاعة ، والتصريحات السياسية ببالونات الاختبار ، والنبأ المجرد بالمعلومة المدسوسة والمغرضة ، وهكذا . فإذا كان المراسل يعمل فى « وكالة أنباء » ، حيث يقاس النجاح بالسبق الذى يمكنه أن يحققه بالدقيقة والثانية ، فان الصعوبة تتضاعف حتى أن البعض كان يصل إلى حالة من اليأس والتسليم بعدم القدرة على التمييز بين ماهو حقيقى وماهو مزيف !

وكان لبنان قد أصبح فضلا عن ذلك ، ومنذ مطلع الستينات تقريبا ، ساحة للصراع العربى بكل أشكاله ودرجاته . وكان معروفا أن لكل دولة من الدول العربية - الرئيسية على الأقل - صحيفة لبنانية أو أكثر ، تعبّر عن آرائها وتدافع عن سياستها وتروجّ لأفكارها ، فى وقت كان التناحر قد احتدم بين معسكرين عربيين رئيسسيين .. أحدهما « ثورى » ، والآخر « رجعى » . وهكذا ، فانه كانت لمصر صحيفة « المحرر » - التي تحولت لتنطق باسم العراق بعد وفاة جمال عبد الناصر - وكانت لها أيضا ، ولو بشكل مغاير ، صحف دار « الصياد » . وكانت للسعودية صحيفة « الحياة » ولسوريا صحيفة « الشرق » ، وللعراق صحيفة « اللواء » ، كما كانت ليبيا قد نزلت حديثا إلى الميدان بتمويل صحيفة « السفير » التى صدرت في أوائل السبعينات لكي تكون « صوت الذين لا صوت لهم » على حد تعبير الشعار الذى رفعته . هذا فضلا عن عشرات المجلات والمطبوعات والدوريات التى كانت « تلقّط رزقها » من هنا وهناك وسط هذا الماء العكر .

وهناك قصة مشهورة تُروى ، فى هذا الصدد ، عن الرئيس اللبنانى الأسبق « شارل حلو » . وتقول هذه القصة - التى وجدتها شائعة عند وصولي - أنه عندما تولى الرئيس « حلو » رئاسة الجمهورية فى أواسط الستينات ، بدأ يستقبل المهنئين من رؤساء الطوائف وممثلى الفئات والمهن المختلفة والنقابات والاتحادات ، على نحو ماهو مألوف فى لبنان . وفى غمرة هذه الاستقبالات ، حدد القصر الجمهورى موعدا

للقاء الرئيس الجديد مع أصحاب الصحف اللبنانية . ودخل الرئيس إلى صالون الاستقبال الذى كان ينتظر فيه أصحاب الصحف ، ومعظمهم من أصحاب الأسماء المعروفة والمشهورة ، فأخذ يصافحهم واحدا واحدا مرحبا بكل منهم ، ثم موجها اليه سؤالا « فى العظم » .. فكان يقول : **أهلا يا أخ فلان .. كيف حال الأخوان فى مصر ـ مثلا ـ أو كيف حال الاخوان فى العراق أو سوريا ، وهكذا . وبعد أن أتم مصافحتهم جميعا ، دعاهم الرئيس إلى الجلوس قائلا : أهلا بكم فى « وطنكم الثانى » .. لبنان . والعبارة نفاذة ، وقاسية ، ومليئة بالمرارة في الوقت نفسه ، ولكنها كانت تعبر عن أحد جوانب الصورة ـ وربما أحد جذور الأزمة ـ فى لبنان ما قبل الحرب .**

ولعلنى أستطرد هنا قليلا ، فأشير إلى تعليق آخر سمعته من أحد الزملاء اللبنانيين ، وكانت الأحداث قد انفجرت بعنف فاجتاحت لبنان من أقصاه إلى أقصاه . كانت بيروت ـ أيامها ـ بلا كهرباء ، وكانت جلستنا تتكرر بعد كل غروب فى هذا الجو الكئيب على ضوء القناديل الغازية التي راج استعمالها فى كل لبنان . وأذكر أننى عبرت عن دهشتى ازاء انغماس اللبنانيين فى الاقتتال إلى هذا الحد المدمر ، حتى مع افتراض أن ما يجرى كان « مؤامرة » خارجية ـ على حد ما كان يقال أحيانا ـ أو أنه من تدبير أيد أجنبية تريد الشر بلبنان وأهله . وقد أذهلنى بالفعل التعبير الذى سمعته يومها من الزميل اللبنانى ـ نقلا عن « حكيم » آخر ـ والذى يتلخص في **أن « اللبنانية » ليست « جنسية أو مواطنة » بقدر ما هى .. « مهنة » . ومرة أخرى ، كانت العبارة نفاذة وقاسية ، تنضح بالمرارة والأسى !**

ولكن هذا لم يكن هو « لبنان » الذي جئت اليه ، متفائلا وواثقا ، فى أواخر عام ١٩٧٤ . أو أننى ـ على الأقل ـ لم أكن قد « اكتشفت » ، بعد هذا الوجه الذى ساعد تلاحق الأحداث ، خلال الشهور التالية ، على أن يُسفر لي عن قبحه وبشاعته وما يمثله من قبح فى التربة اللبنانية السبخة . فلبنان الذى جئت اليه ، وكما كنت أتصوره ، كان شيئا مغايرا تماما حتى ليكاد يكون نقيض هذا الذى رأيته فيما بعد .

وأعترف بأننى كنت أحب لبنان ، قبل أن أجيء اليه للاقامة والعمل ، وحتى قبل زيارتى الأولى الخاطفة له فى عام ١٩٦٦ . كان لبنان ، فى مخيلتي ، صورة جميلة يرسم تفاصيلها مزيج ألوان بدت لى فى رقة ألوان قوس قزح وشاعريتها : صوت « فيروز » الذى عشقته منذ شبابى المبكر ، وأغانى « وديع الصافى » الجبلية ، ورمال الشواطيء البراقة التى أحسن إعدادها على أحدث طراز ، والقمم الجبلية حيث

الثلوج وأشجار الأرز العتيقة ، واللكنة العامية المحببة التي كانت تصافح أسماعنا خلال زيارات الزملاء اللبنانيين للقاهرة .. إلى آخر هذه الألوان الحميمة والرقيقة . والأكثر من ذلك ، أن لبنان كان ، في مخيلتي أيضا ، هو مناخ الحرية المفتوح برحابة وبلا قيود .. وخاصة حرية الصحافة التي كانت تعاني ، عندنا ، قيودا ومصاعب لا نهاية لها . ففي الوقت الذي كان الواقع المهني في الصحافة المصرية يسد الطرق أمام الصعود الطبيعي للمواهب الصحفية الجديدة ، ويقصر القيادة على عدد محدود ظل يحتكرها عقدا وراء آخر ، كانت الصحافة اللبنانية « الحرة » تبدو لنا نموذجا كان بعضنا - بسذاجة - يتمنى مثله . كان الأفق مفتوحا ، في الصحافة اللبنانية ، والساحة فسيحة رحبة تتسع لأجيال من « النجوم » الذين كنا نعرف أن كثيرين منهم لم يصبحوا نجوما إلا لأن الساحة كانت من الاتساع بحيث توفر فيها مكان للجميع[١] . وكانت الكتابات التي تملأ صفحات الصحف اللبنانية تبدو لنا ، ونحن نتابعها عن بعد ، حرة بلا قيود .. فتثير في نفوسنا شعورا كالحسد إزاء هذا المناخ المهني « المثالي » ، على الرغم من إدراكنا لأوجه القصور المهني الذي كان يشيع - بالتأكيد - في هذه الكتابات . ولقد يصدق في توصيف هذا الوضع ، ما نُقل ذات مرة عن أحد كبار الصحفيين المصريين الذي قال **ان صحافة لبنان تبدو بلا صحفيين .. بينما يتكدس في مصر صحفيون ، بلا صحافة !**

على أنه إذا كان لبنان قد بدا لي جذابا على هذا النحو سواء للحياة أو للعمل ، عند أول قدومي اليه ، فان هناك عامل جذب إضافي وأساسي هو وجود منظمة التحرير الفلسطينية فيه ، بقيادتها وتنظيماتها . ذلك أنني كنت - ولا أزال - أحد المؤمنين بقوة بعدالة القضية الفلسطينية ، وحق المقاومة الفلسطينية في العمل بحرية من أجل استرداد الوطن المغتصب .. رغم الشطحات والأخطاء التي ارتكبتها المقاومة ، منذ ظهورها الفعلي في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، ورغم ما تورطت فيه على أرض لبنان - فيما بعد - من تصرفات وممارسات أُطلق عليها تعبير شاع استعماله ، حتى قبل اندلاع الحرب اللبنانية ، هو « **التجاوزات** » .

ولقد بدا لي أن عملي في بيروت سيتيح لي الفرصة لمتابعة جيدة ووثيقة للعمل

---

(١) ليس المقصود أن ينطبق هذا القول على « كل » الصحفيين والكتاب اللبنانيين ، بطبيعة الحال . فهناك عشرات من أصحاب الأقلام والمواهب المهنية المرموقة الذين أفادهم كثيرا مناخ الحرية المهنية الذي توفر في لبنان ، وربما يكون في مقدمة هؤلاء صحفيون وكتاب من أمثال : غسان تويني ، وسعيد فريحة ، وميشيل أبو جودة ، وسليم اللوزى ، ووفيق الطيبي ، وهشام أبو ظهر ، وطلال سلمان ، ورياض الريس ، وفؤاد مطر .. وغيرهم .

الفلسطيني ، القيادى والسياسى خاصة ، وهى متابعة كنت دائما تواقا اليها وراغبا فيها . وكانت هذه المتابعة كفيلة ، فضلا عن أننى كنت أعتبرها « واجبا » ، بأن توفر لى مجال حركة مهنية واسعة تتجاوز مجرد تغطية الساحة اللبنانية إلى أبعاد لابد وأن تمتد لتصل إلى « مكونات » قضية الشرق الأوسط فى تلك المرحلة الحاسمة التي أعقبت حرب ١٩٧٣ . ولم أكن أتصور ، فى ذلك الوقت ، أننى انما سأتابع التحولات الهائلة والمؤسفة ، فى مسيرة العمل الفلسطينى ، والتى بلغت ذروتها بغزو إسرائيل للبنان فى يونيو عام ١٩٨٢ .. وأرى بعينى رأسى خروج المقاومة من بيروت ، نتيجة لذلك الغزو ، بعد فترة قصيرة .

وهكذا ، كان القدوم إلى لبنان مصحوبا بآمال كبار ، وتطلعات مهنية إلى آفاق بلا حدود ، ولكن « الخروج » جاء مأساويا ، قاسيا ومؤلما ، بحيث أن ذكراه لا تزال تسبب وخزا فى القلب .. وغصة فى الحلق !

الـدروس الأولــى

منذ اليوم الأول من عملى فى لبنان ، أخذت تتكشف لى الحقائق تباعا عن البلد والبشر ، وبوتيرة أكدت لى أنه يتعين علىّ - من جانبى - أن أدقق فى الكثير مما يعرض لي من أشياء وظواهر . فقد كان لبنان يبدو ، بعد زوال التهيب الذي يستشعره المراسل الصحفى « الجديد » ، بلدا صغيرا محدود القدرة علىّ الاسهام بدور ما فى المنطقة والعالم . أما السياسة اللبنانية الداخلية فكانت تبدو - لولا وجود المقاومة الفلسطينية وتأثيرها ، وبالتالى تأثرها بما يجرى حولها - كما لو كانت لعبة يمارسها قوم مترفون ، مولعون بالمناقشات والثرثرة في الصالونات والمقاهى والندوات .. أو حتى إثارة المظاهرات الصخبة على مستوى الشارع . تغلف ذلك كله قشرة مصطنعة من مظاهر « التحضر » والتأنق المبالغ فيه ، والذى صور للبنانى العادى على أنه نتيجة للتفوق .. وبالتالى ، فهو مدعاة للتباهى والزهو . ولطالما كان علي أن أسمع تكرارا ، والى حد الملل ، الدعاوى المبالغ فيها عن « العبقرية اللبنانية » ، وعلى نحو يشير إلى أن اللبنانيين قد صدقوا فى النهاية أنهم الأكثر عراقة وحضارة وثقافة .. فى منطقة يسودها ، فى معظمها ، التخلف والجهل !

ومن المؤكد أن اللبناني مجتهد ودؤوب و « شاطر » عموما . كما أنه أتيح لى ،

على مدى عشر سنوات ، أن أعرف العديد من اللبنانيين الذين يتحلون بقدر كبير من النبل والشهامة والكرم ، **ولكن الاقتناع الجماعى بالتفوق شكّل فى النهاية - وبلا أساس معقول - عقيدة أو عقدة تحكمت إلى حد بعيد فى الشخصية اللبنانية** . ولقد أثارت دهشتى واقعة جرت في تلك الفترة المبكرة ، أوائل عام ١٩٧٥ ، عندما جاء وزير الاعلام المصرى وقتها ، الدكتور كمال أبو المجد ، لزيارة عمل ومحادثات مع وزير الاعلام اللبنانى محمود عمار . فأثناء جلسة للمحادثات - حضرتها مع الوفد المصرى - تطرق البحث إلى تبادل الخبرة الاعلامية ، وأخذ الدكتور أبو المجد يعتذر برفق لأن إمكانات مصر لم تكن تتيح ، حينئذ ، تقديم الكثير فى هذا المجال . ولكن الغريب أن الوزير اللبناني فهم الأمر على أن « مصر » هي التى تحتاج إلى خبرات إعلامية من « لبنان » ، فبدأ بدوره يبدى اعتذارا مماثلا . كانت هذه مجرد واقعة شهدتها ، ولكنها ذات دلالة لاتخفى ، خاصة وأنه كانت هناك أمثلة أخرى شبه يومية عرضت لى من خلال المعايشة والمعاشرة والاحتكاك المستمر .

وعلي أى حال ، فان « **شخصية اللبنانى** » بدت لى واحدة من المكونات الرئيسية التى تحتاج إلى عناية فى محاولة فهمها ، لاسيما وأن الأحداث المروّعة التى ما لبثت أن تلاحقت ، أثبتت لى مدى ما يمكن أن ينقلب اليه هذا اللبنانى المتأنق والمتحضر من عنف ووحشية . ولقد عرضت لى حالات كان اللبنانى خلالها يمارس أقسى ما يمكن تصوره من أعمال العنف ، رغم أنه يكون قد درس الفندقة فى سويسرا مثلا ! والغريب أن هذه الممارسات لم تتطور أو تتصاعد تدريجيا ، وانما هى بدأت منذ وقت مبكر للغاية حيث اعتاد الناس ، منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الحوادث ، يسمعون كلمات وتعبيرات من قبيل : « **الخطف** »، و « **القنص** » ، و « **القتل على الهوية** » أى لغير سبب سوى الانتماء الطائفى ، و « **التمثيل بالجثث** » ، و « **اقتلاع عيون الضحايا** » إلى غير ذلك مما يثير الهلع فى النفوس . ولذلك فانه لم يكن غريبا بالنسبة لي أن أقرأ فيما بعد فى محاضر « هيئة الحوار الوطني » - التى شكلت فى سبتمبر عام ١٩٧٥ وقامت بمحاولة لانقاذ الوضع لم يكتب لها النجاح - أن « **سمعة اللبنانى** » فى العالم كله قد وصلت إلى الحضيض .

فاذا صح هذا التعميم على مستوى « القاعدة » ، فان التخصيص على مستوى « القيادة » كان أخطر كثيرا . فحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية ، كانت الأنانية والمصالح الشخصية هى التى تتحكم فى معظم القيادات السياسية والحكومية والاقتصادية والنقابية وغيرها ، بحيث شكل ذلك شبه قاعدة فى الحياة العامة . وهكذا أصبحت المناصب الكبرى لا تعدو أن تكون فرصة للاثراء ، حتى

على حساب البلد والمصلحة العامة ، رغم أن الجميع كانوا يفعلون ذلك وهم يتشدقون ، بشعارات الوطنية الرنانة . والغريب ، ان الصفقات كانت تعقد بشكل يكاد يكون علنيا ، فتفوح رائحتها في كل مكان ويعرف بها القاصي والداني ، رغم أن البلد كان لا يزال مزدهرا و « مستقرا » لا تهدده أخطار منظورة . ولا أذكر أنني التقيت بلبناني - قبل الحرب - لم يكن يعرف تفاصيل الصفقة التى عقدها أحد وزراء الأشغال للموافقة - لقاء مبلغ كبير من المال - على شق طريق ارتفعت بسببه أسعار الأراضى على « كورنيش » بيروت ارتفاعا جنونيا .. أو قصة وزير الاقتصاد الذى تضخم رصيده فى البنك إثر صفقة لاستيراد السكر ، وهكذا . فلما وقعت الواقعة ، لم يكن للمآسى والآلام والجراح النازفة أن تردع هذه القيادات ، أو تسهم فى الحد من هذا السلوك الذى استشرى حتى أصبح وكأنه « قيمة » من القيم السائدة في لبنان . بل ان العكس هو الذي حدث ، حتى أن انتهاز الفرص التى وفرتها الأوضاع السائدة ، كان ينظر اليه في أحيان كثيرة على أنه « شطارة لبنانية » أيضا !

وربما يكفي أن أشير هنا إلى نموذجين : **أولهما** ، قصة الضابط اللبناني الذى انشق عن الجيش فيمن انشق من ضباط وجنود شكلوا ما يسمى بجيش لبنان العربى (وكان ذلك أول تصدع خطير في الجيش) ، والذي استغل وضعه الجديد فى المنطقة التي كان يسيطر عليها فإذا به يجمع المال بسرعة حتى قيل ان والدته كانت تتباهى أمام جيرانها بأن ابنها الذى لم يتجاوز سن الثلاثين إلا بقليل قد تجاوزت ثروته الثلاثين مليون ليرة . **وأما النموذج الثاني** ، فهو قصة سمعتها من أحد أعضاء حزب الوطنيين الأحرار الذى روى لى أن رئيس الحزب ورئيس الجمهورية الأسبق كميل شمعون ، كان له من بُعد النظر ما جعله يستورد كمية كبيرة من زجاج النوافذ قيمتها ثلاثة ملايين ليرة قبل الغزو الاسرائيلي للبنان مباشرة .. فلما وقع الغزو[٢] ، وتكسر زجاج كل البيوت والمبانى فى بيروت نتيجة للقصف الجوى المتواصل ، فان السياسى العجوز حقق لنفسه أرباحا طائلة . ومرة أخرى ، لم يدهشني أن أقرأ فيما بعد ما جاء في المقدمة التى كتبها الزميل « طلال سلمان » رئيس تحرير صحيفة « السفير » ، لمحاضر مؤتمرى الحوار الوطنى اللذين عقدا فى جنيف ولوزان عامى ١٩٨٣

---

(٢) كان توقع غزو إسرائيلى وشيك ، فى تلك الأيام من عام ١٩٨٢ ، قد أصبح شائعا في كل مكان . وكان ياسر عرفات نفسه قد أعلن مرارا ، في تلك الفترة أن إسرائيل على وشك القيام بعملية عسكرية كبيرة أطلق عليها اسم « عملية الأكورديون » لضرب المقاومة من اتجاهين : القوات الاسرائيلية من ناحية ، وميليشيات الكتائب من ناحية أخرى .

و ١٩٨٤ - وهى محاولة أخرى للانقاذ لم تنجح - والتى أشار فيها إلى « كميل نمر شمعون » ، فقال : وله مكانة ومعجبون ، وجمهور غفير من المؤمنين بحنكته وبراعته وجدارته بالزعامة . وكلما اكتشفوا أو عرفوا عنه المزيد من المباذل وحفلات الخداع والغش ازدادوا إعجابا به ، وكلما سمعوا عن صفقة عقدها ونال نصيبه من السمسرة فيها قالوا بتلذذ .. وسادية « صحتين على قلبه ! الشاطر ما يموت » . وحتى إذا ما بدل مواقفه كما يبدل قفطانه واستدار ١٨٠ درجة ، صاحوا بالاعجاب « الله . . الله . . شوفوا المهارة ، شوفوا الشطارة ، شوفوا الطهارة ، شوفوا العبقرية ، حتى أنه لم يهتز ولم يتلعثم ولم يرف له جفن » . هكذا تكون الرجولة والا فلا » . « شو بدنا بالحكي ياعمي ، النمر بيضل (أى يظل) نمر حتى لو صار عمره ألف عام » ![٣] .

وربما يكون ما قاله سياسي لبناني محنك مثل رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام ، قد لخص ذلك كله منذ وقت مبكر عندما أعلن - منذ البدايات الأولى للحرب الأهلية - أن المخاوف التي استبدت باللبنانيين وأدت إلى اقتتالهم فيما بينهم انما تعود فى جانب كبير منها إلى « **الحكم المستهتر ، وفقدان الثقة به ، لما عُرف عنه من فساد ورشاوى وفضائح واجرام وحماية للمجرمين** ![٤] .

على أن الأخطر من ذلك ، بلا شك ، انما يتمثل فيما يمكن رصده من « ميل » أو استعداد - لا ضابط له - لدى بعض القيادات اللبنانية ، حتى لانقول معظمها ، للعمل لحساب الآخرين . وربما كان ذلك نابعا ، في البداية ، من الاحساس أو الوهم الكاذب نفسه بأن اللبنانى - الأمهر والأكثر ذكاء - قادر دائما على خداع الآخرين و« الضحك عليهم » ثم تجريدهم من أموالهم . وخلال الستينات ، لاحت أمام هؤلاء فرص ضاعفت لديهم هذا الشعور ، فتضخمت الأطماع والشهوات فى الاثراء السريع وانتهاز الفرص التى غذَّاها احتدام الخلافات العربية .. الأمر الذى لا جدال فى أنه وفر للبنان - أو على الأصح للطبقات والشرائح العليا فيه - الكثير من أسباب الازدهار والرواج . فكما انتعشت المصايف بتدفق السياح العرب الذين ارتاحوا إلى هذا المتنفس الذى يجمع بين مزايا الشرق والغرب ، ازدهرت أيضا الصحافة اللبنانية التى عرفت كيف توزع

---

(٣) « جنيف - لوزان : المحاضر السرية الكاملة » - تقديم طلال سلمان ، ص ٢٥ - اصدار المركز العربى للمعلومات ، بيروت ، مايو ١٩٨٤ .

(٤) المحاضر الرسمية لجلسات هيئة الحوار الوطنى - الجلسة الأولى للجنة الاصلاح السياسى - ١٩٧٥/١٠/١٦ .

الأدوار للاستفادة من جميع الأطراف ، كما راجت أسواق التجارة والمال بالايداعات العربية التى كان بعضها « يستقر » وبعضها الآخر « يمر » بالمصارف اللبنانية . ولكن ، قد يكون الأغرب بين هذا كله ، ما كان يعرفه القاصى والدانى عن « ولاءات » لأعضاء فى مجلس النواب اللبنانى ، لبعض الدول العربية والأجنبية . وبالطبع ، فان من بين هؤلاء من كان يتولى منصب الوزارة ـ أو حتى رئاسة الحكومة ـ بين الحين والآخر .

ولكن هذا اللبنانى « الذكى » لم يستطع ، فى غمرة اندفاعه للاستفادة من الفرص السانحة ، أن يفرّق بين ما هو مباح ـ حتى مع بعض التجاوز ـ ومايدخل بالقطع فى باب المحرمات . فاذا ببعض اللبنانيين يتورط ، للأسف ، فى محاولات للاستفادة من الصراع العربى الاسرائيلى أيضا ، عندما بدأ وكأن الأبواب قد أصبحت مفتوحة لذلك . وليس المقصود من الاستفادة هنا هو مجرد الحصول على دعم مالى ـ وهو ما لا يوجد لدى اسرائيل الكثير منه ـ وانما الحصول على السلاح والتدريب واقامة العلاقات التى استخدمت ، للأسف الشديد ، في معارك الصراع الداخلى . وربما لا نزال نذكر كيف أن تقديم تعهد بوقف « التعامل » مع إسرائيل ، كان شرطا أساسيا فى المفاوضات المريرة التى جرت عام ١٩٨١ ، إبان أحداث « زحلة » ، لكى تفك القوات السورية حصارها عن عاصمة البقاع والقوات الكتائبية التى كانت معتصمة بداخلها .

وشيئا فشيئا ، أصبح البحث عن أطراف مستعدة للدفع ـ أو الدعم ـ مقابل ما يؤدى من خدمات ، « تخصصا لبنانيا » كان من شأنه أن يجلب على لبنان ويلات بلا حصر فيما بعد . ومرة أخرى ، فاننى لا أقصد التعميم . فليس « كل » القيادات اللبنانية من عملاء الدول الأجنبية والجهات الخارجية ، كما أن منهم من لم يستطع ـ إما بسبب الظروف القاهرة أو قصر النظر وسوء التقدير ـ أن يغالب تيارات كانت من القوة بحيث لم تسمح له إلا بالوقوف في مربع معين ، حتى على الرغم منه ، أو الانحياز إلى طرف من الأطراف الاقليمية أو الدولية العديدة المتصارعة على الساحة اللبنانية . ومع ذلك ، فلست أعتقد أن هناك من يجادل فى أن كثيرين قد اندفعوا فى هذا التيار .. فكان منهم من يعمل لحساب السوفييت أو الأمريكيين أو الاسرائيليين أو الفرنسيين أو حتى الألمان ، بالاضافة إلى من كانوا يعملون ـ وعلنا فى أحوال كثيرة ـ لحساب السوريين أو الأردنيين أو العراقيين أو الليبيين .. أو الفلسطينيين بالطبع ، الذين ذهبوا إلى حد تشكيل منظمات بأكملها لحسابهم . والغريب ، أنه كلما كانت رياح الحرب الأهلية تشتد ،

كان المتحاربون ينغمسون أكثر فأكثر فى « الارتباط بالخارج » ، محاولين تبرير ذلك من منطلقات « وطنية » ، وأخذ كل طرف يكيل للآخر الاتهامات بأنه عميل هذه الجهة أو تلك .. وهى اتهامات كان لها أساس في معظم الأحوال .

وللأسف ، فان هذا الاتجاه ظل يزداد نموا عاما وراء عام ، بينما لبنان يغوص أكثر فأكثر فى المستنقع وبينما التفسخ مستمر إلى حد يدفع إلى اليأس . وعلى سبيل المثال ، فانه بعد أكثر من ١٢ عاما من الحروب المستمرة ، **كشفت الصحف البريطانية فى نوفمبر عام ١٩٨٧ عن أن « أحد السياسيين فى الشطر المسيحي من بيروت » - كما وصفته هذه الصحف - كان قد أنشأ معملا لانتاج الأسلحة الكيماوية لصالح العراق الذى يستخدمها فى حربه مع إيران** . وأشارت الصحف إلى أن انفجارا كان قد وقع فى هذا المعمل قبل ذلك بنحو سنة - أى فى أواخر عام ١٩٨٦ - وأدى إلى حريق مروع قتل فيه أكثر من عشرين شخصا ، وأذيع وقتها أن الحريق قد اندلع فى مخزن للبويات . وقالت الصحف البريطانية أن ما كشف السر هو أن الرئيس اللبنانى أمين الجميل قد طلب من ألمانيا الغربية - أثناء زيارته لها فى ذلك الوقت - المساعدة على معالجة الشبان الذين شوههم الحريق على نحو بشع ، ووافقت ألمانيا على توفير ذلك العلاج الذى قدرت تكاليفه بنحو ٣٥٥ ألف جنيه استرلينى(٥) .

ومن الواضح أن الاستعداد للعمل لحساب الجهات الخارجية لا يمكن الدفاع عنه ، في أغلب الأحوال ، بأنه « اضطرارى » أو بأنه يتم على أساس مبدئى أو بدافع وطنى ، أو حتى تسليما لمقتضيات اللعبة السياسية . فقد يصدق ذلك في أى مكان الا فى لبنان الذى بلغ فيه حجم التعامل والعمل مع « الخارج » مدى مدهشا ومؤسفا ، بدون وجود « ضرورة » ، وبغير مبادىء وفى غياب الدوافع الوطنية الحقيقية - أى التى تراعى مصلحة الوطن أولا وأخيرا - في أغلب الأحوال . ولعلنا نذكر أن اتصال حزب الكتائب ومن ورائه « الجبهة اللبنانية » ، التى كانت تضم تجمع الزعماء الموارنة اليمينيين ، بسوريا ، كان يعد من وجهة نظر هؤلاء ضرورة وطنية فى عام ١٩٧٦ عندما خاضت سوريا « حرب الجبل » ضد القوات المشتركة من المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .. خصوم الكتائب فى ذلك الوقت . ثم عاد الكتائبيون فاعتبروا أن اتصال خصومهم بهذا الطرف نفسه ، أى سوريا ، عمالة وخيانة تؤدى إلى « التمدد العسكرى

---

(٥) الجارديان البريطانية - ١٩٨٧/١١/٢٨

الغريب على أرض لبنان » ، وتبرر لهم تماما الاستعانة باسرائيل للتصدى لكل هؤلاء مجتمعين ، وهو ما مهد فعليا للغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ والذى كانت ميليشيات الكتائب خلاله خير عون للغزاة .

ولكن إذا كان قد أمكن لرجل مثل بشير الجميل قائد ميليشيات الكتائب ـ والذى وصل به طموحه إلى حد أنه انتُخب فعلا رئيسا للجمهورية فى أعقاب الغزو الاسرائيلى ، وبمساندته ، وان كان قد قُتل قبل تسلمه مهام منصبه ـ إذا أمكن لبشير الجميل هذا أن يجد الجرأة فى الدفاع عن علاقته المباشرة باسرائيل ، واستدعائها كطرف يستخدمه ضد بعض وطنه ومواطنيه ، على أساس أن ذلك كان « من أجل لبنان » .. فكيف يمكن أن يبرر أنصاره الآن ، بعد موته ، ماكشفت عنه اعترافات وليام كايسى ، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، من أن **بشير الجميل كان قد جُنّد منذ ما قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية كعميل للمخابرات الأمريكية التى أمدت ميليشياته ، فيما بعد ، بمساعدات بلغت قيمتها عشرة ملايين دولار ؟**[٦] . **كذلك ، فان المرء ليحتار كيف يمكنه أن يعثر على رابطة ـ غير المصلحة الفردية التى تعلو على مصلحة الوطن ـ يمكن أن تدفع بذلك السياسى اللبناني المسيحى إلى أن يغطى إنتاج أسلحة كيماوية للعراق تحت ستار تكوين شركة لاستيراد الأدوية الألمانية .. بينما الحريق لا يزال مشتعلا فى بلده ، وبينما الخراب والدمار يتمادى طوال ١٢ عاما ، ويزيد من تفاقم المشكلة اللبنانية المزمنة والتى تبدو بلا حل !**

□ □ □

إذا كانت الشخصية اللبنانية ، من خلال هذه المحاولة السريعة لاستجلاء قسماتها ، هى الحقيقة الأولى التى كان يتعين على المرء أن يدققها منذ البداية ، فان **« تركيبة » البلد نفسه ـ بمقوماته الجغرافية والسكانية خاصة ـ كانت هي الحقيقة الثانية بين تلك العناصر أو العوامل التى كان لها تأثير بعيد المدى على ماجرى بعد ذلك فى لبنان .**

ولقد كان اللبنانيون ـ وهذه إحدى مآسيهم ـ يميلون دائما إلى تجاهل هذه الحقيقة

---

(٦) الصنداى تايمز البريطانية ـ ١٩٨٧/٩/٢٧

التى كانت تنخر كالمرض فى الجسد اللبنانى . ومازلت أنكر الحرج الذى واجهته ، أمام عدد من الزملاء اللبنانيين ، الذين جاءوا إلىّ عاتبين لأن كاتبا مصريا كبيرا تحدث عن لبنان فوصفه بأنه « **كيان مصطنع** » ، على الرغم من معرفتى بأن هذا الوصف ينطوى على قدر كبير من الصحة . ودون محاولة للغوص عميقا وراء الجذور التاريخية لنشأة لبنان ـ وهو ما يخرج عن موضوع هذا الكتاب ـ فانه يمكن على أى حال الالمام ، بسرعة ، ببعض الحقائق الأساسية فى هذا الصدد .

ففى نحو أواسط القرن الماضى ، كان « لبنان » لايُنظر اليه سوى أنه تلك المنطقة الجبلية الممتدة من أعالى « كسروان » وبعض ما يليها شمالا ، وحتى مرتفعات « الشوف » جنوبا ، والتى كانت تقطنها فى ذلك الوقت « مجموعات » من أبناء الطائفتين المارونية والدرزية وبعض المسلمين الشيعة ، فى اطار الدولة العثمانية . وقد أورد المؤرخ الأمريكى اللبنانى الأصل « فيليب حتى » احصائية عن سكان جبل لبنان فى عام ١٨٤٢ ، ذكر فيها أنهم كانوا يتألفون من ١٦٤٩٤٠ من المسيحيين (غالبيتهم من الموارنة) و ٣٥ ألفا من الدروز ، و ١٢ ألفا من الشيعة .. ومائتي يهودى[٧] . وفي عام ١٨٦١ ، ونتيجة اندلاع فتنة طائفية بين الدروز والموارنة ، وُضع نظام جديد لهذه المنطقة وقّعت عليه فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا ، ووقعته ايطاليا فيما بعد ، وبمقتضى هذا النظام أصبح لبنان « ولاية مستقلة » يحكمها « متصرف » مسيحيى يعاونه مجلس إدارة منتخب يضم ١٢ ممثلا عن الطوائف الدينية المختلفة التى تقطنه . ولكن هذا النظام كان مقصورا على لبنان الصغير ذاك ـ الجبلى ـ ولم يكن يشمل لا البقاع ، ولا بيروت أو صيدا أو طرابلس ، ولم يكن له أى منفذ على البحر الأبيض المتوسط . وفي عام ١٩١٣ ، كان مجموع سكان لبنان الصغير ـ طبقا لما ذكره فيليب حتى أيضا ـ قد وصل إلى ٤١٤٨٠٠ نسمة ، منهم ٣٢٩٤٨٢ من المسيحيين الذين كانوا يشكلون بذلك أكثر من ثلاثة أرباع عدد السكان[٨] .

وقد ظل هذا الوضع سائدا إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، عندما أعلن « الجنرال جورو » المفوض السامى الفرنسي فى لبنان ـ الذى أصبح تحت

---

(٧) فيليب حتى : « لبنان في التاريخ » ـ ص ٥٢٨ (نقلا عن كتاب سوريا بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٦٠ لريتشارد ادواردز ـ طبعة عام ١٨٦٢)

(٨) المصدر السابق

انتداب الحكومة الفرنسية ـ قيام « لبنان الكبير » ، وذلك في أول سبتمبر عام ١٩٢٠ . وبمقتضى هذا الاعلان ، ألحقت بلبنان أربع مدن رئيسية هي بيروت ـ التي أصبحت العاصمة ـ وصيدا وصور وطرابلس ، وكلها مدن ساحلية ، كما ضُمت اليه بعض المناطق والقرى والمدن الصغيرة الداخلية . وهكذا ، تضاعفت مساحة لبنان ، فجأة ، وانضم اليه نحو مائتى ألف نسمة جلهم من المسلمين . وطبقا لما يذكره فيليب حتى ، فان عدد سكان لبنان قفز باعلان « **لبنان الكبير** » إلى ٦٢٨٨٦٣ نسمة ، كان من بينهم نحو مائة وخمسين ألفا هم سكان بيروت وحدها . وفيما بعد ، كان زعماء الطائفة المارونية على وجه الخصوص يشيرون إلى هذه الخطوة بقدر كبير من النقد ، ملّوحين بأنها تشكل أحد أسباب « اختلال » الوضع الديموجرافى الذى كان يمكن أن يظل أكثر بساطة لو أن حجم لبنان بقى أصغر ، من حيث المساحة ، مع استمرار غلبة الأكثرية المسيحية . وقد تبنى فيليب حتى في كتابه « العلمى » ، الذى تناول فيه تاريخ لبنان ، وجهة النظر هذه عندما أشار إلى أن « **هذا الكسب في مساحة الأرض ، كان يقابله عدم تجانس فى السكان ونقص في التمازج والترابط** »[٩] .

على أنه كانت قد سبقت اعلان « لبنان الكبير » تطورات متلاحقة كانت سببا في بدء ظهور ما يشبه الموقف الموحد المسيحي ـ الاسلامي (الماروني ـ السني على وجه الخصوص) الذي بدأ ينمو ويتفاعل في وجه الاحتلال الفرنسي . ففي تلك الفترة المضطربة التي كانت خريطة المنطقة ترسم خلالها ، عقب مؤتمر الصلح في « فرساي » **اتهم الموارنة سوريا بمحاولة ضم لبنان ، خاصة وأن المسلمين السنة كانوا يميلون إلى ذلك عموما . وعندما أعلن « المؤتمر السورى » ،في ١٠ مارس عام ١٩٢٠ ، « فيصل الأول » ملكا على سوريا ولبنان وفلسطين ، أثار ذلك احتجاجا مارونيا شديدا عبّر عنه البطريرك المارونى فى خطاب وجهه إلى المندوب السامى الفرنسى « الجنرال جورو » . وتقول المصادر المارونية إن الموقف السورى تبدل بعد ذلك ، فتنازلت سوريا عن فكرة إلحاق لبنان بالوحدة السورية مقابل رفض الحماية والانتداب الفرنسيين ، وأن هذا التبدل كان هو الخطوة الأولى أو النواة الأساسية فيما سمى بعد ذلك بالصيغة اللبنانية التى ظهرت بعد ذلك على أيدى « الشيخ بشارة الخورى » والسيد « رياض الصلح » أول رئيس جمهورية ورئيس حكومة لبنانيين في لبنان المستقل عام ١٩٤٣ .**
وفى تلك الأثناء ، كانت الأحداث قد فرضت قيام انتفاضات لبنانية جامعة ضد فرنسا

---

(٩) المصدر السابق .

واحتلالها للبنان رغم موافقتها على صدور الدستور اللبناني في عام ١٩٢٦ .. وهو ما كان يحلو للزعماء الموارنة - وخاصة زعماء الكتائب - أن يذكّروا المسلمين به بين الحين والآخر .

وأيا كان الأمر ، فالثابت أن هذا الموقف الاسلامى - المسيحى الموحد ، طلبا للاستقلال الكامل ، هو الذى ساعد على إخراج « الصيغة اللبنانية » إياها إلى الوجود ، لاسيما بعد إقدام المندوب السامى الفرنسى « جان هيللو » على اعتقال الرئيس بشارة الخورى ورياض الصلح وكميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران وعبد الحميد كرامى (والد رشيد كرامى) ، فاذا بالشعب اللبنانى كله يتوحد ضد فرنسا « فى ليلة واحدة » على حد تعبير أحد المؤرخين الفرنسيين(١٠) .

ولكن هذه « **الصيغة** » كانت تحمل فى الوقت نفسه ، ولسوء الحظ ، جرثومة الطائفية التي أخذت تنمو حتى تحولت إلى وحش فتك بالجميع فيما بعد . كما أن الصيغة التى فرح بها اللبنانيون كثيرا في البداية ، ظلت قائمة على الأساس نفسه الذى بعثته في ظرف معين - وان كان ظرفا تاريخيا بالفعل - فورة عاطفية جياشة ، دون أن يحاول الزعماء « **تأصيل** » تلك الصيغة على أسس حقيقية تجعلها قابلة للاستمرار وقادرة على مواجهة المتغيرات المتتالية والمحتومة . **وهكذا ، فان « الصيغة » لم تستطع الصمود للرياح والعواصف التى كانت تهب على لبنان بين الحين والآخر ، خاصة وأن « الشقوق » والخلافات الجذرية بين سكان لبنان كانت موجودة طول الوقت فى أعماق التربة اللبنانية ، وتُركت حيث هى دون محاولة جدية لمعالجتها . وعندما زلزلت الحرب الأهلية لبنان ، فان هذه الصيغة كانت - فى الحقيقية - هى أولى الضحايا الذين سقطوا على مذبح الحرب واحترقوا فى أتونها !**

الوطـن .. المسـتباح !

لعل من أكثر الظواهر غرابة وإثارة للحيرة ، فى لبنان ماقبل الحرب ، أن « الانفلات » فى هذا البلد المنكود كان هو القاعدة ، بينما كان « الانضباط » هو الاستثناء . ضاعت الحدود بين الحرية والفوضى ، بين « الشطارة » والخيانة ،

---

(١٠) جورج كاترو : « فى معركة المتوسط » - باريس ١٩٤٩ ، ص ٤١٤ .

بين الربح المعقول والجشع الذى لايبالي بقيم ولايراعى مصلحة الوطن .. فاذا باللبنانيين أنفسهم يصبحون هم أول من يستبيح هذا الوطن ، فاتحين الطريق بذلك أمام الآخرين لانتهاز ، هذه الحالة الفريدة من التسيب ، في بلد وفى منطقة ذات أهمية استراتيجية مؤكدة . وكانت النتيجة أن بيروت ـ التي كنا نراها ، في شبابنا ، العاصمة العربية الجميلة والمدللة ـ لم تتحول فقط إلى وكر للجواسيس من كل بلاد الدنيا ، وانما أصبحت مكانا « موبوءا » بكل معنى الكلمة ، وساحة لتدبير المكائد والمؤامرات من كل نوع ، وسوقا لعقد الصفقات البريئة والمشبوهة على السواء والتى تبدأ بالسياسة وتجارة السلاح .. ولا تنتهى عند المخدرات والرقيق الأبيض !

ولقد وجدتنى أزداد اقتناعا ، كلما طالت إقامتى فى لبنان ، بأن اللبنانيين هم المسئول الأول عن معظم ما جرى لبلادهم ، نتيجة للتهاون والاستهتار واللامبالاة التى تعاملوا بها مع هذه الظواهر الخطرة .. مهما قيل عن حجم « المؤامرة الخارجية » في هذا الذى جرى ، ومهما كانت هذه الحقيقة مرة بل و « مهينة » لكثير من اللبنانيين من ذوى النفوس الأبية والذين كانوا يعربون لى ـ بخجل وأسى ـ عن أنهم كانوا يتمنون لو أن الحقيقة كانت غير ذلك ، أو أنها لم تكن بهذه الدرجة من القسوة على الأقل .

وأذكر أننى سمعت بعض هؤلاء من الأصدقاء اللبنانيين ـ وكان ذلك في أعقاب مآسي الغزو الاسرائيلى ومذابحه فى عام ١٩٨٢ ـ يشير بمرارة إلى ما كتبته احدى المجلات العالمية حول « **دور لبنان** » المحتمل فى المستقبل . وكانت خلاصة ذلك أن كل أوهام « الدور الحضارى » الذى كان لبنان يلعبه في المنطقة وما كان يوفره من « **مساحة للحرية** » ـ إلى آخر ما كان يقال فى هذا المعنى ـ كل ذلك قد تبدد الآن وسقط ، وأن أقصى مايمكن تصوره للبنان المستقبل بعد انتهاء الحرب ، وعلى مشارف القرن الحادى والعشرين ، هو أن يكون مجرد **محطة** « **يرتاح** » فيها ، خلال توقف قصير ، رجال الأعمال القادمون إلى المنطقة من هنا أو هناك لاتمام صفقة أو لمتابعة تنفيذ مشروع . وهذا يعني أن يتحول لبنان إلى استراحة أو فندق كبير .. حتى لا نقول : **أن يتحول إلى ما هو أسوأ !**

وخلال أحاديث من هذا القبيل ، كان كثيرون يحاولون الدفاع بالقاء قدر كبير من اللوم على المقاومة الفلسطينية ووجودها في لبنان الذى ساعد إلى حد كبير على إضعاف الدولة وإسقاط هيبتها ، وأدى بالتالى إلى تحول

التسيب اللبنانى الذى كان قائما فى الأساس إلى انفلات كامل وفوضى لا مثيل لها . والواقع أن أحدا لايمكنه أن ينفى تماما مايُنسب إلى المقاومة الفلسطينية من « اعتداءات على السيادة اللبنانية » ، أو ما تتهم به من « تجاوزات » ارتُكبت واعترف بها حتى قادة المقاومة أنفسهم . ولكن ينبغى أن نسجل ـ انصافا ـ أن الفلسطينيين المسلّحين انما استغلوا وضعا كان قائما ، بل و « مغريا » إلى حد كبير . وربما يكون قد ساعد على ذلك أن هؤلاء الفلسطينيين من حاملى السلاح عندما جاءوا إلى لبنان ، فى أعقاب الهزة العنيفة التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية فى الأردن عام ١٩٧٠ ، وجدوا أن « أهلهم » الذين لجأوا إلى لبنان فى عام ١٩٤٨ يعيشون داخل مخيماتهم فى ظروف بائسة .. فأرادوا الانتصار لهم . وقد يكون من الأسباب أيضا كثرة « الانتماءات » وتعدد التنظيمات على ساحة العمل الفلسطينى ، مما جعل من المستحيل على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ـ المسئول الرسمى عن المقاومة ـ أن تضبط كل هذه العناصر وتسيطر على أعمالها وممارساتها ، خاصة وأن الفلسطينيين المسلّحين انتشروا فى كل لبنان تقريبا .. من الحدود مع فلسطين جنوبا ، وحتى الحدود مع سوريا شمالا وشرقا . هذا فضلا عن عوامل أخرى كثيرة ، منها « الحالة النفسية » الفلسطينية ، مثلا ، وانعكاس الخلافات العربية على القضية الفلسطينية ككل وعلى تنظيمات المقاومة التى تركزت واستقرت فى لبنان ، وغير ذلك من عوامل وظروف كثيرة أحاطت بالوجود الفلسطينى على الأرض اللبنانية (انظر الفصل الرابع) .

وعلى أى حال ، فإن أحد الأعذار التى كان القادة الفلسطينيون يرددونها باستمرار ، فى هذا السياق ، هو أنه كان على المقاتلين أن يحموا أنفسهم بأنفسهم ـ فضلا عن حماية مخيمات اللاجئين ـ نظرا لضعف الدولة اللبنانية وعجزها عن توفير مثل هذه الحماية . ولقد لمست بنفسى ، منذ بداية عملى فى بيروت ، كيف كان المسئولون عن أجهزة الأمن الفلسطينية يعيشون وكأنهم عراة داخل مبنى من زجاج بسبب « انفتاح » العاصمة اللبنانية الفوضوى وعدم وجود أى ضابط يضمن منع تسلل أعداء المقاومة وتوجيه الضربات الموجعة للمنظمات الفلسطينية وقياداتها . وقد تنبهت بقوة إلى هاجس الأمن لدى القيادات الفلسطينية ، إثر وقوع حادث اعتداء على أحد مراكز المنظمة ، وهى حوادث كانت « معتادة » فى ذلك الوقت بين الحين والآخر . كان ذلك فى أواخر عام ١٩٧٤ ـ أى قبل اندلاع شرارة الحرب اللبنانية ـ

وكان هدف الاعتداء هو مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في شارع « السادات » القريب من منطقة « الروشة » غربي بيروت . وعندما وصلت إلى المكان ، كان الركام وحطام الزجاج متناثرا هنا وهناك ، بينما أخذ عدد من الصحفيين الأجانب يتجولون بين الركام لالتقاط الصور وتسجيل الملاحظات . وفي أحد الأركان ، التقيت لأول مرة بأحد رجال الأمن الفلسطينيين ، وهو « أبو يحيى » ، الذي أخذ يشرح لي رأيه في العملية والجهة التي يحتمل أن تكون وراءها . وفجأة ، وجدته يتوقف عن الكلام ليتابع بنظراته المراسلين الأجانب وهم يتنقلون في كسل وعدم اكتراث بين أكوام الحطام ، ثم يغمغم وكأنه يتحدث مع نفسه : « **أراهن أنه لو تمكن المرء من اعتقال كل هؤلاء ، واستجوابهم ، فانه سيعثر بينهم - على الأقل - على جاسوسين أو ثلاثة** » !

وبالطبع ، فان **إسرائيل** كانت أكثر الجميع استغلالا لهذا الوضع اللبنانى المتسيب ، حتى قبل مجيء المنظمات وقياداتها إلى لبنان . وكان من سوء حظ هذا البلد العربى الصغير والضعيف ، أنه كان « ملاصقا » لاسرائيل التي لم تتوان فى أن تجعل منه الهدف الأقرب والأسهل كلما تطلبت الظروف - لأسباب أقليمية أو داخلية محلية - بأن تقوم اسرائيل باحدى جولات « **العربدة** » المعروفة . فلما أصبحت المقاومة ، بقياداتها وتنظيماتها ، موجودة على أرض لبنان ، فان ذلك وفر لاسرائيل سببا إضافيا للعدوان . ومن المؤكد أنه ليس صحيحا أن لبنان كان يمكنه أن يتجنب اعتداءات اسرائيل كليا ، لو أن المقاومة ظلت خارجه أو لو أنها لم تتخذ من الأراضى اللبنانية منطلقا للقيام ببعض العمليات الفدائية داخل الأراضى المحتلة أو لاطلاق صواريخ « الكاتيوشا » تجاه المستعمرات في الجليل الأعلى ، عبر الحدود اللبنانية ، بين الحين والحين . وإنما الحقيقة إن إسرائيل ظلت تمارس هذه الاعتداءات ، كسياسة ثابتة ، قبل أن تأتي التنظيمات والقيادات وبعد مجيئها على السواء . وربما يكفي - من قبيل التذكير فقط - أن نسوق هنا مثالين أثنين لعلهما « الأشهر » بين الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان التى لاتزال مستمرة حتى اليوم :

☐ **فقبل مجيء قيادة المقاومة إلى لبنان** ، قامت فرقة كوماندوز إسرائيلية بهجوم على مطار بيروت الدولى ، وكان ذلك فى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٦٨ . وقد جاءت هذه القوة جوا ، محمولة بواسطة عدد من طائرات الهليكوبتر هبطت بها مباشرة على أرض المطار ، وقامت بنسف ١٣ طائرة لبنانية مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط وشركة عبر المتوسط (للشحن الجوى) . وانسحبت القوة المعتدية ، بعد تنفيذ هذه العملية ، دون أن يقاومها أو يتعرض لها أحد .

أول عاصمة عربية تدخلها قوات اسرئيل : جنود إسرائيليون
أمام « برج المر » قرب الخط الفاصل بين شرقى بيروت وغربها



□ **وبعد أن استقرت قيادة المنظمة فى لبنان** ، نزلت قوة كوماندوز اسرائيلية على شاطىء بيروت تحت جنح الظلام ، وتوجهت إلى منازل عدد من قادة المقاومة - وهم يوسف النجار ، وكمال ناصر ، وكمال عدوان - وقتلتهم ، فيما عُرف « بعملية فردان » ، وكان ذلك في ١١ إبريل عام ١٩٧٣ . (وقد اتهمت جهات فلسطينية مختلفة من أسمتهم « عملاء لبنانيين » بالعمل مع العدو ، وإرشاد القوة المهاجمة إلى بيوت الزعماء الفلسطينيين ، وهى تهمة يصعب نفيها - بالطبع - نظرا لحاجة المهاجمين إلى أدلاّء يقودونهم إلى أهدافهم فى المدينة .. وان كان من الممكن - نظريا على الأقل - أن تعثر اسرائيل على عملاء لها بين التنظيمات الفلسطينية نفسها ، فهذا أمر يحدث في كل زمان ومكان) .

غير أن هذه الاعتداءات وما سبقها وما تلاها ، والتي بلغت ذروتها فى الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، إنما تثبت خطأ النظرية التى تبنتها زعامات لبنانية عديدة ، وكادت تصبح سياسة رسمية ، وهي النظرية التى تقول إن « **قوة لبنان .. في ضعفه** » ! والواضح أن المقصود بذلك هو أن ضعف لبنان يمنعه من أن يكون دولة محاربة أو دولة مواجهة ، كما هو الحال مع مصر وسوريا والأردن ، وبالتالى فان إسرائيل يمكن أن تأمن جانبه وتدعه يعيش فى سلام . ولكن الحقيقة هي أن الأحداث كانت تثبت دائما خطأ هذا الاعتقاد ، فقد كانت الأراضى اللبنانية باستمرار مرتعا للاعتداءات الاسرائيلية ، حتى قبل انتقال المنظمات الفدائية بثقلها الكثيف إلى لبنان ، ثم بعد خروج المقاتلين فى أغسطس عام ١٩٨٢ نتيجة للغزو .. وهى لا تزال مستمرة تحت ذرائع مختلفة ، وأحيانا دون ذرائع على الاطلاق ، حتى اليوم .

فاسرائيل لا « ترحم » لبنان لأنه ضعيف ، ولا تهاجمه إذا كان قويا ، وانما هي ترتكب اعتداءاتها - غير المبررة دائما - في الوقت الذى تحدده ولدوافع شتى ، دون أن يردعها أى اعتبار . أما « ضعف لبنان » ، فانه لم يؤد فى الحقيقة إلا إلى ازدياد مستمر فى الفوضى وضعف السلطة المركزية للدولة ، **وهو ما أدى بالتالى إلى « استقواء » الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى حد تكوين الميليشيات وحمل السلاح . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت الدولة هى الطرف الأضعف على الاطلاق ، على الساحة اللبنانية ، وفقدت القدرة على السيطرة على مسار الأحداث .. إلى أن وقعت الكارثة .**

بل ان هذا الوطن « الضعيف والمستباح » انتهى إلى أن أصبح عاجزا عن إقناع أبنائه بالبقاء والدفاع عنه . فإذا كانت الطوائف اللبنانية المختلفة قد عرفت



الحياة « داخل » الأطلال ، ووسط الركام ، والهروب الدائم من الخطر والموت .. هكذا أصبحت الحياة فى لبنان !

« الهجرة » منذ وقت طويل وقبل معظم البلدان العربية الأخرى ، فان هذه الهجرة بدت فى أعين الكثيرين من اللبنانيين « ضرورة » بعد اندلاع الحرب وتماديها ومرور السنين دون أن تلوح بارقة أمل فى الانقاذ . وخلال السنوات الأخيرة ، ضمت صفوف المهاجرين شبانا كانوا قد حملوا السلاح لسنوات طويلة ، ولكنهم اقتنعوا أخيرا بأنهم كانوا منساقين وراء أوهام وباتجاه سراب ليس وراءه شيء حقيقي . وبدلا من أن يبقى هؤلاء للدفاع عن وطنهم الذي « أحبوه حتى الموت » ، ويعمروه ، إذا بهم ينظرون اليه بعد سنوات من القتال الذى خاضوا غماره على أنه بقعة من الأرض لا يمكن أن تصلح لتكوين أسرة أو بيت أو مستقبل . وعلى الرغم من أن الظروف التي لا تزال سائدة في لبنان لا تسمح بالحصول على احصاءات دقيقة ، حول أى موضوع ، فان آخر التقديرات يشير

إلى أن عدد اللبنانيين الذين هاجروا من بلادهم منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ قد وصل بعد ١٢ سنة من القتال - أى فى عام ١٩٨٧ - إلى نحو ٤٠٠ ألف شخص . ونقلت وكالات الأنباء العالمية عن رئيس الوزراء اللبناني بالنيابة ، الدكتور سليم الحص ، قوله عن هذه الظاهرة انها ترتبت على التدهور في الوضعين الاقتصادي والنقدى ونشأت « حالة مأساوية بين المواطنين الذين أصبح كثيرون منهم يفتقدون مصادر الرزق ، مع انتشار البطالة ، ويفتقدون الكثير من المواد الحياتية الأساسية لقلة وجودها فى الأسواق والارتفاع الفاحش في أسعارها » .[١١]

وهكذا ، فقد أدى التفريط والتهاون والأنانية ، واستمرار ضعف الدولة واستباحة الوطن إلى حد « تمزيقه » ، إلى خلق هذا الوضع المأساوى الذى سيتعين على اللبنانيين أن يدفعوا ثمنه الباهظ .. ولأجيال كثيرة قادمة .

(١١) تقرير لوكالة « رويتر » فى ١٩٨٧/١١/٢٢ .

الفصــل الثــانــى

مأساة الطائفية . .
وشــبح التقســيم !

الملامـح الأولــى

أفزعتنى « الطائفية » في لبنان ، وأثارت دهشتى إلى أقصى حد !

وشاءت الظروف أن أصطدم بالطائفية اللبنانية على الفور . كان طبيعيا أن أبدأ ، عقب وصولى ، البحث عن مسكن ملائم فى بيروت التي بدت لى - على صغر حجمها - شبيهة بأية عاصمة أو أية مدينة أخرى تتكون من أحياء فقيرة وأخرى راقية ، فضلا عن أسواق « وسط البلد » والمناطق التجارية وما إلى ذلك . وبدأت أسأل الأصدقاء والزملاء ، وكان بينهم مراسل هولندى يعمل فى إذاعة راديو هولندا قال لى أنه يقيم فى حى اسمه « الأشرفية » ، وهو حى سكنى جميل - على حد تعبيره - فضلا عن أن الايجارات فيه غير مرتفعة نسبيا ، وشجعنى كثيرا على البحث عن غايتى هناك . ولكننى عندما طرحت الفكرة على أحد الزملاء اللبنانيين - وكان شيعيا - فوجئت به يتلقى الأمر بمزيج من الإنكار والرفض . وكانت الذريعة التي أبداها هى أن « الجماعة » هناك لن يرحبوا بى بينهم ، وقال « خليّك معنا .. هون » أى فى المنطقة الغربية الاسلامية من بيروت . وكانت هذه هي البداية .. وفيما بعد ، اعتدت سماع العبارات التي تنم عن الفرز الطائفى القائم الذي تعبر عنه ألفاظ مثل : « **مناطقنا** » ، و « **جماعتنا** » ، وغير ذلك .. رغم أن الحرب لم تكن - بعد - قد عمقت هذا الفرز وكرّسته .

وحدث فى تلك الأثناء أنني كنت أقوم بجولة تقليدية للتعرف على الزملاء الصحفيين ، فى مختلف دور الصحف اللبنانية ، وشمل ذلك الزميل الأستاذ « ميشيل أبو جودة » رئيس تحرير صحيفة « النهار » باعتباره واحدا من أبرز الكتاب والمعلقين فى لبنان . وعندما حان موعدى معه ، وتوجهت إلى مكتبه ، نهض الرجل من على مكتبه ومد يده لي مصافحا وهو يقول فى شبه مزاح : هل يحمل أحد مثل هذا الاسم في لبنان ؟ **محمود أحمد** ؟ كأنه الوجه الآخر لاسم « **مار مارون** » ![1] .

(١) « مار مارون » : رجل دين كاثوليكي زاهد يُنسب إليه ظهور الطائفة المارونية التي استمدت تسميتها منه والتى تعده من القديسين ، وكان ظهوره فى تركيا في القرن الخامس الميلادى ، وهاجر بعض أتباعه فى القرن السابع إلى شمال لبنان - هربا من اضطهاد اليعاقبة لهم - حيث أسسوا الطائفة المارونية اللبنانية .

وضحكت ، ولكن المزحة آلمتنى ، وترسبت عميقا فى وجدانى بحيث لم أستطع أن أنساها على مر الأيام .

كان غريبا علىّ أن ألمس إلى أى مدى يمكن أن يتحكم الانتماء الطائفي بمجتمع ما ، ويتغلغل عميقا فى تربته إلى هذا الحد . كما كان جديدا علىّ أن أرى مدينة ، ودولة ، تنقسم الأحياء والمناطق فيها على أساس طائفى شبه مطلق ، بحيث تتجزأ العاصمة إلى حى لهذه الطائفة وآخر لتلك ، وتتوزع الطوائف على المناطق .. كل منها « يفترش » منطقة فى الجنوب أو الشمال أو الجبل . وربما يكون قد ضاعف من غرابة الأمر بالنسبة لى ، أنني جئت من بلد لا يوجد به غير ديانتين اثنتين ، لا يندرج أتباعهما تحت تصنيف « الطوائف » ، ولم يعرف سوى التسامح الدينى على مدى تاريخه .. ومن مدينة (القاهرة) لم تعرف أحياؤها إلا التعايش الحقيقى ، والتداخل والاختلاط الطبيعى ، دون فرق أو تمييز . بل أن المنزل الذى كنت أسكنه فى صباى كانت تشغل ثلاثة من طوابقه الأربعة - ولاتزال - ثلاث أسر قبطية ، بينما كانت عائلتي التى تشغل الطابق الرابع هى العائلة المسلمة الوحيدة فى المبنى .

وأنكرت الطائفية اللبنانية ، وكرهتها بكل جوارحى ، رغم أننى لم أدرك تماما فى البداية مدى تأثيراتها الخطرة - سواء القائمة بالفعل أو المحتملة - على هذا الكيان الفسيفسائي الذى اسمه « لبنان » . ولكنني أشهد الآن - وبكل تجرد - بأن « المناطق الاسلامية » بدت لى أكثر تسامحا ، بصورة عامة ، حتى بعد اندلاع الحرب التى عمقت التقسيم وزادت الفرز السكاني وضوحا . فقد كانت نسبة من يسكن المناطق الاسلامية من غير المسلمين أعلى ، وبشكل واضح ، من نسبة من يسكن من المسلمين أحياء ومناطق ذات أغلبية سكانية مغايرة . كما كانت المدارس والمعاهد والمؤسسات ، في المناطق الاسلامية ، تقبل طلابا وموظفين وعمالا من مختلف الفئات والطوائف .. بعكس ما كان سائدا فى المناطق المسيحية حيث كان وجود طالب أو موظف مسلم في معهد أو مؤسسة يعد أمرا نادرا . كذلك ، فانه فى حين انتشر السكان غير المسلمين فى الأحياء الاسلامية ، وخاصة في بيروت عشوائيا ودون خضوع لضغوط معينة ، اضطر السكان المسلمون في الأحياء غير الاسلامية إلى التجمع فى « جيوب » محددة - فقيرة في الغالب - مثل « الكرنتينا » و « المسلخ » (أى المذبح) ، و « النبعة » ، وغيرها . **وعندما اندلعت الحرب ، فان هذا التجمع فى بؤر سكانية داخل « الكردون » المسيحى سهل على الميليشيات المسيحية ، بقيادة**

الكتائب ، أن تهاجم هذه الأحياء وتطرد سكانها و « تصفيها » نهائيا في سلسلة من أبشع فصول الحرب الأهلية وأكثرها وحشية وضراوة وقسوة .

وكنت أعلم ، وأقرأ ، أن الطائفية فى لبنان كانت جزءا من تركيبته وتكوينه ، وأنها تسببت من قبل فى وقوع صدامات جماعية دامية . والحقيقة أن المرء ليحار كيف أن وقوع هذه الصدامات فى الماضى - وهى من العلامات البارزة فى التاريخ اللبنانى المعاصر - قد أهمل علاجه بعد الاستقلال ولم يتنبه المسئولون إلى أهمية تدارك الأخطار الطائفية القائمة والتى كانت « تعشش » فى التربة اللبنانية وتفوح رائحتها بحيث لايمكن أن يخطىء وجودها أحد . ولقد كان كل لبنانى يعرف أن مجازر وقعت بين الدروز والموارنة فى الجبل ، فى أواسط القرن التاسع عشر ، وعلى موجتين من الحروب الطائفية كانت أولاهما سنة ١٨٤١ والأخرى فى عام ١٨٦٠ . وربما يكون البعض قد ظن أن مثل هذا الاقتتال انما هو سلوك « متخلف » ، يعود إلى عقلية كانت سائدة فى القرن الماضى ، وأن انسان القرن العشرين لا يمكن أن يقدم على هذه الأعمال غير المتحضرة وغير الانسانية . أو ربما يكون البعض الآخر قد تصور أن تلك الصدامات ما كانت لتقع لولا الفتن والمؤامرات التي تحركها المصالح الاستعمارية ، والتى دفعت انجلترا فى تلك الأيام إلى تحريض الدروز ، ودفعت فرنسا إلى الوقوف وراء الموارنة ، حتى جرى ما جرى .

كذلك ، قد يكون هناك من ارتاح إلى فكرة أن حصول لبنان على استقلاله عام ١٩٤٣ ، وأخذه بالنظام الديمقراطى البرلمانى ، كان كافيا لأن يزيل احتمالات الفوران الطائفي خاصة بعد أن أقرت الطوائف الرئيسية صيغة « التعايش » الاسلامي - المسيحى . ولكن وقوع أحداث عام ١٩٥٨ ، التى جرت أثناء رئاسة كميل شمعون ، كانت جديرة بأن تنبه إلى أن جمر الطائفية لايزال حيا تحت الرماد ، وذلك على الرغم من أن الجوانب السياسية لتلك الأزمة - نظرا لارتباطها بما كان يجرى فى المنطقة ككل - قد لفتت الأنظار وقتها أكثر من أى شىء آخر . غير أنه ما أن انتهت الأزمة ، حتى نسى اللبنانيون - أوتناسوا - البعد الطائفى فيها ، وانهمكوا تماما فى جنى ثمار الازدهار والرواج الذى بدأ يتزايد منذ مطلع الستينات .. فشغلهم عن كل ما عداه .

ولايزال يحلو للبعض فى لبنان أن ينكر بصورة تامة وصف الحرب التى اندلع لهيبها فى لبنان ، منذ منتصف السبعينات ، بأنها « طائفية » . ويرى أصحاب هذا الرأى إن الصراع كان إجتماعيا - سياسيا ، فى جوهره ، بين طبقات مترفة وتتمتع بامتيازات واضحة وأخرى محرومة تعانى مناطقها من التخلف

والاهمال رغم تضخم عدد السكان فيها . ويقول هؤلاء ان الطبقات الغنية صاحبة الامتيازات كانت ، عموما ، مكونة من أبناء الطوائف المسيحية ، بينما كانت الطبقات الأكثر فقرا تتكون من المسلمين ، مما أعطى الأزمة « وجها » طائفيا ليس هو الجوهر أو الأساس .

وبطبيعة الحال ، فان الجانب السياسى ـ الاجتماعي في الأزمة اللبنانية كان موجودا منذ البداية ، ولايمكن لأحد أن ينكر أن اشتداد لهيب الصراع وتعذر العثور على حلول ملائمة له انما يعود بصورة خاصة إلى أن كل طرف أراد أن يحسم الصراع لصالحه نهائيا وللمرة الأخيرة : أصحاب الامتيازات يريدون الحفاظ على امتيازاتهم ، والمغبونون يريدون التخلص من الغبن وإزالة كل أسبابه ومظاهره . ولكن لا يمكن ، مع ذلك ، إنكار وجود الطائفية تماما كأحد محركات الصراع وبواعثه الرئيسية . ولقد يصح القول بأن الأسباب الطائفية للحرب كانت « تتجاور » مع البواعث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو « تمتزج » بها . فهي « حرب دينية بالنسبة للبعض ، وهى فى الوقت ذاته حرب بين المحرومين والأثرياء بالنسبة للبعض الآخر » على حد الوصف الذى استخدمته صحيفة « لوموند » الفرنسية[٢] . بل ان هذا العامل الطائفى قد يكون ـ أكثر من غيره ـ هو السبب الذى ورط المقاومة الفلسطينية فى المستنقع اللبنانى وجرها إلى حلبة الصراع . فقد خشى أصحاب الامتيازات من « الثقل » الذى يمنحه وجود الفلسطينيين ـ المسلمين فى غالبيتهم ـ للطرف اللبنانى الآخر ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى أن أصبحت إزالة الوجود الفلسطينى من لبنان هدفا يسعى الزعماء الموارنة المسيحيون إلى تحقيقه ، من أجل إعادة « التوازن السكانى » إلى طبيعته حسب تفسيرهم .

والذى كان يتابع تصريحات زعماء « الجبهة اللبنانية » الموارنة ، يمكنه أن يستشف ما كانوا يرمون إليه بقولهم : إن وجود « الغرباء » هو الذى أخل بالصيغة اللبنانية ، وأن اللبنانيين كانوا يعيشون بوئام حتى حل بهم « الميكروب » الفلسطينى ، وأنه إذا انتزع هذا العامل وتوقف « تدخل » الفلسطينيين فى شئون لبنان لأمكن للبنانيين الاتفاق فى غضون ساعات . ولكن ذلك لم يكن صحيحا على اطلاقه ، بطبيعة الحال ، وهو ما يكفى لتأكيده ، أن الصراع استمر بكل عنفه ومرارته بعد خروج المنظمات الفلسطينية والمقاتلين من لبنان فى عام ١٩٨٢ .

---

(٢) صحيفة « لوموند » ـ ١٩٧٥/٩/٢٠ ـ مقال « بريك رولو » بعنوان : بلد فى قلب الحرب الأهلية .

كانت الطائفية ، إذن ، واقعا قائما فى لبنان ، مهما حاول البعض أن يتجاهله أو ينكره ، ورغم أن جهودا عديدة قد بذلت - فى مراحل ومناسبات مختلفة - لتجاوز هذا الواقع والتغلب عليه . وبطبيعة الحال ، فانه كان يسيرا على بعض القوى الخارجية استغلال هذا الواقع المؤلم ، وخاصة اسرائيل التى استطاعت أن تتغلغل فى لبنان وأن يكون لها عملاء فى مواقع كثيرة - على حد ما أعلن السياسى المارونى البارز ريمون إدة ذات مرة - وأن تخترق حتى بعض التنظيمات الحزبية والسياسية . وفى أعقاب اندلاع الأحداث ، ارتفعت أصوات كثيرة تحذر من وجود أطراف خارجية تزيد نيران الفتنة اشتعالا كلما بدا أنها يمكن أن تخمد . وعلى سبيل المثال ، فقد أعلن السيد محمود رياض الذى جاء إلى بيروت بصفته أمينا عاما لجامعة الدول العربية ، فى بداية الأحداث خلال صيف عام ١٩٧٥ ، أنه متأكد من وجود « **طرف ثالث** » يعمل فى الخفاء لابقاء الفتنة مشتعلة . كما أن زعيما لبنانيا بارزا هو كمال جنبلاط تحدث - في أحد اجتماعات « هيئة الحوار الوطنى » التى شكلت فى سبتمبر عام ١٩٧٥ ، عن أن هناك « **خطة واضحة لزرع الحقد فى نفوس المسيحيين ضد المسلمين ، وفى نفوس المسلمين ضد المسيحيين** » وطالب جنبلاط بالعمل على كشف هذه الخطة « لتفشيلها ، وتفشيل تقسيم لبنان »[٣] .

عقـدة الخـوف .. وعقـدة الغبـن

من الثابت تاريخيا ، أن تمتع الطائفة المارونية فى لبنان بـ « امتيازات خاصة » ، يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر ، وبالتحديد إلى عام ١٨٦١ ، فى أعقاب المذابح التي جرت فى جبل لبنان والتى راح ضحيتها عشرات الألوف من أبناء الطائفتين المارونية والدرزية[٤] . فى ذلك الوقت ، تم تقسيم جبل لبنان إلى قسمين : **أحدهما شمالي** « طريق الشام » المؤدى إلى دمشق وكانت غالبية سكانه من الموارنة ، **والآخر جنوبي** ذلك الطريق وتسكنه غالبية الدروز وبعض الشيعة . وكان وقوع المذابح قد أدى إلى تدخل فرنسا عسكريا بدعوى حماية الموارنة ، وانتهى ذلك التدخل بانشاء « متصرفية » للموارنة فى عام ١٨٦٤ ، تتمتع باستقلال ذاتي وتبسط نفوذها على أغلبية أراضي الجبل . وكان طبيعيا أن ترتبط هذه المتصرفية - التى كانت تقع مع غيرها من أقطار المشرق العربى فى اطار الدولة العثمانية - بعلاقات

(٣) المحاضر الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطنى - الجلسة الرابعة ١٩٧٥/١٠/٢ .

(٤) تعود نشأة الطائفة الدرزية إلى القرن الحادى عشر الميلادى ، حيث خرجت من بطن الطائفة الشيعية ، ولذلك اعتبروا - عموما - من الطوائف الاسلامية أو « المحمدية » ، كما كان يُطلق عليها في لبنان .

قوية مع فرنسا .. سياسيا واقتصاديا وثقافيا . وتمكنت فرنسا ، بنفوذها ، من أن ترتب لسكان هذه المتصرفية (التى كان يطلق عليها أيضا اسم « لبنان الصغير ») أوضاعا أعفوا بموجبها من التجنيد الالزامي الذي كان مطبقا فى كل أنحاء الدولة العثمانية ، فضلا عن إعفائهم من كثير من أنواع الضرائب « الباهظة » التى كان يعاني منها جيرانهم .

وفى تلك الأيام ، لم تكن التجارة رائجة فى هذه المنطقة ، ولم تكن هناك موارد طبيعية يعتد بها أو يعتمد عليها لخلق حالة من الرواج أو الازدهار فى الجبل . ولكن الارتباط بفرنسا ، وانشاء المتصرفية بالتالى ، أتاح لعدد من كبار شخصيات الطائفة المارونية تولى « وظائف » عادت عليهم بدخول لا بأس بها ، مما أدى إلى ظهور طبقة من « الوجهاء » ، وهى طبقة تميزت بمسحة فرنسية واضحة .. خاصة وأن أبناءها بدأوا يتعلمون اللغة الفرنسية وينغمسون فى الثقافة الفرنسية . فاذا أضفنا إلى ذلك ، أن رؤوس الأموال الفرنسية كانت قد بدأت تفد إلى هذه المنطقة ، منذ حوالى عام ١٨٤٠ بهدف استثمارها محليا فى صناعة وتجارة الحرير ، فانه فى خلال فترة زمنية قصيرة لاتتجاوز ربع قرن ، كانت تلك الظروف مجتمعة قد أدت إلى خلق طبقة برجوازية مارونية ، ترتبط أساسا بمصدّرى رؤوس الأموال فى منطقة مدينة « ليون » الفرنسية ، وبالمصالح الفرنسية عموما ، وتتمتع بامتيازات سياسية واقتصادية خاصة ، وظلت تزداد نفوذا وازدهارا إلى حد أنه **بحلول عام ١٨٩٥ كانت هذه الطبقة تسيطر على ٤٥ فى المائة من الدخل القومي في « لبنان الصغير »** .

ولاشك أن هذا الواقع الذى نشأ ، بمساعدة فرنسا ، هو الذى دفع المؤرخ « فيليب حتى » أن يتحدث عن هذه المرحلة ، فيقول : « انه بالرغم من فساد حكم المتصرفين وسوء إدارتهم ، وبالرغم من اقتطاع أجزاء كبيرة من لبنان وسد المنافذ عليه للوصول إلى البحر وحرمانه من المناطق الخصبة (الساحل والبقاع) فان لبنان ـ بفضل نشاط سكانه وحسن تدبيرهم وقدرتهم على التكيف ـ كان ينعم بفترة ازدهرت فيها الثقافة والاقتصاد وتوطدت فيها اسباب الامن والاستقرار .. مما أعطى لبنان قصب السبق بين سائر الولايات العثمانية الآسيوية أو الاوروبية » . والملاحظ أن المؤرخ اللبنانى الأصل قد عزا هذا الرخاء إلى « نشاط سكان لبنان وحسن تدبيرهم » ، متغافلا عن الدعم الفرنسى المالى والسياسى ، كما أنه حرص على أن يسجل أن حالة الازدهار هذه قد أدت ـ وفي خلال فترة لاتتجاوز ٢٠ أو ٣٠ سنة ـ إلى ارتفاع سعر الأراضى و الممتلكات فى « لبنان الصغير » مائة ضعف ![٥] .

(٥) فيليب حتى : لبنان فى التاريخ ـ ص ٥٤٤

على أنه لم يكن ممكنا أن يستمر هذا الوضع المتميز بعد نشأة « لبنان الكبير » ، وبعد أن ألحق بالجبل مايسمى بـ « الأقضية الأربعة » ، أي الساحل كله ، بما فى ذلك مدنه الكبرى ، ووادي البقاع ، وبعض المناطق الداخلية الأخرى ، وهى الخطوة التى أقدمت عليها فرنسا - التى كانت قد أصبحت دولة انتداب على لبنان - في أول يوليو عام ١٩٢٠ . لم يكن ممكنا أن يستمر ذلك ، وانما كان المفترض والمنطقى أن يسود نوع من المساواة بين أبناء « الوطن » الواحد ، خاصة بعد وضع دستور للبنان الجديد - الكبير - فى عام ١٩٢٦ . ولكن الذى حدث هو أن أصحاب الامتيازات القديمة - أى أبناء الطائفة المارونية - ظلوا يتشبثون بامتيازاتهم ، بل وبدأوا يخوضون صراعا لم يقدّر له أن يهدأ من أجل تأكيد تلك الامتيازات وتدعيمها ، بدعوى أن في ذلك ضمانا لهم ضد « **الذوبان** » **في البحر الاسلامى** الذى يحيط بهم من كل اتجاه . وبدأ الموارنة يعملون بلا هوادة على خلق تيار مسيحى في لبنان يتحدث عن « عقدة الخوف » ، وأخذ زعماؤهم ينادون بالتمسك بـ « **الهوية الثقافية** » للمسيحيين ، ويثيرون ضجيجا عاليا فى كل مرة يخطر فيها لشركائهم فى « الوطن » أن يذكّروهم بأهمية سيادة المساواة والعدل بين جميع الطوائف .

وهكذا ، فانه كان على الطوائف الاسلامية فى لبنان أن تواجه ، منذ نشأة لبنان الكبير فى عام ١٩٢٠ - أى منذ ما قبل الاستقلال - محاولات للسيطرة من قبل الطوائف المسيحية بزعامة الموارنة المتسلحين بالدعم القوى والمباشر من دولة الانتداب . وقد اعتمدت هذه السيطرة على أسس اقتصادية واضحة ، كما أنها تكرست من خلال التمثيل الطائفي فى « البرلمان » الذى أعتمد فى عام ١٩٢٥ منذ ما قبل صدور الدستور ، وهو وضع استمر حتى تاريخ الاستقلال في عام ١٩٤٣ .

وفى مقابل حديث الزعماء المسيحيين - وتحديدا الموارنة - عن « **عقدة الخوف** » ، تبريرا لاستمرار السيطرة السياسية والاقتصادية بين أيديهم ، كان لابد وأن يثير أبناء الطوائف الاسلامية - وزعماؤهم - ما أطلقوا عليه « **عقدة الغبن** » خاصة بعد أن حرمتهم الممارسة الطويلة لتلك السيطرة معظم مواقع التأثير السياسى والاقتصادى والادارى . ولعله من الطريف - إذا كان فى كل المأساة اللبنانية ما يمكن أن يدخل فى باب الطرافة - أن نلاحظ أن التنظيمات المسيحية ، سواء قبل اندلاع الحرب الأهلية أو بعدها ، كانت تحمل أسماء من قبيل « **الكتائب** » و « **حراس الأرز** » وغير ذلك ، بينما حملت التنظيمات الاسلامية المقابلة تسميات مثل « حركة **المحرومين** » و « **أمل** » وغيرها !

وسوف نتبين ، فيما بعد ، أن كل مُحاور من الطرفين كان يجد نفسه ، فى كل مناسبة ، مضطرا إلى اللجوء إلى أحد هذين التعبيرين .. فيتحدث عن « عقدة الخوف » إذا كان مسيحيا مارونيا ، أو يشير إلى « عقدة الغبن » إذا كان يحاور باسم الطرف الاسلامى . يتصل بذلك ، أحيانا ، حديثهم عن « الصيغة » . والمقصود هو صيغة التعايش بين الطوائف المسيحية والاسلامية فى لبنان ، والتى أمكن التوصل اليها عام ١٩٤٣ ، فى أعقاب الاستقلال . ولكن على الرغم من أن تصريحات وبيانات الجانبين كانت ، فى البداية على الأقل ، تنطوي عل رغبة فى التمسك بهذه « الصيغة » ، وربما تنم حتى عن الاعتزاز بها ، إلا أن أصواتا عديدة كانت تتناولها بالانتقاد والتجريح في مناسبات كثيرة . وكان هناك من ينادى - باعتدال وتعقل - بضرورة « تطوير » صيغة التعايش التي اعتُبرت ، في زمن إقرارها ، من الانجازات الكبيرة .. خاصة وأن « كل ما كان قبلها كان مبنيا على الأحقاد والاضطهاد والاحتلال والحماية ونكران لبنان » على حد تعبير « صائب سلام » الزعيم البيروتى السنى ورئيس الوزراء لمرات عديدة [٦] . فالصيغة ، على حد وصف صائب سلام ، جاءت « ناصعة » في عام ١٩٤٣ على أساس « تعايش المسلم والمسيحى ضمن الوطن اللبنانى ، إخوة متساوين لبناء لبنان » . وقد بُنيت هذه الصيغة ، من وجهة نظر سلام ، على الثقة .. لأنه بدون ثقة لا يمكن بناء تعايش بين الأخوة فى لبنان ، ولأن فقدان الثقة « يؤدى إلى التفسخ وإلى ما أصبحنا فيه اليوم من محنة »[٧] .

ولايُخفى صائب سلام أنه لم يكن هناك حرص على هذه الثقة ، وإن كان يضيف أنه « إنصافا للواقع ، أقول ان المسلمين أعطوا كل مايمكن اعطاؤه لطمأنة أخواننا المسيحيين ، لأنه كانت هناك رواسب خوف من المستقبل وتحمل (الزعماء) المسيحيون الكثير أمام جمهورهم عندما أقدموا على خطوة عام ١٩٤٣ . كذلك المسلمون الذين تخلوا غن أهداف (الوحدة مع سوريا) وآمال بعيدة وارتضوا التعايش على أساس الصيغة . ومن عام ١٩٤٣ حتى اليوم ، حرص المسلمون على تطمين المسيحيين ولم يحرص اخواننا المسيحيون على تطمين المسلمين »[٨] .

كذلك ، فاننا نجد أن زعيما سنّيا آخر هو رشيد كرامي ، الذي تولى هو أيضا رئاسة الوزارة عدة مرات ، قبل أن يقتل في حادث تفجير طائرة هليكوبتر عام ١٩٨٧

---

(٦) المحاضر الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطنى - الجلسة الثامنة ١٩٧٥/١١/٣ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) المصدر نفسه .

وهو يشغل هذا المنصب ، كان يرى أن الحرص على الصيغة اللبنانية بمبادئها ومقوماتها « لايعني الجمود والظلم ، ولا أن يقتتل المسيحى والمسلم ، بل بالعكس .. هي وحدة بين طوائف مختلفة على اعتبار أننا جميعا نؤمن بإله واحد ووطن واحد » . وكان كرامي يعتقد أن الجميع في لبنان يجب أن يكونوا مع صيغة التعايش ، وأن المسلمين يؤيدونها .. « لكننا أيضا مع التطور والاصلاح ، ومجتمع تكافؤ الفرص حيث تسود العدالة والمساواة »(٩) .

وليس معنى ذلك أن الزعماء المسلمين فقط هم الذين كانوا يؤيدون الصيغة واستمرارها ، في بداية الأزمة واندلاع الاقتتال الطائفي عام ١٩٧٥ ، وانما كان هناك الكثيرون من الزعماء المسيحيين ، بل والموارنة ، ممن كانوا يؤكدون رغبتهم فى استمرارها .. ولكن من موقعهم ذاته ، ودون التزحزح أو التنازل عن أى قدر من « الامتيازات » المكتسبة . ولعل بيير الجميل ، زعيم حزب الكتائب ، كان أكثر الجميع ولعا بالتغنى بـ « الصيغة الفريدة » التى كان يعد نفسه من أبطالها . بل أنه ذهب في هذا الصدد إلى حد المبالغة الزائدة ، مما حدا بابنه بشير - قائد ميليشيا الحزب والذى قُتل في حادث انفجار مروّع عقب انتخابه رئيسا للجمهورية فى عام ١٩٨٢ - أن يسخر منه (أى من أبيه) بأن يطلق عليه اسم « **المدموازيل فريدة** » !

غير أن سخرية بشير الجميل لم تكن وحدها ، فى الحقيقة ، التي تنم عن أن هناك تيارا مسيحيا - وخاصة بين الأجيال الجديدة - قد أخذ يتبلور داعيا إلى نبذ هذا الذى أطلق عليه البعض وصف « **النفاق المتبادل الذي يسمونه تعايشا** » ونحن نقرأ ، مثلا ، في « كراسات الكسليك » وجهة نظر محددة وواضحة ، في هذا الشأن ، عبرت عن نفسها منذ وقت مبكر للغاية في بدايات الأحداث عام ١٩٧٥(١٠) . ففى الصفحة الرابعة من الكراسة الأولى ، نقرأ أن انضمام المناطق ذات الكثافة السكانية المسلمة إلى لبنان ، وتكوين ما سمى بلبنان الكبير ، سجل بداية الصراع الذي ما فتىء يتصاعد حتى اليوم . فمنذ ذلك الحين « قام فى لبنان صراع سياسي وحضارى كان يشتد ويخبو بحسب الظروف ، ولكنه لم يتوقف لحظة واحدة . وقد أدى هذا الصراع إلى فتن أحيانا وإلى حروب أهلية أحيانا أخرى ، كالذي جرى عام ١٩٥٨ وكالذي

---

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) صدرت هذه الكراسات إبّان ، حرب السنتين ، عن جماعة ضمت شخصيات دينية وبعض المدنيين ، اعتادت عقد اجتماعاتها فى أحد الأديرة فى منطقة ، الكسليك ، بمدينة ، جونية ، ، وعُرفت بتطرفها وانغلاقها وعدائها للعرب والعروبة . وقد صدرت عن هذه الجماعة أولى الدعوات لتقسيم لبنان بين الطوائف أو إنشاء نظام فيدرالى طائفى فيه .

يجرى اليوم (أى عام ١٩٧٥) . هذا الصراع الذى يسميه السياسيون تعايشا ، والذى يدّعوه الذين لم يقرأوا التاريخ أو الذين تستهويهم الأوهام الفلسفية تجربة فريدة ، ليس سوى نزاع مستمر لم تخفض من حدته مسرحية النفاق التى حاولت أن تموهه منذ عام ١٩٤٣ حتى اليوم ، ومن المستحيل أن يمكّن من بناء دولة حضارية » !

طائفية دينية .. أم سياسية ؟

من المؤكد أن الأحداث الدامية التي تعصف بلبنان منذ منتصف السبعينات ، قد أثبتت أن « الطائفية » هى أسوأ الأمراض التى يمكن أن تصيب أى بلد وأي شعب ، وأكثرها فتكا . ومن سوء حظ لبنان ، أن هذا المرض الخبيث قد ولد معه منذ ظهر إلى الوجود فى عام ١٩٢٠ ، وظل ينخر في جسده دون أمل فى العثور على علاج . فاذا كانت الفترة التي سبقت « الاستقلال » و « الصيغة الفريدة » في عام ١٩٤٣ ، قد تميزت بأنها فترة تعايش مبنى على الأحقاد والاضطهاد والاحتلال - كما يقول صائب سلام - فما هو العذر فى استفحال خطر الطائفية وتفاقم الوباء بعد « التراضي » على صيغة التعايش المشترك وبعد حصول لبنان على استقلاله ؟

وينبغي أن نستبعد ، على الفور ، أن مؤسسي لبنان المستقل لم يشعروا بخطر الوباء الطائفي أو أنهم كانوا يقللون من شأنه . ولكن المؤسف حقا ، هو أنهم تصرفوا وفقا للقاعدة الشاذة التي انطوى عليها بيت الشعر الشهير « **وداونى بالتى كانت هى الداء** » . ولذلك نجد أنهم - وفقا لميثاق عام ١٩٤٣ - **كرسوا طائفية الرئاسات الثلاث ، كما يسمونها ، فاتفقوا على أن تكون رئاسة الجمهورية للموارنة ، ورئاسة مجلس النواب للشيعة ، ورئاسة الوزارة للسنة** . ثم اضطروا ، بعد وقت قصير ، إلى اعتماد مبدأ التقسيم الطائفى حتى فى الوظائف الكبرى .. الأمر الذى تسبب فيما بعد فى الكثير من الحساسيات والمرارة .

ولأن الخطر كان واضحا وبيّنا ، فاننا نجد أن البرنامج الوزارى لحكومة رياض الصلح - أول رئيس وزراء بعد الاستقلال - قد تضمن « وعدا قاطعا » بالغاء الطائفية تدريجيا . ولكن هذا لم يحدث ، لسوء الحظ ، وانما أسفر تداعى الأحداث عن ترسيخ الطائفية مع مرور السنين ، حتى أن أحد أعضاء هيئة الحوار الوطني التى تشكلت في عام ١٩٧٥ وهو الأستاذ فى القانون الدكتور « ادمون ربّاط » أشار إلى ذلك في مواضع عدة خلال اجتماعات تلك الهيئة ولجانها . وكان مما قاله الدكتور ربّاط ، في هذا الشأن ، أن الطائفية قد اشتدت منذ عام ١٩٤٣ « واتخذت أشكالا

مختلفة ، ليس فقط بالعادات وبالنفوس وانما أيضا بالمؤسسات .

أذكر ـ مثلا ـ المادة ٩٦ من نظام الموظفين والتي تقول انه في توزيع الوظائف والتعيينات يُؤخذ بعين الاعتبار تطبيق المادة ٩٥ من الدستور » . فهذا النص التشريعي ، كما لاحظ ادمون ربّاط ، قد استغل نصا دستوريا غايته المصلحة العامة ، فجعل من الطائفية الوظيفية قاعدة عامة . بل انه أشار إلى أن اجتهاد مجلس شورى الدولة ، في هذا الأمر ، قد انتهى إلى اقرار قاعدة تقول إنه حتى إذا كانت هناك مباريات (لشغل وظيفة ما) . فان هذه المباريات « لاتحول دون تطبيق المادتين ٩٥ و ٩٦ المذكورتين » وروى الدكتور ربّاط حادثة شهدها بنفسه عندما كان عضوا بلجنة مكلفة باختيار عدد من الشباب المتقدمين لشغل وظائف في وزارة الخارجية ، **فرفضت اللجنة تعيين شاب شيعي كان ترتيبه الثالث .. وفضلت عليه شابا من طائفة أخرى كان ترتيبه السابع عشر ، أخذاً بمبدأ طائفية الوظائف**[١١] .

لقد كان الوباء الطائفى موجودا ـ اذن ـ منذ البداية ، فكانت « الدولة » التي أنشئت عام ١٩٢٠ مبنية على الطائفية ، وكانت قاعدتها غاية في الطائفية . ولكن المدهش ، والمؤلم أيضا ، أن نلاحظ مع الدكتور ربّاط أن الفرنسيين أدركوا فداحة الخطر في وقت مبكر ـ خلال العشرينات ـ فحاولوا التخفيف من وطأة الطائفية ولكنهم فشلوا . فلما أصبح الأمر لرجال الاستقلال وزعماء البلاد ، إذا بالطائفية تتدعم وتترسخ وتشتد ، حتى غرقت البلاد تماما في المأساة !

وربما يكون مما ساعد على ذلك ، أن زعماء كل طائفة وجدوا استمرار هذا الوضع ملائما لتحقيق مصالحهم الخاصة ، نظرا لاعتمادهم على أصوات أبناء طوائفهم للوصول إلى مقاعد البرلمان ، والمضي بالتالي فى الطريق التقليدى الذى يفتح لهم أبواب المستقبل السياسي . فـ « كلنا يعرف في لبنان أن مصلحة كل رجل سياسي عندنا ، تقضي بأن ينطلق في سعيه إلى السلطة ، من نطاق طائفته أولا ، وأن رفض زعيم سياسي معين من قبل طائفته يعنى نهاية حياته السياسية »[١٢] . يضاف إلى هذا **أن اللبناني عموما ـ إلى أى طائفة انتمى ـ كان أقل ولاء لوطنه منه لطائفته وزعمائها الروحيين والسياسيين** . وأذكر أن كاتبا لبنانيا متخصصا في علم النفس هو الدكتور عدنان حب الله ، كتب مرة يقول ان « **علاقة اللبناني بالسلطة**

---

(١١) المحاضر الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطني ـ الجلسة الثالثة ١٩٧٥/١٠/٢٢ .

(١٢) كراسات الكسليك ـ الكراسة الثالثة بعنوان : بين علمنة الدولة وإلغاء الطائفية السياسية ـ ص ٧ .

الشرعية العليا مناقضة لعلاقته بالسلطة الاقليمية لطائفته أو جماعته .. فخلافا للأولى ، هو يرضخ ويذعن للثانية ، يحترمها احتراما كليا .. يحب قائده ويأتمر بأوامره ويعمل حسب إرشاده وطوع إرادته .. حتى أنه لايتورع دون التضحية بغية الحفاظ على هذا الكيان الجماعى، دينيا كان أم سياسيا ، وهو يرتضى من حكم طائفته ما يرتضي ، ويتحداه إذا صدر من السلطة العليا (أي الدولة) » .
ثم يمضي الدكتور حب الله فى شرح هذه النقطة قائلا أن وضع المواطن اللبنانى ، حيال مفهوم السلطة والقانون ، يتلخص فى موقفين متعارضين :

□ **الأول :** التحايل على السلطة العليا ، ثم استغلالها لتحقيق مآربه الطائفية أو الفردية ، وتجاهله للوجدان الاجتماعى .

□ **والثانى :** احترام ومحبة ، وحتى تقديس ، رئيس طائفته أو جماعته والاذعان لسلطته والحفاظ على مصالحه[١٣] .

ودائما ، كانت القيادات « تتمترس » وراء الذريعة « الجاهزة » - وهى عقدة الخوف لدى المسيحيين وعقدة الغبن لدى المسلمين - فى كل مرة تثار المناقشات حول ضرورة ايجاد علاج للمرض الطائفى . وكان كل من هؤلاء القادة أو الزعماء يتصور أن مكانته تتدعم لدى أبناء طائفته ، بقدر تمسكه وتشدده واتقانه عزف النغمة التى تلقى استجابة ورواجا على صعيد الطائفة .. حتى ولو كان ذلك يتسبب ، في المحصلة النهائية ، فى إلحاق الضرر بالدولة وبالوطن . وقد استمر هذا المنطق سائدا طوال سنوات المأساة ، أى منذ عام ١٩٧٥ وما بعده ، بل انه اتخذ طابع التعصب والتطرف الذى أدى - مع استخدام السلاح واستمرار سقوط الضحايا وسفك الدماء - إلى تعذر الوصول إلى أدنى قدر من التفاهم ، رغم صرخات البعض (مثل صائب سلام) بحاجة الطرفين إلى الاستماع إلى بعضهما البعض على أساس « **التفهم والتفاهم** » .

وهناك أمثلة كثيرة ، تدلل على هذا العجز المؤسف عن الارتفاع فوق « الطائفية » وتقديم مصلحة الوطن على مصلحة الطائفة ، وهي أمثلة نجدها في أول أيام الأزمة ثم نراها تتكرر - حرفيا تقريبا - في كل مناسبة « حوار » جرت فيما بعد ، بما فى ذلك مؤتمرى الحوار اللذين عقدا فى « جنيف » و « لوزان » عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وما بعدهما . ولطالما كان على أن أتابع ، مع غيرى من الصحفيين العاملين

---

(١٣) الدكتور عدنان حب الله ، من مقال بعنوان « واقعنا اللبناني الصاخب - خوف اللاشعور الجماعى » - صحيفة النهار اللبنانية ١٩٧٥/٥/١٦ .

فى لبنان ، استمرار هذا المنطق المميت الذي وصل بلبنان إلى ذروة المأساة . وإذا كنت أورد بعض النماذج الآن ، فما ذلك الا كنوع من تسجيل أمثلة لما كنا نراه ونستمع اليه بشكل يومي، تقريبا ، بينما النيران تندلع حولنا فى كل مكان .

ففي الجلسة الأولى التى عقدتها « هيئة الحوار الوطنى » ، في ٢٥ سبتمبر « ايلول » عام ١٩٧٥ ، دعا أحد أعضاء الهيئة وهو السيد « عبد الله اليافى » رئيس الوزراء الأسبق ، إلى المصارحة و « ألا يغش بعضنا بعضا » . وفى إطار هذه المصارحة ذكر اليافى أن « النظام القائم حاليا هو نظام دينى ، وهذا لا يجوز أن يستمر مع الزمن . والصلاحيات التى يتمتع بها رئيس الدولة (أى رئيس الجمهورية الماروني) لايتمتع بها أي رئيس فى العالم ، وهو غير مسئول (سواء مسئولية برلمانية أو غيرها) : والطائفية السياسية نحن نطالب بالغائها ، فكثيرا ما تحول الطائفية دون أصحاب الكفاءات لأنهم من طوائف معينة . وإذا أردتم من المسلمين أن يتمسكوا بلبنان بكليتهم ، فالسبيل إلى ذلك المساواة على أساس العلم والكفاءة وليس على أساس الاعتبار الطائفى » .

وفى الخامس عشر من فبراير عام ١٩٧٦ ، وبينما الضحايا يسقطون كل يوم بالمئات ، أدلى بيير الجميل ، الزعيم المارونى ورئيس حزب الكتائب ، بتصريح جاء فيه : « لقد كان لبنان ، فى شتى مراحل التاريخ ، الرئة التى تتنفس منها شعوب المنطقة . ولا نعتقد أننا نظلم أحدا إذا قلنا أنه الرئة الوحيدة التى يتنفس منها المسيحيون .. وهي الحقيقة التى يجب أن تعلن وتقال دون أن يشكل إعلانها اساءة إلى أى دين أو إلى أى شعب من الشعوب . فهل يفوتنا أن شعوب هذه المنطقة إسلامية فى أكثريتها الساحقة ؟ إن الظلم والاضطهاد لا يكون دائما إراديا مقصودا ، فحيثما تكون هناك أكثرية وأقلية تكون الأكثرية طاغية حتى لو شاءت ألا تكون كذلك ! وأقصى ما تستطيع تقديمه هو .. التسامح . والتسامح لا يؤمن الحرية كلها لأن الحرية تؤخذ ولا تعطى . وإذا بدت الأقلية راضية صاغرة ، فليس هذا دليل حرية .. انها تتظاهر بالرضا وهى فى الحقيقة غير راضية وغير حرة ، وهذا ما أدركه بطل الاستقلال رياض الصلح كما لم يدركه سواه . لقد أدرك أنه بقدر مايطمئن المسيحيون ، يكون هؤلاء متضامنين مع العرب والعروبة ومع الاسلام والمسلمين .. والعكس بالعكس . وكان يعتقد صادقا أن استئصال الخوف والحذر من قلوب المسيحيين يتقدم على أى غرض آخر ، وأى ثمن يدفع في هذا المجال يظل رخيصا ، وأن ما يسمى المسألة الشرقية التى خضت (أى أفزعت) هذه المنطقة على مدى مئات السنين ليست الا مسألة أقليات كانت حرياتها دائما مهددة ، فتشعر بالخوف

وتتعامل مع الأكثرية الاسلامية السنية من موقع الحذر . فأى ضير إذا أعطيت هذه الأقليات الضمانات التي توحي بالطمأنينة والثقة ؟ » .

وإذا قفزنا من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٤ ، فاننا سنفاجأ بأن المعزوفة لا تزال تتردد . ففي خلال جلسات مؤتمر الحوار الذى عقد فى لوزان ، نجد أن الخريطة السياسية اللبنانية قد تغيرت إلى حد تشكيل ما سمي بجبهة الخلاص الوطنى التى ضمت أربعة من خصوم الأمس القريب ، بينهم رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية الذى دكت المدافع قصره في عام ١٩٧٦ وطولب بالاستقالة ولكنه رفض .. ولجأ إلى معقل جبلي في « ذوق مكايل » مصرا على البقاء فى منصبه حتى آخر يوم ، وآخر لحظة ، باعتبار أن المنصب الذى كان يشغله انما هو حق من حقوق الطائفة ليس له شخصيا أن يتنازل عنه . فلما عقدت حكومة الرئيس أمين الجميل « اتفاق ١٧ آيار » (مايو) الشهير مع اسرائيل ، بينما الجيش الاسرائيلي لا يزال يحتل أجزاء واسعة من لبنان ، حارب فرنجية الاتفاق بعنف ، وانضم لهذا الغرض إلى جبهة الخلاص - الموالية لسوريا - والتى جمعت إلى جانبه كلا من الزعيم السنى رشيد كرامى ، وقائد حركة « أمل » الشيعية نبيه برى ، والزعيم الدرزى وليد جنبلاط . وشاركت هذه الجبهة في مؤتمر « لوزان » بأعضائها الأربعة ، ومنهم فرنجية بطبيعة الحال . ولكن ، عندما تطرق الحوار الى حقوق الطوائف - وبالتحديد امتيازات وحصص الطائفة المارونية - إذا بفرنجية يعطى ظهره لسوريا ولحلفائه فى الجبهة ، ويتصرف كزعيم مارونى فقط ، متسببا فى فشل مؤتمر لوزان وانفضاضه بلا نتائج[١٤] .

وهكذا كانت الطائفية هى « المحور » الذي ظلت المأساة اللبنانية تدور حوله ، على مدى السنين ، والنغمة الدالة (التمبو) التى تضبط ايقاع الاقتتال والعنف . ولم يمل الزعماء السياسيون والروحيون استخدام المنطق الطائفى ، وكل منهم يلقى باللوم على الطرف الآخر ويحمله مسئولية التعصب والتطرف .. وبالتالى مسئولية « خراب لبنان » . ولكننا نلاحظ ، عموما ، أن الزعامات الاسلامية كانت تطالب بالتغيير وتصحيح الأوضاع التى كانت تراها خاطئة ، بل وربما تغيير النظام و « الصيغة » التي يقوم عليها .. فى حين تبدى الزعامات المسيحية - والمارونية خاصة - تمسكا متشددا بالامتيازات المكتسبة ، من خلال منطق كان الطرف الاسلامى يلخصه بأنه

(١٤) طلال سلمان : ثرثرة على بحيرة ليمان - مقدمة المحاضر السرية الكاملة لاجتماعات جنيف ولوزان - المركز العربى للمعلومات - بيروت - مايو ١٩٨٤ .

« ما لنا .. لنا وحدنا ، وما لكم .. لكم ولنا » . وكان الزعماء الموارنة يقولون دائما أن المسلمين هم الذين يجب أن يحددوا ما إذا كانت تجربة التعايش تستحق أن تستمر أم لا ، وأنهم المسئولون عن إحياء تلك الصيغة ، وبالتالى انقاذ لبنان ، بل أن بيير الجميل ذهب إلى حد القول ذات مرة ، فى عام ١٩٧٦ وبصراحة : « .. **وهب أن المسلمين هم حقيقة مظلومون كما يكتب ويقال ، وحقوقهم مهضومة أو منقوصة ، فلا ريب أنهم سيظلمون أنفسهم أكثر إذا تمزّق لبنان هذا** » .. وانتهى من ذلك إلى دعوة المسلمين إلى التضحية فداء للبنان دون أن يفكر - بالطبع - فى تضحية يمكن أن تقدمها طائفته ، بالتنازل عن بعض الامتيازات ، من أجل تحقيق هذا الهدف السامى نفسه !

على أن هذه الصورة ربما تعطى انطباعا بأن مرض الطائفية فى لبنان قد أثر على الحياة السياسية دون غيرها ، أو أن هذه الطائفية كانت « **طائفية سياسية** » فقط ، على نحو ما يؤكد البعض ، بمعنى أنها لم تكن لها أبدا جذور دينية تفرق بين أبناء الطوائف المختلفة الذين يعيشون على الأرض اللبنانية(١٥) . ولكن توصيف الأمر على هذا النحو بدا لي ، دائما ، نوعا من التبسيط الذى لا يفيد . فباستمرار ، كنت أستشف الأبعاد والأغوار الدينية وراء كل منطق طائفى يطرح ، وفى شتى المناسبات . والا فما معنى أن يتوجه رجل دين مسلم شيعى ، هو الامام « موسى الصدر » الذي كان رئيسا للمجلس الاسلامى الشيعى الأعلى فى لبنان ، بالحديث إلى المبعوث البابوي « الكاردينال برتولي » الذى عقد اجتماعا مع الرؤساء الروحيين للطوائف الاسلامية في دار الطائفة الدرزية ، يوم ١١ نوفمبر « تشرين الثانى » عام ١٩٧٥ ، فيقول : « **ان عدم تطبيق العدالة هو الذى فجر الأوضاع ، والخسارة الناجمة عن ذلك هى خسارة حضارية وليست خسارة لبنانية فحسب . لأن التعايش بين مسلم ومسيحى هو ثروة حضارية للعالم كله . ولم يكن هناك خطر على التعايش لو لم يكن بعض الناس قد استغلوا المسيحية فى سبيل تفجير الأوضاع .. وبكل أسف ، شاهدنا رهبانا ورجال دين يحاولون تفجير الأوضاع**

---

(١٥) يضم لبنان « رسميا » مجموعة من الطوائف المعترف بها ، وعددا آخر من الطوائف الصغيرة القليلة العدد . وقد حددت هذه الطوائف بالقرار رقم ٦٠ الذى صدر في ١٣ مارس عام ١٩٣٦ ، ثم في القانون رقم ٢ الصادر فى إبريل عام ١٩٥٥ . كذلك نص القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٤٣ - وسائر قوانين الانتخاب - على توزيع المقاعد النيابية على كافة الطوائف بنسبة ٥ إلى ٦ ، على أن تكون الخمسة للطوائف « المحمدية » - وهى : الشيعية ، والسنية ، والدرزية ، والاسماعيلية ، والعلوية .. والستة للطوائف المسيحية والاسرائيلية الاثنتى عشرة وهى : الموارنة ، والروم (روم أرثوذكس وروم كاثوليك) ، والأرمن (أرثوذكس وكاثوليك) ، والسريان (أرثوذكس وكاثوليك) ، والكلدان (كاثوليك ونساطرة) ، والأقليات (لاتين ، وبروتستانت ، واسرائيليون) .

ويدعون إلى استعمال السلاح ، حتى أن بعضهم حمل الصليب على صدره ، وبدأت المعركة تعطى طابعا طائفيا وأخذوا يعلنون أن المسيحية في لبنان باتت فى خطر » .

وحذر الامام الصدر ، خلال حديثه الى مبعوث البابا من « ان المحنة هي محنة الاسلام والمسيحية . ونحن نخشى أن يؤدى سلوك بعض الرهبان في لبنان إلى ردود فعل على صعيد المشايخ .. وينتقل ذلك إلى العالم العربى » . كذلك ، فانه لايمكن لنا الا أن نجد هذا البعد الدينى فيما كان يصدر عن « جماعة الكسليك » المارونية من كتابات تؤكد أن « سبب هذا النزاع يعود إلى اختلاف بين المعتقد الدينى الاسلامي والمسيحي في النظر إلى الدولة والوطن » . وتتوجه الجماعة إلى جمهورها فتفسر هذا الخلاف على نحو لا يمكن إلا أن يستفز عواطفه الدينية ، فتقول « ان المسلم ـ بحكم معتقده ـ له موقف من الحكم ولا يمكن أن يرضى بأنصاف الحلول .. فإما أن يكون الحاكم مسلما والحكم اسلاميا فيرضى عنه ويؤيده ، وإما أن يكون الحاكم غير اسلامى فيرفضه ويعارضه ويعمل على الغائه باللين أو بالقوة ، بالعلن أو بالسر » . ثم تخرج الجماعة من ذلك بنتيجة محددة هى أن « بقاء لبنان بصيغته الحاضرة يحتم اذن أحد أمرين : اما أن يتنازل المسلمون عن اسلامهم ليبنوا مع المسيحيين دولة علمانية عصرية ، وهذا غير وارد بالنسبة للمسلمين ، واما أن يرضى المسيحيون بحكم اسلامى مع ما يستتبع ذلك من إعلام إسلامي واقتصاد اسلامى وتربية اسلامية وجهاد اسلامى .. وكذلك على صعيد الأحكام ، كحدود قطع يد السارق ورجم الزانى وقتل القاتل ، وعلى صعيد الفرائض كفريضة الزكاة وفريضة الجهاد .. الخ »[١٦] . ومن الواضح أن « الكراسة » رغم استشهادها بما كتبه موظف مسلم فى دار الافتاء اللبنانية ، فى ذلك الوقت ، الا أنها اجتزأت ما كُتب ووضعته ـ وكأنه فتوى شرعية متكاملة ـ فى سياق يرمى إلى الاثارة .. وإلى الاستفزاز .

والمؤسف أن هذه الاثارة ، وهذا الاستفزاز المتعمد لجمهور المسيحيين اللبنانيين ، كانا يمارسان فى وقت بلغ فيه الاقتتال و « التذابح » حدا لم يترك مجالا للاستماع إلى صوت عاقل أو يتيح فرصة لايضاح أو رد . بل أن « المشاعر الملتهبة » كانت تتلقف مثل هذه الكتابات ، التي حوت أعجب التفسيرات لأحكام معاملة المسيحيين فى الاسلام ، والتى وجد أصحابها مرتعا خصبا فى حمى الصراع

---

(١٦) كراسات الكسليك : القضية اللبنانية ـ ١ ، لبنان الكبير .. مأساة نصف قرن ـ الطبعة الثانية ١٩٧٦ .

الطائفي . ولنا أن نتصور ما يمكن أن يكون عليه شعور المسيحى العادي ، الذى يفتقر إلى أى مصدر آخر للمعلومات ، عندما يقرأ ان الاسلام ينظر اليه على أنه « كافر » و « عدو الله » ، وأنه إذا ما قدر له أن يعيش في دار الاسلام فسيكون له ذلك « شرط أن يعيش ذليلاً » وأن يتوقع ألا يبادره مسلم بتحية أو يصادقه ، وأن تقفل في وجهه أبواب الوظائف ، وأن يحرم عليه أن يطلق لحيته أو أن يفرق شعر رأسه .. إلى غير ذلك من تفسيرات كانت تحشد وتملأ بها الصفحات و « الكراسات » !(١٧) .

وفي الوقت الذى كان فيه المسيحيون يقرأون فيه ـ وباصرار ملح ـ أن « تاريخ العرب هو تاريخ المسلمين .. أى تاريخ قهر النصارى وتحويلهم إلى ذمة أذلاء »(١٨) ، كان المسلمون يستقبلون أبناء الأحياء (الجيوب) الاسلامية الفقيرة التي كانت تضمها المناطق المسيحية ، والتى هوجمت من قبل ميليشيات حزب الكتائب وحلفائه فقتل من أهلها من قتل واعتدى فيها على النساء والفتيات على نحو بشع ، ثم هُجّر الباقون فى أبشع حملة ترويع شهدها لبنان خلال حرب السنتين (١٩٧٥ و ١٩٧٦) . بل لقد أذهل المسلمين اللبنانيين أن تطالعهم في الصحف صور تناقلتها وكالات الأنباء العالمية لهذه الهجمات ، وبعضها **يظهر المسلحين الكتائبيين وقد علقوا على صدورهم « صلبانا » كبيرة ـ تشبّها بقدامى الصليبيين ـ وقد وضع البعض منهم أقدامهم فوق جثث قتلى من المسلمين .. بينما هم يحتسون أقداح « الشمبانيا » احتفالا بـ « الانتصار » الذي يتمثل فى اكتمال تطهير مناطقهم ممن بها من مسلمين !**

ولست بحاجة إلى القول بأننى ـ شخصيا ـ قد أصبت بالهلع ، ازاء هذه الموجة العارمة من الحقد الذى كنت أرى بوضوح كيف كان يُغذَّى عمدا حتى تظل نيرانه مشتعلة ومتأججة . وأذكر أننى كثيرا ما كنت أتساءل ، أمام العديد من الأصدقاء والزملاء اللبنانيين ، كيف يمكن أن تستقيم الدعوة إلى « احياء صيغة التعايش المشترك » مع هذا الذى كان يجرى ، أو كيف يمكن ان تثمر محاولات الحوار و « الانقاذ » فى ظل هذه الكراهية المتبادلة التى احترقت فى أتونها جهود كل العقلاء من الفريقين . ولطالما شهدتُ مناقشات لا تنتهى حول هذه النقطة ـ بينما الاقتتال الطائفى فى ذروته ـ ولكن هذه المناقشات لم تزدنى إلا حيرة واضطرابا . ففي الوقت

---

(١٧) المصدر السابق .

(١٨) المصدر نفسه .

الذى كانت وجهة النظر الاسلامية فيه تنطوى ، ضمنا ، على الشعور بالمأزق الذى يحس به المسلمون اللبنانيون ، بسبب عدم وجود حل آخر أمامهم غير الاستمرار فى التعايش ، ولكن مع ضرورة ايجاد نوع من التوازن والعدالة والمساواة بين أبناء الطوائف كلها ، كانت وجهة النظر المسيحية تزداد تطرفا ـ على مابدا لى ـ كلما طالت الأزمة وتمادت ، حتى بدأت أوقن أنه ليست هناك قوة على وجه الأرض قادرة على وقف ذلك القتال !

ولاشك في أن الأفكار والآراء المتطرفة ، والتي كانت كامنة بلا شك منذ اندلاع الأحداث ، قد ازدهرت واستشرت منذ تلك الفترة المبكرة فور اندلاع القتال . ولايستطيع أى مراقب محايد ، فيما أتصور ، أن يبرىء أيا من الأطراف اللبنانيين ـ أو بالأحرى الطرفين الاسلامى والمسيحي المارونى ـ من مسئولية تغذية هذه الأفكار وترويجها ، وترديد عبارات وأقوال واستشهادات لم يكن من شأنها الا زيادة النعرات الطائفية واشعال نيران التعصب المقيت . فقد امتلأت الصحف والمجلات والنشرات ـ فضلا عن الاذاعات « الخاصة » التى كانت قد بدأت تعمل ـ بوابل من الكتابات والتحليلات التى يحار المرء فى تتبع منطقها وأسلوب استغلالها للنصوص الدينية وتفسيرها الملتوي للأحداث التاريخية . وهذا كله ، بالاضافة إلى ما كان يتردد على منابر المساجد وفي اجتماعات الأديرة (وبعض الكنائس أحيانا) ، أدى إلى الابقاء على المشاعر ملتهبة والأعصاب مشدودة بشكل مستمر ، فضاعت الأصوات العاقلة وسط ضجيج التعصب وضاقت فرص الحوار إلى أدنى حد .

على أنه لا يسع المرء ـ إنصافا ـ إلا أن يلاحظ ، فى الوقت نفسه ، أن **الكتابات والتصريحات والتحليلات التى كانت تصدر عن الجانب المارونى كانت تتصف بهجومية وعدوانية و « لا عقلانية » مستفزة ، حتى ليبدو إزاءها ما كان يصدر عن الجانب الاسلامى وكأنه « رد فعل » لهذا الطوفان الذى حوى كل عجيب وغريب ، أو كنوع من الدفاع عن النفس** . وحتى لا يكون هذا مجرد اتهام جزافى أو حكم مجرد ، فانه قد يكون من المفيد إيراد بعض النماذج لتلك الكتابات والأفكار المثيرة التى كانت تروج عمدا وعلى نطاق واسع ، والتى كانت « تصدم » الوجدان الاسلامى بعنف ، فى تلك الأيام :

□ □ يكتب أحدهم ، مثلا ، فى يونيو « حزيران » ١٩٧٦ ، أن أحد الأسباب الجوهرية للخلاف بين المسلمين والمسيحيين ، والتباين فى أبعاد الشخصية الأساسية المسيحية والاسلامية ، إنما يكمن ـ فيما يكمن ـ فى

« النظرة إلى الله » ! كيف ؟ يجيب الكاتب بأن إله الاسلام هو إله السطوة والبطش (**الله عزيز ذو انتقام**) ، وأنه على الرغم من أن القرآن ذكر « أحيانا » الرحمة الالهية ، الا أنه يعود فى مواضع عدة ليجعل الله قدرة تسلطية تعاقب بالقسوة والبطش على الأرض وفى السماء .. بدل أن يبقى إله الرحمة الذى يرعى الانسان على الأرض . أما فى المسيحية ، فانه « **كما صورة الله ، كذلك صورة الانسان** » بالاضافة إلى أن الدعوة للحب صريحة وواضحة (**أحبوا أعداءكم**) . والاسلام ، يجذب الناس اليه ـ على حد قول الكاتب ـ تحت وطأة العنف وضربة السيف (**سألقى فى قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان**) . وفى الاسلام ـ أيضا ! ـ نجد أن علاقة الانسان بربه لا تنبع من البنوة والرعاية والحب والعناية ـ كما فى المسيحية ـ بل من القدر المحتوم القاهر ، المرسوم مسبقا ، الجاعل الانسان ضحية تصل بالقرآن إلى حد فقدان الحرية بمعنيها المنغلق والمنفتح .. « حتى أن فكرة الحرية ليست واردة في القاموس القرآنى » على حد مايزعم صاحبنا .(١٩)

□ □ وفى ديسمبر « كانون الأول » ١٩٧٦ ، نقرأ تحت توقيع « أبو رامي » أن المارونية عطاء حضارى وأن المسيحيين قد خدموا العربية كما لم يفعل المسلمون ، بل انه لولا المسيحيون لفقدت الحضارة العربية وهجها وظلت أسيرة الصحراء .. فالعصر الذهبي العباسي « إسلامي ، أممي ، شعوبي » لاصلة له بالعرب الا باللغة ! ويضيف « أبو رامى » أن رجلا يدعى قسطا بن لوقا ، وهو لبنانى نصرانى كان يتقن الاغريقية والسريانية والعربية وهو طبيب وفيلسوف وعالم فلكى ورياضي شهير ، قد ترجم ١٧٧ كتابا عن اللغة الاغريقية أغنت الخزانة العربية بالفكر الهلينى . ثم يقرر أنه فى الوقت الذي أتقن فيه المسيحيون لغات عديدة وبرزوا فى مجالاتها ، كان العربي المسلم يتكلم لغة القرآن فقط لأنه يراها حطّة على نفسه أن يتعلم لغة الكفار ، الأمر الذى يبرر تسلم المسيحيين ، في السابق ، الوظائف المهمة إثر إحجام إخواننا المسلمين عن اكتساب الحضارة الأجنبية .(٢٠)

---

(١٩) كراسات الكسليك ـ ١٢ ، لبنان المستقبل .. من الانصهار السياسى إلى الانشطار النفسى والجغرافى ـ ١٩٧٦/٦/١ .

(٢٠) كراسات الكسليك ـ ١٨ ، لبنان أمانة تاريخية وحضارية فى عنق الموارنة ١٩٧٦/١٢/١ .

□ □ وفى الاذاعة أيضا ، نستمع في تلك الفترة ذاتها إلى « فؤاد إفرام البستانى » أحد أعضاء الجبهة اللبنانية - التي كانت تضم الزعماء الموارنة - الذى يقول ، بكل ثقة ، انه « عندما تَمَغْوَلَت بغداد ، وتَتَرَّكت دمشق ، وَتكَرَّدَت القاهرة ، وتَفَرْنج الأندلس ، لجأت اللغة العربية إلى صوامع الرهبان » !!

وليست هذه ، فى النهاية ، سوى نماذج . مجرد نماذج سريعة .

وأذكر أننى استمعت في تلك الأيام ، لأول مرة ، إلى من يدعو إلى تقسيم لبنان . كان محدثى من المسيحيين اللبنانيين المتعقلين ، ومع ذلك فان وجهة النظر التى طرحها أمامى كانت تقول - باختصار - ان الانتداب الفرنسى قد ألحق الأقضية التى يسكنها المسلمون قسرا ، قبل أكثر من نصف قرن ، بلبنان الصغير المسيحى ، حتى أصبحوا يشكلون أكثر من نصف عدد سكانه . ومن الواضح - قال محدثى - أن هؤلاء المسلمين شعروا منذ البداية بأنه من الظلم الفادح أن يفرض عليهم ما لا طاقة لهم باحتماله (السيطرة المسيحية) ، ولذلك فانه ما من فرصة سنحت الا وأظهروا رغبتهم فى الانفصال عن لبنان . ولقد انفصلوا عنه بالفعل فى عام ١٩٥٨ ، وها هم ينفصلون عنه مرة أخرى اليوم ، فى عام ١٩٧٥ ، بحيث لم يعد للحكومة اللبنانية أى سلطان على مناطقهم . **فباسم أى مفهوم يمكن أن يفرض عليهم البقاء كلبنانيين ؟!**

ثم مضى محدثى مستكملا عرض وجهة نظره بالقول : أما المَسيحيون ، فانهم قاتلوا مئات السنين لكى يكون لهم وطن ولا يكونون فيه « ذمّة » . فقد برز المسيحيون فى لبنان على مسرح التاريخ ، يوم اعتصموا بجبالهم ونجح صمودهم فى وجه الفتح الاسلامي حتى اضطروا المسلمين على مصالحتهم كما يقول « **البلاذرى** » . فهل من المعقول أن تطلب منهم ، الآن ، العودة إلى حكم إسلامى أو إلى حكم عربى مرشح لأن يكون اسلاميا حالما تسمح الظروف بذلك ؟!

ولست أذكر كم طالت المناقشة ، وقتها ، ولا كيف انتهت ، ولكننى لم أقتنع - بالطبع - بهذا الطرح الذى يردد منطق « جماعة الكسليك » ، والذى بدا لى مستندا إلى تهويمات قديمة وقائما على عُقَد كان من سوء الحظ - بل ومن الخطأ الفادح - أن قادة « لبنان المستقل » تركوها مستقرة فى أعماق الوجدان والضمير اللبنانى دون علاج .. بل ظلت تتراكم وتتفاقم حتى كان الانفجار . وكم كان مثيرا ومدهشا ، أن يرى المرء بعينيه إلى أى حد يندفع القادة اللبنانيون وراء عواطفهم وانفعالاتهم ،

متجاهلين ما يمكن أن يصيب مشاعر « الآخرين » من مواطنيهم من جراء ذلك ، الأمر الذى كان كثيرا ما يؤدى إلى تعقيد الواقع الطائفى الشائك . فاذا كان لى أن أضرب مثالا واحدا على ذلك - وهو مثال لفت انتباهى بصورة خاصة - فاننى أشير إلى تلك الواقعة التى جرت خلال جلسة مشهودة لمجلس النواب اللبناني عام ١٩٧٥ : كان رئيس الوزراء أيامها ، السيد رشيد الصلح ، قد قرر الاستقالة فى أعقاب « حادث عين الرمانة » الذى كان بمثابة الشرارة التى فجرت لبنان بأكمله . وألقى الصلح بيانا أمام مجلس النواب لم يكتف فيه باعلان الاستقالة ، وانما حمّل حزب الكتائب - صراحة وعلنا - مسئولية الحادث الخطير وما أعقبه من مضاعفات . وثار أحد شباب نواب الكتائب ، وهو النائب أمين الجميّل (الذى أصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية) ، خاصة عندما رأى رئيس الوزراء يهمّ بمغادرة القاعة دون أن يأبه للبقاء للاستماع إلى الرد على بيانه . وهرع النائب الشاب - وهو ابن رئيس حزب الكتائب - خلف رئيس الوزراء (المسلم السني) محاولا ايقافه ، وهو يصرخ هائجا « **ارجع .. ياجبان** » . **فلما استمر الصلح فى طريقه ، إذا بالنائب الكتائبى ينقض عليه - وهو الصغير البدن - فيحمله حملا .. لإعادته إلى القاعة بالقوة . ولنا أن نتصور وقع ذلك وقتها - وقد نشرته الصحف تفصيلا بالكلمة والصورة - بينما النفوس مشحونة ، والأحداث تتلاحق قتلا وخطفا وتفجيرا في كل مكان !**

والمدهش ، بل والمؤلم ، أن أحدا من القادة السياسيين أو زعماء الطوائف ، أو حتى المقاتلين « في الميدان » ، لم يستطع استخلاص عبرة واحدة من كل ما مرّ بالبلاد من أحداث . وأخذت الأعوام تنقضى ، عاما في إثر عام ، دون أن تلوح بادرة خلاص أو تتبلور ملامح حل للمشكلة المتفاقمة التى ظلت « الطائفية » - الدينية والسياسية على السواء - هى ركيزتها وقاعدتها . حتى اذا ما انعقد مؤتمر الحوار عام ١٩٨٣ في جنيف ، ثم مؤتمر لوزان فى العام الذى يليه ، كان المنطق نفسه هو السائد بحيث بدا أن « الأقطاب » يتبارزون حول مائدة المؤتمر بالطريقة ذاتها التى أجروا بها مناقشاتهم في إطار هيئة الحوار الوطنى قبل ثمانية أعوام . لقد كانت المعادلة واضحة : لا إصلاح مع الطائفية ، ولا طائفية مع الاصلاح . ومع ذلك « فان كلا من المؤتمِرين كان يحاول اقناعك بأنه مع الاصلاح ضد الطائفية ، وأن غيره هو الطائفى والمتحجر والمعادي لروح العصر »[٢١] . ولعل من أبلغ ما قيل ، تعبيرا عن ذلك ، هو أنه من غير المعقول توقع استجابة « الطائفيين » - بل زعماء الطوائف -

---

(٢١) طلال سلمان : ثرثرة على بحيرة ليمان ، مقدمة المحاضر السرية الكاملة لاجتماعات جنيف ولوزان - المركز العربى للمعلومات ، بيروت ، مايو ١٩٨٤ .

الذين اجتمعوا في جنيف ثم في لوزان ، للمطالبة بالغاء الطائفية . إذ « كيف يمكن للطائفيين أن يلغوا ويدمروا المؤسسة التي أنتجتهم بكل تلك العلاقة الجدلية بينها وبينهم ، فهي تنتجهم وهم يعيدون انتاجها .. وهلمّ جرّا »[٢٢] .

ولكن ، قد يثار أمامنا هنا سؤال ، هو : أنه إذا كان موقف الزعماء التقليديين - أو « الطائفيين » إذا صح هذا التعبير - مفهوما إلى حد ما ، بحكم التاريخ وبحكم التربية والمصالح أيضا ، ألم يكن أجدر بـ « المقاتلين » أن يمنحوا وطنهم الأمل **لبناء** « **لبنان الجديد** » وبعثه من وسط الركام والرماد ، وألم يكن جديرا بهؤلاء الذين سقط منهم آلاف الضحايا ، أن يتصدوا هم لصياغة الحلّ وأن يفرضوه ، خاصة وأنهم هم حاملو السلاح والمسيطرون على الأرض ؟ إن الاجابة على ذلك ربما تكمن في وجهة النظر التي ظهرت نتيجة لاخفاق اجتماعات جنيف ولوزان ، والتى تقول انه رغم أن الكل « مسلِّم بضرورة إعادة صياغة العلاقات بين الطوائف ، خصوصا في ضوء ما استجد (بعد ٩ سنوات من الحرب) من أن جيلا جديدا يبحث لنفسه عن دور وموطىء قدم ، فان هذا الجيل إنما كان يريد أن ينتزع اعتراف الآباء ببنوّته ليكمل الناموس لا لينقضه . أى أن المطلوب كان هو اعتماد الممثلين الجدد للنهج القديم نفسه ، وليس بأى حال من الأحوال تدمير الهيكل وطرد من فيه أو إلقاءهم فى جهنم وبئس المصير ! »[٢٣] .

حديث « التقسيم »

من الحقائق الغريبة فى المأساة اللبنانية المتمادية ، أن كل هذا الصراع الهائل ظل يدور طول الوقت على رقعة من الأرض لاتتجاوز مساحتها ١٠٤٥٢ كيلومترا مربعا .. هى مجمل مساحة لبنان . من طرفه الشمالى عند التقائه مع سوريا ، وحتى أقصى جنوبه عند حدوده مع أرض فلسطين ، وبما فى ذلك كل الجبل والسهل الساحلى ووادى البقاع بأكمله . فهذا المسرح الذى اتسع للدراما اللبنانية الدامية ، بأحداثها المتلاحقة وبوقائعها وتفاصيلها وعمق المعاناة الانسانية فيها ، لا يزيد - مثلا - عن ١/٩ مساحة الأردن ، أو ١/١٨ من مساحة سوريا ، أو ما لا يزيد إلا قليلا عن ١/١٠٠ من مساحة مصر !

---

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) المصدر نفسه .

ولذلك ، فقد بدا لى الحديث عن « تقسيم لبنان » .. عجيبا إلى أقصى حدّ !!.

ولقد يكون هذا البلد الصغير هو أكثر البلدان العربية إزدحاما بالطوائف ، بحيث يبدو كيانه الديموجرافى أقرب إلى « الفسيفساء » ، المتنافرة أكثر منها متجانسة ، كما أنه قد يكون من أعلى البلاد العربية كثافة فى السكان[٢٤] بالقياس إلى مساحته ، ولكن ذلك لا يمكن أن يوفر أساسا منطقيا لأية دعوة إلى اقتسام هذه الرقعة المحدودة .. حتى ولو كان هذا الاقتسام بين فريقين اثنين ، هما كل الطوائف الاسلامية على جانب ، وكل الطوائف المسيحية على جانب آخر !

ومع ذلك ، فان الحديث عن التقسيم كان يتردد بلا توقف منذ بداية المحنة ، والى أن بلغ التردّى اللبناني منتهاه فى سنة ١٩٨٤ وما بعدها ، وان ظلت حدة هذا الطرح التقسيمى تتفاوت ارتفاعا وانخفاضا حسب الظروف ووفقا للتطورات ودرجة سخونة الأحداث . ولا جدال فى أنه ، على امتداد سنوات الأزمة اللبنانية ، كان حديث التقسيم دائما طرحا - حتى لا نقول « تهديدا » - من جانب الفريق المسيحى ، تقابله مقاومة عنيفة وعنيدة من الفريق الاسلامى الذى كان يعلن بقوة وفى كل مناسبة أن « **التقسيم مرفوض** » على حد تعبير رشيد كرامى عندما كان رئيسا لأول حكومة انقاذ بعد اندلاع حرب السنتين[٢٥] . وكان من الواضح أن هناك اختلافا أساسيا فى وجهات النظر بين الفريقين ، على الرغم مما كان يسود صفوف الفريق الاسلامى ، أحيانا ، من شعور بأن الطرف الآخر انما كان يطرح فكرة التقسيم من قبيل « التطرف » و « الضغط » ، أو يلوّح بها من قبيل « التهويل » على حد ما سمعته من أحد السياسيين الشيعة فى صيف عام ١٩٧٥ .

ولكن الأيام أثبتت أن هناك خلافا عميقا وجذريا فى النظرة إلى هذه النقطة الحساسة والحيوية فى أزمة لبنان . فقد تبين أن الفريق المسيحى ، حتى إذا كان يطرح فكرة التقسيم من قبيل الضغط ، فانه انما كان يفعل ذلك بهدف الوصول إلى الاعتراف

---

(٢٤) ليست هناك أرقام دقيقة لعدد السكان في لبنان ، نظرا لأن أول وآخر إحصاء أجرى عام ١٩٣٢ - ليثبت به الموارنة أكثريتهم ، وبالتالى حقهم فى رئاسة الجمهورية - ثم حالت الحساسيات الطائفية دون تكراره . ولكن استقصاء أجرى عام ١٩٧٠ أعطى مجرد فكرة عن أن العدد كان قد بلغ رقما يناهز فى ذلك الوقت ٢,٤ مليون نسمة - باستثناء الفلسطينيين - مما يعنى أن الكثافة السكانية وصلت إلى ٢٤٠ نسمة في الكيلو متر المربع وهى نسبة عالية جدا .

(٢٥) المحاضر الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطنى - الجلسة الثامنة ، ١٩٧٥/١١/٣.

بما كان الزعماء المسيحيون (الموارنة خصوصا) يطلقون عليه « **التعدديّة** » فى المجتمع اللبنانى التي يجب أن تلقى تعبيرا سياسيا وإداريا مناسبا فى أى اتفاق محتمل . أما الفريق الاسلامى ، فقد كان يصر - على حد تعبير رشيد كرامى أيضا - على أن الصيغة اللبنانية غير مطروحة للبحث والجدال ، و « أن أول مبدأ اتفقنا عليه في هيئة الحوار الوطني هو وحدة الأرض والشعب » .. و « ونحن سعداء لأن كل المقامات فى لبنان ، وكل القوى والأحزاب ، أعلنت ايمانها الراسخ والمستمر بذلك . وعندما يَصدر عن البطريركية المارونية فى حضور كبار شخصياتها أنها ضد الطائفية وضد التقسيم ومع وحدة لبنان ووحدة أرضه وشعبه ، فهذا دليل على أن الصيغة اللبنانية فى مأمن من كل خطر »[٢٦] .

ولا أدرى إذا كان رشيد كرامى قد قال هذا الكلام دون أن يدرك ، من موقعه كرئيس للوزراء ، عمق الخلاف بين وجهتى النظر الاسلامية والمسيحية حول موضوعات كهذه كانت لها - ولا تزال - أهمية وخطورة بالغتان بالنسبة لمستقبل لبنان . ولست أزعم أننى قد انتبهت إلى هذا الخلاف العميق في وقت مبكر ، ولا أظن أن غيرى من المراسلين الصحفيين و « المراقبين » قد تنبه اليه أيضا فى خضم الأحداث المتلاحقة وموجات العنف العاتية .. وفى غمرة الاهتمام ، كذلك ، بالصعوبات التى كانت تكتنف العمل المهنى اليومى ، فضلا عن الاضطرار إلى العمل على تأمين السلامة الشخصية ، بصورة دائمة ، فى مواجهة « الخطر المقيم » . ولكن أهمية هذا الخلاف أخذت تتبدّى تباعا ، مع تعاقب الأحداث واشتداد حدة الصراع ، كاشفة عن أحد المكونات الرئيسية للأزمة اللبنانية . وأذكر أن الزعيم الدرزى كمال جنبلاط كان هو أول من لفت الأنظار إلى « **الأفكار التقسيمية** » التى كانت قد بدأت تروج لدى الفريق المسيحى ، مشيرا فى تصريح أدلى به حول هذا الموضوع[٢٧] **إلى مشروع أعده عضو بحزب الوطنيين الأحرار - الذي يرأسه كميل شمعون - يتضمن إقامة « فيدراسيون » ، أى اتحاد كانتونات ، في لبنان . وقال جنبلاط في تصريحه : إن هذا المشروع ، الذى وضعه « موسى برنس » عضو حزب الأحرار ، يعنى « تحويل لبنان من جمهورية إلى اتحاد فيدرالى .. على أن يكون المسيحيون فى مقاطعة واحدة فى فترة تقسيم واقعى تمهيدا للتقسيم الجغرافى للبنان » .. وأضاف جنبلاط « أن هناك دولا أجنبية تدعم هذه المشاريع .. وفى طليعتها إسرائيل » .**

---

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) صحيفة النهار اللبنانية - ١٩٧٥/١٠/٢٩ .

ويمكن تلخيص هذا الخلاف الجوهري فى أن طرح المسلمين اللبنانيين كان يدعو إلى « **الوحدة الوطنية** » ، في مقابل الطرح المسيحى ـ أو بالأحرى الماروني ـ المطالب بالاقرار بـ « تعددية » المجتمع اللبنانى وتمايز طوائفه . كان المسلمون يأملون ـ فى إطار الوحدة الوطنية ـ أن تزول الفروق والامتيازات تماما بين المناطق وبين أبناء الوطن الواحد ، ووضع حد لذلك المظهر المخجل والمتمثل فى أن يكون هناك مستويان فى لبنان : مناطق مسيحية مزدهرة وتتمتع بأفضل المرافق والخدمات ، ومناطق اسلامية متخلفة يعانى سكانها إلاهمال والفقر . بينما كان المسيحيون يطمعون في تثبيت الامتيازات (السياسية وكل مايتفرع عنها) ، وذلك من خلال الاعتراف بالتمايز وبحجة التأكيد على التراث والهوية الخاصة لكل طائفة ، وعلى نحو ثابت ونهائى ، لأن ذلك هو ضمان حمايتهم من خطر « الذوبان » فى المحيط الاسلامي الواسع .. مهما طال الزمن .

أما الركيزة الثانية التي كان الجانب الاسلامي يصر على أن تكون فى صلب أى اتفاق محتمل ، فهى الاقرار بـ « عروبة لبنان » ، وأن يكون الاعتراف بهذه الهوية العربية نهائيا وغير قابل للمناقشة . وبالطبع ، فان حماس المسلمين اللبنانيين وإصرارهم في هذا الشأن ، لم يكن وليد مشاعرهم القومية الراسخة فحسب ، بل إنه كان أيضا بمثابة رد فعل طبيعى لما كانوا يعلمونه ويلمسونه من انجذاب شركائهم في الوطن من المسيحيين نحو أوروبا .. فرنسا أولا ، والغرب عموما . والحقيقة أنه كان يحلو للمسيحيين اللبنانيين عموما ـ وليس الطبقات الراقية أو الثرية وحدها ـ أن يتشبهوا بالفرنسيين والأوروبيين فى أسلوب حياتهم ، بل وفى لغة المخاطبة اليومية التى كانت الألفاظ العربية تُنطَق خلالها بلكنة وتركيبة أفرنجية ويتخللها الكثير من الكلمات الفرنسية . وبالطبع ، فان اللبنانيين المسلمين كانوا يرون فى ذلك محاولة للتباعد عنهم ، إن لم يكن إظهارا لنوع من التفوّق ، من جانب مواطنيهم المسيحيين . فلما وقعت الأزمة ، وبدأت تظهر دلائل اتصالات بين بعض الزعماء الموارنة وإسرائيل ، كان ذلك أكثر مما يمكن للمسلمين احتماله ! وبالمقابل ، كان المسيحيون ـ والموارنة تحديدا ـ لا يخفون غيظهم إزاء انعطاف المسلمين نحو العرب والعروبة ، خاصة فى المناسبات « القومية » كتأميم قناة السويس أو العدوان الثلاثي على مصر ، وكانوا يرون فى ذلك ولاء من جانب المسلمين للعروبة يفوق ولاءهم للبنانيتهم . ويكفي أن نشير إلى أنه مع تنامي المدّ القومي في المنطقة العربية ، في أعقاب إعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، زحفت مواكب المسلمين اللبنانيين إلى دمشق عندما كان جمال عبد الناصر يقوم بأول زيارة لها . **وقد أثار مشهد مواكب الزاحفين**

على « طريق الشام » مشاعر الموارنة ، وقتها ، وإلى حد دفع بعض شبابهم المسلح إلى أن يكمن عند بلدة « الكحالة » الجبلية على طريق دمشق ، ويطلق النار على الزاحفين .. وهى حادثة مشهورة ، لاتزال أجيال اللبنانيين الأكبر سنا ترويها باعتزاز وفخر .

لذلك ، نستطيع أن نتصوركم كان مؤلما للمسلم اللبنانى أن تواجه أفكاره وأمانيه في المساواة وتحقيق الوحدة الوطنية - ناهيك عن عروبته ومشاعره القومية - بالسخرية والاستهزاء . وها هو يقرأ فيما يردده شركاؤه فى الوطن من الكتاب الموارنة أنه « خلال خمسين عاما ، تعامينا عن الواقع ورحنا ننشد من الدهاء السياسي ما أسميناه .. وحدة وطنية (مرض الوحدة فى العقلية العربية) جاءت هزيلة ومزيّفة لأنها تجاهلت تعدديتنا ومافيها من غني ذاتى ، وعجزت بالتالي عن تعبئة الارادات الخيّرة لبناء وطن وحدوى ، فأفقنا على إخفاق الصيغة اللبنانية فى نهر من الدم والموت ، وأدركنا أن الثورة التى نحن فيها الآن هى ثورة الذات الحضارية Le moi culturel للجماعات المسيحية والمارونية خاصة ، على طغيان الأنا الحضارية للجماعات الاسلامية ، وأن التزوير الذي رافق ممارسة اللقاء الحضاري كان فسقا وخيانة ، ففقدت الصيغة جوهرها وانحرفت عن غايتها .. »[٢٨] . ويقرأ أيضا ، ذلك المسلم اللبنانى التوّاق للوحدة الوطنية والمساواة ، أنه « **بدلا من أن نغالب الفروقات ، ونقضى على التراث الثقافى والفنى واللغوى لكل فئة - ! - سعينا وراء وحدة عضوية مستحيلة لاتقوم إلا على كلمات عاطفية عتيقة ترتاح اليها الذهنيات الخرافية أو الطفولية أو المراهقة : القومية العربية .. الأمة العربية .. الوطن العربي .. الوحدة العربية . وهذا الاتجاه الوحدوى المزيف هو مصدر خلل الصيغة اللبنانية التي تمارَس على حقيقتها كشكل حضارى متقدم للدولة المركّبة .. أى كصيغة تآلف أقليات تحافظ على شخصيتها الأساسية وسماتها الخاصة ضمن توازن يكفل للجميع الحرية والشعور بالاطمئنان إلى المصير كصيغة محك لامكانية اللقاء بين الاسلام والمسيحية فى المستقبل . هذا الاتجاه الوحدوى هدم ذات لبنان الحضارية والثقافية ، ورفض غنى لبنان الناجم عن تعدد بنيته الحضارية والدينية والاثنية ، وعن كونه بلد الحريات ، ورفض اعتراف الدستور (المادة ٩ و ١٠) بالطوائف التاريخية لمجموعات حضارية لها مصالح وحقوق خاصة بها »**[٢٩] .

(٢٨) كراسات الكسليك - ١٢ ، لبنان المستقبل .. من الانصهار السياسى إلى الانشطار النفسى والجغرافى - يونيو ١٩٧٦ .

(٢٩) المصدر السابق .

في ظل هذا المناخ المشحون بالخلافات والتناقضات ، وبينما القتال مستمر يحصد كل يوم مئات القتلى الذين كانت جثثهم تملأ الشوارع وصورهم تتصدر صفحات الجرائد ، أخذت نغمة « التقسيم » تزداد حدة وارتفاعا وتثير ردود فعل شديدة ، ليس في صفوف المسلمين وحدهم وانما في صفوف كثير من المسيحيين الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن وغيرهم ، بل وحتى من بعض الموارنة غير المنضوين تحت زعامة الكتائب والوطنيين الأحرار . ولعل صوت السياسي الماروني المعروف « ريمون ادة » ، عميد حزب الكتلة الوطنية وأحد المرشحين الدائمين لرئاسة الجمهورية ، كان من أعلى الأصوات تحذيرا من مغبة التقسيم وأضراره على المسيحيين والمسلمين على السواء . ووصل الأمر بالعميد ـ كما يلقبونه في لبنان ـ أن اتهم كميل شمعون وبيير الجميل بالسكوت على مؤامرة التقسيم التي كان يرى ، ويعلن ، أن وراءها اسرائيل ودول أجنبية أخرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . وفي إحدى المناسبات ، وجه ريمون ادة الحديث إلى شمعون والجميل[٣٠] قائلا : إنه مستعد لاثارة الموضوع معهما على مستوى الطائفة في اجتماع يضم البطريرك الماروني « انطونيوس بطرس خريش » الذي كان معروفا أن مواقفه العلنية مناهضة لفكرة التقسيم . ويُروى أن مما قاله ادة في هذا الاجتماع ، موجها الحديث إلى الشخصيات الاسلامية التي كانت حاضرة ، أنه لن يبحث هذا الأمر للآن و « نختلف أمامكم أنتم الكفّار .. وانما مستعد للاجتماع مع شمعون والجميل عند البطريرك ، لأن لي رأيا في ذلك ، مارونيا ، ولا أريد أن أبحثه هنا » .

وليس المهم ، في اعتقادي ، هو مدى ماحققه دعاة التقسيم من نجاح في الوصول بدعاواهم إلى مرحلة التنفيذ الفعلي ، وإنما المهم أن تصاعد نغمة التقسيم كان لها تأثير مدمّر ساعد على تدهور الأوضاع في البلاد على نحو تعذّر ـ حتى الآن ـ تدارك نتائجه . فاذا كانت الأزمة اللبنانية قد تفاقمت ، مع استمرار الصراع المدمر ، إلى أن وصلت إلى مرحلة يبدو معها أي حل وكأنه مستحيل التحقيق ، فلا شك في أن دعوات التقسيم قد ساهمت في ذلك ، ومنذ البداية ، إلى أبعد الحدود . ونحن نجد ـ مثلا ـ أن ترديد أحاديث التقسيم على هذا النحو المتعمّد قد أثار قلقا جديا لدى سوريا التي وجدت نفسها ، إما اختيارا وإما اضطرارا ، متورطة بالكامل في الصراع المأساوي الدائر في لبنان . وعلى الرغم من أن سوريا كانت تحاول في تلك الأثناء أن تلعب دور الوسيط الذي لاهمّ له سوى إصلاح ذات البين « وإعادة المياه إلى

---

(٣٠) المحاضر الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطني ـ الجلسة الرابعة ١٩٧٥/١٠/٢ .

مجاريها » بين الفريقين اللبنانيين المتناحرين . ورغم أن الموقف السورى بدأ يميل - فيما أعقب ذلك من أحداث - إلى دعم مرحلى للفريق المسيحى إلى حدّ التدخل العسكرى فى « حرب الجبل » ، خلال ربيع وصيف عام ١٩٧٦ ، فان خطورة دعوات التقسيم التى كانت قد بلغت مرحلة جدية من « العلنية » فى نهاية عام ١٩٧٥ ومطلع عام ١٩٧٦ ، دفعت سوريا إلى اتخاذ موقف بلغ من عنفه أنه تضمن التهديد بـ « ضم لبنان » كله إلى سوريا . ونظرا لأهمية هذا الموقف السورى ، فى الوقت الذى أعلن فيه ، فانه يجدر أن نسجّله - فى هذا السياق - على النحو التالى :

جاء إعلان سوريا لموقفها من التقسيم ، في تصريح صحفي أدلى به عبد الحليم خدام وزير الخارجية (فى ذلك الوقت) ردا على سؤال لصحيفة كويتية ، قال فيه : « إن الوضع اللبنانى يستأثر باهتمامنا الكبير ، فهو وضع حساس جدا بالنسبة إلينا فى سوريا ، وبالنسبة إلى وجود المقاومة الفلسطينية فيه . ويقوم عملنا فى لبنان على أساس مساعدة الأطراف اللبنانية على أن تتلاقى لحل الأزمة . فنحن حريصون على لبنان ، ونريد له أن يكون آمنا ومستقرا ، ولقد أقمنا اتصالاتنا مع الأطراف كافة التى قابلت سعينا بالتقدير . والمشكلة اللبنانية بالغة التعقيد ، وتحتاج إلى الصبر والنفس الطويل . وفي هذا الإطار تابعنا الاتصال مع الأطراف كافة من أجل اللقاء على حد مناسب لكل هذه الأطراف . غير أننا أوضحنا ، فى صورة قاطعة ، أننا لن نسمح بتقسيم لبنان . فأى مباشرة للتقسيم ، ستعنى تدخلنا الفورى . **فلبنان كان جزءا من سوريا ، ولسوف نعيده لدى أية محاولة فعلية للتقسيم . وينبغى أن يكون واضحا أن هذا القول لايعنى الأقضية الأربعة ولا الساحل فقط ، بل يعنى جبل لبنان أيضا . فلبنان إما أن يكون موحّدا ، واما أن يعود إلى سوريا . لقد كان هذا كلامنا فى وجه الذين يحلمون بتقسيم لبنان** ، على أننا حريصون جدا على لبنان الموحّد والمستقل ونأمل فى أن يتعب الأخوة اللبنانيون من الاقتتال ويعودوا إلى رشدهم وعقولهم . وفى اعتقادى أنهم لابد عائدون ، فى النهاية ، ويعود لبنان إلى هدوئه كما عهدناه » . ولما ذكّرت الصحيفة وزير الخارجية السورى بأن اسرائيل كانت قد هددت بالتدخل إذا ماتدخلت سوريا ، الأمر الذى يشجع دعاة التقسيم على حد قول الصحيفة ، أجاب عبد الحليم خدام : « نحن قلنا اننا لن نتدخل مادام التقسيم لن يقع . لكننا لن نتراجع أمام التهديد الاسرائيلي إذا ما بدا أن أهل التقسيم سيفعلون .. ثم إن حركة إسرائيل في التدخل ليست في هذه السهولة ، ذلك أن التدخل الاسرائيلى سيعنى الحرب الشاملة فى المنطقة » .(٣١)

---

(٣١) صحيفة « الرأى العام » الكويتية - ١٩٧٦/١/٧ .

ولقد أثار الموقف السورى كل مايمكننا أن نتصوره من ردود الفعل ، ليس فقط لخطورة محتواه (أي ضم لبنان كله) ، وإنما أيضا لأنه جاء في وقت بلغ فيه القتال حدّا شديد الخطورة ، بينما انتقل المنادون بالتقسيم بدعواتهم إلى مرحلة جديدة تجاوزت التلميح إلى التهديد والتصريح[٣٢] . ولعل ذلك هو مادفع بعض السياسيين والنواب اللبنانيين - فى ذلك الوقت - إلى الاعراب عن مخاوفهم من أن يكون المقصود من وراء التصعيد العسكرى وضع وقود جديد في نار الأزمة ، لاستمرار اشتعالها، بحيث يصبح التقسيم أمرا محتوما . وكان طبيعيا أن تتلقى الأوساط السياسية اللبنانية ما أعلنه عبد الحليم خدام باهتمام كبير - رغم بعض التعليقات الساخرة التى صدرت عن كميل شمعون وغيره من الزعماء الموارنة - وأن تتعامل بجدية مع طروحات التقسيم التى كانت قد ملأت الساحة . وفى ذلك الوقت ، عبّرت صحيفة « النهار » عن هذه المخاوف بالقول بأن التصعيد العسكرى ، والتصريح الذى أدلى به خدام ، قد أثار مخاوف الأوساط السياسية التى ترى أن تصعيد الأزمة إلى حد دخول المجال العربى قد يجرّ إلى تصعيد عسكرى ربما فجّرَ الوضع فى المنطقة ، خاصة إذا دخلت اسرائيل طرفا فيه . وتساءلت الصحيفة عما اذا كان التقسيم « قد أصبح بالفعل سلاحا جاهزا للاستعمال » ، إما لحل الأزمة اللبنانية باعتماد معادلة تقوم على أساس : لا تقسيم . . فى مقابل لا مطالب طائفية ، وإما أن يكون - أى سلاح التقسيم - عنصر تفجير كبير وذلك على أساس : إما التقسيم .. وإما إنهاء الوجود الفلسطيني المسلّح .

واستطردت الصحيفة ، فى سياق التعبير عن هذه المخاوف ، فنقلت عن مسئول فى حزب الكتائب قوله : « إننا لا نريد التقسيم ، وإنما نريد تحرير لبنان من الاحتلال (الوجود الفلسطينى المسلح) ، وأن يكون اللبنانيون أسيادا فى وطنهم . وإذا وقع التقسيم ، فانه سيكون نتيجة لتنازل المسلمين للفلسطينيين عما بأيديهم من سيادة هذا الوطن وأرضه وتراثه . لذلك فاننا نصرّ على السيادة الكاملة على أرض لبنان . أما الذين وهبوا نصف السيادة إلى الاخوان (أى إلى الفلسطينيين) فانهم وضعوا لبنان فى حالة تقسيم فعلي . فاذا كنا نريد صيانة وحدة البلاد ، فانه يجب إما التنازل عن النصف الآخر من السيادة فتتحد البلاد تحت الاحتلال الفلسطينى ، وإما أن نحتفظ

---

(٣٢) على سبيل المثال ، فان « الأباتي شربل قسيس » - وهو رجل دين مارونى متطرف وفرت آراؤه غطاء دينيا للميليشيات المسيحية - أعلن فى مؤتمر صحفى ، عقده قبل نحو ثلاثة أسابيع من تصريح عبد الحليم خدام ، أن الموارنة يفكرون في أنه إذا لم تنجح صيغة التعايش على النحو الذي يرتأونه هم ، فانهم « استكمالا للتقسيم النفسي الذي يعتبر موجودا ولا يستطيع أحد انكاره ، فان التحديد الجغرافى لهذا التقسيم انما هو تحصيل حاصل » .

بهذا النصف وتتخذ منه منطلقا لتحرير النصف الآخر » . ثم مضت الصحيفة بعد ذلك قائلة : ومع أن الأصوات ترتفع هنا وفى الخارج منددة بالتقسيم وواصفة إياه بأنه خيانة وطنية وقومية ، فان الأوساط السياسية ترى أن الانكار والرفض الكلامي للتقسيم لا يلغيه ، لأن اللعبة الأساسية في الأحداث هى لعبة التقسيم . . محليا ، وعربيا ، ودوليا . فالتقسيم - على حد تعبير الصحيفة - لم يعد مجرد تصميم على ورق ، بل أصبح سلاحا قابلا للاستعمال ، وان كان البعض لايزال يتصور أنه سلاح من الصعب استعماله بل يلوِّح به من قبيل التهديد والابتزاز وبحجة أن التقسيم لن يقف عند لبنان(٣٣) .

على أننا نعرف جيدا الآن ، وبعد كل ما جرى على الساحة اللبنانية من تطورات بما فى ذلك خروج المقاومة الفلسطينية وقيادتها عام ١٩٨٢ ، أن الدافع إلى الطروحات التقسيمية التى صدرت عن الزعماء الموارنة - على الأقل من وجهة النظر الاسلامية - لم يكن مجرد الرغبة فى التخلص من الوجود الفلسطيني المسلح أو « الاحتلال الفلسطينى » على حد تعبيرهم . فمنذ البداية كانت الأفكار المارونية التى تقدَّم عند كل مناقشة تجري بين الجانبين حول الاصلاحات المطلوبة لعلاج الأزمة ، تنطوى على « صيغة تقسيمية » - بشكل أو بآخر - من وجهة نظر اللبنانيين المسلمين . وفي مقابل ذلك ، ظل الزعماء المسلمون يؤكدون تمسكهم بـ « وحدة » لبنان ، مع تحقيق المساواة بين جميع أبنائه ، ورفض كل صيغ التقسيم أيا كان شكلها أو « درجتها » . يظهر ذلك بوضوح فى كل ما تقدم به الجانبان من مشاريع إصلاحية ، خلال محاولات الحوار والمصالحة (الفاشلة) التي جرت ، سواء عندما كانت المقاومة الفلسطينية المسلحة لاتزال موجودة فى لبنان أو بعد خروجها منه . ولعله يكون مفيدا هنا أن نقدم نموذجين اثنين للتدليل على مدى تباعد المواقف واختلاف النظرة ، بين الجانبين الاسلامى والمسيحي المارونى ، على نحو ما انتهت إليه هذه المواقف « بعد » خروج المقاومة من لبنان وذلك خلال مؤتمرى الحوار اللذين انعقدا في جنيف ثم في لوزان بسويسرا على التوالى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

□ **النموذج الأول** : ما جاء فى ورقة « الثوابت الاسلامية » التى قدم رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام نسخة منها إلى مؤتمر جنيف (في ١٩٨٣/١١/١) والتي لخصها فى الجلسة الصباحية الأولى للمؤتمر ، وكان أهم ماجاء فيها :

---

(٣٣) صحيفة « النهار » اللبنانية - ١٩٧٦/١/٨ .

١ ـ لبنان وطن نهائى بحدوده الحاضرة المعترف بها دوليا ، سيد حر مستقل ، عربي في انتمائه وواقعه ومنفتح على العالم ، وهو لجميع أبنائه عليهم واجب الولاء الكامل ولهم عليه حق الرعاية الكاملة والمساواة .

٢ ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية ، تقوم على احترام الحريات العامة وضمانها وعلى مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين دونما تمييز .

٣ ـ يلتزم لبنان النظام الاقتصادي الحر ، ويعتمد الإنماء الاقتصادى والاجتماعى تخطيطا ونهجا وتوجها ، لتطوير آفاق المجتمع الإنتاجية والانسانية .

٤ ـ إعطاء القضايا الاجتماعية حقها الكامل من العناية ، بما يؤدى إلى الغاء شُقّة التفاوت بين المناطق والفئات اللبنانية ومعالجة المعضلات الناتجة عنها .

٥ ـ التمسك بلبنان متلازم ، مع التمسك بوحدته الكاملة غير المنقوصة أرضا وشعبا ومؤسسات .

٦ ـ رفض أى شكل من أشكال اللامركزية السياسية ، سواء طرحت بشكل الصيغة الكونفدرالية أو الفيدرالية أو الاتحاد بين ولايات أو كانتونات أو غيرها من أشكال الكيانات الذاتية ، لأن كل هذه الطروحات وأمثالها تضع لبنان على شفير التقسيم والتفتيت وكلاهما مرفوض رفضا مطلقا . بينما نرحب باللامركزية الادارية التى تعزز الحكم فى المناطق وتختصر المسافة بين المواطن ومصدر الخدمة .

٧ ـ إلغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها فى جميع مرافق الدولة ومؤسساتها .

٨ ـ الرفض القاطع لكل ما يتعارض مع الشرعية من مظاهر وممارسات ، بما فى ذلك محاولات الهيمنة الحزبية أو الفئوية ، وكذلك استمرار وجود الميليشيات المسلحة ووسائل الاعلام غير الشرعية والجبايات المالية غير المشروعة .

٩ ـ الاقرار بحق المهجَّرين منذ بداية أحداث ١٩٧٥ بالعودة إلى المساكن أو المناطق التى هُجِّروا منها ، تبعا لمبدأ حق كل مواطن فى الاقامة فى أى مكان من وطنه لبنان .

١٠ ـ العمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلى ، وتأمين انسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان وفقا لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٩ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥٢٠ ، ورفض أى محاولة لفرض معاهدة صلح أو تطبيع علاقات مع اسرائيل .

□ **والنموذج الثانى** : هو المشروع المشترك لحزبى الوطنيين الأحرار والكتائب (المارونيين) والذى قدم إلى مؤتمر لوزان (فى ١٩٨٤/٣/١٢) على النحو التالى :

فى محاولة للوقوف على أسباب الخلل في مؤسسات الحكم والدولة ، ولجعل هذه المؤسسات أكثر انطباقا على حقيقة لبنان وأكثر أهلية لمعالجة المسائل الناجمة عن الحروب والنزاعات الدموية التى تتوالى على أرضه منذ سنوات ، نتقدم من الحلقة الثانية من مؤتمر الحوار الوطنى المنعقدة فى مدينة لوزان بالأفكار والمقترحات التالية :

١ ـ يتألف لبنان من مجموعات دينية وحضارية عدة . ولكل مجموعة منها شخصيتها وخصائصها وتاريخها أيضا . لكنها متفقة على أن تتعايش فى وطن واحد ، مقابل الحرية والعدل والمساواة . وهي لاتزال تفتش عن الدولة الفضلى التى تحقق ذلك وتضمنه . ويجب أن نعترف بأن دولة الاربعينات لم توفق فى ذلك ، الاّ فى صورة جزئية والى أجل محدود انتهى بانفجار هذه الدولة وتداعى مؤسساتها السياسية والعسكرية .

٢ ـ إن ما أدّى إلى هذا الانفجار ، هو أن الدولة المذكورة دولة وحدوية ، تصلح لمجتمع متجانس ، فيما المجتمع اللبنانى مجتمع مركب متنوع وتعددى ، الأمر الذى زاد من حدة الصراع حول السلطة ، بدلا من أن يخففه أو يقلل من الاحتكاك والنزاعات المسلحة .

٣ ـ أن قاعدة التمثيل الطائفى التى اعتُمدت بموجب المادة ٩٥ من الدستور ، بُنيت على أساس أن الطوائف اللبنانية مجموعات مؤقتة يجب أن تنصهر وتذوب فى مجموعة وطنية واحدة ، وانسجاما مع منطق الدولة

الوحدوية . فكان أن ظل لبنان حائرا بين إلغاء هذه القاعدة وعدم إلغائها .

الصحيح أن لا الالغاء كان ، حتى الساعة ، ممكنا ، ولاتطبيق القاعدة تطبيقا كاملا وسليما كان ممكنا هو أيضا ، نتيجة تعارضه مع منطق الدولة الوحدوية وأصولها . فضلا عن أن الطوائف اللبنانية ظلت تتمسك بخصائصها وشخصياتها ، وهذا حق من حقوقها . وقد برهنت ظروف الحرب التي توالت على لبنان منذ مايقارب السنوات العشر ، كم هى حريصة هذه الطوائف على شخصياتها وخصائصها ، ومتمسكة أيضا بأنظمتها الخاصة فيما يتعلق خصوصا ، بنظام الأحوال الشخصية وما إليه .

٤ ـ لقد تربى اللبنانيون على أساس أنهم أمة واحدة أو مجتمع موحد ، وعلى أساس أن توزعهم طوائف عيب يجب أن يُزال . والحقيقة أنه كان ينبغى أن تكون التربية على العكس من ذلك ، فتتركز على ضرورة الاعتراف المتبادل بين الطوائف توصلا إلى الاحترام المتبادل والتعايش المبنى على الثقة . فيفهم المسيحيون أن المسلمين ليسوا نسخة طبق الأصل منهم والعكس بالعكس . فوجب أن يُحتَرَم هذا الاختلاف لا أن يُحتَقَر .

٥ ـ أن التعايش بين مجموعات دينية مختلفة ، كما هي الطوائف اللبنانية ، أمر تحتمه الحياة وتركيبة الوطن اللبناني نفسه . لكن لهذا التعايش منطقا يجب أن يؤخذ به كاملا وأن يُعمَل به كاملا . فتكون التربية الوطنية مبنية على هذا الأساس وكذلك الدولة ومؤسساتها .

تبعا لذلك ينبغى الاتفاق على الأمور التالية :

☐ التمسك بلبنان كما هو فى حدوده الحاضرة .
☐ الاعتراف به كما هو في تركيبته السوسيولوجية التى تصنفه مجتمعا تعدديا .
☐ تطوير مؤسساته في اتجاه النظام الاتحادى ، الذى يلائم هذه التركيبة ويحترمها ويتلاءم أكثر مع ما أحدثته ظروف الحرب من متغيرات .

٦ ـ وليس صحيحا أن النظام الاتحادي نظام تقسيمى ، أو هو يمهد له ، أو يعرض لبنان لمثل ذلك ، بل العكس هو الصحيح .

فهو يقرب أكثر مما يفرق ، إضافة إلى كونه الدرع الواقية من كل

أخطار التجزئة والتفكك والتقسيم . وقد أثبتت التجارب أن على يده قامت الدول القوية القادرة والمتوازنة ، وكان أنجح من الأنظمة الوحدوية في توفير الاستقرار للدول التي أخذت به . وليس في التاريخ مايدل على أن دولة اتحادية انفجرت وانقسمت على نفسها ، فيما الأمثلة لاتحصى عن الدول التى انفجرت وتفككت من جراء النظام الوحدوى وقساوته .

٧ ـ وإذا قيل أن الدولة الوحدوية محكوم عليها بأن تظل كذلك ، فالشواهد تنفى هذا القول وهى ماثلة فى بلدان عدة نذكر منها : الاتحاد السوفيتى ، يوغوسلافيا ، ألمانيا الاتحادية ، النمسا ، البرازيل ، الأرجنتين ، المكسيك ، فنزويلا وغيرها .

ونشير بالمناسبة ، إلى أن أعظم الدول وأغناها هى التى تعيش في نظام اتحادى ، مثل ألمانيا الاتحادية ، وأستراليا ، والنمسا ، وكندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وسويسرا ..

بالاضافة إلى ذلك ، أن كل دول العالم تتجه إلى التقليل من صلاحيات الحكم المركزى ، مقابل تعزيز صلاحيات الحكم المحلى فى المناطق والولايات .

فى ضوء كل هذا نقترح للبنان نظاما يأخذ بعين الاعتبار كل الحقائق التى تقدم ذكرها ، وتكون ملامحه هذه الملامح :

١ ـ لبنان جمهورية مستقلة عربية اتحادية .

٢ ـ تتكون الدولة الاتحادية من مقاطعات عدة ، يصار إلى رسم أُطُرها الادارية في مرحلة لاحقة .

٣ ـ يشكل لبنان أرضا واحدة ، من النواحي الاقتصادية والمالية والجمركية ، ولا يمكن إقامة أى حاجز أو أى قيد من أى نوع كان داخل الدولة الاتحادية .

٤ ـ العاصمة الإتحادية هى بيروت . إنها مقر الهيئات العليا للدولة الاتحادية .

السلطة الاتحادية

٥ ـ تتولى السلطة الاجرائية الاتحادية الأمور الآتية :

(أ) السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسى الخارجى .

(ب) النقد الواحد والجمارك ومالية الدولة ونظام الرسوم والضرائب المستوفاة للدولة المركزية .

(جـ) الدفاع الوطنى .
(د) القوانين المدنية والجزائية ، وقانون اختيارى مدني للأحوال الشخصية .
(هـ) قانون الملكية العقارية ، مع حظر التملك لغير اللبنانيين .
(و) سياسة التخطيط العام فى مجال السياحة والتنمية وتنظيم العدل الاجتماعي والمواصلات والماء والكهرباء .. وسلطة البحث العلمى والأمان الاجتماعي .

التنظيم اللامركزى

١ ـ يقسم لبنان إلى مقاطعات ، تكون العاصمة بيروت إحداها . وتقسم كل مقاطعة إلى أقضية ، ويراعي في تحديد حدود الأقضية أكبر قدر ممكن من التجانس الطائفى .
٢ ـ يدير شؤون المقاطعة حاكم ، ومجلس تنفيذى ومجلس تقريرى .
٣ ـ للمقاطعات كل الصلاحيات التي لاتتعارض مع صلاحيات السلطة الاتحادية وأحكام الدستور .
٤ ـ يكون للعاصمة بيروت تنظيم خاص .

فاذا كنا نجد أن كل محاولات الحوار قد عجزت عن تحقيق أى تقدم إيجابى ملموس ـ على مدى سنوات الأزمة اللبنانية ـ وإنما ظلت تنتقل من فشل إلى فشل ، فلعلنا نستطيع العثور ، في هذين النموذجين ، على أحد الأبعاد الرئيسية أو أحد الجذور العميقة لذلك الفشل المزمن ، والمؤسف !

على أننا سنجد أن الأمور قد سارت ـ رغم إنكار دعاة التقسيم ومقاومة مناهضيه ـ إلى فرض نوع من الاستقطاب السكاني الحاد الذى يتبدّى الآن ويطالعنا فى مختلف أنحاء المناطق اللبنانية . فاذا كنا لانزال نكره تسمية ذلك بأنه « تقسيم » صريح ، أو نتجنب تشبيه هذا الوضع القائم بالكانتونات (الولايات) السويسرية مثلا ، فان ذلك لايمكن أن يحجب الحقيقة التي أصبحت سائدة على الساحة اللبنانية اليوم ، وهى أن كل « **طائفة** » قد أصبحت تعيش فى حدود « **منطقة** » من لبنان بصورة أو بأخرى . والمقصود هو الطوائف الرئيسية بالطبع : فأصبحت للشيعة غالبية أرض الجنوب امتدادا من الساحل حتى البقاع الغربي وجزء هام من وادى البقاع فضلا عن ضاحية بيروت الجنوبية .. وسيطر الدروز على جبال الشوف (هل نذكر المتصرفية القديمة جنوبى « طريق الشام » ؟) . . و « استقل » الموارنة

بالشطر الشرقى من العاصمة بالاضافة إلى كسروان ومعظم اقليمى المتن ، جبلا وساحلا ، وألحقوا معهم أو التحق بهم الكثير من أبناء الأقليات المسيحية الأخرى .. أما السنة ، فقد بقوا متمركزين في تجمعاتهم التقليدية فى المدن الساحلية الثلاث ، وهى بيروت (الغربية) وطرابلس وصيدا .

وإذا كان صحيحا أن هذا التحديد ليس نهائيا ، بمعنى أنه لايزال هناك ـ مثلا ـ موارنة في الجنوب (بلدة جزين) والشمال (بلدة زغرتا وقضاء عكار) ، كما أن هناك بعض السنة في حضن مناطق الشوف الجبلية (بلدة شحيم واقليم الخروب) ، فان هذا لايغير شيئا ، للأسف ، من صورة الواقع التقسيمى القائم والذى لايجوز ـ ولايفيد ـ إنكاره .

الفصــل الثــالــث

الميليشيات..
والسلاح..
والجيش

الظواهر الخطرة ..

لو أن ظاهرة السلاح وانتشاره ، والميليشيات وتعددها و « انفلاتها » ، لم تكن بهذا الحجم الذى كانت عليه فى لبنان عشية الانفجار ، لما كان للنتائج أن تصل إلى المستوى المروّع الذى وصلت إليه . ولعله يبدو جليا الآن ، أن جانبا من هذه النتائج على الأقل ـ وهو الذى يتمثل فى عدد الضحايا واستشراء الخراب والتفكك المريع للدولة ـ لم يكن ليبلغ ما بلغه لولا أن ظاهرة السلاح والميليشيات كانت قد تجاوزت كل حدود السيطرة فى أية « دولة » تحرص على كيانها ووجودها . ولهذا فانه لم يكن غريبا ، من ناحية أخرى ، أن استمرار العراك المسلح كان هو السّمة الرئيسية لهذه المأساة الدامية التى تمادت بأكثر مما كان يتصور حتى أشد الناس إغراقا فى الخيال .

ولقد كان من الواضح لكل ذى عينين ، قبل وقوع **الانفجار الكبير** ، أن تعدد الميليشيات وانتشار السلاح من أبرز الحقائق القائمة على الساحة اللبنانية وأكثرها خطورة . وأذكر الآن أنه كان مما أدهشنى ، فى أول « تعرفى » على لبنان ، أن السلاح كان ظاهرا فى أيدى الجميع ، تقريبا ، دون محاولة ـ أو ربما دون حاجة ـ إلى إخفائه . وكان من الظواهر اللافتة للنظر ، والمخيفة فى الوقت نفسه ، أن اللبنانى العادى كان ينزع إلى الالتجاء للسلاح عند أبسط خلاف فى حياته اليومية . وبطبيعة الحال ، **فان سلاح « التنظيمات » كان أكثر خطورة !**

وقد أثبتت الأحداث التى جرت فيما بعد ، أن عدم التصدى لظاهرة السلاح والميليشيات والتنظيمات العسكرية الحزبية وشبه الحزبية ، واستمرار تفاقم هذه الظاهرة تحت بصر الدولة وسمعها ، كان له أوخم العواقب على البلد والبشر . ومهما قيل أو يقال من تبريرات فى ذلك ، فانه لاشك فى أن الدولة قد قصّرت فى هذا الصدد تقصيرا مميتا . ولقد كان من أكثر التبريرات شيوعا ، أن تضخم الوجود الفلسطينى المسلح على الأراضى اللبنانية ، كان هو الدافع الذى جعل أطرافا لبنانية أخرى تسعى إلى التسلح وتقوية تنظيماتها العسكرية .. وأن الدولة لم تكن تستطيع ـ أو ربما لم تكن ترغب ـ فى منع تسليح ميليشيا حزب الكتائب اليمينى ، فى الوقت الذى يرى فيه اللبنانيون (المسيحيون خاصة) أن الفلسطينيين يزدادون قوة وأنهم يجمعون حولهم أنصارا من فئات لبنانية معينة (من المسلمين) تنتمى فى غالبيتها إلى القوى

اليسارية . بل إن هناك من كان يقول إن الدولة ومؤسساتها ، بما فى ذلك « مؤسسة الجيش » ، كانت تساعد على تقوية الميليشيات وتسليحها لكى تقوم فى الوقت المناسب بالدور الرادع الذى لم تكن الدولة والجيش - فى الظروف العربية التى كانت سائدة فى بداية السبعينات - تستطيع القيام به . ولا أحد يشك الآن ، بعد مرور أكثر من أربع عشرة سنة ، فيما كان ينطوى عليه هذا التشجيع أو التسهيل من قصر نظر قاتل . وعلى أى حال ، فإن الرسميين اللبنانيين كانوا فى البداية يلتزمون الصمت إزاء الاتهامات التى كانت توجه للدولة بتسهيل تسليح بعض التنظيمات العسكرية ، وكانوا ينفون هذه التهم على استحياء ، ولكن الحوادث لم تلبث أن قدمت أكثر من دليل على صحتها .

وهكذا ، فقد تكاثرت الميليشيات وتعددت ، وبدأت تظهر تنظيمات عسكرية أقل شأنا تتمتع بحماية الميليشيات الكبيرة ويعهد إليها القيام بأدوار ومهمات محدودة ، وذات طابع سيء فى الغالب ، تنصلا من مسئوليتها ونتائجها . كما ازداد السلاح - عددا ونوعا - فى أيدى الجميع : المنتمين إلى التنظيمات والأحزاب ، وأبناء العشائر ، وحتى الأفراد العاديين ، ناهيك عن المجرمين والمطلوبين للعدالة والخارجين على القانون الذين كان بعضهم يتمتع بحماية مسئولين وسياسيين كبار[1] .

وعبثا حاول « العقلاء » ، فى ذلك الوقت المبكر قبل اندلاع الحريق اللبنانى ، التنبيه إلى خطورة الوضع الذى يمكن أن ينجم - كما حدث بالفعل - عن هذه الفوضى المسلحة . وعلى الرغم من أن أحدا لم يجادل فيما كان ينطوى عليه هذا الوضع من خطورة ، فإن المدهش حقا أن رد الفعل « الرسمى » كان معدوما تماما ، وقوبل الأمر من جانب « الحكم » باستخفاف ولا مبالاة وانعدام مسئولية لا تصدق . وربما يكون تعاقب الأحداث و « ضيق الوقت » هو العذر الذى حاول البعض تقديمه عندما فوتح فى هذا الموضوع . ففى يناير عام ١٩٧٥ ، قبل نحو أربعة أشهر من الانفجار ، سئل رئيس الوزراء وقتها السيد رشيد الصلح عما إذا كانت لديه فكرة تقريبية عن حجم مشكلة السلاح والميليشيات ، فأجاب بالنفى .. متعللا بأن حكومته حديثة عهد بالحكم وبأنه مشغول بالقضايا اليومية التى تهم المواطن اللبنانى ، مثل غلاء الأسعار ومشكلة المرور ! وكان مما قاله رشيد الصلح ، فى

---

(١) كان رجل الشارع فى لبنان ، فى تلك الأيام ، يتندر بحكاية شخص يدعى « الدنكورة » من أبناء شمال لبنان ، وكان فارا من وجه العدالة ولكنه يتحرك علنا بحماية من رئيس الجمهورية شخصيا ! وعندما تفجرت الأحداث ، وأصبحت الكتابة على الجدران إحدى وسائل التعبير الشائعة فى شوارع بيروت ، ظهرت على الجدران عبارة « فتش عن الدنكى » .. تعريضا برئيس الجمهورية الذى اعتبر - وقتها - منحازا لأحد أطراف الصراع . والغريب ، أن المسئولين الذين عرفت عنهم حمايتهم لبعض المطلوبين للعدالة ، كانوا يدافعون عن أنفسهم بالقول بأنهم على استعداد لرفع هذه الحماية وتسهيل القبض على المطلوبين ، ولكن .. « شرط أن يشمل ذلك جميع هؤلاء المطلوبين » !

تصريح صحفى نشر له فى هذا الشأن ، إنه يعرف أن فى لبنان ميليشيات ويعلم بوجودها ، ولكن .. « عدد الميليشيات الموجودة على الأراضى اللبنانية لا أعرف كم هو بالضبط .. وذلك بسبب ضيق الوقت والانصراف إلى أعمال ومشاكل حياتية ملحة تهم المواطن اللبنانى وفى طليعتها الغلاء والسير و .. الأمن . ولكن بالنسبة للحل ، فاننى لم أركز على أى حل لقضية السلاح فى لبنان » .. على حد ماجاء حرفيا فى تصريح رئيس الوزراء اللبنانى .

وعندما قيل لرشيد الصلح إن حكومته تضم أربعة وزراء على الأقل ينتمون إلى أحزاب عندها ميليشيات مسلحة ، أجاب رئيس الوزراء بأنه لم يشعر أن أيا من وزرائه الحزبيين يتصرف داخل مجلس الوزراء على أساس أنه حزبى ، بل « أشعر أن جميع الوزراء يتصرفون على أساس أنهم يمثلون جميع اللبنانيين ويعملون لمصلحة لبنان بأسره » . ومع ذلك ، فانه عندما وقعت الواقعة وعصفت الأحداث بحكومة رشيد الصلح ، كان من بين هؤلاء الوزراء الحزبيين من سارع إلى الاستقالة - بدافع الولاء الحزبى الذى كان أقوى من أى شىء آخر - مما أدى إلى ترنح الحكومة ثم سقوطها .

وعلى أى حال ، وأيا كان حجم المعلومات التى توافرت أو لم تتوافر لرئيس الوزراء اللبنانى فى ذلك الوقت ، فان ماكان ظاهرا و « معلنا » من أمر السلاح والميليشيات كان كافيا لإثارة الذعر حقا ! ولقد صعقت شخصيا ، عندما تسنى لى أن أطلع لأول مرة على « صورة تقريبية » لما كان عليه هذا الوضع من خطورة ، وكان ذلك من خلال أكثر الوسائل علنية وهى الصحافة[٢] . ومع ذلك ، ورغم خوض الصحافة فى الموضوع مرارا ، فضلا عن المظاهر التى كان يمكن لأى إنسان أن يلاحظها فى العاصمة والمناطق على السواء ، فان الأمر لم يسترع انتباه الحكومة - على مايبدو - إلى الدرجة التى تدفعها لكى تشرع فى بحثه .. وكان جلّ ما قاله رئيس الحكومة ، عندما سئل عن هذا الأمر ، أن معالجة هذه القضية ليست بالأمر الهين . وأن « علينا أن نتصرف من منطق الوعى والحكمة .. والأمور مرهونة بأوقاتها .. ولكن من حيث المبدأ ، فاننى ضد انتشار السلاح وضد كل مخالفة قانونية ترتكب » . وقد لخص هذا القول ، وقتها ، الموقف الرسمى أو « القدرة » الرسمية بمعنى أصح ، وكان على لبنان وأهله أن يدفعوا الثمن !

---

(٢) على سبيل المثال ، أصدرت صحيفة « الأنوار » ملحقا خاصا عن « السلاح .. والميليشيا » ، فى مطلع عام ١٩٧٥ ، تضمن أرقاما وحقائق تاريخية وآنية حول الميليشيات والسلاح فى لبنان .

وكما كانت الميليشيات ظاهرة واضحة وبادية الخطورة ، فان السلاح وانتشاره « العلنى » فى أيدى الجميع كان ظاهرة أخرى لاتقل خطورة . وكان من الطبيعى أن يلفت انتباهى ، فى أول وجودى فى لبنان ، أن أصوات طلقات الرصاص التى تسمع بشكل متفرق خلال ساعات النهار والليل ، كانت سمة أو جزءا من طابع الحياة فى العاصمة اللبنانية .. وإن كان الليل يتميز بدوىّ الانفجارات أيضا . ولا يبدو أن هؤلاء الذين كانوا يقبلون على اقتناء السلاح قد تعمدوا تنويع مصادره ـ طبقا للمبدأ المشهور ـ وإنما هم كانوا ، ببساطة ، يشترون مايعرض عليهم . وهكذا كانت الساحة اللبنانية تعج بأنواع السلاح الغربى والشرقى على السواء .. من الرشاش « الكلاشنكوف » الروسى والتشيكى ، إلى البندقية « إم ـ ١٦ » الأمريكية (التى كان يفضلها القناصة) ؛ فضلا عن أنواع مختلفة العيار من مدافع « الهاون » وقذائف « البازوكا » وغير ذلك مما اعتدناه ـ نحن المقيمين على الأراضى اللبنانية ـ وتعلمنا ، مع الوقت ، كيف نميز بين الأصوات الصادرة عن كل نوع . وبعد أن تفاقمت الحوادث وحمى وطيس القتال ، ازداد السلاح تنوعا وتطورا فدخلت الصواريخ إلى الميدان ، من طراز « جراد » و « إس . إس » وغيرها ، كما دخلت الدبابات والمصفحات والآليات نصف المجنزرة . وعموما ، فانه لايكاد يكون هناك سلاح ـ باستثناء الطيران ـ لم تستخدمه الميليشيات فى لبنان ! والمدهش ، أن السلاح ظل يتدفق بوفرة وغزارة ، حتى أن أصغر المعارك كانت تستهلك فيه كميات من الذخيرة تعتبر مذهلة بكل المقاييس . ويكفى أن نشير ، على سبيل المثال فقط ، إلى حادثه وقعت فى حىّ « المزرعة » الشعبى المزدحم بالسكان فى بيروت الغربية . كان ذلك بعد سنوات من انتهاء المرحلة الأولى من الحرب التى أطلق عليها اسم « حرب السنتين » ، نحو عام ١٩٨١ على ما أذكر ، وكان الأمر قد بدأ بمشاجرة عادية بين شقيقين ينتمى كل منهما إلى تنظيم مختلف .. وأثناء المشاجرة ، حدث أن صفع أحدهما الآخر . فكان أن تطور الأمر إلى معركة بين التنظيمين (اللذين يضمهما افتراضا « خندق » سياسى واحد) واستمر القتال أكثر من أربع ساعات كان يتم خلالها تبادل القذائف الصاروخية فى شوارع الحى الضيقة .. وأحيانا بين بنايتين لا يفصلهما أكثر من ثمانية أمتار !

ونأتى إلى نقطة أخرى بالغة الأهمية . ذلك أن « شطارة » اللبنانى أبت عليه إلا أن يستغل الأحداث ، ويستثمر استمرار القتال و « الفلتان » الناجم عن تناقص هيبة الدولة ، لتحقيق مصالحه الشخصية ضاربا عرض الحائط بأى اعتبار آخر . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الحوادث أثبتت أن السلاح كان يتدفق على لبنان ليس

تحت سمع المسئولين وبصرهم فقط ، وإنما بعلمهم وبتشجيع منهم فى أحيان كثيرة . ولقد كان تمادى القتال يعنى أنه كانت هناك حاجة متزايدة إلى السلاح بكل أنواعه . ولكننا إذا كنا نفهم أن تستنفر هذه الحاجة كل مخزون « الشطارة » اللبنانية ، وتؤدى إلى تورط العديد من الشخصيات فى عقد صفقات السلاح ، وأن يكون من بين هؤلاء « نواب » يفترض أنهم يمثلون الشعب فى البرلمان ويحافظون على مصالحه ويسهرون على أمنه واستقراره .. فإنه من غير المفهوم كيف كان ذلك يتم بمعرفة المسئولين فى قمة السلطة وبمباركتهم . ولنأخذ . فى هذا الصدد ، نموذجين اثنين :

● **النموذج الأول** : نعثر عليه فى محضر اجتماع الجلسة الثامنة التى عقدتها هيئة الحوار الوطنى فى ٣ نوفمبر ١٩٧٥ . ففى هذه الجلسة أعلن رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام ، حرفيا ، مايلي :

« إن الأسلحة التى تتدفق على لبنان هى أخطر مما يجرى من انتقاص للأمن فى شوارع بيروت أو بأمن لبنان . لقد صرح النائب « فؤاد لحود » - وهو عضو فى حزب الوطنيين الأحرار - فى المجلس النيابى .. وأمام عشرة نواب كنت بينهم .. بأنه أتى بصفقة أسلحة بمبلغ مليون وربع مليون دولار باعها دون ربح . وقال إنه باعها جميعا وبدون ربح . قلنا له : من أين أتيت بالفلوس ؟ فقال لديه بعضها وأعانه الأصدقاء على الباقى . قال إن القطعة باعها بـ ١٢٠٠ ليرة . قال له بعض النواب إنهم علموا بأنه باعها بـ ١٤٠٠ ، فأجاب : لأن أحدهم سرقنى . فالسلاح تدفق على هذا البلد ولايزال يتدفق . وتجارة السلاح لاترحم .. إذا كان « فؤاد لحود » يعترف بمليون ونصف ، فكم من الملايين تدخل إلى لبنان سلاحا ؟ أجل ، إن الأسلحة يؤتى بها إلى لبنان ، وتمر تحت سمع المراقبين فى أجهزة الدولة وبصرهم » !!

● **والنموذج الثانى** : هو الحادث الذى عرف باسم « حادث الأكوا مارينا » ، والذى كان له فى وقته - مدلول سياسى بالغ الأهمية . فبعد أشهر قلائل من تشكيل رشيد كرامى لما سُمى فى ذلك الوقت بـ « حكومة الانقاذ » التى كان اللبنانيون يأملون فى أن تتمكن من اعادة الهدوء إلى البلاد ، وبعد ما بدا أن بيروت قد بدأت تعود إلى مايشبه الحياة الطبيعية ، جاء هذا الحادث ليسبب جرحا شديدا لرئيس الحكومة ويضعه على مشارف الاستقالة - فقد وصلت باخرة محملة بالأسلحة ، مساء يوم الأربعاء ٦ نوفمبر ، إلى شاطىء مسبح « الأكوا مارينا » الذى يقع شمالى بيروت فى منطقة تسيطر عليها ميليشيا حزب الكتائب ، وهو مسبح يملكه الشيخ « بطرس الخورى »

أحد أصدقاء رئيس الجمهورية آنذاك سليمان فرنجية . وعندما اكتشف كرامى ـ الذى كان يشغل بالاضافة إلى رئاسة الحكومة منصب وزير الدفاع ـ أمر الباخرة ، سارع فأصدر أوامره « بملاحقتها » .. ولكن الأوامر لم تنفذ ! واستمرت عملية تفريغ السلاح من الباخرة . وشعر كرامى ، بالطبع ، بخرج بالغ ، وبدا له أن قضية باخرة السلاح قُصد بها أن تمثل تحديا سافرا لجهوده من أجل إعادة الأمن بدرجة معقولة إلى البلاد . وهكذا ، فإنه أجرى مشاورات عاجلة انتهت إلى عقد « قمة إسلامية » ـ أى اجتماع للزعماء الروحيين والسياسيين المسلمين ـ فى منزل مفتى الجمهورية اللبنانية الشيخ « حسن خالد » (وقد شارك فى هذا الاجتماع أيضا السيدان ياسر عرفات وأبو إياد بالاضافة إلى زعماء الطائفة الاسلامية) .

وجرت فى الاجتماع مناقشة واسعة حول الحادث ومدلولاته شارك فيها معظم الحاضرين ، وفى مقدمتهم كمال جنبلاط والإمام موسى وعبد الله اليافى وغيرهم . وقال جنبلاط إن الحادث « يؤكد أن فريقا من الضباط فى الجيش ، والكتائب والأحرار ، والسلطة العليا فى البلاد يعملون لإحداث فتنة فى لبنان .. ولاستمرار المجازر لمدة طويلة » . أما رشيد كرامى ، فقد روى ماحدث على النحو التالى[٣] :

« عندما كنت فى السراى (مقر رئيس الوزراء) أبحث مع لجنة التنسيق فى ملاحقة الترتيبات وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها (وهى إجراءات متعلقة بتثبيت أوضاع الأمن) ، بلغنى أن هناك باخرة تحمل أسلحة راسية على شاطىء « جونية » ناحية « الأكوا مارينا » . فاتصلت بقائد الجيش ، وطلبت إليه أن يقوم بالتحقيق ، وبعد فترة أفادنى أنها تحمل غَنما وطحينا . ولكن خلال ذلك ، أرسلت بعض الأشخاص الذين أثق بهم ، فعادوا إلىّ مؤكدين أن مابلغنى عن وجود الباخرة والسلاح هو صحيح ، وأن هناك مظاهر مريبة ومسلحين ، وأنه قد اشتبه بأمرهم لكنهم استطاعوا أن يقوموا بالمهمة خير قيام .

وهكذا أعدت الكرّة مع قائد الجيش العماد « حنا سعيد » ، ونقلت إليه المعلومات ، وطلبت منه أن يتخذ الإجراءات اللازمة لملاحقة الأمر وحجز الباخرة والسلاح . ومن أجل هذه الغاية ، طلبت من العقيد الذى كان يحضر الاجتماع أن يذهب إلى هناك ليتابع العملية بنفسه . وقد ورد لى منه فيما بعد تأكيد عن الباخرة وحمولتها ، وأنه يحتاج من أجل تنفيذ المهمة إلى قوة عسكرية نظرا لوجود المسلحين

(٣) فؤاد مطر : « سقوط الامبراطورية اللبنانية » ، الطبعة الأولى ، ديسمبر « كانون الأول » ١٩٧٦ ، ص ١٨٨ .

بكثرة . فاتصلت مجددا بقائد الجيش ونقلت إليه هذه المعلومات ، فطلب أن يتصل به العقيد ليزوده بما يحتاج . وبعد ذلك علمت أنه بالفعل توجهت قوة من الجيش ، وما أن وصلت إلى تلك المنطقة حتى أقيمت الحواجز وأطلق الرصاص حتى على الذين نزلوا إلى البحر ليتوجهوا صوب الباخرة .

وبعد ذلك تتابعت التطورات ، فعلمت أن قوة الجيش سُحبت ، وبقيت الخافرة مع أمر بأن ترسو فى مكان أمين لمراقبة الباخرة . وتحسب لكل الاحتمالات ، طلبت من النيابة العامة العسكرية أن ترسل قاضى التحقيق إلى هناك ففعل وطلبت من مدير الجمارك أن يرسل قوة ترافق القوة العسكرية لتسير الأمور كلها فى مجراها القانونى . وقد بقيت فى السراى حتى الثالثة صباحا ، أراقب الموقف وأتابع التطورات . وفى السادسة صباحا ، صحوت على هاتف من ضابط فى الجمرك يخبرنى بأن الأسلحة تنزل من الباخرة على مرأى من الخافرة . وبعد ذلك اتصل بى قاضى التحقيق ، وأبلغنى أنه يرى فى المنظار الأسلحة تحمل فى الزوارق . فاتصلت مجددا بقائد الجيش ، وطلبت منه بموجب تعليمات صريحة ، وتكرارا ، أن يقوم بواجبه ، ذلك لأنه لايُعقل بعدما عاد الهدوء واستتب الأمن ، أن نفسح المجال لدخول الأسلحة بحيث ينفجر الموقف من جديد .

لكن بسحر ساحر ، عندما أقدم الجيش تراجع ، وهكذا بقيت التعليمات دون تنفيذ مما يفرض علىّ كرئيس للحكومة وكوزير للدفاع أن أقف عند هذا الأمر .. لأنه لا يُعقل ولايُقبل أن تصبح آلة الحكم خَرِبه بهذا الشكل ، إذ لايستطيع أى مسئول أمام هذا الوضع « الفالت » وهذه السلطة « الضائعة » والموزعة أن يؤدى واجبه فى تحقيق مصلحة المواطنين . والغريب فى الأمر أنه عندما كانت الباخرة تفرغ الأسلحة ، كان التلفزيون يبث رسالة قداسة البابا التى تدعو إلى نبذ الاقتتال وإلغاء السلاح والدعوة إلى المحبة والتضامن .

وفى الوقت ذاته ، كانت الأطراف كلها فى لجنة التنسيق تعمل على تنفيذ ما اتفق عليه ، وفى رأس ذلك نزع السلاح وإزالة المظاهر المسلحة وتكليف السلطة ضرب كل من يخالف ذلك . ومن المفارقات أيضا ، البلاغ الصادر عن وزارة الدفاع - قيادة الجيش ، والذى ينذر بإطلاق النار على كل من يحمل السلاح . كيف يمكننى ، وأنا المسئول كحكومة ، أن أقبل بهذا الغش أو أن أتغاضى عن هذا الواقع المرير الذى وصلت إليه حالة الدولة .. بحيث لا أطمئن إلى أن الأوامر التى تصدر ، باسم المصلحة العامة ولخير الشعب ، تنفذ بواسطة الأجهزة خصوصا الجيش الذى

يعتبر فى نظر الكثيرين المؤسسة المنضبطة والسليمة ؟ ولعل ماجرى يؤيد موقفى المتحفظ لناحية إنزال الجيش (لتولى مهام حفظ الأمن) ، لأنى أعتبر أن نزوله كان سيترتب عليه مخاطر لم أشأ أن أدخل فى التجربة بسببها .. » .

ولكن رشيد كرامى - لسبب ما - قَبِل أن يتغاضى « عن هذا الواقع المرير » ، وكان كل مافعله هو أنه انصرف إلى منزله الجبلى فى « صوفر » ، تاركا مشكلة الباخرة تتفاعل على كل مستوى حتى وصل الأمر بالأحزاب الوطنية والتقدمية - التى كان كمال جنبلاط يرأس تجمعها - إلى اتهام « السلطة العليا وأوساط من قيادة الجيش بتسهيل وصول الباخرة إلى مرفأ « جونية » وتسهيل تفريغها .. »[٤] . أما الأسلحة نفسها فكانت جزءا من شحنات متوالية لحساب الميليشيا المسلحة لحزب الكتائب التى كان يقودها ، فى ذلك الوقت ، بشير الجميل الابن الثانى لرئيس حزب الكتائب بيير الجميل .

الميليشيات .. والتنظيمات المسلحة

عندما اندلعت شرارة الحرب الأهلية ، لم تكن ظاهرة الميليشيات والتنظيمات المسلحة غريبة على الساحة اللبنانية ، وإنما هى كانت واحدة من تلك الظواهر التى لاتخطئها العين والتى لم يكن يوازيها خطورة إلا مقدار « التقاعس » الرسمى فى مواجهتها وعلاجها . وعندما بدأت هذه التنظيمات تخوض معاركها الأولى - وسط الشعور الشامل بالرعب المقرون بعدم التصديق - كان من الطبيعى أن تتجمع كل مجموعة متجانسة منها وتنسق مع « الحلفاء » الذين يحملون الأفكار نفسها ويدافعون عن « المصالح » المشتركة .

وهكذا انضمت - على الجانب المسيحى اليمينى - ميليشيات « الكتائب » و « الوطنيين الأحرار » وتحالفت مع بعض التجمعات التى مالبثت أن ظهرت إلى الوجود - مثل « حراس الأرز » وغيرها - والتى تطوع شبابها ، بالحماس أو بالتعصب ، للاشتراك فى القتال . وحمل هذا الفريق شعار « اللبنانية » الذى قُصد به الايحاء بافتقار الفريق الآخر إلى الشعور الحقيقى بالانتماء للوطن . ولم يكن ذلك الفريق الآخر مستعدا تماما ، فى البداية ، للمواجهة والقتال المتواصل ، ولذلك فان اعتماده على مساعدة المقاومة الفلسطينية ودعمها كان حتميا .. خاصة وأن شرارة

---

(٤) المصدر السابق .

القتال انطلقت من حادثة « عين الرمانة » ، أو ماعرف بحادث ١٣ نيسان « إبريل » ، والذى قتل فيه ٢٦ فلسطينيا كانوا يعبرون حىّ « عين الرمانة » فى الشطر الشرقى - المسيحى - من بيروت عندما هوجمت سيارة الأتوبيس التى كانوا يستقلونها وأطلقت عليها نيران الرشاشات من عناصر ميليشيا الكتائب . وكان هذا الفريق - الذى رفع شعار « الوطنية » فى مقابل شعار « اللبنانية » الذى رفعه الفريق الآخر - يضم مجموعات مسلحة تنتمى إلى الحزب التقدمى الاشتراكى (حزب كمال جنبلاط) ، والحزب القومى السورى الاجتماعى ، والحزب الشيوعى ، وحركة المحرومين الشيعية (حركة « أمل » فيما بعد) . بالإضافة أيضا إلى بعض الجماعات المسلحة التى تطوع شبابها للاشتراك فى القتال والتى ربما كان أبرزها حركة الناصريين المستقلين « المرابطون » التى يرأسها « إبراهيم قليلات » .

وينبغى أن نلاحظ هنا أن هذه الصورة ، التى لم تتبلور إلا بعد تطور القتال ، كانت تجسد ماهو قائم فى بيروت عند بداية الحرب . ولكن وضع العاصمة سرعان ما انعكس على المناطق الأخرى ، فى الجنوب والشمال ووادى البقاع ، خاصة وأن كل منطقة أو « عشيرة » كان عليها أن تحدد موقفا من الأحداث الجارية . ولأن السلاح كان - كما أشرنا - متيسرا للجميع ، فإن القتال لم يعد مقصورا على العاصمة وحدها ، وإنما أصبح لبنان كله ساحة لمعارك لا تكاد تتوقف فى مكان حتى تندلع فى مكان آخر . وبدا واضحا أن السيطرة على الموقف إنما هى مهمة تفوق قدرة أية حكومة وأية سلطة ، مهما بلغت قوتها ، فما بالك بحكومة لبنان المعطوبة وسلطة الدولة المفككة فيه ؟!

على أنه قد يكون مفيدا ، فى هذا السياق ، أن نحاول أولا تقديم صورة - ولو سريعة - لما كان عليه وضع الميليشيات والتنظيمات المسلحة « قبل » اندلاع الحرب الأهلية . ذلك أنه لولا أن حجم المشكلة كان على هذه الدرجة من الخطورة ، خاصة فى بلد ضعفت فيه سلطة الدولة وتعمقت الأحاسيس الطائفية واستشرى الفساد وانتشر السلاح فى أيدى الجميع ، لما وصل لبنان إلى الكارثة التى ألقت به فى قاع الهاوية .

١ الكتائب

فى أواخر عام ١٩٧٤ ، أى قبل نحو ستة أشهر من اندلاع الحرب اللبنانية ، كان العدد الذى تتكون منه ميليشيا حزب الكتائب قد وصل إلى أكثر من ٢٥ ألف مقاتل ، بالاضافة إلى حوالى ٨٠ ألف شاب « نظامى » . وفقا للأرقام المعلنة فى ذلك

الوقت[٥] . وهذا يعنى أن حزب الكتائب كان قد استطاع - عشية اندلاع الحرب الأهلية - أن يجند أكبر عدد من المقاتلين المدربين والملتزمين حزبيا ، وبشكل أكثر تنظيما مما استطاع أى حزب أو فئة أو جماعة على الساحة اللبنانية فى ذلك الوقت .

وكان قائد ميليشيا الكتائب آنذاك هو « وليم حاوى » ، وهو أحد كوادر الحزب ، ولكنه لم يلبث أن قُتل فى بداية الحرب ، فتولى القيادة بعده « الشيخ بشير الجميل » الابن الأصغر لزعيم الحزب . وقد استطاع بشير الجميل أن يفرض شخصيته ليس على مقاتلى الميليشيا التابعين له فحسب ، وإنما أيضا على قيادات حزب الكتائب .. بما فى ذلك أبوه الشيخ بيير الجميل مؤسس الحزب وزعيمه وأخوه أمين النائب الكتائبى عن إقليم « المتن » ورئيس الجمهورية فيما بعد .

ولقد كان حزب الكتائب ، منذ بداية تكوينه فى عام ١٩٣٩ ، يحمل بذور التنظيم العسكرى الذى جاء تقليدا للأحزاب الأوروبية الفاشية التى كانت وقتها قد لفتت الأنظار فى ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا . وكانت البداية عندما انطلق بيير الجميل - الذى كان فى ذلك الوقت صاحب صيدلية ورئيسا لفريق لكرة القدم - على رأس مظاهرة كانت تطالب بتخفيض أسعار الكهرباء والمياه وتذاكر « الترامواى » . وفيما بعد ، شكل الجميل حزبه الذى بدا واضحا من اسمه بالذات - وهو ماكان الجميل نفسه يتابهى به - أنه نشأ كحركة « شبه عسكرية » . وقد شرح وليم حاوى ، قائد ميليشيا الحزب ، السبب فى ذلك ذات مرة بقوله إنه بعد انتهاء عهد الانتداب الفرنسى على لبنان ، فإن كل شخص كان يتصور لبنان على هواه ، ولذلك **كان ينبغى للحزب أن يعمل على بلورة « الفكرة اللبنانية ، وتوطيدها فى أذهان الشباب الضائع بين أفكار وعقائد متضاربة »**[٦] .

غير أن المرء يمكنه أن يعثر ، فى ثنايا هذا الشرح ، على مايدل على أن الكتائب التى لم تقبل تصورات « الآخرين » للبنان ، قد عملت منذ وقت مبكر على تشكيل تنظيمها العسكرى .. استعدادا لليوم الذى تستطيع فيه أن تفرض تصورها هى ، رغم أن هؤلاء « الآخرين » كانوا شركاء وطن وأنه لم يكن للمقاومة الفلسطينية فى ذلك الوقت وجود بعد .

---

(٥) ملحق صحيفة « الأنوار » عن السلاح والميليشيا - يناير « كانون الثانى » ١٩٧٥ .

(٦) المصدر السابق .

وكانت ميليشيا الكتائب تطبق مستويين من التدريب يلائمان من هم دون الحادية والعشرين من العمر ومن تجاوزوا هذه السن . فكان كل من هم دون الحادية والعشرين يتدربون على الخضوع للنظام ، والانضباط القاسى الذى يقصد به أن يكون اختبارا لدرجة الاحتمال والالتزام ، واستيعاب « الدروس العقائدية اللبنانية والكتائبية » . وكانت هذه الفئة تكلف بحفظ النظام فى المهرجانات والاحتفالات الكتائبية ، ثم يسمح للعضو بالانضمام إلى « القوى النظامية » - كما كانت الميليشيا تسمى فى ذلك الوقت - إذا كان لائقا . أو الانتقال للعمل السياسى فى صفوف الحزب . أما أفراد القوات النظامية ، فكانوا يتلقون تدريبات متعددة تشمل استخدام الأسلحة - بأنواعها المتوافرة آنذاك - وحرب الشوارع والدفاع عن النفس .. وكل ذلك وفقا لمراحل معينة ينتقل فيها المقاتل من بيوت الكتائب (المراكز الحزبية) إلى المخيمات التى هى المجال العملى للتدريبات .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن مقاتلى الكتائب كانوا يخضعون لبرامج تدريب دورى ، أو ماكان يطلق عليه « الخدمة الفصلية » ، وهو نظام استعارته الكتائب من نظام التجنيد الإسرائيلى قبل أن يبدأ الاتصال المباشر بينهما .. **أما بعد أن تحقق هذا الاتصال ، وقامت العلاقة فعليا بين الكتائب وإسرائيل ، فقد تطور الأمر إلى حد أن المقاتل الكتائبى كان يستطيع - وفقا لنظام اختبار معين - أن يقضى دورته التدريبية فى إسرائيل نفسها !**

وبالاضافة إلى هذه الأعداد من النظاميين والمقاتلين المدربين ، كانت هناك « كتائب » من الفتيات اللواتى كان تدريبهن يشمل دروسا حزبية وتدريبات على الأعمال الاجتماعية والاسعافات الأولية ، إلى جانب الأنشطة الرياضية وبعض التدريبات العسكرية التى كانت تشمل الاستعراضات كما تشمل استخدام البندقية والسلاح الخفيف . ولكن الكثيرات من الفتيات الكتائبيات سرعان ماتورطن فى القتال الفعلى العنيف ، بعد اشتعال الحرب ، تحت وطأة الحماس والتعصب نفسه الذى أودى بأرواح الآلاف من الشباب الذين سقطوا وقودا لنيران المعارك المتأججة .

وفى المراحل الأولى من القتال ، حاولت ميليشيا الكتائب أن تبدو وكأنها مجرد إحدى القوى المتحالفة على الجانب المسيحى المارونى ، وإن تكن أقواها . وما أن تولى بشير الجميل قيادتها ، حتى توقف عن استخدام اسم الكتائب ، وأطلق تسمية « **القوات اللبنانية** » التى تشير إلى دخول الكتائب تحت قيادة موحدة - هى قيادته بالذات - مع التنظيمات المارونية الأخرى التى كان أبرزها ، آنذاك ، ميليشيا حزب

الوطنيين الأحرار . غير أنه كان معروفا أن الكتائب هى صاحبة السطوة والهيمنة داخل صفوف « القوات اللبنانية » ، رغم أنها سمحت - بروح ديمقراطية ! - بنشأة تنظيمات مسلحة أخرى ظلت تعمل تحت عباءتها مثل تنظيم « حراس الأرز » . ولكن هذه القشرة ما لبثت أن سقطت عندما حاول « الوطنيون الأحرار » إظهار القدرة على العمل المستقل ، فسرعان ما اجتاحتهم قوات بشير الجميل وقامت بتصفية كاملة ونهائية لقوتهم فى معركة اشتهرت باسم « معركة الصُفرة » .

كذلك جاءت التطورات بصراع عسكرى مرير بين الكتائب وميليشيا مارونية أخرى هى قوات « المرَدَة » الموالية للرئيس سليمان فرنجية والتى كان الشمال اللبنانى هو منطقة نفوذها . وكان الصراع على النفوذ هو السبب فى وقوع المجابهة بين « المردة » الذين أرادوا الشمال اللبنانى منطقة نفوذ لهم دون تدخل ، وبين « الكتائب » التى كانت تعتبر كل أراضى لبنان مجال عمل - ونفوذ - طبيعى لها . وأصبح الصراع علنيا وسافرا بعد أن تمكنت قوة من رجال بشير الجميل ، بقيادة « سمير جعجع » قائد ميليشيا الكتائب فيما بعد ، أن تصل إلى مصيف « **إهدن** » الجبلى فى شمال لبنان ، وتقتحم قصر سليمان فرنجية الصيفى تحت جنح الظلام فتقتل ابنه الوزير السابق والنائب بالبرلمان « **طونى فرنجيه** » وزوجته وابنته وثلاثين من انصاره !

ومع ذلك ، ورغم هذه التصفيات والانشقاقات والصراعات المسلحة بين الشركاء الرئيسيين ، ظلت ميليشيا الكتائب تحتفظ بالتسمية ذاتها ، أى « القوات اللبنانية » ، وظلت هى عماد القوة العسكرية للطرف المسيحى المارونى فى الحرب اللبنانية .

على أن هناك نقطة بالغة الأهمية ، فيما يتعلق بميليشيا الكتائب ، وهى أنها استطاعت بما حققت من شعبية على صعيد الشارع المسيحى عموما والمارونى خصوصا ، التحكم فى قيادة الجيش وقائد الجيش المارونى . وظلت هذه الحقيقة صحيحة على طول الخط ، ومهما تغيرت قيادة الجيش ، من « اسكندر غانم » (١٩٧٥) وحتى « ميشيل عون » (١٩٨٨) . وقد ترتب على ذلك ، أن « الألوية المسيحية » فى الجيش ظلت رهينة لقيادة (القوات اللبنانية) ، إلى الحد الذى كان لابد معه للبنانى العادى أن يصدق ماكان يوجه إلى هذه الألوية من اتهامات بمساعدة ميليشيات الكتائب - أى « القوات اللبنانية » - ومساندتها فى القتال .

لهذا يكاد المرء يتصور الصراع النفسى الذى لابد وأن عددا من الضباط

والجنود الموارنة كانوا يعانونه بسبب هذا النفاق الواضح الناجم عن ازدواج الولاء .. أو التمزق بين واجبهم الرسمى وولائهم الضمنى - بالاكراه أو بالاقتناع - لسلطان بشير الجميل . ولا شكٍ فى أن هؤلاء قد تنفسوا الصعداء عندما انتخب « البشير » رئيسا للجمهورية بعد الاجتياح الاسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ . فقد كان من شأن هذا الانتخاب أن يوحد الولاء تلقائيا . ولكن بشير الجميل قُتل بعد وقت قصير من انتخابه ، وقبل أن يتولى الرئاسة رسميا ، وحل محله أخوه أمين الذى انتخب على عجل ليشغل الفراغ .. إلا أنه لم يتمكن - على المدى الطويل - من السيطرة على الميليشيا التى أخذت قيادتها تنازعه النفوذ على الشارع المسيحى ، وخاصة بعد أن تولى هذه القيادة سمير جعجع .

٢ الأحـرار

فى أحد أيام شهر سبتمبر « أيلول » عام ١٩٧٣ ، ألقى الرئيس اللبنانى الأسبق ورئيس حزب الوطنيين الأحرار « كميل نمر شمعون » خطابا فى الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من فرقة « النمور » ، قال فيه : « لابد أنكم قرأتم فى الصحف الانتقاد الموجه إلينا لاننا قمنا بواجب إعداد الشباب للمحافظة على هذا الكيان الذى تواجهه الأخطار من كل جانب . فكأنهم يريدون منع اللبنانيين من تنظيم أنفسهم للدفاع عن وطنهم » . وفى مناسبة أخرى ، صرح شمعون بأن تسمية « الفرقة الخاصة » من ميليشيا حزبه باسم النمور ، إنما تعود إلى أن هذا الاسم يرمز إلى التضحية والشجاعة !

ولكن الحقيقة أن التسمية جاءت نسبة إلى اسمه الأوسط « نمر » ، لأن نمور الغابات لاتملك فضيلة الشجاعة والتضحية وإن اتصفت بالقوة والغدر . كذلك ، فإن حزب شمعون - وهو حزب « عائلى » كغالبية الأحزاب فى لبنان - لم يشكل الميليشيا الخاصة به للمساهمة فى المحافظة على كيان لبنان ، كما جاء فى خطاب الرئيس الأسبق الذى كان سببا فى إشعال حرب أهلية « مصغرة » عام ١٩٥٨ ، وإنما تحسبا للمستقبل وخوفا من إقبال منافسيه من آل الجميل على إنشاء ميليشيا حزبهم وتنظيمها وتسليحها . غير أن ميليشيا حزب شمعون ظلت أقل كثيرا ، سواء من ناحية القوة القتالية أو العدد ، مما كانت عليه ميليشيا الكتائب .. وذلك على الرغم من أنها كانت تضم فصيلة النمور ، التى كانت تتلقى تدريبا خاصا عنيفا ، بالاضافة إلى **فرقة « ضفادع بشرية »** كانت الوحيدة من نوعها فى كل الميليشيات اللبنانية .

وعلى اعتبار أن حزب « الوطنيين الأحرار » كان حزب عائلة ـ كغيره ـ فإن الأب الروحى لفرقة النمور كان هو « دانى شمعون » ، الابن الثانى لرئيس الحزب ، والذى كان يطالب المقاتلين من النمور بالمثابرة على التدريب وبأن يكونوا دائما على درجة عالية من اللياقة البدنية ، وإتقان استخدام السلاح . وكان « الاحرار » يحيطون ميليشيا حزبهم وتدريباتها واستعداداتها بنطاق من السرية ، فكانوا يقولون إن التدريبات تجرى « فى مكان ما » من لبنان . وكان قائد الميليشيا يلقب نفسه بـ « الماريشال نعيم » .. يعاونه مساعدان برتبة « كابتن » ! وقد كان حريّا بهذه التسميات ، فى حد ذاتها ، أن تثير الاستخفاف بهذا الجناح العسكرى لحزب الأحرار ، أو أن تدفع البعض إلى أن يحمل الأمر كله محمل الطرافة أو المظهرية ذات اللون اللبنانى الخاص ، لولا أن « الشباب » كانوا يتلقون بالفعل تدريبات قاسية يتعرضون خلالها لمختلف المشقات الطبيعية والقتالية واستخدام مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة .

ولقد كان الأحرار ـ أو بالأحرى عائلة شمعون ـ هم أول من اتصل بإسرائيل من الموارنة اللبنانيين ، فى أوائل اندلاع الحرب على الأرجح ، كما كانوا هم همزة الوصل الأولى بين الاسرائيليين وبين الكتائب وآل الجميّل . ولكن من سوء حظ شمعون وابنائه ، أن الاسرائيليين قرروا التعاون مع القوة الرئيسية بين الموارنة مباشرة ، كما أن طموح بشير الجميل دفعه إلى أن يعمل بسرعة حتى يظهر للجميع ـ بوضوح ـ أين تكمن القوة الحقيقية . وهكذا كان الصدام حتميا ، فتمت تصفية ميليشيا الأحرار و « نمورها » ، وإن كان شمعون الأب قد حاول أن يعوض ذلك بالبقاء حليفا للكتائب سياسيا .. وبقى الأمل يداعبه حتى وفاته فى منتصف الثمانينات ، وقد تجاوز الثمانين من عمره ، فى أن يعود رئيسا للجمهورية .

وعلى أى حال ، فإن ميليشيا الأحرار كانت ـ عشية اندلاع الحرب ـ من أحدث الميليشيات تسليحا وتجهيزا على الساحة اللبنانية . فقد كانت مزودة بناقلات الجنود ، والمجنزرات ، وسيارات من طراز « لاند روفر » ، ومدافع الهاون والإنيرجا ، وصواريخ آر . بي . جي .. بالاضافة إلى كميات من الأسلحة الخفيفة التى كانت متاحة للجميع فى لبنان .

٣ حركة « أمل »

يظل الإمام موسى الصدر - الايرانى الأصل والزعيم الشيعى الذى اختفى على نحو غامض أثناء زيارة لليبيا فى أغسطس عام ١٩٧٨ - من أغرب الشخصيات القيادية التى أثرت فى أحداث لبنان قبيل اندلاع الحرب ، ثم بعد أن شبت النار فى كل أنحاء الوطن اللبنانى . وقد شغلت شخصية الإمام الصدر الرأى العام اللبنانى ، بوجه عام ، وأبناء الطائفة الشيعية على وجه الخصوص الذين كان الإمام بالنسبة لهم هو الزعيم الروحى ذا الكلمة المسموعة والنفوذ المطلق الذى لم يكن ينافسه فيه أى زعيم شيعى آخر ، دينيا كان أم مدنيا ، حتى ولا النائب كامل الأسعد رئيس المجلس النيابى لمرات عديدة وسليل العائلة الاقطاعية صاحبة السلطة التاريخية فى جنوب لبنان حيث تعيش غالبية الطائفة .

كان الامام الصدر يشغل موقعا بارزا برئاسته للمجلس الإسلامى الشيعى الأعلى[٧] ، وقد لفت الأنظار إليه بصورة خاصة منذ مطلع عام ١٩٧٤ ، عندما قدم إلى المسئولين قائمة بمطالب الطائفة الشيعية ، وأطلق على حركته الجماهيرية اسما له رنين خاص فى أوساط الشيعة ، التى يستقر فى وجدانها شعور تاريخى بالظلم .. فسماها « حركة المحرومين » .

وقد بدأت هذه الحركة ، بزعامة الإمام ، سلمية فى البداية . وكان هو يردد دائما أنه يعتمد على « قوة الضغط الشعبى » ، كما كان يدعو إلى اللا عنف . غير أن المناخ السائد فى لبنان لم يكن ليسمح لهذا الأسلوب بأن يستمر طويلا .. وهكذا ، فانه حدث يوم الثانى من فبراير « شباط » عام ١٩٧٤ ، عندما كان الإمام الصدر يقوم بزيارة لبلدة صغيرة قرب الحدود مع إسرائيل اسمها « ياطر » ، أن استقبله أتباعه بالسلاح وإطلاق الرصاص وهم يهتفون : كلنا ثوار وراءك يالإمام . أماهو ، فإنه استجاب بخطبة حماسية قال فيها : **« أنا الشيخ المريض مستعد أن أحمل البندقية وأن أقف معكم على الحدود . لماذا لايعطون السلاح للجندى ليدافع عن بلده ، ويعطونه لغيره ليقيم العصابات وليعتدى على الناس ؟ إن حمل السلاح فى هذه**

---

(٧) مجلس خاص بالطائفة الشيعية اللبنانية ، وهو مكون من هيئتين : إحداهما مدنية وتضم أبرز الشخصيات من أبناء الطائفة فى مختلف الميادين - كالأطباء ، والمحامين ، والصحفيين ، والمعلمين ، وغير ذلك - والأخرى دينية وتضم كبار رجال الدين وعلماء الشيعة اللبنانيين . وكان المجلس يعقد جلسات مشتركة للهيئتين كلما تطلبت ذلك أمور تتعلق بأوضاع الطائفة وشئونها . أما مقر المجلس ، فكان يقع بالقرب من دار « الصياد » الصحفية فى حى « الحازمية » ، وهو أحد الأحياء المسيحية شرقى العاصمة اللبنانية .

الأيام واجب كاقتناء القرآن . لم يبق لنا غير الثورة .. والسلاح »![8] .

وبعد أسبوعين تقريبا ، شهدت بلدة « بدنايل » فى وادى البقاع - وغالبية سكانه من الشيعة أيضا - حشدا ضخما شارك فيه رجال العشائر بأسلحتهم الكاملة ، وطغى صوت إطلاق الرصاص الغزير من البنادق والرشاشات على أصوات الهتافات التى استقبل بها الإمام حتى وهو يخطب فى جماهير « المحرومين » . إلا أن أشهر أقوال الإمام الصدر ، فيما يتعلق بالسلاح ، فكان فى مدينة صيدا - عاصمة الجنوب التى تقطنها أغلبية من « السنة » اللبنانيين - عندما كان يحضر احتفال المدينة بذكرى المولد النبوى ، وكان ذلك فى الرابع من إبريل عام ١٩٧٤ أيضا . ففى خطابه أثناء الاحتفال ، أطلق الصدر عبارته التى ذاع صيتها فيما بعد قائلا إن « **السلاح زينة الرجال .. ونحن مع هذا السلاح** » .

فى تلك الأوقات ، كان من الطبيعى أن تثير التقارير التى تضعها أجهزة الأمن المختلفة ، عن تسلح أبناء الطائفة الشيعية ، قلقا لدى كبار المسئولين فى الدولة . فأيامها ، كانت « هياكل الدولة » لاتزال قائمة ، وكانت أجهزة الأمن والمكتب الثانى بالجيش - المخابرات - لاتزال تعمل بهمة . ونتيجة لتلك التقارير ، وجد رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، السيد « تقى الدين الصلح » ، أنه يتعين عليه أن يستفسر من الإمام موسى الصدر مباشرة حول مسألة السلاح الذى بدا واضحا أنه يتكدس فى القرى والضواحى والبيوت الشيعية . ولكن الإمام ، بدلا من أن يجيب على استفسار رئيس الحكومة ، أثار قضية أوسع .. متسائلا - بدوره - عن الأجهزة الرسمية التى تسلح الميليشيات المنتشرة على الساحة اللبنانية[9] .

وعلى أى حال ، فإنه ما أن اقترب عام ١٩٧٤ من نهايته ، وكان لبنان أيامها يموج بالأحداث التى فجرت الحرب بعد أربعة أشهر فقط ، حتى كان تيار الطائفة الشيعية يندفع هادرا على الساحة اللبنانية . وفى أول ديسمبر ، خاطب الإمام الصدر جمهورا من أتباعه فى مدينة طرابلس ، عاصمة الشمال اللبنانى ، قائلا : « إن الذى يدفع بالشعب إلى الفراغ ، وإلى تكوين العصابات والميليشيات والمسلحين ، هو

---

(٨) الحقيقة أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، التى كان الجنوب اللبنانى يتعرض لها بين الحين والآخر ، وماتسببه من ضحايا ودمار دون وجود أى رادع ودون أن تتمكن « الدولة » اللبنانية من القيام بأى إجراء فعال حيالها .. كانت تثير لدى أبناء الجنوب اللبنانى شعورا ممضا بالعجز والقهر ، والحاجة إلى التصدى للعدوان بكل السبل .. والثورة على الوضع اليائس الذى يعيشونه .

(٩) ملحق صحيفة « الأنوار » عن السلاح والميليشيا - يناير « كانون الثانى » ١٩٧٥ .

خشيته على نفسه من التطورات .. والمهم ، هو أن نختار طريقا لجمع كلمة المحرومين الواعين » . **وقد أثبت الأحداث ، فيما بعد ، أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى ، الذى كان يعيشه « المحرومون » الشيعة ، كان أحد الأسباب أو الدوافع الرئيسية التى فجرت حرب لبنان .**

غير أن أحدا فى لبنان لم يكن - فى تلك الأيام - يملك صورة حقيقية ، ولا حتى تقريبية ، عن مدى تسلح أتباع الإمام الصدر أو أبناء الطائفة الشيعية عموما . ولذلك ، فإن المفاجأة كانت كبيرة بالنسبة للجميع عندما كشف النقاب فى الخامس من يوليو « تموز » عام ١٩٧٥ - وكانت الحرب قد أندلعت بالفعل قبل ذلك بثلاثة أشهر - عن مدى ماذهب إليه مشروع الميليشيا الشيعية على طريق التسليح والتدريب . ولقد وقعت هذه المفاجأة بصورة دراماتيكية إلى أقصى حد : ففى ذلك اليوم ، وردت أنباء من منطقة البقاع عن وقوع انفجار كبير بالقرب من مدينة « بعلبك » ، ثم ماليث أن تبين أن الانفجار قد وقع فى « معسكر للتدريب » وأنه قد راح ضحيته ٤٠ قتيلا ونحو مائة جريح . واتضح ، أيضا ، أن المعسكر تابع لحركة « المحرومين » .. الأمر الذى كان لابد وأن يتطلب إيضاحا أو تفسيرا ما من « داعية اللاعنف » الإمام موسى الصدر .

وقد جاء الإيضاح فى اليوم التالى ، عندما عقد الإمام الصدر مؤتمرا صحفيا أعلن فيه قيام مأسماه « **أفواج المقاومة اللبنانية** » .. التى اشتهرت فيما بعد بالأحرف الثلاثة الأولى ، أى : أ . م . ل ، والتى أصبح يشار إليها اختصارا باسم حركة « **أمل** » . وقد أعلن الإمام ، يومها ، أن هذه الأفواج تتدرب وتستعد لتتمركز فى الجنوب من أجل صدّ الاعتداءات الإسرائيلية ، وأن الشباب الذين سقطوا نتيجة الانفجار - الذى وقع أثناء التدرب على استخدام الألغام ضد الآليات - كانوا يتدربون لكى ينتقلوا بعد ذلك إلى الجنوب ويقوموا بواجبهم على الحدود فى وجه إسرائيل .

ولكن الأحداث المتلاحقة حوّلت « أفواج المقاومة اللبنانية » إلى ميليشيا كغيرها من الميليشيات اللبنانية . ولم يتوجه الشباب إلى الحدود الجنوبية ، رغم أن منهم من حارب واستشهد فى عمليات ضد إسرائيل ، وانما أخذت « حركة أمل » تتورط رويداً رويدا فى القتال الدائر .. أو ماكان البعض يسميه بـ « الحرب القذرة » . وبعد نحو ست سنوات من « وفاة الإمام موسى الصدر ، أو اختفائه » ، **كانت « أمل » قد بلغت من القوة والتدريب والتسلح حدا أهّلها لأن تتمكن - فى ٦ فبراير عام ١٩٨٤ - من طرد قوة الجيش الموالية لرئيس الجمهورية آنذاك الشيخ أمين الجميل ، وأن**

تفرض سيطرتها على كافة أنحاء وأحياء غربى بيروت وجنوبها .. أى على نصف العاصمة اللبنانية على الأقل .

٤ ميليشيا .. الاشتراكيين

كان البعض يشعر بالحيرة ، عندما يرد فى الأنباء ذكر ميليشيا الحزب التقدمى الاشتراكى . فهى تذكر أحيانا على أنها ميليشيا الاشتراكيين ، ولكنها تذكر غالبا على أنها ميليشيا الدروز اللبنانيين . والسبب بسيط ، وهو أن مؤسس « الحزب التقدمى الاشتراكى » هو الزعيم « الدرزى » كمال جنبلاط ، الذى كان القسم الأكبر من الطائفة الدرزية يدين له ولأسرته بالولاء ، تاريخيا ، الأمر الذى حدا بالكثيرين من الدروز ـ شيوخا وشبانا ـ إلى الانخراط منذ البداية فى حزب الزعيم .

ولقد كان جنبلاط يشعر ، بقوة ، بأن طائفته تمثل اللبنانيين « الحقيقيين » . فهم كانوا هنا قبل غيرهم ، وحتى قبل أن تنشأ الطائفة المارونية صاحبة الامتيازات والتى أصبح رئيس الجمهورية لايأتى إلا منها . ولكن جنبلاط كان ، أيضا، سياسيا محنكا وقارئا ذكيا يمتلك من الثقافة العامة رصيدا لم يكن يتوافر لمعظم أبناء جيله من السياسيين اللبنانيين . وربما كانت هذه المؤهلات هى التى جعلت منه سياسيا صاحب نظرة أوسع وأشمل من محيطه اللبنانى الضيق ، ودفعته فى النهاية إلى تشكيل حزب لايستمد قوته ـ كغيره ـ من طائفته فقط ، وإنما تكون له خلفية فلسفية وفكرية تتصل بما هو سائد فى عصره ودنياه .. فكان تأسيسه للحزب « التقدمى الاشتراكى » الذى وإن ضم دروزا كثيرين ، إلا أنه ضم أيضا أعدادا غير قليلة من أبناء الطوائف الأخرى الذين كانوا يؤمنون بزعامة « كمال بك » .. وهو الاسم الذى عرف به جنبلاط .

وربما يكون صحيحا ، فى هذا السياق ، أن شعور جنبلاط القوى بأحقيته هو وطائفته فى لبنان ، هو الذى دفعه إلى الموافقة على إنشاء ميليشيا الحزب للدفاع عن لبنان ، أو بالأحرى للدفاع عن « الجبل » ـ أى جبل « الشوف » قلعة الدروز الحصينة ـ فى وجه المخاطر التى قد تتهدد الطائفة التى كان يعرف أنها أقل عددا من أية طائفة رئيسية أخرى . ولقد كان جنبلاط يرفض العنف بالفعل ، ويفضل استخدام البراعة السياسية والمناورة الحزبية واستعراض قدراته الفكرية والفلسفية والثقافية . إلا أن التيار العام كان أقوى وأعتى ، فانساق حتى جنبلاط فى هذا التيار ،

وتشكلت فى النهاية ميليشيا الدروز .. أو ميليشيا الحزب التقدمى الاشتراكى ، لافرق .

غير أنه كان مما يلفت النظر ، أن كمال جنبلاط ظل يحاول باستمرار - حتى إلى مابعد اندلاع القتال - أن يدافع عن تنظيمات شباب الحزب ، باعتبار أن هذه التنظيمات ماهى إلا « حركة كشافة » تقوم على أساس مبادىء الحركة الكشفية الدولية التى تأسست فى « بادن باول » بسويسرا .. على حد ما أعلن هو نفسه ذات مرة . كما كان جنبلاط يهاجم فكرة الميليشيات على أساس أنها تسبب أضرارا ، ليس أقلها أنها تخلق روحا عسكرية لدى الشباب « .. تجعلهم يحلمون بانقلابات عنيفة داخل البلد ، وتقودهم إلى اقتراف المخالفات » . وعلى أى حال ، فإنه ربما يكون قد ساعد جنبلاط على التحدث بهذه اللهجة ، أن التنظيم التابع لحزبه كان إما لايملك سلاحا يذكر ، وإما أن سلاحه كان مخبئا فى البيوت والقرى الدرزية الجبلية فى « الشوف » . ولعل هذا هو ماشجعه على أن يعلن مرارا أنه « لاوجود للأسلحة . إن مخيماتنا مفتوحة لمن يرغب .. حتى أننا نفكر باستبدال ملابس الكشّاف التقدمى - الكاكى - حتى نزيل ماتوحى به هذه الملابس » .

أما المسحة الدرزية لميليشيا الاشتراكيين ، فقد تكون ازدادت وضوحا بعد أن « ورث » وليد جنبلاط قيادة الحزب من أبيه الذى قتل فى شهر مارس « آذار » عام ١٩٧٧ . ولكن هذا لم يكن هو التغير الوحيد الذى جرى ، بل كان الأهم من ذلك هو أن الأحداث فرضت تغيير « الموقع القتالى » لهذه الميليشيا ومقاتليها الأشداء .. إلى حد الانتقال من المحاربة « ضد » القوات السورية مباشرة خلال « حرب الجبل » فى عام ١٩٧٦ ، أيام زعامة كمال جنبلاط(١٠) ، إلى المحاربة « مع » القوات السورية - إلى جانبها أو نيابة عنها - سواء أثناء المعارك الملتهبة التى انتهت بإسقاط « اتفاق ١٧ مايو « آيار » » مع إسرائيل فى عام ١٩٨٣ ، أو أثناء محاصرة قوات العماد ميشيل عون(١١) فى بيروت الشرقية عام ١٩٨٩ .

---

(١٠) فى تلك المرحلة ، كان جنبلاط - وحزبه - مرتبطا فى تحالف يضم « الأحزاب الوطنية والتقدمية ، والمقاومة الفلسطينية . وقد خاض هذا التحالف معارك ضارية فى الجبل ، خلال صيف عام ١٩٧٦ ، ضد القوات النظامية السورية التى كانت قد تقدمت من وادى البقاع للحيلولة دون حدوث خلل فى الصيغة اللبنانية لصالح طرف ضد آخر .. وهو موقف أشاد به الزعماء الموارنة اليمينيون كثيرا فيما بعد .

(١١) العماد ميشيل عون هو قائد الجيش اللبنانى فى نهاية عهد الرئيس أمين الجميل الذى عمد ، قبل انتهاء ولايته ، إلى تعيين العماد عون رئيسا لحكومة عسكرية حتى يشغل « الفراغ » الذى ترتب على انتهاء ولايته دون أن ينجح مجلس النواب فى اختيار رئيس جديد - مارونى - خليفة له . وقد رفض الجانب الإسلامى =

وفى كل الأحوال ، فإن ماقامت وتقوم به ميليشيا الاشتراكيين ، منذ اندلاع الحرب ، أصبح أبعد مايكون عن « التدريبات » الثقافية والتنظيمية والاجتماعية التى كان كمال جنبلاط يعلن أنها هى المهمات المنوطة بالكشاف التقدمى !

٥ الحزب القومى السورى

عرف اللبنانيون عن أعضاء « الحزب القومى السورى الاجتماعى » - قبل الحرب - انضباطهم والتزامهم الحزبى الذى كان يصل إلى حد التعصب . وقد ارتبط الحزب فى الأذهان ، بعد وقت قصير من إنشائه فى الأربعينات ، بوجود تنظيم « شبه عسكرى » ينضوى فيه شباب الحزب وفتيانه الذين كانوا يلقنون المبادىء القومية المعتمدة على فكرة « سوريا الكبرى » ، وضرورة التصدى للدعاوى الإقليمية فى الوطن العربى ، ومقاومة الطائفية التى كان الحزب يرى فيها - منذ وقت مبكر - خطرا يهدد الكيان اللبنانى .

وعلى الرغم من أن التنظيم العسكرى ، أو شبه العسكرى ، قام بهدف « الكفاح المسلح ضد الحركة الصهيونية » ، فى أعقاب « قرار التقسيم المجرم لفلسطين »(١٢) ، إلا أن التنظيم مالبث أن انكفأ متورطا فى الشأن اللبنانى الخالص بعد أن فرضت عليه الظروف الداخلية « التصادم الدائم مع السلطات الرجعية والإقطاعية الطائفية الإقليمية ، التى حالت دون قيامه بالمهمة القومية الأساسية » . وعلى الرغم من أن الإعداد والتدريب قد استمرا من أجل الغاية الأساسية ، أى الكفاح المسلح ضد الصهيونية ، إلا أنه « فى خضم الصراعات مع التشكيلات والتنظيمات الرجعية والطائفية ، كان لابد أيضا من العمل على حماية الحزب من الاعتداءات والمؤامرات »(١٣) .

وقد ظل التنظيم العسكرى للحزب قائما ، طوال تلك السنوات الممتدة من عام ١٩٤٨ وحتى اندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ ، فإذا به يصبح واحدا من فصائل « الحركة الوطنية » بحكم معارضته التقليدية لخط حزب الكتائب وحلفائه « الرجعيين

= تنصيب ميشيل عون رئيسا للحكومة ، وأعلن تمسكه بالدكتور سليم الحص - السنى - الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح للبنان حكومتان ، اعتبارا من شهر سبتمبر « أيلول » عام ١٩٨٨ ، وذلك لأول مرة منذ اندلاع الحرب قبل ذلك بثلاثة عشر عاما .

(١٢) ملحق صحيفة « الأنوار » عن السلاح والميليشيا - يناير « كانون الثانى » ١٩٧٥ .

(١٣) المصدر السابق .

والطائفيين) . ولكن الحزب كان يتمتع ، عموما ، بسمعة لابأس بها فى الأوساط اللبنانية .. ربما لأنه لم يعرف عن « شبابه » التورط فى أعمال كالتى كان يرتكبها نظراؤهم من مسلحى الأحزاب والتنظيمات الأخرى والذين كانوا يقدمون - فى خضم القتال الدائر - على السلب والنهب وسرقة المحلات والمنازل وارتكاب شتى أنواع الاعتداءات . كذلك ، فقد دخل « القوميون السوريون » الحرب الأهلية وهم يحملون رصيدا محترما اكتسبوه من خوض معارك عديدة إلى جانب مقاتلى المقاومة الفلسطينية واستشهاد كثيرين منهم فى هذه المعارك .. فقد كانوا يعتبرون أن « صيانة المقاومة الفلسطينية ، كطليعة ثورية مسلحة ، واجب قومى ومنطلق لقيام حركة الكفاح القومى المسلح وحرب التحرير القومية الشعبية ضد الغزوة الاستيطانية الامبريالية المجسدة بإسرائيل » .. على حد تعبير المسئول الحزبى الأول الدكتور « عبد الله سعادة » فى تصريح أدلى به عشية اندلاع القتال فى لبنان .

وهكذا ، فإن سلاح القوميين السوريين ، الذى انجرف بعيدا عن هدفه القومى الأول فى الكفاح المسلح ضد إسرائيل ، لم يحقق لهم من ناحية أخرى ماوصفه الدكتور سعادة بأنه « إقامة الديمقراطية والحرية الحقيقيتين ، وإلغاء الاقطاع والاستغلال الرأسمالى الفردى ، وإقامة مجتمع العدل الاجتماعى القومى » .. وإنما قُدر للحزب أن يخوض - بدلا من ذلك - الحرب الأهلية التى ربما لم يكن فى قدرته الفكاك منها ، مع كل هذه المبادىء والأفكار التى كان ينادى بها ، وذلك على الرغم من أنه لم يكن - عشية اندلاع الحرب - يملك قوة مسلحة ذات بال .. بالقياس إلى قوة الميليشيات الأخرى .

٦ ميليشيا الشيوعيين

لم ينكر الشيوعيون اللبنانيون ، حتى قبل عام ١٩٧٥ ، أن لهم ميليشيا وأنهم يملكون أسلحة ، وأن عناصرهم تتدرب على خوض المعارك . ومع ذلك ، فإن زعماءهم كانوا يحذرون دائما من أن وجود الميليشيات على أرض لبنان « ماهو إلا تهديد مباشر للديمقراطية وللحريات العامة .. فضلا عن أنه تهديد لأمن المواطن ، وبؤرة استفزاز تؤدى إلى دفع البلاد للتقاتل ، وربما جرّت لبنان نحو فتنة طائفية مقيته لاتفيد سوى إسرائيل والمستعمرين »(١٤) .

---

(١٤) تصريح لجورج حاوى عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى اللبنانى ، وأمين عام الحزب فيما بعد ، لصحيفة « الأنوار » اللبنانية - يناير « كانون الثانى » ١٩٧٥ .

وبصورة عامة ، فإن الحركة الشيوعية فى لبنان لم تكن قوية بشكل خاص كما أنها لم تكن تمثل ثقلا كبيرا فى الحياة السياسية ، ولكنها كانت مع ذلك تجد لها مرتعا خصبا فى أوساط الطبقات الفقيرة . وهكذا انتشرت الأفكار الشيوعية فى الجنوب اللبنانى - حيث ينخفض المستوى الاقتصادى بشكل واضح عن بقية أنحاء لبنان ـ كما انتشرت بصورة خاصة بين صغار الموظفين والطلبة والمعلمين وفقراء العمال . ولأن الجنوب متاخم لحدود إسرائيل ، فإن الذريعة كانت جاهزة لتبرير التسلح والتدرب على القتال ، وهى .. التصدى للاعتداءات الإسرائيلية التى كانت تتكرر ، آنذاك ، حتى انه لم يكن يمر أسبوع واحد دون أن تتعرض قرية جنوبية للقصف الاسرائيلى برا أو بحرا أو جوا . فكانت الحجة التى يعلنها الحزبيون الشيوعيون هى أن « **الدفاع عن الجنوب ليس مهمة أهل الجنوب وحدهم .. يدفعون هم الثمن دون مشاركة غيرهم من اللبنانيين . لذلك فقد جند الحزب عمليات التطوع من مختلف المناطق ، جاءت تساهم إلى جانب رفاقنا وأصدقائنا فى القرى الأمامية بواجب الدفاع عن أرض الوطن** »(١٥) .

وكما أن الحزب الشيوعى لم يكن قويا ، فإن الميليشيا التابعة له لم تكن قوية بشكل خاص ، وإن كان قد عرف عن مقاتليه الاندفاع والفدائية فى مناسبات عديدة . كذلك لم يكن السلاح الذى يملكه الحزب كثيفا أو متطورا ، وإنما كان أكثر اعتماد المقاتلين الشيوعيين على السلاح الخفيف والفردى كالبنادق والرشاشات . ولكن ذلك لم يمنعهم من أن يصبحوا « قوة مقاتلة » ، عند اندلاع الحرب ، ولم يتعذر عليهم أن يحصلوا ـ كغيرهم ـ على المزيد من السلاح .. خاصة بعد أن أصبحوا ، هم أيضا ، فصيلا فى تحالف « الحركة الوطنية » التى ضمت المقاومة الفلسطينية والأحزاب والتجمعات والتنظيمات اليسارية والإسلامية التى جمعت بينها ـ على تفاوت واختلاف عقائدها ـ ضرورة مواجهة « الخطر المشترك » .

٧ السلاح .. للجميع

ولكن هذه ليست هى « كل » التنظيمات والقوى المسلحة ، التى كانت منتشرة على الساحة اللبنانية ، فى تلك الأيام المضطربة التى سبقت اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان ! وإنما يمكن القول ـ دون أى تجاوز أو جنوح للمبالغة ـ بأن السلاح كان متاحا للجميع ، وفى متناول أى فرد تقريبا .

---

(١٥) المصدر السابق .

وإذا كان هناك « حزبيون » قد أعلنوا رفضهم لمنطق السلاح - مثل ريمون إدّة عميد حزب الكتلة الوطنية مثلا - وحاولوا بالفعل أن يمنعوا تسليح أتباعهم وأنصارهم ، فإن امتلاك سلاح ما ظل أمرا ميسورا عن غير الطريق الحزبى .. من خلال « العائلة » أو « القبيلة » أو « العشيرة » أو غير ذلك . ولعله من بين كل المجتمعات العربية ، فإن لبنان وحده كان يتميز باستمرار وجود « العشائر » القوية ذات النفوذ والتى ظل الجميع - بما فى ذلك حتى كبار الساسة والزعماء - يعتبرها هى القاعدة والأصل والمرجع . ولقد كانت هذه العشائر تعرف السلاح وتطلبه وتقتنيه دائما ، مع اختلاف انتماءاتها وأماكن وجودها ، من البقاع إلى الشمال إلى الجبل ، حتى أن الصحف كانت تقول علانية إن العشائر المنتشرة فى الوديان وجرود الجبال عرفت « الميليشيات » قبل أن تعرفها الأحزاب والمدن اللبنانية . وكان أخطر مافى هذه الظاهرة ، هو أنها ساعدت على إضعاف سلطة الدولة ، بل إنها هى التى ساهمت بشكل مباشر فى ضربها وإسقاط هيبتها من الأساس . وغنى عن القول ، إنه كلما كانت العشيرة « قوية » ، كان ذلك يعنى أن سلطة الدولة تنتهى عند « حدود » منطقة وجود العشيرة !

ولقد كانت جرود « الهرمل » هى أشهر مناطق العشائر ، التى اشتهرت من بينها عائلات بذاتها ، مثل : آل ناصر الدين ، وعلو ، وجعفر ، ودندش ، وعواد ، وعلام ، وغيرها . وتسيطر كل « عشيرة » على منطقة محددة خاصة بها سيطرة كاملة ، وهى مناطق يتخذ كل منها - على الأغلب - شكلا طوليا كالوادى بين جبلين . فكان « الدنادشة » ، مثلا ، يسيطرون على « وادى بنيت ووادى فعرة » ، وآل « ناصر الدين » يسيطرون على « وادى الشربين حتى حدود لواء عكار فى الشمال » ، وآل « علو » يسيطرون على « وادى التركمان » ، وآل « جعفر » على « وادى فيسان الممتد من ناحية الشمال الشرقى حتى الحدود السورية » . فإذا حدث أن ارتكب أحد أبناء هذه المناطق جريمة ما ، فى بيروت أو فى طرابلس أو فى أى مكان ، فإنه كان يكفى أن ينجح فى الوصول إلى منطقة عشيرته حتى يصبح فى أمان تام . وفى أوائل عام ١٩٧٥ ، كان عدد المطلوبين الفارين من وجه العدالة - والذين كان يطلق عليهم اسم « الطُفَّار » - قد تضخم إلى حد أنهم أصبحوا يشكلون ظاهرة لاتخفى خطورتها . وكان الرقم الذى سمعته ، عند أول وصولى إلى لبنان ، هو ثلاثمائة أو أكثر .. بعضهم كان متهما فى جرائم قتل متعددة ومحكوما عليه بالإعدام .

أما عن « سلاح العشائر » ، فحدث ولاحرج ! فقد كان يتنوع بين السلاح الشخصى الخفيف - كالمسدس والبندقية والرشاش - إلى الأسلحة الثقيلة التى تشمل ،

أحيانا ، المدافع الرشاشة الثقيلة ومدافع الهاون ، **بل إن البعض كان يملك مدافع « م . ط » أى المضادة للطائرات !**

كانت هذه هى « الفوضى المسلحة » السائدة على الساحة اللبنانية ، على النحو الذى رأيته بنفسى فى أواخر عام ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من أن هذه هى مجرد صورة سريعة فقط للواقع الذى كان قائما فإننى أعتقد أنها تكفى لأن يتخيل المرء النتائج الرهيبة التى يمكن أن يسفر عنها وقوع حادث ما - فى أى مكان من لبنان - خاصة وسط الظروف والأحداث السياسية التى كانت تتلاحق فى المنطقة ككل وتنعكس ، بالضرورة ، على الساحة اللبنانية . ولقد كان هذا هو ماجرى بالضبط عندما وقع ذلك الحادث الخطير فى حىّ « عين الرمانة » شرقى بيروت ، بعد ظهر يوم الأحد ١٣ إبريل « نيسان » عام ١٩٧٥ ، والذى فجر الحرب الأهلية اللبنانية .

على أنه إذا كانت هذه هى صورة تقريبية لما كان عليه واقع الميليشيات وانتشار السلاح ، عند بداية الحرب الأهلية فى لبنان ، فان الأمر يقتضى التنبه إلى مجموعة من الملاحظات ، نجملها فيما يلى :

□ □ **أولا :** أنه من الواضح أن بذور الميليشيات كانت مغروسة فى الأرض اللبنانية منذ وقت طويل ، يسبق - بالتأكيد - وجود المقاومة الفلسطينية أو مايسمى « بالوجود الفلسطيني » المسلح فى لبنان . والحجة التى كانت تقدمها الأحزاب صاحبة الميليشيات ، دائما ، هى أنها أقدمت على التسلح والاستعداد للقتال بسبب وجود « غير لبنانيين » لهم عناصر مسلحة . ولكن هذه الحجة أو الذريعة لم تكن صحيحة على اطلاقها ، ليس فقط لأنها تتجاوز الدولة - بكل ماينبغى أن يكون لها من هيبة وسلطة[١٦] - وإنما لأنها تتجاهل هذه الحقيقة البسيطة والواضحة .. وهى أن وجود الميليشيات اللبنانية كان سابقا على وجود المقاومة الفلسطينية المسلحة .

□ □ **ثانيا :** أنه ما أن بدأت الحرب ، حتى أخذت الساحة « تفرخ » ميليشيات جديدة سرعان ما ألقت بنفسها - بشبابها وسلاحها - فى أتون القتال الدائر ، خاصة بعد أن أصبح الانضمام إلى إحدى الميليشيات هو « العمل » الوحيد المتاح أمام ألوف المتعطلين . وقد ظهرت الميليشيات الجديدة تباعا لدى جميع الأطراف ، وفى كافة

---

(١٦) كان ريمون إدة ، عميد حزب الكتلة الوطنية ، يعلن باستمرار معارضته لوجود الميليشيات ويطالب بأن تتولى القوات الحكومية - وحدها - مسئولية الحفاظ على الأمن . ومع ذلك ، فإنه حتى ريمون إدة كان يدافع عن فكرة اقتناء الأفراد لسلاحهم ، قائلا : « إننى أوافق على أن يقتنى كل لبنانى سلاحا ليدافع به عن كرامته وسلامته » !

المناطق ، وأخذت الصحف تنشر أنباء ميليشيات تحمل أسماء جديدة : « المرَدة » أنصار رئيس الجمهورية سليمان فرنجية فى الشمال ، و « المرابطون » الذين ظهروا كجناح عسكرى لحركة « الناصريين المستقلين » يتلقى المساندة - والسلاح - من المقاومة الفلسطينية ، و « حراس الأرز » الذين خرجوا من تحت عباءة بشير الجميل كتنظيم مستقل - صوريا - سرعان ما انضم إلى تحالف « الجبهة اللبنانية » الذى كان يضم أساسا الكتائب والوطنيين الأحرار . واستمر تفريخ الميليشيات ، فظهرت « حركة التوحيد الإسلامى » فى طرابلس عاصمة الشمال ، و « التنظيم الشعبى الناصرى » فى صيدا عاصمة الجنوب ، وهكذا .

□ □ **ثالثا** : أنه مع تزايد عدد التنظيمات المسلحة وقدرتها المتنامية على التأثير فى مجريات الأحداث ، أخذت تتضح تدريجيا العلاقات الخارجية لهذه الأطراف . وعندما فرخت الساحة « حزب الله » ، على سبيل المثال ، كتنظيم شيعى مستقل عن حركة « أمل » ، وتفاقمت ظاهرة احتجاز الرهائن واختطاف الطائرات ، **سرعان ما اتضحت العلاقة بين « حزب الله » والثورة الايرانية التى كانت قد نجحت فى إنشاء الجمهورية الإسلامية فى إيران .**

وتدريجيا أيضا ، بدأ يتكشف مدى إقدام الأطراف الخارجية على استغلال المجموعات المحلية لأغراض الصراع الإقليمي ، خاصة وأن الأطراف المحلية نفسها كانت تسعى إلى البحث عن سند لها فى القوى الخارجية الاقليمية أو الدولية . وإذا اعتبرنا أن المقاومة الفلسطينية كانت تمثل إحدى هذه القوى الخارجية - نظريا - فلا شك أنها كانت ، بوجودها المادى على الأرض اللبنانية ، هى الأقرب .. ومن ثم الأكثر تأثيرا . هذا على الرغم من أنه لا مفر من التسليم بأن « التورط » فى المأساة اللبنانية ورمالها المتحركة ، كان يبدو كالقدر الذى لاتملك المقاومة الفلسطينية فكاكا منه بحكم هذا الوجود المادى نفسه .

ولا أعتقد أن هناك حاجة إلى استقصاء طويل لتتبع علاقات المجموعات والتنظيمات اللبنانية مع سوريا أو ليبيا أو العراق ، وتأثير هذه الارتباطات وانعكاسها على القتال الدائر . أما إسرائيل ، فقد جاء ذكر أول اتصال لاحدى القوى المحلية بها من خلال تصريح أدلى به كمال جنبلاط ، فى أول يونيو (حزيران) ١٩٧٥ ، وطالب فيه بعدم إشراك حزب الكتائب فى الحكومة الجديدة التى كانت الجهود لاتزال مستمرة لتشكيلها فى ذلك الوقت برئاسة رشيد كرامى . وقال جنبلاط إنه « **ظهر من الأحداث ، ومن مطالعتنا الصحف الأجنبية ومن معلوماتنا التى نقلت إلينا من**

السفارات العربية والأجنبية وسواها من المصادر ، أن الكتائب اللبنانية تتعاون تعاونا وثيقا مع الحكم الإسرائيلى وتتوجه بتوجيهاته .. وأنها تلقت بحراً من إسرائيل أسلحة ومعدات وذخائر ، وقد ظهر قسم منها فى الفتنة الكتائبية الأخيرة » . وقد ظل الشيخ بيير الجميل زعيم حزب الكتائب ، لفترة طويلة ، ينفى هذه الاتهامات بشدة واصفا اياها بأنها « ظلم » و « حرام » .. ولكن مع تطور الأحداث ، سقطت التحفظات التى لم يعد هناك مبرر للحرص على إخفائها . فقد وقع التفسخ .. ولم يعد هناك مايدعو لاخفاء العلاقة مع إسرائيل حرصا على العلاقة مع « جناح لبنان المسلم » فى إطار « صيغة التعايش المشترك » !

□ □ **رابعا** : أن الفوضى الشاملة التى سادت الساحة اللبنانية ، والغياب الكامل تقريبا لسلطة الدولة ، أتاحت قيام تنظيمات مسلحة من نوع آخر لم تكن له علاقة بالأحداث « اللبنانية » الجارية . ولعل أوضح نموذج لذلك هو « **الجيش السرى الأرمنى** » الذى كان يسعى للانتقام من الأتراك لارتكابهم لما عرف بمذبحة الأرمن فى بدايات القرن العشرين . وقد اتخذ هذا الجيش قاعدة له ـ وربما أكثر ـ فى منطقة البقاع ، وأقام « تحالفات دفاعية » مع بعض التنظيمات والميليشيات المحلية .

□ □ **خامسا** : أنه بينما كان الوقت يمر ، دون إيجاد علاج حقيقى وناجع لفوضى العنف فى لبنان ، كانت الدولة تزداد ضعفاً واحتمالات « الحل السياسى » تزداد ابتعادا ، وتضيع الأصوات الداعية إلى التعقل والحوار فى دوىّ الانفجارات وأزيز الرصاص ويلفها غبار المعارك ودخان الحرائق . وهكذا أصبح الزعماء الذين لايملكون ميليشيات ـ من أمثال رشيد كرامى وريمون إدة وصائب سلام والمفتى السنى والبطريرك المارونى ـ هم الأضعف تأثيرا على مجريات الأحداث . وأصبحت أقوال رئيس الجمهورية ـ خاصة خلال عهد الياس سركيس ـ وتصريحات رئيس الوزراء ـ خاصة أيام حكومة شفيق الوزان ـ لاتمثل أى ثقل . بل إن أصحاب الميليشيات ، الذين أصبحت لهم السلطة الفعلية والقدرة على التصرف والتأثير ، كانوا يردون على هؤلاء « المسئولين » الضعفاء ، عندما لاتعجبهم تصريحاتهم ، إما بتفجير معركة أو ببدء « جولة » قتال جديدة تستمر أياما أو أسابيع .. فينشغل المسئولون فى بذل كل طاقتهم من أجل هدف محدود هو « وقف إطلاق النار » !

وبعد أكثر من ثمانى سنوات من اندلاع الحرب ، عندما اجتمع الزعماء اللبنانيون فى « مؤتمر جنيف » ، فى محاولة للعثور على الحل الضائع ، طالب الرئيس الأسبق سليمان فرنجية بالعمل على حل الميليشيات .. « وإلا فان لبنان ليس

ذاهبا إلى الخراب ، بل إلى الموت » . وقد رد عليه الرئيس أمين الجميل ، يومها ، قائلا : ماتريد منه شبراً .. أريد منه كيلومترا . ولكن المؤتمر انفض ، وكرّت السنوات بعده ، دون أن يتحقق من ذلك ولو « سنتيمترا » واحدا !

مأساة « الجيش العاجز »

أين كان الجيش اللبنانى من ذلك كله ؟

الحقيقة أن الصورة المخيفة التى تضعها أمامنا فوضى السلاح وتعدد التنظيمات والميليشيات على الساحة اللبنانية ، لايمكن أن تكتمل إلا إذا ألقينا نظرة على ماكان عليه الجيش من عجز وضعف وانقسام إلى الحد الذى جعل من المستحيل - عمليا - الاستعانة به فى أى عمل لإنقاذ البلاد .

وفى أول وصولى إلى لبنان ، طالما كنت أرمق بإعجاب ضباط الجيش اللبنانى وهم يخطرون بزهو فى شوارع بيروت ببزاتهم العسكرية التى يميل لونها إلى الخضرة الداكنة . ولكنى سرعان ماتبينت أن هذا المنظر البراق ليس إلا « واجهة » تخفى وراءها « حالة متردية » لقوات مسلحة ضئيلة وفقيرة عددا وعتاداً . وكانت كلمة « الجيش » تطلق على القوات البرية والبحرية والسلاح الجوى التى لم يكن عددها ، مجتمعة ، يتجاوز ١٨ ألف جندى وضابط تتكون منهم كل فروع الأسلحة بما فى ذلك المقاتلون والاداريون وأجهزة الخدمات والتدريب والمساندة . ولم يكن من المتصور ، بالطبع ، أن تتمكن قوات مسلحة بهذا الحجم من استيعاب عتاد عسكرى كثيف أو متطور ، فظل تسليح الجيش اللبنانى تقليديا : دبابات ومصفحات ومدفعية للقوات البرية ، وبضع قطع للبحرية أقرب لزوارق خفر السواحل ، وعدد محدود من الطائرات التى كان آخر اختبار لها فى عام ١٩٧٣ .. عندما اصطدم الجيش اللبنانى بالمقاومة الفلسطينية المسلحة .

وربما ظلت العلة تكمن أساسا فى تلك الفلسفة العجيبة التى كان يدعو إليها ويتغنى بها كثيرون ، بما فى ذلك ساسة لبنان وبعض حكامه ، وهى أن « قوة لبنان فى ضعفه » .. بمعنى أن عدم امتلاك لبنان لجيش قوى أو أسلحة حديثة يجعله بمنأى عن التعرض للضربات الإسرائيلية كما تتعرض الدول العربية الأخرى المجاورة لإسرائيل . والأعجب من ذلك أن هذه الفلسفة قد استمرت تحكم نظرة السياسيين والحكام إلى قضية الجيش رغم أن الأحداث كانت تثبت كل يوم خطأها البين ، بدليل أن لبنان قد تحمل أكبر قدر من الاعتداءات الإسرائيلية على أى أرض عربية ،

وأكثرها وحشية وتدميرا ، على مدى ثلاثة عقود متتالية فى الستينات وطوال السبعينات والثمانينات ، وحتى قبل حلول الوجود الفلسطينى المسلح بكثافة على الأراضى اللبنانية ، ثم بعد خروجه منها .

ومن سوء الحظ ، أنه لم يكن ممكنا أن يظل الجيش اللبنانى بمنأى عن تأثيرات الفساد الضاربة جذوره عميقا فى التربة اللبنانية . وعلى سبيل المثال ، فإن الذين عاصروا سنوات الستينات يذكرون **كيف انفجرت فضيحة صفقة صواريخ « الكروتال » التى كانت على وشك أن تبرم مع فرنسا لتزويد الجيش اللبنانى بهذا النوع من الصواريخ ، والتى تبين أن الهدف من إبرامها كان ماستوفره « للبعض » من عمولات ضخمة وليس ماستضيفه إلى القوات المسلحة اللبنانية من قوة وقدرة** . كذلك ، ومن ناحية أخرى ، فإنه كان لابد وأن تجر السياسة اللبنانية قيادات الجيش وضباطه إلى مياهها العكرة ، بصورة أو بأخرى ، خاصة بعد أن تولى رئاسة الجمهورية - وكان ذلك فى الستينات أيضا - ضابط كبير هو اللواء « فؤاد شهاب » الذى لم يستطع أن يمنع - رغم كل ماكان يحظى به من احترام وشعبية - الاتهامات والشائعات التى لاتزال تحوم حتى اليوم **حول « المكتب الثانى » فى الجيش - أى المخابرات الحربية - وتدخله فى شئون السياسة والحكم ، وتنسب إليه القيام بأعمال خفية .. حتى لانقول لا أخلاقية**(١٧) .

على أن أفدح ماأصيب به الجيش اللبنانى على الإطلاق كان - ولايزال - هو « **جرثومة** » **الطائفية** اللعينة التى كان يجب تحصين المؤسسة العسكرية ضدها لكى تبقى هى المؤسسة الوطنية الصلبة والذراع القوية القادرة للسلطة الشرعية . ولكن المؤسف أن ذلك لم يحدث ، وإنما تغلغلت الطائفية فى الجيش عندما فرض مبدأ أن يكون قائد الجيش مارونيا ، وعندما بنيت « تركيبة » الجيش على أساس طائفى أيضا فأصبح هناك لواء مارونى وآخر شيعى .. وهكذا ، رغم أن هذه التركيبة لم تكن مقننة طبقا لقاعدة موضوعة ومعروفة . وبسبب هذه التركيبة الطائفية للجيش ، فإن انعدام الثقة فيه من جانب قسم كبير من اللبنانيين - أو انعدام الثقة فى قيادته على الأقل - قد حال دون إمكان استخدامه فى إطفاء نار الفتنة ، رغم تعاظم المأساة اللبنانية عاما

---

(١٧) كانت دائرة هذه الاتهامات تتسع عندما تشتد حرارة الأحداث ، فتشمل أعمال قتل واغتيال لسياسيين وشخصيات عامة ، وتفجيرات ضد مؤسسات عامة أو صحفية ، وصفقات سلاح ، واتصالات مع قوى خارجية إقليمية ودولية ، بل وحتى مؤامرات لتعطيل المحاولات التى كانت تبذل باستمرار لتحقيق الوفاق الوطنى . إلا أنه كان من العسير دائما ، بطبيعة الحال ، أن يتمكن أحد من إثبات أى من هذه الاتهامات التى كانت كثيرا ماتلقى جزافا وكتبرير جاهز وسهل لأحداث كان يستعصى فهمها .

وراء عام واستفحال الخطر الذى كان الجميع يدرك أن استمراره سيأتى فى النهاية على كل شىء .. بما فى ذلك الجيش والشعب والوطن ذاته !

ولقد استمر ضعف الجيش يتبدى بشكل أكثر وضوحا ، ويزداد عجزه بالتالى عن القيام بأى دور للانقاذ ، كلما مرت الأعوام وازداد توغل لبنان متخبطا فى محنته المأساوية . ومع ذلك ، فقد بدا أحيانا أن هناك فرصا كانت تلوح لاستخدام الجيش فى المساعدة على الخروج من المحنة ، ولكن هذه الفرص كانت تترك لتهدر بسهولة .. إما بسبب فقدان الثقة المزمن فى المؤسسة العسكرية ، أو بفعل انفجار واحدة من موجات العنف المتلاحقة ، أو لتدخل عامل خارجى .. إسرائيلى على الأغلب . والمؤسف ، أنه فى المرات القليلة التى استخدم فيها الجيش لمحاولة تثبيت قوة الشرعية - على نحو مافعل الرئيس السابق أمين الجميل مثلا فى عام ١٩٨٣ - فإن استخدامه جرى بصورة خاطئة ، وعلى نحو أكد « طائفية المؤسسة العسكرية » وكرس المشاعر الدفينة من عدم الثقة بها لدى فريق كبير من اللبنانيين .

ولعله يكون مفيدا ، فى هذا السياق ، تتبّع بعض الوقائع التى كان للجيش علاقة بها ، على امتداد الأزمة اللبنانية ، وهو تتبع نسوقه عمدا حسب تسلسله الزمنى لنتبين - فى الوقت نفسه - كيف كانت تهدر الفرص وكيف كانت الأمور تتطور متجاوزة كل قدرة على وقف التدهور والتردى الذى استمر لبنان يغوص فيه سنة بعد أخرى :

■ **ففى بداية الأزمة** ، وبعد مرور ٤٠ يوما فقط على حادثة « عين الرمانة » التى كانت بمثابة شرارة الحرب الأهلية ، انتهز الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية فرصة استقالة حكومة رشيد الصلح لكى يفاجىء الجميع تقريبا بتشكيل حكومة عسكرية .. الأمر الذى كان يمكن أن يفسَّر بأن رئيس الجمهورية إنما أراد المجىء بحكومة قادرة للسيطرة على الموقف ومنع تمادى التفجير السياسى والأمنى الذى كان الكل يسلّم بخطورته وفداحة عواقبه . ولما كان لابد وأن يكون رئيس الحكومة « سنّيا » ، فقد أتى فرنجية بضابط متقاعد فى السادسة والسبعين من عمره هو العميد أول « نور الدين الرفاعى » ليرأس الحكومة العسكرية التى ضمت ، إلى جانبه ، سبعة وزراء[١٨] . وقد جاء إعلان الحكومة العسكرية - فى ٢٦ مايو « آيار » ١٩٧٥ -

---

(١٨) شكلت الحكومة العسكرية على النحو التالي : العميد أول متقاعد نور الدين الرفاعى « سنى » رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للعدل والصحة والصناعة والنفط ، والعميد الركن موسى كنعان « أرثوذكسى » نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للإعلام والتربية الوطنية ، والعماد إسكندر غانم « مارونى » وزيرا للدفاع الوطنى =

وسط شائعات قوية راجت فى الشارع الاسلامى بأن الفريق المارونى اليمينى ، الذى يتزعمه بيير الجميل وكميل شمعون ، قد مارس ضغطا متزايدا على فرنجية « لتعيين أى سنى يقبل إنزال الجيش » ، وهو ماكان الفريق الآخر يرفضه رفضا مطلقا . لذلك فإنه فور إعلان الحكومة العسكرية ، انفجرت ردود الفعل .. فأخذ المسلحون فى المناطق الشرقية المسيحية من بيروت يطلقون رصاص الابتهاج بغزارة ، ورد عليهم مسلحو المنطقة الغربية بإطلاق الرصاص بدورهم تعبيرا عن الاعتراض والرفض .

وأعلن الزعماء المسلمون رفضهم القاطع للحكومة العسكرية واستخدام الجيش ، وصرح الزعيم الطرابلسى السنى رشيد كرامى[١٩] ، الذى كان قد سبق له تولى رئاسة الحكومة مرات عدة ، بأن الحوادث الدامية تبدو وكأن السلطة طرف فيها من أجل الوصول إلى هذا الإجراء . واعتبر الزعماء المسلمون مبدأ تشكيل حكومة عسكرية « سابقة خطيرة ضد مبدأ النظام الديمقراطى والبرلمانى ، وتحدّيا للمسلمين » . وفى النهاية ، أرغم فرنجية على العدول عن رأيه ، خاصة وأن نور الدين الرفاعى لم يستطع أن يجد له أى سند فى الوسط الاسلامى ، فسقطت الحكومة العسكرية التى لم تعمر أكثر من ٦٥ ساعة ، وتم تكليف رشيد كرامى بتشكيل « حكومة إنقاذ » .

■ ■ **فى أوائل سبتمبر من العام ذاته ، ١٩٧٥** ، طرحت بقوة فكرة « إنزال الجيش » لضبط أوضاع الأمن التى اضطربت بشدة فى « البقاع » شرقا وفى « طرابلس وزغرتا » شمالا . وقد طرحت فكرة الاستعانة بالجيش فى اجتماع وزارى عقد يوم ٨ سبتمبر « أيلول » ، ولكن رئيس الحكومة رشيد كرامى توجّس خيفة فأوضح أنه لايميل إلى تنفيذ هذه الفكرة التى كان الزعماء الموارنة يضغطون بشدة على رئيس الجمهورية لتنفيذها . أما خارج النطاق الرسمى ، فقد لقيت الفكرة

= والموارد الكهربائية والمائية ، والعماد سعيد نصر الله « درزى » وزيرا للداخلية والإسكان والتعاونيات ، والعميد الركن فوزى الخطيب « سنى » وزيرا للاقتصاد والتجارة والتصميم العام ، والعميد الركن فرانسوا جنادرى « كاثوليكى » وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف ، ولوسيان دحداح « مارونى » - مدنى - وزيرا للخارجية والمغتربين والمال والسياحة ، والعقيد الركن زين مكى « شيعى » وزيرا للأشغال العامة والنقل والزراعة .

(١٩) زعيم سياسى من طرابلس ، كانت له شعبية عريضة فى لبنان قبل الحرب ، واعتبر من الشخصيات التى علقت عليها الآمال أكثر من مرة للمشاركة فى محاولات الانقاذ بعد الحرب ، وهو ابن الزعيم السياسى المعروف وأحد أبطال الاستقلال اللبنانى عبد الحميد كرامى . وقد تولى رشيد كرامى رئاسة الحكومة مرات عديدة ، كان آخرها فى عهد الرئيس السابق أمين الجميل الذى اختلف معه و « قاطعه » كرامى ثم قدم استقالته ولكن حكومته بقيت لتصريف الأعمال إلى أن قتل فجأة عندما فجرت الطائرة الهليكوبتر التى كان يستقلها للعودة إلى بيروت ، وذلك فى يونيو « حزيران » ١٩٨٧ .

معارضة بالغة الشدة من الفريق الآخر .. فأصدرت « الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » بيانا حمّلت فيه الحكم والحكومة المسئولية ، محذرة من « زجّ الجيش فى الصراع » ولكن العنف انتقل إلى بيروت ذاتها ، فحمى القتال وشاعت أعمال القصف والتفجير والخطف والقتل بصورة بشعة .. ثم لم تلبث أن اشتعلت حرائق كبيرة فى الوسط التجارى للعاصمة التى توهج ليلها بلهيب النيران وغطاها دخان الحرائق .

وعمّ الغضب الفريق الإسلامى الذى وجه اتهامات إلى الكتائب وحلفائها وإلى فريق من المسئولين ، على رأسهم رئيس الجمهورية نفسه ، بتعمد إشعال الحرائق والتدمير والتخريب لاكراه المعارضين على قبول فكرة إنزال الجيش .. وراجت فى الوقت نفسه شائعات قوية بأن رئيس الحكومة رشيد كرامى هدد بالاستقالة لأنه يعتبر أن حزب الكتائب هو الذى شارك فى إحراق المنطقة التجارية « بهدف التصعيد وإنزال الجيش مهما كلف الأمر » ..(٢٠) .

■ بعد أن تعرضت ثكنات عدة للجيش ، فى خضم الفوضى واتساع رقعة المعارك ، للاعتداء والقصف والاحتلال أحيانا ، **شهد عام ١٩٧٦ ظاهرة جديدة وغريبة تتمثل فى قيام أفراد من الجيش بالاستيلاء على ثكناتهم العسكرية و « الانفصال » بها . حدث ذلك أولا فى « المنطقة المسيحية » عندما استولى ضباط وجنود ثكنة « صِربا » على الثكنة ، ثم لم تلبث الظاهرة أن اتسعت إلى حد أن جنديا برتبة رقيب أول يدعى « حسن جابر » أقدم - فى ٨ مارس « آذار » ١٩٧٦ - على الاستيلاء على موقع عسكرى يضم مربضا للمدفعية قرب بلدة « أرنون » فى جنوب لبنان** . وقد أطلق على هذه الظاهرة « **حرب الثكنات** » ، وانهمك المسئولون فى محاولة معالجة المشاكل الناجمة عن « تمرد الجنود » و « العسكريين الفارين من الخدمة » وغيرها من المشاكل التى نجمت عن حزب الثكنات والتى كانت انعكاسا لمزيد من التفسخ الذى أصاب الجيش والذى وصل إلى حد أن مجموعة من العسكريين أعلنت انسلاخها عنه لتشكيل ماسمى بـ « جيش لبنان العربى » بقيادة ضابط برتبة ملازم يدعى « أحمد الخطيب » !

وعندما تفاقمت الظاهرة ، وأمام الحرج الذى سببه هذا التمرد العسكرى السافر ، اضطرت قيادة الجيش إلى إعلان نداء موجه إلى كافة العسكريين من كل الاتجاهات لانهاء تمردهم وقالت إن « تدابير » ستتخذ فى حق الذين لن يستجيبوا لهذا

(٢٠) فؤاد مطر : « سقوط الامبراطورية اللبنانية » - الفصل الخامس بعنوان « إحراق بيروت لانزال الجيش » - الطبعة الأولى ، ديسمبر « كانون الأول » ١٩٧٦ .

النداء . ولكن ذلك كان يعنى إلحاق ضرر - ولو نظريا - بضباط وجنود يدينون بالولاء لأحزاب وتنظيمات من الفريقين ، ولهذا سارع « الزعماء » إلى التدخل .. فقام بيير الجميل رئيس حزب الكتائب بزيارة قيادة الجيش (كان ذلك فى ١١ مارس « آذار » ١٩٧٦) واجتمع بقائد الجيش العماد « حنا سعيد » وعدد من ضباطه و « تمنى عليهم » التريث فى اتخاذ أية تدابير انتظارا لمعرفة ماسيكون عليه مستقبل البلاد الذى بدا - فى تلك الأيام - وكأنه يتأرجح على حافة هاوية . ونشرت الصحف اللبنانية ، أيامها ، مايفيد أن المعلومات تشير إلى عدم استعداد العسكريين للاستجابة لنداء القيادة ، وقالت إن مخاوف تسود الأوساط السياسية والنيابية من أن يتحقق تقسيم البلاد خطوة خطوة وأن تكون جهات معينة ضالعة فى تنفيذ ذلك .. فلا يبقى مجال لاحباط هذه المؤامرة إلا بتسوية قضية المتمردين سياسيا أو عسكريا . كما أبدت تلك الأوساط تخوفها أيضا - كما أشارت الصحف - من إقدام إسرائيل على احتلال قسم من الجنوب مستغلة الوضع السياسى والعسكرى المتدهور فى لبنان(٢١) .

وبالطبع ، فإن حل مشكلة العسكريين المتمردين لم يقدر له أن يتحقق . أما المخاوف من احتلال إسرائيل لقسم من الجنوب فقد كانت هى التى تحققت .. أولا باجتياح الجنوب حتى نهر « الليطانى » ، فى شهر مارس « آذار » عام ١٩٧٨ ، وتسليم منطقة حدود لبنان المشتركة مع إسرائيل إلى ضابط عميل منشق عن الجيش اللبنانى هو الرائد « سعد حداد » .. ثم بغزو لبنان الذى إجتاحت القوات الاسرائيلية أراضيه وصولا حتى بيروت نفسها - التى احتلتها القوات الاسرائيلية فكانت أول عاصمة عربية تتعرض لهذه التجربة - وذلك فى عملية نجم عنها أفدح ماعرف لبنان من دمار وخراب ، وانتهت باستمرار احتلال قسم من الجنوب تحت ستار « الحزام الأمنى » الذى تسيطر عليه ، حتى اليوم ، قوات ضابط عميل آخر هو « أنطوان لحد » !

■ ■ أمام استمرار التدهور المخيف ، ومع تمادى القتال وتمزق الجيش وانتشار الفوضى فى كل مكان ، **خرج من صفوف الجيش ضابط هو العميد « عزيز الأحدب » (وهو مسلم سنى) ، ليظهر على شاشات التليفزيون فجأة ، مساء يوم ١١ مارس « آذار » عام ١٩٧٦ ، ويعلن « حركة إصلاحية » باسم الجيش . وألقى العميد الأحدب بيانا أكد فيه أن حركته قامت « إنقاذا لوحدة الجيش ، وإعادة اللحمة إلى العسكريين ، وإنقاذا للوضع المتدهور فى البلاد » ، وطالب باستقالة**

---

(٢١) صحيفة « النهار » اللبنانية : ١٩٧٦/٣/١٢ .

الحكومة خلال ٢٤ ساعة كما طالب الرئيس سليمان فرنجية بأن « يتمثل بزميله السابق الشيخ « بشارة الخورى » ، ويقدم استقالته من سُدّة الرئاسة ، وإلا اعتبر فى حكم المستقيل » . ودعا الأحدب مجلس النواب إلى الاجتماع خلال أسبوع لانتخاب رئيس جديد للبلاد ، وأعلن حالة الطوارىء وحظر التجول فى العاصمة ، داعيا كل القطاعات العسكرية إلى تأييد حركته الإصلاحية .

ولكن الوضع كان أكثر خطورة وتعقيدا من أن تستطيع حركة الأحدب حركة الاحدب السيطرة عليه . وهكذا ، فإنه لا رئيس الجمهورية قدم استقالته ، ولا القطاعات العسكرية أيدت حركة الأحدب التى بدا واضحاً أنها لاتملك قوات كافية ، ولا استطاع هو أن يفرض حالة الطوارىء أو حظر التجول فى شوارع بيروت التى تعج بالمسلحين وخلال أيام معدودة ، كانت حركة الأحدب المسرحية قد تلاشت .. واستمرت الأحداث تتداعى ، والأوضاع تزداد تدهورا ، ماضية بلبنان فى طريقه المحتوم !

■ ■ بعد انتهاء عهد سليمان فرنجية[٢٢] ، وانتخاب إلياس سركيس رئيسا للبنان ، اتخذ مؤتمر قمة عربى مصغر عدة قرارات ، صدقت عليها فيما بعد القمة العربية بالقاهرة[٢٣] ؛ بتشكيل « قوة ردع عربية » تكون بإمرة الرئيس اللبنانى شخصيا لمساعدته على إعادة الأمن إلى البلاد وفرض سلطة الدولة الشرعية . وكان المفترض أن يتم خلال فترة محدودة - قدرها أشد الناس تشاؤما فى ذلك الوقت بعام واحد - بناء الجيش اللبنانى من جديد ليتسلم المهمة تدريجيا من القوات العربية التى كانت الوحدات السورية تشكل عمُودها الفقرى . ولكن الذى حدث ، لسوء الحظ ، هو أن الميوعة والتردد وعدم القدرة على الحسم ، التى ميزت حكم سركيس بصورة عامة ، أدت فى النهاية إلى عدم تحقيق هذا الهدف . ومع استمرار عدم قدرة الدولة على السيطرة على أوضاع الأمن - رغم وجود قوة الردع تحت تصرف الرئيس

---

(٢٢) قاوم سليمان فرنجية بشدة كل الدعوات التى وجهت إليه للاستقالة وإفساح المجال لبدء عهد جديد ينتشل البلاد من الأزمة التى تردت فيها . وأصر فرنجية على إكمال مدة رئاسته حتى نهاية السنوات الست المحددة فى الدستور ، وكان ذلك فى ٢٣ ديسمبر ، كانون الأول ، عام ١٩٧٦ ، وذلك على الرغم من تعرض القصر الجمهورى لقصف شديد أجبره على الهرب والالتجاء إلى مقر مؤقت فى المنطقة المسيحية التى تسيطر عليها الميليشيات المارونية (الكتائب وحلفاؤها) .

(٢٣) عقد المؤتمر السداسى فى الرياض فى ١٨ أكتوبر ، تشرين الأول ، ١٩٧٦ ، وعقدت قمة القاهرة بعد خمسة أسابيع فقط ، فى ٢٥ نوفمبر ، تشرين الثانى ، ، نتيجة للشعور الملح الذى ساد العالم العربى كله بخطورة مايجرى فى لبنان وعلى أمل أن يوفر انتخاب رئيس لبنانى جديد فرصة حقيقية للانقاذ .

وبقيادة ضابط لبنانى [٢٤]. أخذت الدول العربية المشاركة فى قوات الردع تسحب وحداتها تباعا .. تاركة المهمة للوحدات السورية وحدها .

■ ■ انشغلت الدولة اللبنانية فى أواخر السبعينات بما بدا أنه - بحق - خطر إسرائيلى داهم يهدد الجنوب اللبنانى . ومرة أخرى ، تطلعت الأنظار إلى الجيش ، والتفت لبنان إلى الدول العربية من جديد لمساعدته على إنقاذ الجنوب من الضياع ، فكان أن قرر مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى تونس - فى نوفمبر « تشرين الثانى » ١٩٧٩ - العمل على مساعدة لبنان على تنفيذ عدة خطوات تتضمن إرسال قوة من الجيش اللبنانى إلى الجنوب . وفى اجتماع عقده مجلس الوزراء اللبنانى فى ٢٨ نوفمبر « تشرين الثانى » عرض الرئيس إلياس سركيس برنامجا مرحليا كانت أول خطوة فيه هى إرسال قوة من الجيش إلى مدينة « صور » الساحلية فى جنوب لبنان ، على أن تتبع ذلك خطوات أخرى لانتشار الجيش اللبنانى فى منطقة عمليات قوات الطوارىء الدولية[٢٥] ، بالتنسيق مع الأمم المتحدة « لكى يتمكن لبنان من فرض سيطرته على كل أراضيه حتى حدوده الدولية الجنوبية » وفقا لما ذكرته المعلومات الرسمية الصادرة عن مجلس الوزراء . وفى أعقاب ذلك ، اجتمع الرئيس اللبنانى بكل من قائد الجيش وقتها العماد « فيكتور خورى » ورئيس الأركان العميد « منير طربيه » لبحث كيفية تنفيذ هذه الخطوة الأولى ، إلا أن السلطة اللبنانية ظلت عاجزة عن تذليل العقبات التى اعترضت التنفيذ . وبدلا من أن يشهد الجنوب وصول قوة الجيش « الشرعى » ، فإن أراضيه تعرضت خلال الأيام التالية لقصف عنيف استهدف مدينة « النبطية » على وجه الخصوص .. وكان مصدر القصف منطقة « الشريط الحدودى » التى تسيطر عليها القوات العميلة الموالية لإسرائيل ، وهى قوات الميليشيا التابعة « لسعد حداد » .

---

(٢٤) تولى قيادة قوات الردع فى البداية العقيد « أحمد الحاج » ، الذى عين فيما بعد سفيرا للبنان فى لندن ، ثم تلاه فى القيادة العميد « سامى الخطيب » فى مرحلة لاحقة .

(٢٥) شكلت هذه القوات بقرار لمجلس الأمن فى عام ١٩٧٨ للاشراف على حفظ السلام فى الجنوب اللبنانى ، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية التى اجتاحت أراضى الجنوب فى شهر مارس من ذلك العام . ولكن قوات الطوارىء ظلت - ولاتزال حتى الآن - عاجزة عن مساعدة لبنان على استعادة سيطرته على المنطقة التى أصبحت - بأرضها وسكانها - رهينة للنفوذ والتحكم الاسرائيلى . وقد كان أغرب ماجرى فى وجود تلك القوات ، هو غزو إسرائيل للبنان مرة أخرى فى عام ١٩٨٢ ، وفى هذه المرة اجتاحت القوات الاسرائيلية الغازية الجنوب كله ، عبر منطقة عمليات القوات الدولية ، حتى وصلت إلى بيروت .

ودخل لبنان سنوات الثمانينات دون أن يتمكن من فرض سيطرته على الجنوب « المخطوف » ، ولم تتمكن لجنة المتابعة العربية ـ التى شكلت لمتابعة تنفيذ مقررات قمة تونس ـ أن تقدم أية مساعدة عملية فى هذا السبيل . وأيامها ، تردد أن من العوامل التى تحول دون إرسال الجيش إلى الجنوب ، خوف المقاومة الفلسطينية من أن تكون هذه الخطوة موجهة ضدها بالذات(٢٦) الأمر الذى عكس بوضوح استمرار انعدام الثقة بين الجانبين رغم انتهاء « حرب السنتين » ، نظريا ورسميا ، ووجود قوات الردع العربية فى لبنان . وقد دفع ذلك الدكتور « سليم الحص » ، الذى جاء به الرئيس إلياس سركيس رئيسا للحكومة ، إلى عقد اجتماع مطول مع السيد ياسر عرفات أعلن بعده الدكتور الحص استعداد المقاومة الفلسطينية « لتسهيل » دخول الجيش إلى الجنوب للعمل على إعادة سلطة الدولة إلى المنطقة . أما عرفات فقال : **إننى أتمنى أن تدخل هذه القوة من الجيش اللبنانى إلى الجنوب ، حتى الحدود اللبنانية الفلسطينية ، لتدافع عن الأرض التى تتعرض كل يوم للاعتداء الإسرائيلى والذى يصيب أيضا المقاومة فى الجنوب(٢٧) .**

ولكن الدولة اللبنانية لم تستطع الإقدام على أية خطوة تنفيدية ، وكان قصارى ماستطاعت القيام به ـ بعد ثلاثة أشهر من اجتماع الحص وعرفات ـ هو إعادة ٣٠ جنديا إلى موقع كانوا قد اضطروا إلى إخلائه فى وقت سابق قرب بلدة « القنطرة » بجوار نقطة لجنود قوات الطوارىء .

ويدا جليا أن الخلاف الداخلى قد أسقط سلبياته حتى على الوضع الخطير الذى يهدد بضياع جزء من أراضى « الوطن الصغير » . فبينما كانت الحكومة لاتزال تقوم باتصلاتها لتذليل العقبات ـ الداخلية والدولية ـ التى تعترض إرسال الجيش إلى الجنوب ، أصدرت « **الحركة الوطنية » المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية بيانا تضمن موقفها من هذه القضية .. وأوضحت أن هذا الموقف ينطلق من اعتبار قضية الجنوب « قضية احتلال إسرائيلى مباشر » ، ولهذا فإن الهدف الوحيد المقبول وطنيا من وراء إرسال الجيش إلى الجنوب هو التصدى لهذا الاحتلال وتحرير الشريط الحدودى منه والتقدم مع قوات الطوارىء الدولية نحو حدود لبنان تنفيذا لقرار مجلس الأمن . وطالب البيان الحكومة ، بناء على ذلك ، بأن**

---

(٢٦) كان الجنوب اللبنانى فى ذلك الوقت ، وحتى الاجتياح الاسرائيلى فى يونيو « حزيران » ١٩٨٢ ، هو منطقة وجود القوات الرئيسية للمقاومة الفلسطينية ومنطلق عملياتها الفدائية ضد إسرائيل .

(٢٧) من تصريح لياسر عرفات عقب اجتماعه مع رئيس الوزراء اللبنانى فى ٢ يناير « كانون الثانى » ١٩٨٠ .

يقترن إرسال الجيش إلى الجنوب بإعلان رسمي وصريح ليكون واضحا تماما أنه مرسل إلى الشريط الحدودى المحتمل « لا إلى أى مكان آخر » . وكان هذا البيان يتناقض ، بالطبع ، مع موقف « الجبهة اللبنانية » المارونية التى كانت ترى - وتعلن صراحة - أن مهمة الجيش الأولى فى الجنوب هى التصدى لوجود المقاومة الفلسطينية المسلحة و « ضبطها » لأن ذلك ينزع الذرائع من أيدى إسرائيل وبالتالى تتوقف اعتداءاتها على الجنوب ويتحقق له السلام والأمن فى ظل الشرعية اللبنانية .

هذا مع العلم بأن الكل كان يدرك أن ارسال الجيش إلى الجنوب ماهو إلا خطوة رمزية . فقد كان البحث كله يدور حول إرسال قوة يتراوح عددها بين ٨٥٠ و ٩٠٠ جندى فقط ، وذلك على ضوء اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ بين لبنان وإسرائيل والذى يتضمن تحديد قوة الجيش اللبنانى فى الجنوب بألف وخمسمائة جندى ، فى حين كان هناك ٦٥٠ جنديا موجودين بالمنطقة بالفعل ، ولكن وجودهم كان مقيدا فى بلدة « كوكبا » ومراكز أخرى قليلة فى منطقة عمل القوات الدولية . ومن الواضح أن قوة بهذا الحجم - إذا أخذنا فى الاعتبار أيضا تسليحها المحدود - لم تكن بقادرة لا على مواجهة اعتداءات إسرائيل وتحرير الشريط الحدودى .. ولا على « ضبط » المقاومة الفلسطينية .

ولقد كان من المؤسف حقا أنه بينما كان هذا الجدل يدور ، والحكومة اللبنانية تبدو مشلولة وعاجزة ، ظلت الاعتداءات الاسرائيلية تتكثف على الجنوب أسبوعا وراء آخر ، وبشكل يومى تقريبا ، دون أن تجدى الاحتجاجات والشكاوى التى قدمت إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ثم لم تلبث الأوضاع الداخلية أن تدهورت واضطربت حالة الأمن من جديد ، اعتبارا من أوائل إبريل « نيسان » عام ١٩٨٠ ، فى بيروت وزحلة ومناطق أخرى من لبنان لتشد كل الاهتمام وتستقطب جهود أهل الحكم التى أصبحت تتركز على وقف التدهور .. دون أن تلوح أية فرصة للاستعانة بالجيش ، لا فى الجنوب ولا فى الداخل .

■ ■ فى تلك الأثناء ، وعلى مدى سنوات ، كانت مهمة « قوات الردع العربية » تتجدد كل ستة أشهر بقرار من جامعة الدولة العربية التى كانت تتولى تدبير تمويل هذه القوات بمساهمات من الدول العربية النفطية واعتبارا من بدايات الثمانينات ، بدأ الرئيس سركيس وحكومته يتعرضان لضغوط داخلية لاتخاذ قرار باتجاه « انتشار الجيش » على كل أراضى لبنان . وفى غمرة هذه الضغوط ،

وبسببها ، إذا بالحكومة تعلن عن إيفاد العميد سامى الخطيب القائد اللبنانى لقوات الردع - التى كانت قد أصبحت سورية خالصة - إلى دمشق ، ليبحث ماوصف بأنه « خطة انتشار متوازن » للجيش اللبنانى .. فى الجنوب والداخل . وكان رد الفعل السورى - وفقاً لما نشرته الصحف اللبنانية فى ذلك الوقت - هو أن دمشق ستقوم بدراسة تفاصيل الخطة[٢٨] . غير أن الأوساط اللبنانية فوجئت ، فى ٢٣ يناير « كانون الثانى » ١٩٨٠ ، بأن وحدات الردع التى كانت متمركزة على الطريق الساحلى بين بيروت والجنوب قد سُحبت من مواقعها . وأثارت الخطوة مخاوف شديدة من أن يؤدى ذلك إلى تعطيل الخطط التى كان لايزال هناك أمل بتنفيذها لارسال الجيش إلى الجنوب ، نظرا لأن الطريق لن تكون آمنة بعد انسحاب القوات السورية . ولكن ذلك لم يكن هو كل شىء ، ففى أوائل الشهر التالى - فبراير - عُلم أن قوات الردع ستنسحب أيضا من مواقع أخرى بينها نقاط هامة تتمركز فيها على خطوط التماس التى تفصل بين الفريقين المتقاتلين فى شرقى بيروت وغربها . وإذا برئيس الوزراء اللبنانى يهرع إلى دمشق طالبا إرجاء هذه الخطوة « إلى حين تتمكن الحكومة اللبنانية من إعداد بديل يتولى مهام الوحدات المنسحبة ، وذلك إدراكا من الحكومة لما سيتركه هذا الانسحاب من فراغ خطير » . وعكست الصحف اللبنانية القلق الذى استبد بالمسئولين الذين سارعوا إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء - فى ٦ فبراير « شباط » - كان الموضوع الرئيسى فيها هو بحث التدابير التى يتعين اتخاذها للسيطرة على حالة الأمن ، بعد انسحاب الجنود السوريين من مواقعهم ، اعتمادا على الجيش اللبنانى وقوى الأمن الداخلى . **ثم أعلن بعد ذلك أن دمشق وافقت على إمهال الحكومة اللبنانية « أياما معدودة » لإعداد التدابير اللازمة قبل أن تسحب الوحدات السورية من مواقعها ، مبررة الانسحاب نفسه بتوفر معلومات عن « ضربة » تستعد إسرائيل لتوجيهها إلى تلك الوحدات المنتشرة على أرض لبنان مما يتطلب سحبها و « تجميعها » فى وادى البقاع بالقرب من الحدود اللبنانية السورية .**

وكما هو متوقع ، عارضت « الحركة الوطنية » والشارع الاسلامى استخدام الجيش « ببنائه الحالى » فى ملء الفراغ الذى سينشأ وأعلنت تمسكها ببقاء قوات

(٢٨) تضمنت خطة الانتشار ، التى نشرت الصحف موجزا لها ، ست نقاط هى : ١ - تدخل قوة من الجيش مدينة « صور » ويتمركز قسم منها على جسر « القاسمية » الاستراتيجى على الطريق الساحلى . ٢ - يتسلم الجيش الطريق بين صيدا (عاصمة الجنوب) وبيروت ، والذى كان يدخل فى نطاق مهمة قوات الردع العربية . ٣ - يتسلم الجيش الطريق الذى يربط بيروت وعاصمة الشمال طرابلس . ٤ - الانتشار فى منطقة الأسواق التجارية ببيروت والتى تعد أهم وأخطر بؤر التوتر منذ انتهاء « حرب السنتين » . ٥ - تسلم مطار بيروت من قوات الردع العربية . ٦ - تتجمع قوات الردع فى تكنات عسكرية وتكون مهمتها مساندة الجيش اللبنانى عند الحاجة .

الردع ، فى حين جددت « الجبهة اللبنانية » وحلفاؤها من الزعامات المارونية مطالبهم بألا تسند المهمة لغير الجيش اللبنانى . وهكذا ، فإنه حتى بعد انقضاء خمس سنوات من الرعب والقتل والدمار ، ظل الخلاف بين المتصارعين يدور فى حلقة مفرغة متسببا ـ بصورة خاصة ـ فى تعطيل أى دور للجيش .. هذا مع افتراض قدرة الجيش على القيام بأى دور .

■ ■ بسبب استمرار الخلاف السياسى والصراع المسلح ، ومع تزايد ضعف الحكم ، أثير جدل واسع عندما بدأت الحكومة محاولة لإصدار قوانين جديدة لإعادة بناء الجيش وتنظيم قيادته وتحديد صلاحياتها . وكان الهدف الأساسى ـ والمعلن ـ لهذه القوانين هو تحقيق نوع من « التوازن الوطنى » للجيش ، المتهم بأنه جيش فئة وليس جيش كل اللبنانيين ، بحيث يصبح مقبولا من جميع الأطراف ويحيث يمكن للدولة ـ بالتالى ـ استخدامه لفرض سلطة الشرعية وإقرار الأمن فى البلاد . ولكن الخلاف حول هذه القوانين طال لأكثر مما ينبغى ، من أوائل عام ١٩٨٠ حتى بداية عام ١٩٨١ ، وخاض الجميع فى مناقشات خول التفاصيل والبنود والتفسيرات والتأويلات . وعندما أمكن ، أخيرا ، إصدار القوانين .. لاح فى الأفق بريق أمل فى الخلاص والخروج من « نفق » الأزمة المظلم ، وخاصة بعد أن **صرح « شفيق الوزان »** ـ الذى كان قد خلف الدكتور سليم الحص فى رئاسة الحكومة ـ **بأن التنظيم الجديد لقيادة الجيش يفرض تصورا جديدا لوضع الأمن فى البلاد ، مؤكدا أن العمل سيبدأ لوضع هذا التنظيم الجديد موضع التنفيذ بالتعاون مع « الأجهزة المختصة » .**

غير أن شيئا من ذلك لم ينفذ ، وعاد الوزان نفسه ليصرح بعد نحو ثلاثة أسابيع فقط ـ فى ١٢ فبراير « شباط » ١٩٨١ ـ أن إيجاد حلول جذرية لمشكلة الأمن فى لبنان يبقى أمرا صعب التحقيق « .. نظرا للظروف السائدة فى لبنان حاليا » وفقا لما جاء فى تصريحه .

وللأسف ، فإن الأحداث المتلاحقة ساعدت على فقدان البقية الباقية من الثقة فى الجيش الذى أثبت ضعفا فائقا أمام الأحداث ، فضلا عن خضوع قيادته أو تراجعها أمام نفوذ وسطوة بعض « **أمراء الحرب** » . ولعل أبرز الأمثلة لذلك هو ماجرى فى حى « عين الرمانة » شرقى بيروت ، الذى أقدمت ميليشيا الكتائب على طرد قوة للجيش منه ـ بأوامر مباشرة من بشير الجميل ـ رغم أنها كانت على درجة من الاستعداد تمكنها ، إذا أرادت القيادة ، من التصدى للميليشيات والاحتفاظ بمواقعها

والتأكيد - بالتالى - على تمسك الجيش بالدفاع عن هيبة الدولة وسلطتها(٢٩) . وقد أثارت هذه التجربة المريرة ضجة كبيرة ، فى وقتها ، واعتبرتها الصحف « سقوطا » للجيش ، وأصر رئيس الوزراء على اتخاذ « تدابير مسلكية » فى حق الضباط المسئولين عن انصياع الجيش لأوامر الميليشيات . ولكن الضجة هدأت بعد فترة ، وأهملت المطالبة بمعاقبة المسئولين ، وبقى الجيش كما هو حاملا ضعفه وعوامل انقسامه مفتقدا أى دور إيجابى على الساحة .

■ ■ عندما وقع الغزو الإسرائيلى الشرس للبنان ، فى يونيو « حزيران » عام ١٩٨٢ ، كان الجيش اللبنانى - بحق - هو « الغائب الأكبر » فى الحرب !

صحيح أن الجيش لم يكن من القوة بحيث يمكنه التصدى لغزو بهذا الحجم الرهيب أو مقاومته ، وهو ما لم يكن أحد يتصوره بالتأكيد ، ولكن ما من شك فى أن الغياب الكامل عن أى دور دفاعى بينما أراضى الوطن تستباح وتتعرض للاجتياح من قبل قوات عدو خارجى ، كان موقفا غير مبرر ولايمكن الدفاع عنه بأى منطق . ولقد كان هذا الموقف تكرارا لما حدث أثناء « عملية الليطانى » ، عام ١٩٧٨ ، عندما اجتاحت القوات الاسرائيلية الجنوب اللبنانى دون أن يبدر أى رد فعل « عسكرى » عن الجيش اللبنانى . ولكن القعود عن أى حركة والتزام « الصمت » ، باستثناء اشتراك عدد من ضباط القيادة فى جلسة مجلس الوزراء يوم ٧ يونيو « حزيران » - ثانى أيام الغزو - لتقديم صورة عن طبيعة الموقف العسكرى ، كان فادحا فى تجسيمه للضعف والعجز وافتقاد « الروح » التى لابد وأن تستثير غيرة القائد ونخوة المقاتل فى موقف كهذا مهما كان الثمن .. اللهم إلا إذا كانت قيادة الجيش اللبنانى قد اعتبرت أن غزو لبنان وتدميره وقتل أبنائه ، عملية ليست موجهة إلى « الوطن » وإنما هى مجرد تصفية حسابات بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية على أرض لبنان .. أو أنها أطمأنت إلى ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلى وقتها ، مناحم بيجن ، فى رسالته إلى الرئيس الأمريكى رونالد ريجان يوم بدء الغزو من أن إسرائيل لاتريد سنتيمترا واحدا من أرض لبنان !

(٢٩) نشرت صحيفة « السفير » اللبنانية ، فى ١٩٨٠/١١/١٦ ، مامفاده أن قوة الجيش التى كانت مرابطة فى عين الرمانة وماحولها كانت تضم مايزيد على ٢٢٠٠ ضابط وجندى ، وأنها كانت مجهزة بما يأتى : ٥٠ ناقلة جنود (م - ١١٣) ، و ٣٠ مصفحة (صلاح الدين) ، و ٥٠ صاروخ « ميلان » فرنسيا ، و ٣٦ مدفع هاون ، و ٥٠ « رشاش ثقيل » (رشاش ٥٠٠) ، بالاضافة إلى عدد من المدافع المضادة للطائرات ، وبطاريات مدفعية من عيار ١٥٥ مم متمركزة فى « اليرزة » - مقر وزارة الدفاع شرقى بيروت - ويمكنها المساندة من موقعها .

وأيا كان الأمر ، فالثابت أن الجيش لم يقدم على عمل جدى يذكر لمقاومة ما يتعرض له لبنان واللبنانيون بسبب الغزو الوحشى والمجنون ، حتى على الرغم من أن رئيس الوزراء شفيق الوزان أعلن - فى ١٠ يونيو « حزيران » - أن هناك « قرارا واضحا بأن ينزل الجيش لتأدية دوره ، فى كل المناطق التى يوجد فيها ، وأن ينسق فى هذا مع سائر القوى التى تتصدى لإسرائيل » . وربما يكون الرجل قد صرح بذلك بدافع الحرج ، وهو الذى يدرك حقيقة الوضع فى الجيش والقيادة ، وعلى الرغم من أنه أجرى اتصالات مع « الحركة الوطنية اللبنانية » والمقاومة الفلسطينية بهدف التنسيق مع الجيش اللبنانى .. ولكن هذا التنسيق لم يتجاوز تسليم « مواقع قتالية » لكتيبتين لبنانيتين تمركزت احداهما فى مطار بيروت والأخرى فى « الحمّام العسكرى » على الشاطىء الغربى للعاصمة التى كانت ، فى ذلك الوقت ، تنسحق تحت القصف الجوى المستمر .

■ على امتداد سنوات الأزمة اللبنانية ، جرت عدة محاولات من أجل « إعادة بناء الجيش اللبنانى » ، عن طريق زيادة عدد أفراده وتجديد تسليحه . وقد بدأت أول محاولة فى هذا السبيل فى عام ١٩٧٧ ، فى أعقاب إنتهاء حرب السنتين وفى أول عهد الرئيس إلياس سركيس ، ولكن العمل فى إعادة البناء مضى ببطء إلى أن أعلن بعد نحو عامين عن إنشاء ثلاثة « أفواج » جديدة انعقدت الآمال على أن تشكل معا لواء مستحدثا يكون نواة لجيش حديث قادر ولا يحمل - وهذا هو الأهم - « جراثيم » الفُرقة « وأمراض » الانقسام والضعف التى « نخرت » فى جسم الجيش حتى العظام .

وأذكر أننى قمت ، مع مجموعة من المراسلين العرب والأجانب العاملين فى لبنان ، بزيارة « للفوج الثالث » - فى ديسمبر « كانون الأول » عام ١٩٧٩ - بدعوة من قائد الجيش العماد « فيكتور خورى » . وبعد جولة فى عدد من المؤسسات العسكرية بمنطقتى « اليرزة » و « الفياضية » ، وسط المرتفعات المطلة على بيروت من ناحية الشرق ، توجهنا إلى زيارة الفوج الثالث الذى كان جنوده يقومون بتدريبات قتالية وبدنية شاقة . وأكد لنا الضباط أن المؤسسات التابعة للجيش قد بدأت تسترد قوتها ، وأن عملية بناء الجيش تسير إلى الأمام بقوة وثقة بعد أن أصابه التصدع نتيجة « للأحداث المؤسفة » التى مرت بالبلاد . كما أكد لنا قائد « الفوج الثالث » ، المقدم « ميشيل الطويلة » ، أن الطريقة التى اتبعت فى تشكيل اللواء الجديد - الذى يتكون من الأفواج الثلاثة المستحدثة - تمثل نموذجا للأسلوب الجديد فى إعادة بناء الجيش « على أسس جديدة خالية من الشوائب التى أدت إلى انقسامه خلال الحرب اللبنانية

(أى الحرب الأهلية) » . والتقينا بعد ذلك بقائد الجيش الذى قام ، بدوره ، بشرح المراحل التى ستنفذ لإعادة بناء الجيش وتدريبه وتسليحه .. وكان يتحدث بعبارات قوية واثقة ، تبعث على الأمل والارتياح .

إلا أن العماد فيكتور خورى كان يدرك أن الآمال وحدها لاتكفى ، وأن عملية إعادة بناء الجيش لايمكن أن تتم فى فراغ بمعزل عن تأثيرات الأحداث الجارية على أرض لبنان . ولذلك فإنه لم يكن غريبا أن يعلن قائد الجيش ـ بعد أسابيع قليلة من لقائنا به ـ أنه من الضرورى « توفير غطاء سياسى للجيش » موضحا أن ذلك يعنى توفير « دعم شعبى » حقيقى للمؤسسة العسكرية(٣٠) . وأكد أن أهمية هذا الغطاء تكمن فى أنه « يحرر الجيش من الاجتهادات السياسية التى تصدر أحيانا عن جهات مختلفة ، وتعوقه عن القيام بمهامه » . وقال إنه رغم التجارب القاسية التى تعرض لها الجيش اللبناني ، فإنه استطاع خلال عامين ونصف العام ، منذ بدء عملية إعادة البناء في منتصف عام ١٩٧٧ ، أن ينظم نفسه ، ويتسلم بعض المهام الحساسة فى مجال الأمن ويحقق فيها نجاحا . كما أشار إلى أن الجيش الذى لم يكن يزيد على ١٨ ألف جندى ، قبل الحرب الأهلية ، قد أصبح يضم الآن ـ أى فى مطلع عام ١٩٨٠ ـ ٢٣ ألف جندى . إلا أن هذا العدد لايزال محدودا ـ كما قال العماد فيكتور خورى ـ بالقياس إلى المهمات التى يجب أن يقوم بها الجيش . أما عن التسليح ، فقد أوضح أن الأولوية تعطى لتوفير الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ، مشيرا إلى أن السبب فى ذلك يعود إلى أن مهمة الجيش فى مراحلها الأولى أمنيّة ، « **مما يجعله فى غير حاجة الآن إلى الأسلحة الثقيلة ، كالطيران والمدفعية ، وإن كان فى النية تزويده بها فى المراحل المقبلة** » .

والحقيقة أن المناخ السائد فى لبنان فى تلك الأيام(٣١) ، والهدوء النسبى الذى كان متوفرا في معظم المناطق ـ باستثناء الجنوب ـ كان يشجع على التعلق بآمال عودة الاستقرار والأمن ، فى إطار خطة يقوم الجيش بدور رئيسى فيها . ولكن هذه الآمال

---

(٣٠) حديث للعماد فيكتور خورى مع مجلة « مونداى مورننج » اللبنانية ـ ١٩٨٠/١/٧ .

(٣١) فى تلك الأيام ، كان لبنان منهمكا فى محاولة تنفيذ مقررات القمة العربية التى عقدت فى تونس فى نوفمبر « تشرين الثانى » ١٩٧٩ ، وخاصة فيما يتعلق بإرسال قوة الجيش إلى الجنوب اللبنانى الذى كان يتعرض ـ آنذاك ـ لاعتداءات صارخة متوالية من جانب إسرائيل وعملائها فى « الشريط الحدودى » . كما كانت معالجة العلاقات بين لبنان والمقاومة الفلسطينية ، ومحاولة تفادى أية أزمة فى هذه العلاقات ، تستقطب جانبا كبيرا من اهتمام الرئيس اللبنانى ومساعديه . أما أوضاع الأمن ، فقد سادها بعض الهدوء ـ النسبى بالطبع ـ مع استمرار الفرقاء الرئيسيين فى الصراع متمترسين وراء مواقفهم .. ومواقعهم .. وسلاحهم .

أخذت تتبدد تباعا ، بسبب بطء المعالجة والتباطؤ فى اتخاذ الخطوات الملائمة فى وقتها من ناحية ، ولتعرض لبنان من ناحية أخرى لرياح الأحداث العاتية التى أخذت تعصف به وتزداد شدتها يوما بعد يوم .. حتى بلغت ذروتها فى الغزو الإسرائيلى ، فى منتصف عام ١٩٨٢ ، بكل نتائجه المدمرة .. والكاسحة .

ولكن المهم الآن ، فى هذا السياق ، أنه بعد انحسار مد العمليات العسكرية الإسرائيلية على أرض لبنان ، والتى تلتها إعادة ترتيب المسرح السياسى بعد خروج المقاومة الفلسطينية وتغير ميزان القوى اللبنانية ، بدا أن هناك فرصة أخرى تلوح أمام الرئيس الجديد - أمين الجميل - لاستعادة الأوضاع الطبيعية وفرض سلطة الدولة على كافة أنحاء البلاد .. بالاستعانة بالجيش بالطبع . وبالفعل ، دخلت وحدات من الجيش إلى بيروت الغربية المدمَّرة ، بعد انسحاب الاسرائيليين منها ، فلم يسأل أحد عن « هوية » الجنود ولا ديانتهم . كذلك استقبلت بهدوء ، مشوب بعدم الرضا ، الإجراءات التى قام بها الجيش .. كتفتيش المنازل بحثا عن السلاح المخبوء ، أو مداهمة بعض دور الصحف ومصادرة أعدادها أحيانا وممارسة الرقابة على المواد المعدة للنشر .. إلى غير ذلك من إجراءات رأى الناس - وقتها - أنها تتم فى سياق محاولة الدولة استعادة سلطتها وهيبتها ، وأنها تصب فى النهاية فى اتجاه إقرار الأمن المفقود وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد بعد ثمانى سنوات من المعاناة .

وفى تلك الأثناء ، بدأت محاولة جديدة - وجادة - لإعادة بناء الجيش بزيادة عدد أفراده وتزويده بأسلحة حديثة ملائمة . ولأول مرة ، نشرت الصحف اللبنانية صور المصفحات الأمريكية الصنع وهى تفرغ فى مرفأ بيروت ، والمدافع الجديدة وطائرات الهليكوبتر ، وغير ذلك من أنواع العتاد الذى بدأ تزويد الجيش اللبنانى به . ولكن عملية إعادة بناء الجيش كانت تجرى دون أن يؤخذ فى الاعتبار - عمداً أو سهواً - الوضع العام فى البلاد الذى كان سائدا بعد خروج المقاومة الفلسطينية وانسحاب القوات الاسرائيلية .. وهو وضع صهرته الأحداث وأعادت تشكيل القوى الرئيسية فيه . وتجاهلت الدولة حالة التوتر الشديد التى كانت سائدة بين المسلحين الدروز (الحزب الاشتراكى) والموارنة (حزب الكتائب) أو هى عجزت عن مواجهتها ومحاولة علاجها . كما أغفلت حالة أخرى خطيرة ، هى التململ والشكوك التى سيطرت على أوساط الطائفة الشيعية ، وخاصة فى ضاحية بيروت الجنوبية .

وفضلا عن ذلك ، فإن الحكم لم يتنبه - على مايبدو - لخطورة استمرار « طائفية » الألوية التى يتكون منها الجيش .. فاستمر اللواء الثانى - مثلا - مارونيا ،

و السادس شيعيا ، وثكنة الجيش فى بلدة « حمانا » الجبلية فى أيدى الجنود « الدروز » ، وهكذا . وقد أدت هذه الظروف مجتمعة فى النهاية ، وفى غياب حل أو حسم سياسى للوضع المعلق وتأجيل البحث الجدى حول الاصلاحات السياسية المطلوبة ، إلى انفجارّ الموقف من جديد ودخول الأطراف المعارضة لحكم أمين الجميل - الشيعة والدروز خصوصا - معارك سافرة ضد الدولة والجيش (الألوية المارونية) .

وتداعت الأحداث ، فإذا بالزعيم الدرزى وليد جنبلاط « يأمر » رئيس أركان الجيش اللواء « نديم الحكيم » بأن « يضع نفسه خارج أوامر قيادة الجيش » ، فيستجيب رئيس الأركان - الدرزى - ويحضر مؤتمرا صحفيا إلى جانب جنبلاط[٣٢] يعلن فيه بنفسه قرار خروجه على أوامر القيادة . **وارتكب أمين الجميل من جانبه خطأ مميتا عندما سمح لأحد الألوية المارونية بقصف الضاحية الجنوبية - وسكانها الشيعة - قصفا مدمرا ألحق بها أفدح الخسائر .. وإلى الحد الذى لم يملك معه رجل كالدكتور سليم الحص ، رئيس الوزراء السابق الذى يتمتع بشعبية كبيرة ، أن يمسك دموعه عندما توجه إلى الضاحية لتفقد آثار القصف . وأخيرا ، وفى يوم لاتنسى أحداثه ووقائعه[٣٣] ، هجم مسلحو حركة « أمل » الشيعية على مواقع الجيش فى القسم الغربى من بيروت ، و « طردوا » قوات الجيش الموجودة من نصف العاصمة خلال ساعات !!**

وهكذا أفلتت فرصة أخرى نادرة ، وازدادت الميليشيات قوة وأصبحت تشكل معارضة مسلحة تحارب الدولة ورموزها بما فيها الجيش .. أو بالأحرى ذلك القسم من الجيش الموالى لرئيس الجمهورية . بل إن الأمر وصل إلى حد أنه عندما عقد مؤتمر جنيف فى أول نوفمبر « تشرين الثانى » عام ١٩٨٣ ، والذى حضره الجميل وممثلو كافة الفرقاء فى لبنان ، واجه وليد جنبلاط رئيس الجمهورية قائلا : « نحن على الأرض نتقاتل وإياك .. أنت فريق ونحن

---

(٣٢) عقد المؤتمر الصحفى فى بلدة « المختارة » بجبل الشوف ، وهى مسقط رأس عائلة جنبلاط ، فى ١٩٨٣/١٠/١٩ . وكان الجنود الدروز المتمركزون فى ثكنة « حمانا » - وهم نحو ٦٠٠ جندى - قد أصدروا بيانا قبل نحو أسبوعين من ذلك التاريخ أكدوا فيه إصرارهم على التصدى لأية قوة (من الجيش) تحاول الدخول عنوة إلى الجبل معقل الدروز ، أو إلى الضاحية الجنوبية لبيروت معقل حركة « أمل » وجماهيرها من الشيعة ، وطالبوا بمحاكمة المسئولين عن قصف المناطق السكنية و « تنقية » الجيش من العسكريين الموالين للكتائب .

(٣٣) كان ذلك ظهر يوم ٦ فبراير ١٩٨٤ .

فريق » [٣٤] . هذا ، بينما كان الجيش يزداد تفككا وتمزقا ، والانهيار يحل بالدولة وكافة مؤسساتها تدريجيا - وعلى نحو لم يسبق له مثيل منذ بداية الصراع - حتى وصل الأمر إلى أن رئيس الحكومة - رشيد كرامى - وعددا من الوزراء قاطعوا جلسات مجلس الوزراء وأوقفوا التعامل مع رئيس الجمهورية الذى ترك البلاد ، بعد انتهاء ولايته ، فى وضع أصبح يتعذر فيه حتى اختيار رئيس جديد للجمهورية .

لذلك ، فإنه بعد سنوات عدة ، عندما اندلعت إحدى موجات العنف الخطيرة فى لبنان فى ربيع عام ١٩٨٩ ، وانبثقت عن مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى « الدار البيضاء » بالمغرب لجنة ثلاثية اقترحت خطة سلام من ٦ نقاط تشمل « **إعادة انتشار القوات فى لبنان بينما يبدأ الجيش اللبنانى ، الذى يعاد توحيده ، فى ممارسة مسئولياته على كل أرض لبنان ، فى الوقت الذى تنسحب فيه القوات الاسرائيلية** »[٣٥] .. أذكر أننى وضعت أمامى هذا النص المكتوب - وكنت وقتها أتابع ، كعادتى ، مايجرى فى لبنان أولا بأول فبدا لى مليئا بآمال كبيرة تم التعبير عنها بكلمات متناهية فى تبسيطها للأمور إلى حد مدهش . ووجدت نفسى أهمس متسائلا : هذا جميل جدا .. ولكن كيف ؟! ذلك أننى ، على مدى متابعتى للأزمة اللبنانية عاما وراء عام ، قد طالعت الكثير من الصياغات المحكمة العبارة والمفعمة بالآمال ، وكنت دائما أرى بعينى كيف كانت الأحداث تتجاوزها دائما .. بينما تمضى الأيام - والأعوام - على لبنان .. مترعة بالجنون ، مصبوغة بالدم .

---

(٣٤) « جنيف - لوزان : المحاضر السرية الكاملة » - محضر الجلسة الصباحية الثالثة ، جنيف فى ١٩٨٣/١١/٢ - إصدار المركز العربى للمعلومات ، بيروت ، مايو « آيار » ١٩٨٤ .

(٣٥) صحيفة « الأهرام » : ١٩٨٩/٦/٢٠ .

الفصل الرابع

لبنان ..
والمقاومة الفلسطينية :
من الجانى ؟!

ثـورة الشـك !

فى أواسط السبعينات ، وقبل اندلاع حرب لبنان الأهلية ، كانت الشكوك المتبادلة بين لبنان والمقاومة الفلسطينية قد بلغت من الكثافة حدا يجعل المرء يكاد يشعر بها وراء كل موقف وفى ثنايا كل تصريح .. كأنها « شىء » مادى يمكن الاصطدام به فى أية لحظة فى شوارع بيروت ، وفى مكاتب المسئولين وصالونات « بعض » السياسيين اللبنانيين ، وفى الأزقة الموحلة للمخيمات الفلسطينية .

ولقد تصورت ، فى البداية ، أن الأمر لا يعدو أن يكون « عقدة نفسية » تعانى منها المقاومة الفلسطينية وقتها - فى عام ١٩٧٤ - نتيجة الصدمة التى أحدثتها عملية الكوماندوز الإسرائيلية ، عام ١٩٧٣ ، والتى عرفت فيما بعد بـ « عملية فردان » . فقد تمكنت وحدة الكوماندوز الاسرائيلية من النزول على شاطىء بيروت ، والوصول إلى منازل ثلاثة من قادة المقاومة حيث يقيمون فى منطقة شارع « فردان » غربى العاصمة اللبنانية (بمعاونة « عملاء محليين » فيما يقال) ، فاغتالتهم جميعا .. ثم انسحبت مع خيوط الفجر ، مخلّفة وراءها - بالاضافة إلى جثث الشهداء الثلاثة : كمال ناصر ، ويوسف النجار ، وكمال عدوان - جذوة أزمة لم تلبث أن استعرت نيرانها ، وسط حملة هائلة من الاتهامات المتبادلة ، وسببت أول صدام خطير بين الجيش اللبنانى والمقاومة الفلسطينية المسلحة . وفى غمرة هذا الصدام ونتيجة له ، سقطت - عمليا - الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية[1] ، فانتشر الوجود الفلسطينى المسلح دون ضابط . . بينما قام الجيش اللبنانى ، من ناحيته ، بقصف مخيمات اللاجئين الفلسطينين بالطائرات .

وبدا لى أن المقاومة الفلسطينية ، خاصة بعد تجربتها المريرة مع السلطة فى الأردن عام ١٩٧٠ ، قد أصبحت أسيرة عقدة خوف من « السلطة » فى أى بلد عربى .. بل وفى أى مكان . وكنت أرى وأسمع ، حتى من أصدقاء فلسطينيين قريبين من قيادة

---

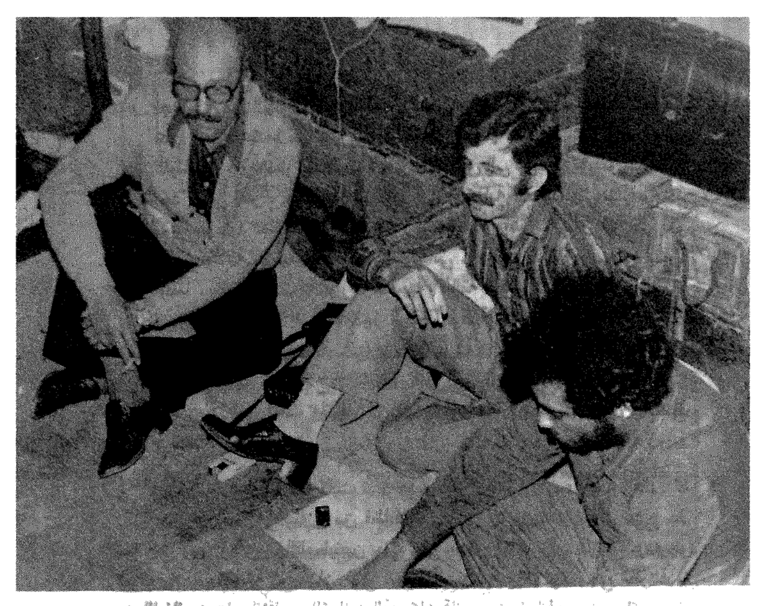
(١) أهمها « اتفاقية القاهرة » ، التى وقعت فى ٣ نوفمبر « تشرين الثانى » ١٩٦٩ ، ووقعها عن لبنان قائد الجيش وعن المقاومة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم أقرها مجلس الوزراء ومجلس النواب اللبنانيان فيما بعد ولكنها - والملاحق المرفقة بها - ظلت سرية ولم تنشر تفاصيلها . وتلى ذلك فى الأهمية « اتفاقية ملكارت » ، التى اكتسبت تسميتها من اسم الفندق الذى وقعت به فى بيروت فى أعقاب الصدام بين الجيش اللبنانى والمقاومة فى عام ١٩٧٣ ، واعتبرت مكملة لاتفاقية القاهرة ومفسرة أو موضحة لبعض بنودها .

المقاومة ، مايؤكد وجود هذه « العقدة » التى لم تعد تقتصر على الحذر والشك إزاء السلطة وحدها وإنما ساعدت على تكوّن « مزاج فلسطينى عام » - إذا صح هذا التعبير - يفتش عن سوء النية وراء كل عمل أو تصرف ، ويتوقع « الشر » فى كل لحظة ، ويشك فى كل شىء وفى أى شخص .. فإذا كان هذا الشخص أجنبيا - سائحا أو زائرا أو مراسلا صحفيا - غلب الميل إلى اعتباره جاسوسا .

غير أننى سرعان ماتبينت أن الأمر ، فيما يتصل بالعلاقات اللبنانية الفلسطينية ، لم يكن يقتصر على مجرد « العقدة النفسية » الموجودة لدى الفلسطينيين - والتى كانت مترسبة فى أعماقهم بلاشك - وإنما هو أعمق من ذلك بكثير وأفدح أثرا . كانت المقاومة الفلسطينية قد خرجت لتوّها من تجربة الصدام الأليمة مع الجيش اللبنانى ، بينما كان لبنان نفسه لايزال يحاول ترميم الجراح التى أصابت كيانه السياسى من جراء هذه الأزمة التى أحدثت الشروخ الأولى الخطيرة فى « علاقة التعايش » بين الفئات اللبنانية . وفى أية ظروف طبيعية ، فإنه كان يمكن أن يفعل الزمن فعله ، فيداوى الجراح ويزيل الآثار التى ترتبت على الصدام المؤسف ويساعد على بناء الثقة من جديد . ولكن الأحداث فى لبنان سارت - لسوء الحظ - فى اتجاه معاكس تماما ، وظلت الرياح تأتى دائما بما لايشتهى أى من الطرفين .. وهى رياح كانت تهب فى أغلبها من ناحية الجنوب اللبنانى - حيث الوجود الرئيسى لقوات الثورة الفلسطينية - حاملة معها سموما وروائح خبيثة عملت إسرائيل ، بالقطع ، على نشرها فى أجواء لبنان . ثم أخذت الشكوك المتبادلة تتضاعف وتزداد كثافة ، حتى انفجرت الحرب الأهلية اللبنانية ، **فإذا بالثورة الفلسطينية تجد نفسها - بدلا من أن تتخذ من لبنان منطلقا لكفاحها المسلح ضد إسرائيل - قد تورطت ، كطرف ، فى القتال الدائر على الأرض اللبنانية .**

وهكذا فإننى ، بعد أشهر معدودة من العمل فى لبنان ، وجدتنى أتبين بجلاء إلى أى مدى تعقدت الأمور بين لبنان والمقاومة الفلسطينية ، حتى تحولت العلاقة بينهما إلى نوع من العذاب المستمر الذى لايطيق أيهما احتماله .. رغم التصريحات المعسولة والمفعمة بروح الأخوة والتسامح التى كانت تصدر عن الجانبين . وبمرور الأيام ، تأكد لى أن كلا الطرفين مظلوم ، فى هذه « العلاقة المستحيلة » التى فرضت عليهما ، والتى كان كل منهما جانيا على الآخر فيها .. ومجنيا عليه :

■ **جنت المقاومة على لبنان** بثقل قضيتها الشائكة ، وبوجودها المسلح الذى لايتحمله كيانه الهش ولا « تركيبته » السكانية والطائفية ، وبتحوّلها إلى **« دولة داخل الدولة » بكل المعنى الحرفى للعبارة : دولة لها رعاياها ، وجيشها ،**



المؤلف ، مع « عماد شقور » ، أحد مستشارى ياسر عرفات ، داخل إحدى قواعد المقاومة الفلسطينية فى جنوب لبنان ـ وسط الأسلحة وصناديق الذخيرة ـ قبل الغزو الإسرائيلى وخروج المقاومة من لبنان .

وجهازها الأمنى ، وميزانيتها الضخمة ، ولها حتى « السيادة » على بعض المناطق . وعلى الرغم من أن قيادة المقاومة كانت لاتقر علنا بوجود هذه السيادة أو تدعيها ، إلا أن أى لبنانى عادى ـ فضلا عن اللبنانى الحزبى أو المسئول الحكومى ـ كان يعرف جيدا معنى أن يطلق على المناطق التى توجد فيها المقاومة المسلحة فى الجنوب اللبنانى اسم « أرض فتح » ـ وإن كان الاسم من إبتكار الصحافة العالمية ـ وأن يطلق البعض على حىّ « الفاكهانى » فى غربى بيروت ، المجاور لمخيمى صبرا وشاتيلا والذى كانت توجد به « المكاتب الفلسطينية » ، اسم « المنطقة المحرَّرة » .. وذلك منذ الصدام مع الجيش اللبنانى فى عام ١٩٧٣ والذى زرعت خلاله شوارع هذه المنطقة بالألغام لمنع تقدم الجيش ، ثم أصبح دخولها شبه ممنوع على

أجهزة الأمن اللبنانية ، باستثناء .. عساكر المرور ! كذلك جنت المقاومة على لبنان عندما لم تبذل الجهد الكافى لتجنب التورط فى الصراع بين اللبنانيين ، وعندما استجابت لإغراء الانزلاق إلى تأييد فريق من اللبنانيين ضد فريق آخرَ ، مهما بدا أن ذلك كان استجابة للحاجة إلى حليف محلى يدعم الوجود الفلسطينى ويكسبه شرعيته بعد أن أهتزت الشرعية التى تقوم على العلاقة الرسمية مع الحكم اللبنانى . وجنت المقاومة على لبنان ، أيضا ، عندما تركت عناصرها متسيّبة « فالتة العيار » - فى الجنوب اللبنانى وبيروت الغربية خاصة - فانتهز البعض فرصة هذا التسيب لارتكاب مختلف أنواع الجرائم والموبقات .. بدءا من السرقة والاغتصاب واحتلال البيوت ، وانتهاء بتجارة السلاح والكسب غير المشروع فى أنواع من التجارة المحرمة التى كانت متاحة فى لبنان ، ومرورا بأعمال القتل والخطف والتعدى من كل لون .

ولكن على الرغم مما كانت تبدو عليه هذه الأعمال - أو « التجاوزات » كما كانوا يطلقون عليها فى لبنان - من فظاظة ، وماكان لها من تأثير سلبى فادح على العلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين حتى على مستوى الشارع ، **فإن تأثير وجود المقاومة الفلسطينية فى لبنان على الحياة السياسية وإخلالها ، فى نظر فريق من اللبنانيين على الأقل ، بالتوازن الذى كان قائما بين طوائفه ، هو ماكان يعنى السياسيين وأهل الحكم فى المقام الأول . وقد ازداد الأمر سوءا ، إثر نشوب الحرب الأهلية وتورط الفلسطينيين فيها ، عندما استقرت فى أذهان ذلك الفريق من اللبنانيين قناعة بوجود « مؤامرة دولية » لتهجير اللبنانيين من بلدهم - وخاصة الموارنة - وإحلال الفلسطينيين محلهم ، باعتبار أن ذلك يمثل الحل الوحيد الباقى لمشكلة الشرق الأوسط** . وكثيرا ماكنت أسمع ، وخاصة فى الشارع المارونى ، من يقول : « **كنا بألف خير .. حتى جاءنا الفدائيون » .. ولكن أصحاب مثل هذا القول كانوا يتغافلون ، فى الواقع ، عن حقيقة جوهرية هى أن لبّ الأزمة كان يكمن فى التركيبة اللبنانية** أو « صيغة التعايش » ذاتها ، وأن ماطرأ بسبب الوجود الفلسطينى كان مضاعفات وتفاعلات تسببت ، بلاشك ، فى زيادة تلك الأزمة تشابكا وتعقيدا . ذلك أنه من الثابت تاريخيا - منذ أول أزمة عرفها لبنان عام ١٨٤٨ - أن كل أزمة شهدها المجتمع اللبنانى كانت تقع « نتيجة التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التى استتبعت ، حُكماً ، تفكك المجتمع التعاقدى حول السلطة ، لتطرح تكرارا مفهوم لبنان المجتمع والدولة والوطن ومبدأ

قيام السلطة فيه ، من منظور الطوائف « المتعاقدة » على حد تعبير أحد الاساتذة اللبنانيين فى التاريخ(٢) .

ولكن الأزمة وقعت هذه المرة ، بينما الوجود الفلسطينى قائم على أرض لبنان ، بل وكان سببها المباشر - وهو حادث ١٣ إبريل « نيسان » ١٩٧٥ - فلسطينيا أيضا . ولذلك دخل هذا الوجود الفلسطينى كعنصر رئيسى فى الأزمة ، متحالفا مع أحد فريقى النزاع على نحو أزعج الفريق اللبنانى الآخر وأثّر على قدرته على إدارة الأزمة وفقا لرؤيته وبما يتفق مع مصالحه .

■ وجنى لبنان على المقاومة الفلسطينية عندما نقل إليها عدوى الانحلال والتفكك التى أفسدت « الثورة » ، وإجتذبت المقاتلين إلى مغريات الحياة الناعمة بعيدا عن النضال و « الفدائية » . ولاينطبق ذلك على « كل » المقاتلين بطبيعة الحال ، فالأغلبية عرفت المعاناة والقتال والشهادة ، ولكن « الجرثومة » دخلت إلى جسم المقاومة على أى حال .

كذلك جنى لبنان على المقاومة بجرّها إلى مياه السياسة اللبنانية العكرة ورمالها المتحركة ، وحول جانبا كبيرا ورئيسيا من اهتمامها وطاقتها عن الهدف الرئيسى ودفعها دفعا إلى التورط فى القتال . كما فرض عليها ضعف سلطة الدولة أن توجه قدرا لايستهان به من جهدها العسكرى لحماية نفسها من الهجمات المسلحة من جانب فريق من اللبنانيين ، فى وقت كل يتعين عليها فيه التصدى باستمرار للاعتداءات الإسرائيلية التى لم تكن تتوقف على المخيمات والمواقع فى الجنوب وبيروت . وجنى لبنان على المقاومة ، أيضا ، عندما أقام فريق من اللبنانيين اتصالات - تحولت إلى تحالف فيما بعد - مع العدو الرئيسى للمقاومة وهو إسرائيل ، مما كان لابد وأن يدفع قيادة المقاومة إلى الإمعان فى خصومتها لذلك الفريق اللبنانى والتورط على نحو أكثر خطورة فى الصراع الدائر على أرض لبنان .

وفضلا عن ذلك ، فإن الشارع اللبنانى المستباح جعل تغلغل جواسيس إسرائيل إلى مواقع وجود المقاومة وقيادتها ، بل واختراق صفوفها أيضا ، أمرا

---

(٢) الدكتور « جان شرف » ، وهو أستاذ فى التاريخ ، فى دراسة بعنوان « صيغة التعايش الدستورى فى لبنان » ، نشرت فى مجلة « حاليات » ، وهى مجلة فصلية يصدرها مركز التوثيق والبحوث اللبنانى الذى أنشأه الرئيس السابق أمين الجميل عندما كان نائبا لإقليم « المتن » فى مجلس النواب - السنة الثامنة ، شتاء عام ١٩٨٤ ، ص ٢٩ .

ميسورا فى كل وقت . وقد مكّن ذلك أجهزة المخابرات الإسرائيلية من أن تقوم بعمليات ألحقت بالمقاومة أبلغ الضرر .. بدءا من « عملية فردان » فى عام ١٩٧٣ ، وحتى الغزو الشامل الذى أجبر المقاومة فى النهاية - قيادة ومقاتلين - على الخروج من بيروت فى عام ١٩٨٢ .

ولعلنا نشير هنا إلى تلك المذبحة المروعة التى تعرض لها المدنيون الفلسطينيون فى مخيمى « صبرا » و « شاتيلا » فى بيروت ، فى ١٧ سبتمبر « أيلول » عام ١٩٨٢ ، والتى جرت بعد ٤٨ ساعة من دخول القوات الاسرائيلية العاصمة اللبنانية واحتلالها .. فكانت فاجعة تجسد أكبر « جناية » فى حق الفلسطينيين المقيمين على أرض لبنان . وعلى الرغم من أن كشف ملابسات هذه المذبحة ، تدبيرا وتنفيذا ، يتطلب تكريس جهد خاص وعمل قائم بذاته ، إلا أن مايهمنا فى هذا السياق هو التنبيه إلى حقيقتين هامتين فيما يتعلق بمذبحة « صبرا وشاتيلا » ، تلك التى هزت الضمير الإنسانى فى العالم كله :

□ □ **أولاهما** : أنها جرت على أيدى فريق من اللبنانيين - تحت حماية إسرائيلية مباشرة - فيما بدا أنه هجمة تهدف فى المقام الأول إلى « ترويع » الوجود الفلسطينى فى لبنان ، وربما لحمل ساكنى المخيمات على الفرار خارج لبنان .. لايهم إلى أين . ولكن عنف الهجمة ووحشيتها ، والنتائج التى تمخضت عنها والتى تمثلت فى مقتل أكثر من ألف وخمسمائة شخص ، ذبحا وحرقا ورميا بالرصاص ، إنما كانت تعكس فى الوقت نفسه حالة نفسية كوّنها الحقد الدفين والكراهية العمياء التى ترعرعت إبان الحرب لأى « فلسطينى » .. حتى ولو كان طفلا أو امرأة أو شيخا أو مدنيا أعزل .

□ □ **والثانية** : أن المذبحة نُفذت بعد انحسار الحماية المسلحة التى كان يوفرها المقاتلون لسكان المخيمات ، وكأنها تأكيد على أن « وضعا جديدا » قد نشأ بالنسبة للوجود الفلسطينى فى لبنان . ولعل ذلك هو مادفع القيادة الفلسطينية ، بعد سنوات ، إلى العمل بدأب لإعادة بعض المقاتلين الذين نجحوا فى التسلل واحدا فى إثر الآخر .. للعمل على حماية سكان المخيمات ضد مختلف الأخطار[٣] وإعادة بعض الطمأنينة إلى نفوسهم من ناحية ، وحتى يظل ممكنا ، من ناحية أخرى ، الاستفادة عموما من ذلك الوجود الفلسطينى فلا يصبح مجرد « وجود سلبى » وسط دوامة الصراع الذى لايزال دائرا فى الشرق الأوسط .

(٣) تعرضت المخيمات الفلسطينية ، فى عام ١٩٨٧ ومابعده ، للحصار والقصف من قبل مسلحى حركة « أمل » الشيعية الذين كانوا - قبل خروج قيادة ومقاتلى المقاومة من لبنان - يعُدّون فى مربّع الحلفاء ورفقاء السلاح بالنسبة للفلسطينيين .

التوطين .. والسيادة المنقوصة

ظل الرئيس اللبنانى الأسبق سليمان فرنجية مقتنعا بأن ماجرى ويجرى فى لبنان ، ماهو إلا « مؤامرة دولية » لتهجير اللبنانيين ـ والمسيحيين منهم خاصة ـ لاحلال الفلسطينيين محلهم . وبهذا الحل ، وفقا لقناعة فرنجية وآخرين يشاطرونه هذا الرأى ، لاتعود هناك مشكلة فى الشرق الأوسط : تنتهى القضية الفلسطينية ، وترتاح إسرائيل من هؤلاء الذين يطالبون باقتسام الأرض معها ، ويتخلص المجتمع الدولى ـ وعلى رأسه الولايات المتحدة ـ من ذلك القلق المستمر الذى تمثله القضية الفسطينية والخوف على مستقبل إسرائيل ووجودها ، وتختفى احتمالات تفاقم صراع الشرق الأوسط الذى هدد أكثر من مرة بوقوع صدام بين القوى العظمى وهو تهديد وصل إلى حد « استنفار » القوة النووية . وقد كان يحلو لسليمان فرنجية أن يردد هذه الفكرة باستمرار وفى كل مناسبة ، ومن أقواله المشهورة فى هذا الصدد ما أعلنه فى مؤتمر الحوار الوطنى الذى عقد عام ١٩٨٤ فى مدينة لوزان بسويسرا ، من أنه « فى سنة ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، كان هناك شيطان أكبر هو أمريكا . كان بدّها تهجّرنا . وفخامة الرئيس شمعون سمعها بأذنه يوم حضر براون (دين براون المبعوث الأمريكى إلى لبنان) وقال : « عندما تقررون الرحيل ، أعطونا خبراً قبل ٢٤ ساعة .. حتى نؤمّن لكم وسائل النقل » ..[٤] .

غير أنه كان هناك ، حتى بين الموارنة ، من يستبعد قصة « مؤامرة التوطين » هذه ، ولايصدقها . ومن هؤلاء ، كان الشيخ بيير الجميل زعيم حزب الكتائب الذى قال فى أحد الاجتماعات[٥] إن الفلسطينيين لايمكن أن يستوطنوا لبنان .. « **لأنهم إذا فعلوا ، انتهت قضيتهم** » ، على حد تعبيره الحرفى فى ذلك الوقت . والواقع أن المشكلة فى لبنان لم تكن مشكلة « القضية الفلسطينية » ـ التى كان الجميع يعلنون تأييدهم لها باعتبارها قضية حق وعدل ـ بقدر ماكانت مشكلة « الفلسطينيين » الموجودين على الأرض اللبنانية ، والذين « التحموا » على مدى ما يناهز الثلاثين عاما بفئة أو طبقة لبنانية معينة تأثرت ، مع طول العِشرة ، بحالة ومزاج الجماهير الفلسطينية وانتقلت إليها عدوى القلق والتململ وعدم الرضا عن الواقع و .. الثورة . وقد كان اللبنانيون الذين عايشوا هذه الحالة وتأثروا بها ، من المسلمين ـ الشيعة

---

(٤) « جنيف ـ لوزان : المحاضر السرية الكاملة » ـ محضر الجلسة الرابعة ، لوزان ، ١٩٨٤/٣/١٤ .

(٥) المحاضر الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطنى ، الجلسة السادسة ، ١٩٧٥/١٠/١٣ .

خصوصا ـ ومن أبناء الطبقات الأكثر فقرا ومعاناة فى المجتمع اللبنانى المزدهر والمنفتح . وبينما كانت السنون تمر ، لم يفكر أحد فى القيام بأية محاولة من أجل « فك الاشتباك » بين هذه الجماهير اللبنانية وبين اللاجئين الفلسطينيين ، على أى صورة من الصور .

وقد نزح الفلسطينيون إلى لبنان فى ظرف تاريخى معلوم ، وتحت ضغط مأساة إنسانية ، خلال أعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وفى أعقابها . ووسط تعاطف عربى جيّاش ، استقبل الفلسطينيون الهاربون من مذابح « العصابات الصهيونية » فى البلدان العربية المجاورة لفلسطين ، بترحاب شديد وثقة فى أن هذه الهجرة الاضطرارية لن تكون أكثر من محنة عابرة يعود بعدها الفلسطينيون إلى مدنهم وقراهم وأرضهم المغتصبة بعد دحر العدو المعتدى . وكان نصيب لبنان من هؤلاء ١٤٠ ألف فلسطينى عبروا الحدود على دفعات ، خلال حرب فلسطين وبعدها مباشرة ، واستقبلهم اللبنانيون استقبالا عاطفيا وفتحوا بيوتهم ومدارسهم ومساجدهم وأديرتهم لإيوائهم . بل إن رئيس الجمهورية المارونى ـ الشيخ بشارة الخورى أول رئيس للبنان بعد الاستقلال ـ خرج بنفسه إلى حدود لبنان الجنوبية لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين ، تعبيرا عن مشاعر التأييد والتعاطف والاستعداد للمشاركة والتضحية حتى تمر الأزمة وتنكشف الغُمة !

فلما أخذت الأيام تمر ، دون أن تلوح فى الأفق بشائر حل يعيد اللاجئين إلى أرضهم وبيوتهم ، ظهر اتجاه عربى إلى ضرورة العمل على التأكيد بكل صورة من الصور على أن وضع هؤلاء اللاجئين فى كل الدول التى استضافتهم يجب أن يكون « وضعا مؤقتا » لكى يعرف العالم كله أن العمل من أجل إعادتهم إلى وطنهم لن يتوقف مهما طال الزمن . وعلى ذلك ، بدأت عملية إيواء اللاجئين فى « مخيمات » ، روعى ألا تستخدم فى إقامتها مواد كالتى تستخدم فى بناء البيوت العادية ، وأن تكون أسقفها من « الصاج » تأكيدا على أنها لن تكون مساكن دائمة .

وكان اللاجئون الذين نزحوا إلى لبنان ، فى غالبيتهم ، من أبناء « اللواء الشمالى » فى فلسطين ، أى من عكا والجليل وحيفا ويافا وجوارها . وقد توزعوا فى البداية على المساجد والمدارس والأديرة وبيوت الأعيان ، بل وبعض بيوت الفلاحين اللبنانيين البسطاء الذين هزتهم الفجيعة ففتحوا أبوابهم للقادمين تضحية وكرما . فلما رئى إنشاء مخيمات للاجئين ، تعاونت الحكومة مع بعض الهيئات المحلية والدولية على إنشاء عدد من المخيمات كان أكثرها كثافة تلك التى أقيمت على

أرض الجنوب اللبنانى ، على اعتبار أن معظم اللاجئين فضلوا « الانتظار » بالقرب من حدود بلادهم . وهكذا تمت ، خلال فترة امتدت نحو سبع سنوات ، إقامة المخيمات التالية :

١ ـ **مخيمات الجنوب** ، وهى مخيمات « عين الحلوة » و « الميّة مية » بالقرب من مدينة صيدا عاصمة الجنوب اللبنانى ، ومخيم « النبطية » بالقرب من مدينة النبطية كبرى مدن القطاع الأوسط من جنوب لبنان ، ومخيمى « البصّ » و « الرشيدية » بالقرب من مدينة صور الساحلية .

٢ ـ **مخيم « شاتيلا »** ، فى بيروت ، وهو الذى اتسع نطاقه على مر السنين ، وتفرع منه فيما بعد مخيم « صبرا » .

٣ ـ **مخيم « مار إلياس »** ، فى بيروت أيضا ، وقد أنشىء عام ١٩٥٢ ونقل إليه اللاجئون الذين كانوا يقيمون فى مدرسة مار إلياس .

٤ ـ **مخيم « تل الزعتر »** ، فى الجهة الشرقية من العاصمة اللبنانية (وقد هُجّر سكانه عام ١٩٧٦ ، خلال الحرب الأهلية ، بعد هجوم بالغ الضراوة قام به مسلحو الكتائب وحلفاؤهم على المخيم وراح ضحيته مئات القتلى والجرحى) .

٥ ـ **مخيم « جسر الباشا »** ، شرقى بيروت كذلك ، ومعظم سكانه من الفلسطينيين المسيحيين ـ الكاثوليك خاصة ـ الذين كانوا قد أقاموا أولا فى خيام نصبت بين أشجار « حرج اللعازارية » بالقرب من حىّ « فرن الشباك » .

٦ ـ **مخيم « الضبية »** ، الذى أقيم إلى الشمال من العاصمة اللبنانية ، وكان الهدف من إقامته إيواء عدد من الفلسطينين المسيحيين الذين لجأوا إلى دير « مار يوسف ـ البرج » وظلوا يقيمون فيه حتى عام ١٩٥٥ إلى أن تمكنت الحكومة اللبنانية من استئجار قطعة من الأرض أقيم عليها المخيم .

٧ ـ **مخيم « البدّاوى »** ، فى شمال لبنان ، وقد أقيم عام ١٩٥٥ على بعد نحو ثلاثة كيلومترات من مدينة طرابلس عاصمة الشمال اللبنانى بعد أن جرفت السيول « خان العسكر » الذى كانت تقيم فيه مجموعات من اللاجئين .

٨ ـ **مخيم « نهر البارد »** ، ويقع بالقرب من « البدّاوى » على بعد نحو ١٧ كيلومترا من طرابلس .

٩ ـ **مخيم « بعلبك »** ، الذى أقيم داخل ثكنة قديمة تعرف باسم « ثكنة ويفل » وتقع على المدخل الجنوبى لمدينة بعلبك فى وادى البقاع شرقى لبنان .

وهكذا توزع اللاجئون الفلسطينيون بطريقة عشوائية ، وفقا لظروف كل مجموعة منهم ، على مختلف المناطق اللبنانية جنوبا وشمالا وشرقا ، وعلى أطراف العاصمة اللبنانية نفسها . وبدأت حياة اللاجئين « تنتظم » داخل المخيمات التى أخذت كثافتها السكانية تزداد سنة بعد أخرى ، وفى بيوت هشة من الصفيح والصاج لاتفصلها عن بعضها سوى أزقة متربة فى الصيف ، موحلة فى الشتاء (حفر المقاتلون تحتها أنفاقا فيما بعد) .

وعلى الرغم من أن البعض استطاع أن يحصل ـ بالجهد الذاتى ـ على سكن معقول ويدبر لنفسه عملا كريما فى هذه المدينة أو تلك من المدن اللبنانية ، كما استطاعت قلة قليلة الحصول على الجنسية اللبنانية ـ بالوساطات أو بالرشاوى[٦] ـ فإن هذه الحالات لم تغير من السمة العامة لوجود الفلسطينيين فى لبنان « كلاجئين » .

وحتى نشوب حرب ١٩٦٧ ، مرت الأيام بطيئة ثقيلة على أهالى المخيمات الذين كانوا يتلقون المعونات من « وكالة غوث اللاجئين » ويعلمون أولادهم فى مدارسها المقامة داخل المخيمات ، ويعمل كثيرون منهم فى المصانع والحقول والبساتين التى رحبت جميعها بما وفرته المخيمات من عمالة رخيصة . ولم تكن تلك بالحياة الهنيّة أو الناعمة ، بالطبع ، خاصة وأن العلاقات مع السلطات اللبنانية لم تكن تتسم بالمودة أو الصفاء ، وإنما صارت المخيمات هدفا لحملات التفتيش التى تقوم بها الشرطة اللبنانية بذريعة أو بأخرى بحثا عن أى شىء أو أى شخص .

وبالتدريج ، أصبح اللاجئون عرضة لممارسات ليس أقلها الضرب والسب والاقتياد إلى مخافر الشرطة عند أدنى شبهة . ولعل رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق صائب سلام قد لخص حالة المقيمين فى المخيمات بدقة عندما قال فى أحد الاجتماعات[٧] : « .. **والمخيمات هى مخيمات الفقر والبؤس والحاجة . كانت إلى**

---

(٦) فى أحد اجتماعات هيئة الحوار الوطنى (الجلسة السابعة ، ١٩٧٥/١٠/١٤) وردت ملاحظة على لسان كمال جنبلاط مؤداها أن بعض المسيحيين الفلسطينيين قد منح الجنسية اللبنانية فى عهد من العهود السابقة على الحرب ، وقال إنه لكى تكون منطقيين ـ وكانت المناقشة تدور حول توطين الفلسطينيين فى لبنان ـ فإنه يجب استرداد الجنسية من هؤلاء . وقد رد عليه رئيس الحكومة رشيد كرامى مازحا : وكيف نرد لهم المبالغ التى دفعوها للحصول على هذه الجنسية ؟

(٧) لجنة الإصلاح السياسى المنبثقة عن هيئة الحوار الوطنى ـ الجلسة الرابعة ـ ١٩٧٥/١٠/٢٤ .

أمد هكذا ، ثم انتقلت إلى مخيمات الذل ومخيمات الإذلال القاسى من السلطة اللبنانية مما لا يتحمله بشر .. والأمثلة كثيرة ، والإذلال من قبل السلطة اللبنانية بمخيماتهم (أى مخيمات الفلسطينيين) لرجال لهم شهامة الرجال .. أمام نسائهم » ! أضف إلى ذلك حالة الخوف الدائم التى كانت تسببها الاعتداءات الاسرائيلية ، التى كانت المخيمات الفلسطينية هدفها المفضل والتى لم يكن هناك أى رادع لها ، وحالة الضيق والتململ - السائدة فى الأوساط الفلسطينية عموما - والغموض الذى يكتنف آفاق المستقبل الفلسطينى ومايسببه من شعور ممضّ بالعجز .. خاصة فى أوساط الشباب الذين ولدوا وشبوا فى أزقة المخيمات ووحولها !

لذلك فإنه عندما انطلقت حركة الكفاح المسلح ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، تلقف سكان المخيمات الملهوفون هذا الأمل ، خاصه وأن الحرب الأخيرة كانت قد أسفرت عن إضافة أعداد أخرى من اللاجئين الذين هُجروا من الضفة الغربية . **وأصبحت « الثورة » هى الأمل الوحيد ، أو الخيار الذى لاخيار غيره للخروج من الوضع البائس دفعة واحدة ، بعد أن خمد الأمل القديم الذى عاش طويلا فى النفوس انتظارا لحرب عربية تعيد إليهم « الوطن المغتصب » أو تعيدهم إليه . ولقد قُدر لى أن أزور** العديد من المخيمات الفلسطينية ، على امتداد فترة عملى فى لبنان ، وأن ألمس بنفسى هذه الحالة النفسية المركّبة التى كان يعيشها الفلسطينيون وأستشعر لهيبها اللافح الذى يغذيه - فى الوقت ذاته - أمل غامض بـ « النصر » أو العثور على حل ما . لقد تمسك اللاجئون الفلسطينيون بالثورة ، وفسرها بعضهم على هواه كل حسب مايلائمه ، ولكنهم فى الوقت نفسه نقلوا عدوى هذه الثورة إلى فريق من اللبنانيين متسببين - سواء أرادوا ذلك أم لا - فى تعميق الأزمة التى كانت قائمة بالفعل بين اللبنانيين ، والتى كانت سياسية طائفية فى أحد وجوهها واجتماعية اقتصادية فى وجوهها الأخرى . وكان هذا ، بالضبط ، هو مالم يغفره « الفريق اللبنانى الآخر » للفلسطينيين .

وكان لابد وأن يقع الصدام بين ساكنى المخيمات - فى حالتهم الثورية الجديدة - وبين الدولة اللبنانية التى بدأت تستشعر أهمية مايطرأ فى المخيمات من تحول خطر . وقد وقع الصدام بالفعل ، فى عام ١٩٦٩ ، وسرعان ماتدخلت أطراف عربية عدة للتوسط بين لبنان وبين « قيادة الثورة » ، التى كان مقرها لايزال فى الأردن ، وتمخضت هذه الوساطة عن توقيع الاتفاقية الأولى والرئيسية بين السلطة اللبنانية والقيادة الفلسطينية ، وهى الاتفاقية الى عُرفت « باتفاقية القاهرة » ، والتى أقرّت واقعيا بالوجود الفلسطينى المسلح على أرض لبنان

وبإنشاء نقاط لـ « الكفاح المسلح »[٨] داخل المخيمات لضبط الأمن ، وبتسهيل المرور للمقاتلين الفلسطينيين ـ عبر حدود لبنان الجنوبية ـ للقيام بعملياتهم الفدائية ، كما تضمنت عدة نقاط تتعلق بإعلاء سيادة الدولة اللبنانية فى كل مكان بما فى ذلك المخيمات الفلسطينية والتسليم بحق السلطة اللبنانية فى ملاحقة المخالفين والمطلوبين من أهالى المخيمات وتسليمهم إلى العدالة لتطبيق القانون اللبناني عليهم . ولكن الصدام الثانى الذى وقع فى عام ١٩٧٣ ، إثر عملية « فردان » الاسرائيلية التى أثارت انتقادات حادة ضد تقاعس السلطة اللبنانية وعجزها ، وقيام الجيش اللبنانى بقصف المخيمات ، فى رد فعل متسرع لقمع الأزمة و « تحجيم » قيادة المقاومة التى كانت قد انتقلت إلى لبنان فى عام ١٩٧٠ ، كان له رد فعل عكسى تماما .. ليس فقط بين الفلسطينيين ، وإنما أيضا بين « حلفائهم » اللبنانيين . وقد ظل رد الفعل هذا يتصاعد ويتفاعل ، تغذيه مواقف فجة قصيرة النظر وأحداث يومية ملتهبة ، حتى كان يوم ١٣ إبريل « نيسان » عام ١٩٧٥ الذى وقع فيه حادث « عين الرمانة » حيث قُتل ٢٦ فلسطينيا على أيدى مسلحى حزب الكتائب .. فانفجرت الحرب الأهلية !

ولست أقصد بهذا العرض السريع والموجز ـ والذى أرجو ألا يكون مخلا ـ إعادة ترتيب الأحداث التى انتهت إلى وقوع الحرب الأهلية ، وتداعيات الأزمة التى استمرت حتى بعد خروج قيادة المقاومة ومقاتليها من لبنان . وإنما يهمنى ، فى هذا السياق ، أن أوضح حقيقة أعتقد أن كثيرين من السياسيين اللبنانيين ـ مسلمين ومسيحيين ـ يتفقون معى فيها ، وهى أن « **التوطّن** » فى لبنان لم يكن هدفا للفلسطينيين ، مضمرا أو معلنا ، فى يوم من الأيام . بل إنه عندما استشعرت قيادة المقاومة الفلسطينية ، فى بداية الأزمة ، وجود شك عند بعض القيادات اللبنانية فى وجود مؤامرة لتوطين الفلسطينيين فى الأراضى اللبنانية ـ حتى ولو كانت المقاومة غير ضالعة فيها ـ فإن هذه القيادة سارعت إلى إعلان رفضها لفكرة التوطين وذلك فى مذكرة مشهورة قدمها ياسر عرفات إلى « هيئة الحوار الوطنى » التى كانت قد شكلت فى عام ١٩٧٥ وضمت ممثلى مختلف الأطراف اللبنانيين .

وفى هذه المذكرة ، التى قدمها عرفات إلى هيئة الحوار فى ١٤ أكتوبر « تشرين الأول » ١٩٧٥ ، أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أول

---

(٨) « الكفاح المسلح » هو أحد التنظيمات العسكرية العديدة لقوات الثورة الفلسطينية ، وكان يقوم بمهام شبيهة بما تقوم به الشرطة العسكرية فى الجيوش النظامية .

ماأكدت ، أن « **شعبنا الذى فرض عليه الاحتلال الصهيونى والمؤامرات الامبريالية أن يتشرد خارج وطنه ، والذى قاوم طوال أكثر من ربع قرن كل مشاريع التوطين والاستيعاب ، هو اليوم أشد إصرارا من أى وقت مضى على العودة إلى وطنه ورفض أى وطن بديل عن الوطن الفلسطينى المحتل** » . وذهبت المذكرة إلى ماهو أبعد من ذلك وأكثر وضوحا ، فأكدت فى النقطة الثانية من نقاطها الخمس « **أن شعبنا يرفض أية جنسية أو هوية سياسية بديلة عن الجنسية والهوية الفلسطينية ، ويرفض أية عملية تذويب ودمج واستيعاب فى المجتمعات العربية** .. » .

وقد عادت قيادة المقاومة فأكدت هذا المعنى فى مناسبات عديدة ، وعلى مستويات مختلفة ، وهو موقف له مصداقيته ومبرره المنطقى الذى يكفى الاستدلال عليه من قول زعيم حزب الكتائب نفسه إنه لايمكن أن يسعى الفلسطينيون إلى التوطن فى لبنان وإلا أدى ذلك إلى انتهاء قضيتهم بالذات . وعموما ، فإنه يمكن القول أن فكرة التوطين ـ سواء بادعاء أن الفلسطينيين كانوا ضالعين فيها أو أنها فرضت عليهم كما فرضت على اللبنانيين ـ لم تكن تصمد طويلا أمام أية مناقشة موضوعية جدية .. حتى « فى عزّ الأزمة » ، وفى أكثر مراحلها سخونة والتهابا .

ولكن المخاوف لدى ذلك الفريق اللبنانى المعادى للفلسطينيين ـ سواء كانوا لاجئين أو ثائرين ـ لم تكن لتهدأ ، خاصة مع انتقال قيادة المقاومة إلى لبنان وبروز دورها العربى والدولى وتأكيد مكانتها على كل مستوى وانعكاس ذلك ، بالضرورة ، على ساكنى المخيمات التواقين للانتقال من حال إلى حال . وكان كل من فى لبنان يعرف ويقر ، بما فى ذلك القادة الفلسطينيون ، أن هذا المزاج السائد فى المخيمات أخذ يؤدى تدريجيا إلى حالة « انفلات » انزلق إليها الفلسطينيون واستجابوا لإغراءاتها ، سواء منهم من كان يعيش داخل المخيمات أو خارجها . ولاشك فى أن ذلك يرجع ، بالدرجة الأولى ، إلى الحالة النفسية والتغير الذى طرأ على مجتمع الفلسطينيين فى لبنان بعد أن أصبح « الوجود الفلسطينى المسلح » واقعا له أثره وثقله ، وهو واقع أخذ يتجاوز ـ بعد الصدام مع الجيش فى عام ١٩٧٣ ـ حدوده المنصوص عليها فى الاتفاقات ، رغم نفى قيادة المقاومة وإعلانها المتكرر عن إجراءات حازمة « لضبط التجاوزات وتأكيد الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية » .

ومن المؤكد أن وقوع هذه التجاوزات ، وارتكاب الفلسطينيين ـ وخاصة

المقاتلين والعناصر المسلحة ـ لأعمال كان يضج لها اللبنانيون من كل الفئات ، كان يسبب حرجا شديدا لعدد من كبار قادة المقاومة . ولقد بدا لى أن « خليل الوزير » ـ شهيد الثورة الفلسطينية الذى اغتالته المخابرات الاسرائيلية فى تونس عام ١٩٨٨ ، والمعروف « بأبى جهاد » ـ كان أكثر القادة الفلسطينيين تألما لوقوع هذه الأعمال والممارسات ، خاصة مع ما كان معروفا عنه من التزام وميل للانضباط ونظرا لمسئوليته العسكرية عن قوات الثورة الفلسطينية ككل . وقد ناقشته أكثر من مرة فى هذا الموضوع ، وفى كل مرة كان « أبو جهاد » يبدو حائرا على نحو يثير الدهشة ، وكنت أشعر أنه يفضل لو أن هذه المناقشة لاتثار بالمرة .

ولم يكن أمامى من تفسير لهذا القصور فى معالجة قضية التجاوزات الفلسطينية ، سوى ماكنت أعلمه عن الوضع الشائك السائد فى صفوف المقاومة نتيجة لتعدد « التنظيمات » ، وبالتالى تعدد قيادتها وانتماءاتها .. وحتى « ولاءاتها » الممتدة إلى أكثر من عاصمة . فقد كان من العسير على أية قيادة ، مهما بلغت قوة تأثيرها ونفوذها ، أن تضبط كافة العناصر المسلحة التى تنتمى إلى العديد من التنظيمات التى توالدت مع مرور الأيام حتى صارت تتعذر على الحصر . ولسوء الحظ ، فإن تفاقم مشكلة التجاوزات الفلسطينية قد أدى إلى زيادة الشكوك ، وضاعف من حدة الاتهامات المتبادلة ، وطرح على الساحة قضية « **اعتداء الفلسطينيين على سيادة لبنان** » ، وهو اتهام خطير لم يكن من اليسير دفعه فى ظل استشراء الممارسات اليومية ، كما أنه لم يكن مجديا إنكاره بمجرد إصدار البيانات والتصريحات والتأكيدات الصادرة من القادة الفلسطينيين باحترام السلطة والقانون .. وسيادة الدولة اللبنانية .

وهكذا ، ظلت الاتهامات المرة توجه إلى المقاومة الفلسطينية وإلى الوجود الفلسطينى فى لبنان عموما ، منذ عام ١٩٧٣ وبعد اندلاع الحرب فى عام ١٩٧٥ بصورة خاصة ، بانتهاك سيادة الدولة اللبنانية وتجاهل سلطتها وإضعاف هيبتها .. بل وتعمد مساعدة فريق من اللبنانيين وتشجيعه على هذا السلوك كذلك . وبطبيعة الحال ، فإن هذه الاتهامات وجدت من يبرزها ويستغلها ، سواء داخل لبنان أو خارجه ، ضد المقاومة وقيادتها . وكان الفريق اللبنانى المناوىء للوجود الفلسطينى فى لبنان يلخص هذه المعضلة بالقول[٩] إن الفلسطينيين ، بعد توقيع اتفاقية القاهرة مع الحكومة اللبنانية فى ٣ نوفمبر « تشرين الثانى » عام ١٩٦٩ ، « رفضوا منذ اليوم الأول أن ينظروا إلى الاتفاقية إلا من زاوية المكاسب التى حققتها لهم .. أى من زاوية

(٩) كراسات الكسليك ـ الكراسة الثامنة بعنوان : موجز عن المشكلة الفلسطينية فى لبنان ـ ص ٦.

اعتراف الدولة اللبنانية لمنظمة التحرير بالكيان والشخصية ، من خلال التفاوض وعقد الاتفاقات معها ، كما تعقد المعاهدات بين الدول ، ومن زاوية حقهم فى التعبئة والتسلح ودخول وخروج وتمركز قواتهم المسلحة ، وذلك **دون أى التفات إلى القيود والالتزامات التى نصت عليها الاتفاقية » .**

فاتفاقية القاهرة فى نظر الفلسطينيين كانت ـ كما يرى هذا الفريق اللبنانى ـ ذريعة للانتشار على أرض لبنان ، لاميثاقا يجب أن يحترم وأن يطبق . ثم يمضى أصحاب هذا الرأى قائلين[10] : .. وبالفعل ، استباح الفلسطينيون بتصرفاتهم الاستفزازية ما نصت الاتفاقية على احترامه من سيادة لبنان وسلامته ، فجعلوا من مخيماتهم مناطق محرمة ومستقلة عن سلطة الدولة وقوانينها .. يجد فيها الملجأ والحمى كل خارج على القانون ، وكل معتد على أمن الدولة وأمن رعاياها ، كما خرقوا الشروط[11] المفروضة على الخروج والدخول والتجول . ولاشك فى أن أصحاب هذا الاتجاه من اللبنانيين كانت تساورهم مخاوف جدية ـ تلقى باستمرار من يغذيها ويشجعها ـ من تمادى الفلسطينيين فى خرق اتفاقيتى القاهرة وملكارت ، وهم الذين حوّلوا مخيماتهم إلى قلاع محصنة زودوها بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة ، وضاعفوا أعداد قواتهم المسلحة العاملة فى لبنان .. وكل ذلك إما بحجة حماية هذه المخيمات ضد الغارات الإسرائيلية وإما بحجة أن السلطات اللبنانية تريد تصفيتهم . مع العلم أن تسليح المخيمات بالمدافع والرشاشات الثقيلة لايقيها غارات إسرائيل الجوية ، وأن الدولة (اللبنانية) لم تترك مناسبة إلا وأعربت فيها قولا وعملا عن التزامها بالقضية الفلسطينية ، وأنها لو شاءت تصفية الوجود الفلسطيني فى لبنان لكان فى وسعها أن تفعل »[12] .

وبطبيعة الحال ، فإن قادة المقاومة كانوا يدفعون ببطلان هذا الرأى جملة وتفصيلا . بل إنهم كانوا يؤكدون دائما أن المشكلة التى أنشبت أظافرها وأنيابها فى لبنان ، « **ليست لها علاقة بوجود الثورة الفلسطينية** » ـ على حد ما أعلنه السيد

---

(١٠) المصدر السابق .

(١١) هذه الشروط ، وكافة نصوص الاتفاقية ، ظلت سرية ولم تعلن رغم أن البعض طالب بإعلانها بعد انفجار الأزمة . وظلت أصوات تنادى بضرورة تنفيذها والتقيد ببنودها ، وأخرى تدعو إلى إلغائها من الأساس ، حتى تجاوزت الأحداث ذلك كله بتفاقم الحرب الأهلية ثم بوقوع الغزو الإسرائيلى ومغادرة قيادة المقاومة ومقاتليها لبنان فى نهاية الأمر .

(١٢) كراسات الكسليك ـ الكراسة الثامنة ـ ص ١٠ .

صلاح خلف (أبو إياد) فى حديث صحفى أجرى معه [١٣] - وإنما هناك مشكلة « بين عناصر من السلطة فى لبنان والمقاومة منذ بداية أزمة ١٩٧٣ ، وقد استمرت هذه الأزمة حتى ١٣ إبريل « نيسان » ١٩٧٥ . والموضوع فى رأيى لا علاقة له لا بالاتفاق .. ولا بتنفيذ بعض البنود وعدم تنفيذ بعضها الآخر . المسألة أعمق ، فهى فى رأيى مؤامرة على الثورة الفلسطينية من الفئات الانعزالية (أى الكتائبيين وحلفائهم) . وهذه المؤامرة بدأت فى عام ١٩٧٣ ، واستمر التحضير لجولة أخرى فى ١٣ إبريل « نيسان » ١٩٧٥ . إذن ، المسألة ليست مسألة تجاوزات .. وعبثا يحاولون تصوير الموضوع كأنه موضوع تجاوزات فلسطينية على السيادة وغيرها . وأنا أقول من البداية إن المشكلة ليست فى نصوص الاتفاقات ، وإنما المشكلة هى مشكلة الثقة بين الطرفين .. فكلما انعدمت الثقة ، كان الفريق الانعزالى يعتقد أنه بالقمع والارهاب يمكن أن يدجّن الثورة الفلسطينية ويحجّمها » .. حسب التعبير الذى استخدمه « أبو إياد » فى حديثه .

ولم يكن هذا هو رأى السيد « صلاح خلف » وحده ، وإنما كان رأى السيد ياسر عرفات كذلك ، ورأى القيادة الفلسطينية عموما . وقد عبر عرفات ، بدوره ، عن هذه المعانى فى مناسبة مشهورة هى يوم أقسم الرئيس اللبنانى إلياس سركيس اليمين الدستورية بادئا عهده ، فى وقت كان لبنان فيه يترقب نهاية « حرب السنتين » ، إذ بعث عرفات برسالة إلى الرئيس سركيس[١٤] أكد فيها التزام المقاومة الفلسطينية بالاتفاقات المعقودة مع لبنان ، وأبلغ الرئيس اللبنانى الجديد أنه « ستجدنا على الدوام عونا لك من أجل سيادة لبنان ووحدته وأمنه » .

غير أنه بالاضافة إلى ذلك ، حرص عرفات على أن يسجل فى رسالته أن ماحدث فى لبنان .. « لم يكن قدرا محتوما لايمكن الافلات منه ، بل كان ثمرة مؤامرة هى ضد لبنان كما هى ضد فلسطين ، وهى ضد الأمة العربية . مؤامرة خططتها ونفذتها قوى أفزعتها الانتصارات التى حققتها الثورة الفلسطينية ، كما أفزعها التلاحم اللبنانى الفلسطينى وازدياد الدور العربى الذى لعبه لبنان سياسة واقتصادا وفكرا .. ودعما للنضال المعادى للصهيونية والاستعمار » . بل إن عرفات رأى أن ينتهز هذه المناسبة المميزة ، لكى ينفى بشكل قاطع كل مايتردد عن مطامع الفلسطينيين فى التوطن فى لبنان ، فقال فى رسالته إلى الرئيس سركيس إنه منذ مأساة الفلسطينيين

---

(١٣) مقابلة مع صلاح خلف ، أجرتها « وكالة الأنباء الفرنسية » - ١٩٧٦/٢/٧ .

(١٤) رسالة ياسر عرفات إلى الرئيس اللبنانى إلياس سركيس - ١٩٧٦/٩/٢٣ .

فى عام ١٩٤٨ ، « أصبحت العودة وتحرير الوطن وتقرير المصير على أرضنا ، جملنا وهدفنا وخطتنا وشعارنا ، وكانت البلاد العربية بالنسبة لنا ممرا لامستقرا ، وقاعدة للانطلاق لا موقعا للاستيطان ، وحرص شعبنا على ألا تصرف أنظاره عن فلسطين أية مشاكل أو مغريات .. وإن لم يتوانَ عن العمل الجاد ، كسبا لعيش شريف وإعمارا لبلد مضيف . وإن نظرة واحدة على أسطح بيوتنا فى المخيمات ، لتقطع بأن سكانها لم يفكروا لحظة ، طوال مايقرب من الثلاثين عاما ، فى الاستقرار فيها .. وإنما ظلوا دوما يستظلون بها للحظة يتطلعون إليها من أجل تركها إلى بيوتهم وقراهم المحررة » .

وكانت هذه ، بدرجة أو بأخرى ، هى وجهة نظر الفريق اللبنانى المتعاطف مع الثورة الفلسطينية والمؤيد لها ـ والمقاتل معها ـ رغم إقرار هذا الفريق بوجود « التجاوزات » الفلسطينية ، ورغم أنه كان كثيرا مايشكو بل ويوجه اللوم ـ عنيفا حينا ورفيقا أحيانا ـ إلى قيادة المقاومة بسبب هذه التجاوزات . ولذلك فإنه طالما تسبب تفاوت وجهات النظر حول موضوع التجاوزات الفلسطينية فى إثارة الخلاف ونشوب مناقشات حادة ، بين الفريقين اللبنانيين المتصارعين ، سواء قبل اندلاع الأزمة أو بعدها . فالفريق الذى كان يضم الشخصيات والقيادات الاسلامية السياسية والدينية ، ويقف فى مربّعه أيضا الزعماء اليساريون والتقدميون ، كان يعترف بوجود التجاوزات ويبدى إزاءها ضيقا واستنكارا ، ولكنه لم يكن يرى فيها انتقاصا من سيادة الدولة ولا اعتداء مقصودا ومتعمدا من جانب الفلسطينيين على هذه السيادة كما يدعى الفريق الآخر الذى يضم الزعماء المسيحيين اليمينيين . وكان الفريق الأول الذى يعلن فى كل مناسبة تأييده ومساندته للقضية الفلسطينية ويدعو إلى بلورة هذه المساندة فى موقف لبنانى رسمى واضح ، يرى أن « التجاوزات الفلسطينية » مسألة يمكن علاجها بالاتفاق مع قيادة المقاومة .. ولكن فقط بعد أن ينضبط اللبنانيون أنفسهم ويقدموا المثل والقدوة فى احترام الدولة والقانون .

ومرة أخرى ، كان رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام هو الذى لخص وجهة نظر هذا الفريق بالقول(١٥) : « **يجب ألا نلقى المسئولية على سوانا . وأنا لا أدافع عن الفلسطينيين لأنهم ليسوا بحاجة إلى من يدافع عنهم ، وإذا كان هناك من يأخذ عليهم بعض عدم الانضباط ، فبالأولى أن يضمن الانضباط فى لبنان وبين**

(١٥) الاجتماع الأول للجنة الإصلاح السياسى المنبثقة عن هيئة الحوار الوطنى ـ ١٩٧٥/١٠/١٦ .

اللبنانيين أولا .. خصوصا وأن الفرق كبير بين اللبنانيين وبين الفلسطينيين .. إذ أن لدى لبنان دولة ، لها دستورها ومجلسها النيابى ومؤسساتها القضائية والإدارية والأمنية ، وهى تعانى من عدم الانضباط ماتعانيه إلى أقصى الحدود . فكيف يمكن أن نطلب من غيرنا أن يكون منضبطا ، إذا لم نكن نحن منضبطين على أرضنا وفى مجتمعنا ؟ وهناك أمثلة كثيرة كيف أن إخواننا (الفلسطينيين) كانوا ينضبطون أشد الانضباط كلما توصل لبنان إلى ضبط مجتمعه وعدم الفلتان فيه .. بل إنهم كانوا يساعدون الدولة اللبنانية أكبر المساعدة فى ضبط الأمن عندما يرتفع عنهم ضغط التخويف ، ويشعرون بالتعاون الصادق لتأييدهم فى سبيل قضيتهم المقدسة التى يعتبرها كل لبنانى قضيته . وهذا ماجرى فى السابق ، عندما كان كمال جنبلاط وزيرا للداخلية ، وكان مسلك السلطة كما يجب أن يكون » .

ولكن مثل هذا الكلام لم يكن ليلقى آذانا صاغية لدى الفريق الآخر ، الذى كان يزداد اقتناعا بأن الوجود الفلسطينى بالذات هو الذى تسبب فى شق الصف اللبنانى وشجع فريقا من اللبنانيين ضد فريق ، وأحدث الانقسام الخطير الذى أدى فى النهاية إلى الحرب الأهلية . ومع تعمق هذه القناعة ، خاصة مع تأثير المناخ المحموم للأزمة ومع تجاهل العوامل الرئيسية الكامنة التى تسببت فيها ، بدا أن هذا الفريق الثانى مصمم على اختيار أسلوب المواجهة العنيفة لحسم الخلاف ، وخوض المعركة ضد « الفلسطينيين وحلفائهم » إلى النهاية . وهكذا استمرت دوامة العنف ، على الرغم من تحذير الكثيرين ومن كل الطوائف - من أمثال « العميد » ريمون إدة وخاتشيك بابكيان (النائب الأرمنى) ورينيه معوض (النائب والوزير السابق) وغيرهم - من خطورة التمادى فى طريق العنف . بل إن البعض نبّه إلى أن العنف لن يأتى إلا بنتائج عكسية ، وذلك على نحو ماعبر عنه كمال جنبلاط ، فى أحد الاجتماعات[١٦] ، قائلا : « إن نتائج الحوادث المتكررة هى اتساع نفوذ الفلسطينيين ، واستنجاد الدولة بهم لاستتباب الأمن ، وهذا يعنى أن أساليب العنف تؤدى إلى عكس أهدافها » .

والحقيقة ، أن « نفوذ الفلسطينيين » الذى أشار إليه كمال جنبلاط كان يتعاظم بالفعل كلما أوغل لبنان فى الحرب ، وكانت الحكومة اللبنانية تستنجد بقيادة المقاومة

(١٦) المحاضر الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطنى ، الجلسة الثانية - ١٩٧٥/٩/٢٩ .



قوات المقاومة الفلسطينية تغادر بيروت ، نتيجة للغزو الإسرائيلى للبنان ، وبعد الاتفاق الذى رتبه المبعوث الأمريكى فيليب حبيب .

مرارا وتكرارا من أجل تهدئة القتال فى إحدى الجبهات ، أو المساعدة على تثبيت أحد القرارات بوقف إطلاق النار التى كانت تسقط دائما بعد ساعات أو بعد أيام ، أو للمشاركة فى إحدى « اللجان الأمنية المشتركة » مع أجهزة الأمن اللبنانية للعمل على إخلاء الشوارع من المسلحين وإزالة الحواجز .. الخ ، وهى إجراءات جرت المحاولات مئات المرات لتنفيذها ولكنها كانت تبوء بالفشل فى كل مرة . غير أننا إذا قصرنا الحديث الآن على قضية « التجاوزات » ، فستجد أنها كانت تزداد حدة مع مرور الوقت ، وتتفاقم تعديات الفلسطينيين حتى فى الجنوب اللبنانى وغربى بيروت وحول المخيمات .. حيث « الحلفاء » اللبنانيون وكثيرا ماتجاوزت الأمور حدودها المعقولة ، مما يثير موجات من الغضب والسخط والاستنكار ، حتى كانت قيادة

المقاومة تضطر - أحيانا - إلى التدخل وتقديم بعض « مرتكبى التجاوزات » إلى محاكم ثورية وإنزال عقوبات رادعة بهم تصل فى بعض الأحيان إلى الإعدام .

ولكن « الحلف » مع ذلك ، لم ينفصم . واستمر اللبنانيون يحاربون إلى جانب الفلسطينيين ، بعدما بدا أن وجودهم هو المستهدف ، حتى النهاية . أما الدولة اللبنانية و « سيادتها » ، فقد اقصيت من الميدان .

وكم كان مؤثرا ذلك المشهد الذى ودع فيه اللبنانيون المقاتلين الفلسطينيين ، وهم يخرجون للمرة الأخيرة من بيروت الغربية ، فى أعقاب الغزو الاسرائيلى ، وفقا للاتفاق الذى رتبه المبعوث الأمريكى فيليب حبيب . وقد أتيح لى أن أرى هذا المشهد الذى لاينسى .. حينما اصطفت جموع اللبنانيين على جانبى الطرق القريبة من مخيم « صبرا » وهم يلوحون مودعين للمقاتلين الذين كانت ناقلات الجنود تمضى بهم ببطء باتجاه مرفأ بيروت حيث كانت تنتظرهم السفن التى حملتهم بعيدا عن أرض لبنان .. وكانت دموع اللبنانيين فى ذلك اليوم غزيرة ، لازيف فيها ولا افتعال ، تعبر عن غصّة فى الحلوق .. وتشيّع أملا مشتركا ، كان أبعد مدى من الأفق الدامى لأزمة لبنان ، ولكن لم يقدر له أن يتحقق .. وإنما أُجهض ودُفن قبل أن يرى النور !

الجنوب الضائع !

كثيرا ماراودنى هذا السؤال المؤلم الذى كنت ، لا أزال ، أردده بينى وبين نفسى ، وهو : « **هل ضاع الجنوب اللبنانى ، بالفعل ، إلى الأبد ؟** »

يتمنى الإنسان ، بالطبع ، لو أنه من الممكن أن ترتد إليه الحقائق الماثلة والواقع القائم على الأرض بالاجابة بالنفى على هذا السؤال .. ولكن الحقيقة أنه ليست هناك إجابة قاطعة تنفى مثل هذه المخاوف وتبددها . وأذكر أن الزميل الكبير الأستاذ « أحمد بهاء الدين » كان يمر ذات يوم ببيروت - ولعلها كانت آخر زياراته لها - وكان ذلك فى ذروة الأزمة التى نجمت عن الغزو الأول الشامل الذى قامت به القوات الاسرائيلية فى عام ١٩٧٨ حتى وصلت إلى نهر « الليطانى » ، ثم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذى ينص على انسحاب إسرائيل التى أخذت تتلكأ وتعمل على « ترتيب » أوضاع جديدة فى الجنوب بحيث تبقى لها السيطرة على أرضه واليد العليا فى التصرف فيه .

وروى لنا الأستاذ بهاء الدين ـ أيامها ـ أنه كان يتناقش مع عدد من المسئولين العرب الذين اجتمعوا بالصدفة فى الكويت ، قبل حضوره إلى بيروت ، فأثار أمامهم فكرة هى ضرورة أن تتكتل الجهود العربية ـ الدبلوماسية والمالية وحتى العسكرية ـ من أجل إنقاذ الجنوب اللبنانى المهدد . وقال إن وجهة نظره ، التى عرضها أمام هؤلاء المسئولين العرب ، هى أنه لايمكن ولايتصور أحد أن تعجز الدول العربية مجتمعة[١٧] عن تخليص جنوب لبنان ، بكل مالها من ثقل دولى وثروات وقدرات ، وقوات أيضا ، وإلا فإن أحدا لن يصدق العرب إذا ظلوا يقولون ويؤكدون أنهم يعملون من أجل إيجاد حل لقضية فلسطين التى ضاعت بالفعل ، والتى هى تحت الاحتلال منذ أكثر من ثلاثين سنة ، بينما هم يعجزون عن تخليص هذه القطعة من الأرض التى هى جزء من لبنان المعترف دوليا بحدوده وسيادته .. والتى لم تضع بعد ، وإنما هى لاتزال منطقة شد وجذب بين العرب وإسرائيل .

ولا أزال أذكر أن هذه الصورة ، كما طرحها الاستاذ أحمد بهاء الدين ، قد أثارت يومها لدينا ـ أنا وجمع الزملاء الذين استمعوا إليه معى ـ هواجس ومخاوف بلا حدود ، بالنسبة لمستقبل الجنوب اللبنانى وما يحدق به من أخطار ، ولكنها كانت صورة صحيحة وصادقة إلى حد موجع !

أحيانا ، نسمع فى لبنان من يقول إن أزمة لبنان بدأت فى الجنوب ، أو بدأت منه ، وهو قول يحمل قدرا كبيرا من الصحة . فالحقيقة هى أن مأساة الجنوب اللبنانى تمثل ذروة هذه الأزمة التى يتخبط فيها لبنان ، كما أن الجنوب كان هو التربة التى نبتت فيها جذور الأزمة ، ومنه اندلعت الشرارة الأولى التى امتد لهيبها فيما بعد إلى كل أنحاء البلاد[١٨] .

لقد كان جنوب لبنان[١٩] ـ ولايزال ـ هو « الضحية الدائمة » ، فى هذه الدراما

---

(١٧) لم تكن مصر ، فى ذلك الوقت ، قد خرجت بعد من الصف العربى وجامعة الدول العربية .

(١٨) يرى كثيرون أن « مظاهرة الصيادين » التى انطلقت فى مدينة صيدا عاصمة الجنوب اللبنانى بزعامة النائب السابق « معروف سعد » ، فى ٢٦ فبراير « شباط » عام ١٩٧٥ ، والتى جرت خلالها اشتباكات أدت إلى مقتل معروف سعد ، ثم « الاعتداء » بعد ذلك على جنود للجيش فى صيدا .. كل ذلك يمثل البداية الحقيقية للحرب الأهلية فى ـ لبنان . أما حادث « عين الرمانة » الذى وقع فى ١٣ إبريل « نيسان » ١٩٧٥ ، والذى راح ضحيته ٢٦ فلسطينيا ، فإنه كان بمثابة « السبب المباشر » الذى أدى إلى الحرب .

(١٩) يشكل جنوب لبنان ـ إداريا ـ إحدى محافظات لبنان الخمس ، وهو يضم ٧ أقضية ، وتناهز مساحته ألفى كيلومتر مربع بينما يبلغ عدد سكانه « الأصليين » ـ أى قبل موجات النزوح خروجا ودخولا ـ نحو سبعمائة ألف نسمة ، وهو مايعادل ثلث سكان لبنان .

اللبنانية الرهيبة ، فلم تترك له الأحداث أية فرصة حتى لالتقاط الأنفاس . ومأساة الجنوب اللبنانى قديمة ، فهى تسبق كل المظاهر الأخرى للأزمة اللبنانية .. وعندما اندلعت الأزمة ، انغمس الجنوب فيها وهو محمل بأثقال التخلف والفقر ، ينوء بالوجود الفلسطينى بكل تعقيداته وكثافته فى القواعد والمعسكرات والمخيمات المتخلفة والفقيرة أيضا ، وتحوم فوقه باستمرار مطامع إسرائيلية قديمة فى أرضه ومياهه .. وهى مطامع « مسجلة وموثّقة » منذ عشرات السنين ، وجدت قبل أن تنشأ مشكلة الوجود الفلسطينى وانطلاق العمل الفدائى من الجنوب اللبنانى ، بل إنها تسبق حتى نزوح الفلسطينيين أصلا إلى الأراضى اللبنانية[٢٠] .

وفوق ذلك كله ، فإن الاعتداءات الاسرائيلية كانت - ولاتزال - هى الايقاع اليومى الذى عليه يستيقظ سكان الجنوب ويودعون شمس نهارهم ، بل ويمزق سكون ليلهم فى أحيان كثيرة ، بكل ما يعنيه ذلك من دمار وخراب وموت وضحايا . ولابد لأى متأمل لمشكلة الجنوب اللبنانى من أن يصل إلى نتيجة واضحة تماما ، وهى أن جنوب لبنان قد أصبح - منذ فترة طويلة - « **رهينة** » فى أيدى إسرائيل ، وهى رهينة اختطفتها إسرائيل واحتجزت حريتها منذ زمن بعيد .. حتى قبل أن تقوم القوات الاسرائيلية بإجتياحها « الرسمى » الأول لأراضى الجنوب فى شهر مارس « آذار » عام ١٩٧٨ ، وقبل أن يعرف لبنان - والعالم - ظاهرة الخطف واحتجاز الرهائن ! .

وربما تصور البعض أن مأساة الجنوب ظهرت إلى الوجود نتيجة للأزمة اللبنانية ، أو فى خضم الصراع على النفوذ والسيطرة بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . وربما يلقى البعض اللوم على الدولة اللبنانية وحدها لإهمالها الجنوب وأهله وتركه يعانى التخلف والفقر حقباً طويلة من الزمن ، أو قد يقصر آخرون اللوم على المقاومة الفلسطينية التى استغلت الضيافة اللبنانية فاستباحت أرض الجنوب وأقامت عليه « دولة داخل الدولة » واتخذت منه منطلقا لعملياتها الفدائية ، فكانت النتيجة أنها لم تحقق نصرا ولم تحرر أرضا - على حد تعبير بعض الأطراف اللبنانيين - وإنما كل ما حدث هو أنها استفزت إسرائيل واستدرجتها إلى مزيد من الاعتداءات التى أصبحت تجد لها مبررا أمام العالم الخارجى على الأقل .

---

(٢٠) هناك أدلة لا حصر لها على وجود الأطماع الاسرائيلية فى الجنوب اللبنانى قديما وحديثا . ولعله تكفى الإشارة ، فى هذا الصدد ، إلى نموذجين : أحدهما قديم ، وهو ماجاء فى مذكرات « تيودور هيرتزل » - مؤسس الحركة الصهيونية - من أن « حدود إسرائيل فى عهد الأسباط الاثنى عشر (وفقا للتوراة) كانت ممتدة إلى شمالى مدينة صيدا .. أما النموذج الآخر فهو حديث نسبيا ، وقد جاء فى ميثاق « حركة أرض إسرائيل » التى ظهرت بعد حرب ١٩٦٧ ، وذكر فيه أن حدود إسرائيل تمتد شمالا إلى نهر « الليطانى » .

على أنه إذا جاز القول إن مأساة الجنوب اللبنانى كانت ، فى الحقيقة ، نتيجة لكل هذه العوامل مجتمعة ، فإنه لن يكون هناك أى تجاوز فى أن نسجل أن الاعتداءات الاسرائيلية كانت هى السبب ليس فقط فى إحداث أكبر قدر من الآلام والمعاناة والدمار والقتل ، وإنما هى أيضا تسببت فى إحباط كل جهد يرمى إلى إقرار الأمن فى منطقة الجنوب .. وصولا إلى الحيلولة دون نجاح أية محاولة لإخماد نيران الفتنة التى اندلعت فى لبنان ككل . لقد كان الجنوب - ولايزال - رهينة بالفعل فى أيدى إسرائيل ، كما ذكرنا ، وقد عملت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على استخدام هذه الرهينة - وبأبشع طريقة ممكنة - للضغط على لبنان والتدخل فى شئونه والعمل على تغيير الواقع القائم أو تحويل مسار الأحداث على النحو الذى يحقق مصالح إسرائيل .. بغض النظر عن أى اعتبار إنسانى أو أخلاقى ، وبالتجاهل الكلى لأى رأى عام محليا كان أو إقليميا أو دوليا .

ولقد كان من اللافت للنظر - وهو ما لاحظه الجميع بوضوح كامل - أن إسرائيل كانت تتدخل باستمرار لإشعال النار من جديد كلما بدا أن الهدوء يمكن أن يعود إلى لبنان .. وفى أغلب الأحوال ، كان الجنوب هو الهدف القريب والمتاح فى كل وقت لتحقيق ذلك . وطوال الوقت ، كان أهالى الجنوب يضطرون إلى النزوح شمالا باتجاه بيروت وغيرها من المناطق اللبنانية ، هربا من الغارات الاسرائيلية العنيفة والمجنونة والتى تدمر وتحرق كل شىء بدون تمييز أو رحمة ، ثم يضطرهم القتال الدائر فى العاصمة والمناطق الأخرى إلى العودة مرة أخرى إلى قراهم .. فلا يكاد يستقر بهم المقام حتى يضطرون إلى النزوح من جديد ، وهكذا . ولقد قمت بنفسى بزيارات عديدة للجنوب اللبنانى ، على مدى السنوات العشر التى أتيح لى قضاؤها فى لبنان ، ورأيت بعينى مأساة الجنوبيين التى كانت موجات النزوح والعودة ثم النزوح من جديد أوضح تعبير عنها . ولا أظننى بحاجة إلى إعادة سرد أمثلة لذلك ، فهى عديدة سجلتها الأنباء ونشرتها الصحف ، بكل اللغات ، منذ ماقبل اندلاع الأزمة اللبنانية .. ثم أثناءها .. وحتى الأمس القريب ، ولا أحسب إلا أنها سوف تستمر إلى حين يقضى الله أمرا .. ويكتب للبنان أن يُنتشل أخيرا من مأساته الدامية والمتمادية .

وهكذا ، فإنه قدر للجنوب اللبنانى أن يظل - وإلى حد بعيد - يعانى من كل أمراض لبنان ويحمل كافة مظاهر أزمته : بدءا من التدخل الإسرائيلى والاعتداءات المتكررة والمستمرة على أرضه وأهله ، ومرورا بالمشاكل الناجمة عن الطائفية والخلافات السياسية والتسيّب والفساد واستشراء الإقطاع السياسى و « التمدد »

الفلسطيني والفوضى المسلحة وغياب الدولة وعجزها عن إيجاد أى علاج يضع حدا للمأساة ، وانتهاء حتى بالعجز « الدولى » الذى تجلى خصوصا فى عدم قدرة قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة والعاملة فى جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨ عن درء الأخطار عنه وتوفير ولو حد أدنى من الحماية والأمن لحدوده وسكانه .

غير أنه على الرغم من تلاحق الأحداث وتداعيها بشكل متصل على مدي ثلاثة عقود من الزمن ، وبالتحديد منذ أواسط الستينات ، إلا أننا يمكن أن نميز مراحل أربع مرّ بها الجنوب اللبنانى وكانت تعبر باستمرار - للأسف - عن تصعيد مستمر فى مأساته الدامية :

□ □ **المرحلة الأولى** : هى التى سبقت دخول المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى لبنان . كان الفلسطينيون موجودين وإنما « كلاجئين » ، يعيش معظمهم داخل المخيمات البائسة وأقلهم يقطن خارجها ، وكان هناك نوع من المشاركة أو « وحدة الحال » تربطهم مع اللبنانيين من أهل الجنوب الذين كانوا يعانون هم أيضا - بصورة أو بأخرى - من التخلف والاستغلال والفقر . وفى هذه الفترة ، نبتت الأفكار الثورية والراديكالية (وحتى الشيوعية) فى المخيمات والقرى الجنوبية على السواء .. وأطلت روح التمرد برأسها وسيطرت على الكثير من الشباب اللبنانى والفلسطينى . وبقيت المخيمات تعانى ظروفها الصعبة ، ولكن هذه الظروف لم تكن غريبة تماما على المنطقة ، فقد كان الجنوب اللبنانى ككل يعانى الإهمال وينضح بالتخلف والفقر ، وإن زاد لدى الفلسطينيين شعورهم بالغربة الدائمة وتعرضهم للعسف وسوء المعاملة بين الحين والحين .

فى تلك المرحلة ، وفى الوقت الذى كانت إسرائيل فيه تبنى آلتها العسكرية الهائلة ، كان لبنان يتبنى السياسة التى يعبر عنها القول المأثور : « إن قوة لبنان فى ضعفه » ، والذى تحول إلى مبدأ يشكل قوام السياسة اللبنانية وعمادها الأساسى . ولذلك فإن لبنان « الرسمى » ظل يتعمد أن يعلن فى كل مناسبة التزامه باتفاقية الهدنة ، المعقودة مع إسرائيل فى رودس عام ١٩٤٩ ، معتبرا أن فيها الكفاية لحماية حدوده الجنوبية ضد الأطماع التى كانت لاتزال خفية وكامنة ، فى ذلك الوقت ، وإن لم تكن مجهولة . ومع الاطمئنان إلى مساندة المجتمع الدولى للبنان « المتحضّر » والذى هو قطعة من أوروبا ، ظلت الأطماع الإسرائيلية فى جنوب لبنان تمثل فى أعين اللبنانيين - أو الرسميين على وجه التحديد - خطرا مستبعدا وإن كان يحوّم باستمرار فى الأفق .

ومع هذا ، فإن الاعتداءات الاسرائيلية لم تستثن الجنوب اللبنانى - رغم أن الحركة الفدائية أو المقاومة الفلسطينية المسلحة لم تكن قد وجدت بعد فى ذلك الوقت - وكان لبنان يتصدى على قدر إمكاناته واستطاعته للاعتداءات التى لم تكن ، آنذاك ، قد بلغت شراستها المعروفة . وعن هذه المرحلة ، نقرأ فى إحدى النشرات الرسمية اللبنانية[٢١] أنه « بينما كانت دول المواجهة العربية تعبىء قواتها وتستخدم طاقاتها البشرية وثرواتها الاقتصادية للمجهود الحربى وتستعد لحرب التحرير ، كان لبنان يعمل على مساندة هذه الجهود بصداقاته الدولية وانتشاره العالمى ويستعمل وسائله الإعلامية المتطورة - ! - وعنصره البشرى النافذ سياسيا واقتصاديا وثقافيا لدعم القضية الفلسطينية - وهى قضية العرب الكبرى - وذلك فى الأمم المتحدة أو الهيئات الاقليمية والدولية أو فى ميادين الحياة المعاصرة كافة .. » !

ونقرأ ، أيضا ، أن الجنوب اللبنانى « ظل يعيش فى تلك المرحلة حياة آمنة ، وظل ينعم بالهدوء والاستقرار حتى كانت الحرب العربية الاسرائيلية سنة ١٩٦٧ ، فإذا بالنكبة التى انعكست بمقادير متفاوتة على دول المواجهة العربية تنعكس بما هو أشد وأدهى على دولة المساعدة الأولى لبنان .. » . وهى ، على أى حال ، رؤية لبنانية رسمية مهما بلغ نصيبها من الدقة أو الصواب . وأيا كان الواقع القائم فى الجنوب اللبنانى آنذاك بالفعل ، فإن هذه كانت وجهة نظر الدولة اللبنانية .. وتلك كانت سياستها .

□ □ **المرحلة الثانية** : وهى التى أعقبت حرب ١٩٦٧ وشهدت صدام المقاومة الفلسطينية الوليدة مع السلطة فى الأردن عام ١٩٧٠ وانتقالها بالتالى إلى لبنان ، امتدادا إلى وقوع أول صدام خطير بين المقاومة والدولة اللبنانية ممثلة بجيشها فى عام ١٩٧٣ ، ثم حتى اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ .

هنا بدأت الأحداث تتسارع وتتلاحق ، وتخرج عن نطاق السيطرة ، مع ما يمكن أن نلحظه من وجود تقاعس من جانب كافة الأطراف فى التصدى بالجدية وحسن النية اللازمة لوقف تدهور العلاقات المستمر بين لبنان والمقاومة الفلسطينية وتزايد الشكوك وتراكمها بين الجانبين . ولقد كانت هذه مرحلة بالغة الأهمية وكانت لها انعكاساتها الخطيرة ، فيما بعد ، بالنسبة للمقاومة ولبنان على السواء وبالنسبة

---

(٢١) « جنوب لبنان : المأساة ، الصمود ، الإنماء » - إصدار الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب فى لبنان - ١٩٧٩/١١/١٥ .

للجنوب اللبنانى على وجه الخصوص . على أننا يجب ألا ننسى ، فى الوقت نفسه ، أنه فى هذه المرحلة وعلى الرغم من « أن العمليات الفدائية لم تكن قد بلغت بعد حجما خطيرا بالنسبة للعدو (الاسرائيلى) ، **إلا أن إسرائيل بدأت منذ العامين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ تتخذ حتى من النشاط الإعلامى للمنظمات الفلسطينية ذريعة للقيام بتحركات عسكرية عدوانية متواصلة على كل من الأردن ولبنان . ونذكر جيدا فى هذا المجال الغارات الاسرائيلية المتواصلة على القرى الأردنية والضفة الشرقية لنهر الأردن ، وحرب الاستنزاف التى شنتها إسرائيل ضد الأردن قبل عملية الكرامة الشهيرة وبعدها ببضعة عشر شهرا . كذلك أخذت إسرائيل تعتبر بيانات المقاومة ونشراتها المتصلة بالعمليات الفدائية ، والصادرة من بيروت ، حجة لمباشرة خطة عدوانية واسعة ضد لبنان بدأت بالهجمة البربرية على مطار بيروت فى ٢٨ ديسمبر « كانون الأول » ١٩٦٨ واتصلت بعد ذلك بغارات مشهودة على المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية فى ضواحى بيروت وفى الجنوب خصوصا ..** »[٢٢] .

وتتجلى أهمية هذه المرحلة ، كذلك ، فى أنها شهدت أول أزمة حكم فى لبنان بسبب انقسام اللبنانيين حول المقاومة الفلسطينية ودورها ، وما إذا كان يتعين تركها للعمل انطلاقا من الأراضى اللبنانية ، مما أدى إلى استقالة الحكومة فى ذلك الوقت (حكومة رشيد كرامى ، سنة ١٩٦٩) . كما أنها المرحلة التى شهدت مولد أول اتفاق رسمى بين الدولة اللبنانية والمقاومة ، وهو اتفاق القاهرة لسنة ١٩٦٩ الذى أثار فيما بعد الكثير من الجدل والخلاف فى الرأى بين المطالبين بضرورة تطبيقه بحزم والمنادين بإلغائه نهائيا . ثم إنها كانت ، فى الوقت نفسه ، المرحلة التى انتقلت فيها قيادة المقاومة والمقاتلون إلى لبنان بعد أن اضطروا إلى مغادرة الأردن نتيجة للصدام مع السلطة هناك . كما أن أهميتها تعود إلى أنها شهدت ، من ناحية أخرى ، تصعيد « **العربدة الاسرائيلية** » - بكل ماتحمله العبارة من معنى - فى لبنان .. دون أى رادع ، وبتواصل واستمرارية وإلحاح ، تخف حينا وتشتد أحيانا ولكنها لاتنقطع . وبطبيعة الحال ، فإن النصيب الأكبر من الاعتداءات الاسرائيلية كان للجنوب اللبنانى الذى أصبحت أرضه ومياهه وسماؤه هدفا دائما للقصف وغزوات الكوماندوز وعمليات الانزال البحرى أو حتى مجرد تحليق الطيران الحربى واختراق حاجز الصوت .. وبشكل يومى ، حتى تحولت الاعتداءات والانتهاكات إلى « روتين » لايلفت انتباه أحد ولا يستدر احتجاجا من قريب أو من غريب إلا لماما !

(٢٢) المصدر السابق .

شهدت هذه المرحلة كذلك ، كما أشرنا ، أول صدام بين الجيش اللبنانى والمقاومة فى عام ١٩٧٣ ، وهو صدام أدى إلى أزمة حكم أخرى فى لبنان واستقالة حكومة لبنانية أخرى ، ولكنه أدى فى الوقت ذاته إلى نتائج أكثر خطورة فى عواقبها وآثارها .. ليس أقلها زيادة التلاحم وتوثيق التحالف بين المقاومة الفلسطينية وأحد طرفى الصراع الرئيسيين فى لبنان ، **وخروج العناصر الفلسطينية المسلحة من المخيمات - متجاهلة الاتفاقات مع الدولة اللبنانية - وانتشارها فى مناطق لبنانية عديدة ، وخاصة فى الجنوب بطبيعة الحال ، وإنشائها معسكرات لها وقواعد[٢٣] بل و « طريق إمداد » خاص بها ظل يعرف باسم « الطريق العسكرى » وكان يصل بين منطقة وادى البقاع والحدود السورية .. هذا فضلا عن إنشاء شبكة خطوط تليفونية خاصة (كان هناك أيضا « خط عسكرى » يربط مكاتب القادة الفلسطينيين تليفونيا) وأنفاق تحت الأرض ، وحواجز على الشوارع والطرق المؤدية إلى المخيمات ومنطقة مكاتب القادة الفلسطينيين فى بيروت الغربية ، إلى غير ذلك من مظاهر عديدة « للانتشار » الفلسطينى الذى أصبح مثار شكوى مُرّة - خاصة مع ما رافقه من ارتكاب « التجاوزات » - من قبل الدولة والطرف اللبنانى المعادى للوجود الفلسطينى من الأساس** . وهكذا ، فقد كانت هذه هى المرحلة التى أخذت فيها الأحداث تتفاعل وتتعقد وتتصاعد ، وتختمر تراكماتها فى النفوس مولّدة مشاعر التعصب والتوتر والقلق المستمر ، حتى جاء أخيرا اليوم المحتوم .. وانفجرت الحرب .

□ □ **المرحلة الثالثة** : وهى مرحلة الحرب الأهلية نفسها والتى كانت قد بدأت من « صيدا » عاصمة الجنوب اللبنانى فى واقع الأمر .. وكانت هذه هى « الطامة الكبرى » على الجنوب وأهله : تعمق الانقسام بين أبناء الطوائف المختلفة من الجنوبيين ، وازداد التفسخ إلى حد إقدام بعض عناصر الميليشيات الكتائبية - مبكرين - على إشهار تعاونهم مع إسرائيل التى لم تتوانَ ، بالطبع ، عن انتهاز الفرصة السانحة فبدأت تعمل على « ترتيب » الأوضاع فى الشريط الملاصق لحدودها داخل الأراضى اللبنانية على النحو الذى يلائمها .. وفى طريقها إلى ذلك ، أخذت تعمل على زيادة حالة الفوضى والإبقاء على الفتنة مشتعلة باستمرار ، وبدأت تلقن

---

(٢٣) كان موقع « قلعة الشقيف » ، وهى قلعة قديمة منيعة بجوار قرية « أرنون » القريبة من مدينة النبطية ، من أقوى المواقع والقواعد العسكرية التى أقامتها المقاومة الفلسطينية فى جنوب لبنان . وكانت القلعة - القاعدة تكشف مساحة واسعة من شمال الجليل فى فلسطين ، عبر الحدود اللبنانية ، وقد زودت بمدافع قوية وأسلحة صاروخية ولم تكن الغارات الاسرائيلية المتتابعة بقادرة على التأثير فيها .

« حلفاءها » الجدد من اللبنانيين تلك الفنون التى يتقنها الجنود الاسرائيليون كاقتحام القرى ونسف البيوت وحرقها وغير ذلك من أعمال روّعت أهالى الجنوب وزادتهم آلاما فوق آلامهم(٢٤) .

وإذا كانت الحرب الأهلية قد أشاعت كل مارأيناه وسمعنا به من فوضى وخراب فى مختلف أنحاء لبنان ، فإن لنا أن نتصور مدى مابلغه الدمار والفوضى فى الجنوب اللبنانى ، الفقير والمهمل فى الأساس ، والبعيد عن سلطة الدولة المركزية ، والقريب من إسرائيل ، والمثقل بالوجود الفلسطينى المسلح !

وحتى عندما بدا وكأن هناك حلا على وشك أن ينفذ لانقاذ لبنان من محنته فى أواخر « حرب السنتين » ، نتيجة لمؤتمرى القاهرة والرياض فى عام ١٩٧٦ وبعد تشكيل « قوات الردع العربية » ودخولها إلى لبنان ، فإن دخول هذه القوات إلى الجنوب ظل مقيدا لوجود « خطوط حمراء » لاتستطيع قوات الردع أن تتجاوزها .. تجنبا لإثارة « تعقيدات إقليمية » ـ فيما قيل ـ وتفاديا لاحتمال أن تتذرع إسرائيل بدخول هذه القوات إلى الجنوب فتقدم على مغامرة ما . وكانت النتيجة أنه فى الوقت الذى أخذت فيه المناطق اللبنانية الأخرى تسترد بعض أنفاسها ، مع نهاية حرب السنتين ، ظل الجنوب اللبنانى وحده ـ وخاصة فى المناطق المحصورة بين نهر « الليطانى » والحدود الجنوبية ـ يعانى من غياب السلطة وانتشار الفوضى واستمرار التوتر ، وتسيطر عليه حالة من الخوف والترقب المستمر نتيجة لتوقع الاعتداءات الإسرائيلية فى كل وقت .

ولابد من الإشارة إلى أن هذه كانت هى المرحلة التى بدأ فيها أهالى الجنوب « يتململون » من وجود المسلحين الفلسطينيين وممارساتهم المزعجة وتجاوزاتهم ، التى زادت عن حدها فى خضم الفوضى الشاملة ، وهو شعور أخذ يتنامى تدريجيا .. خاصة بعد غزو القوات الاسرائيلية للبنان مرتين « بسبب الفلسطينيين » ، فى عملية « الليطانى » عام ١٩٧٨ أولا ، ثم بالغزو الشامل عام ١٩٨٢ . وكان أن غُرست فى تلك الفترة ، أثناء حرب السنتين ، أولى البذور التى أثمرت فيما بعد « اضمحلال » التعاطف التقليدى مع المقاومة الفلسطينية ، إلى حد أنه أصبح ممكنا فيما بعد ـ فى

---

(٢٤) من أمثلة ذلك ، مأساة قرية « حانين » الحدودية التى شاركت الجنود الاسرائيليين فيها عناصر من الكتائبيين .. فقد قصفت القرية أولا ، ثم اقتحمها الاسرائيليون قبل أن يسلموها إلى الكتائبيين الذين أكملوا « المهمة » فقاموا بنسف بيوت من ينتمون إلى «الحركة الوطنية » المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية ، ثم أضرموا فيها النيران حيث ظل دخان الحرائق يخيم فوق القرية طوال يومين كاملين ـ صحيفة « النهار » اللبنانية ، ١٩٧٦/١٠/١٩ .

الثمانينات ـ أن تقدم حركة « أمل » الشيعية اللبنانية على محاصرة مخيمات الفلسطينيين وتجويعها وقصفها بالمدافع والصواريخ !

□ □ **أما المرحلة الرابعة** : من هذه المراحل التى مر بها الجنوب اللبنانى ، فهى المرحلة الأطول ـ زمنا ومعاناة ـ وهى تمتد من نهاية حرب السنتين فى عام ١٩٧٦ وإلى أن استقرت الأمور على النحو القائم اليوم .. هذا إذا كان فى الوضع البائس السائد فى الجنوب الآن مايمكن أن يوصف « بالاستقرار » !

شهدت هذه المرحلة أكثر الأحداث جسامة وأشدها هولا ، كما شهدت عدة محاولات لإقرار الأمن وإعادة سلطة الدولة إلى الجنوب .. وهى محاولات لم يكتب لها النجاح ، لسوء الحظ ، رغم استعانة لبنان بالمجتمع الدولى وجامعة الدول العربية فى هذا السبيل . وخلاصة هذه المرحلة أى منذ أواخر عام ١٩٧٦ ، تشكلت ملامح الوضع الراهن فى جنوب لبنان ـ عبر الأحداث المتتابعة والمتلاحقة ـ والذى لايزال يصدق عليه القول بأنه خارج نطاق أى سيطرة ، ولايزال ينذر بأوخم العواقب :

■ ولعل أوضح الحقائق التى « استقرت » خلال هذه المرحلة ، وأكثرها خطورة فى الوقت ذاته ، هى سيطرة إسرائيل وإعلاء كلمتها فى الجنوب اللبنانى . ولقد كانت « عملية الليطانى » التى نفذتها القوات الاسرائيلية فى شهر مارس « آذار » عام ١٩٧٨ ، هى مجرد الخطوة الأولى من جانب إسرائيل ، فى سبيل هذه السيطرة . ذلك أن هذا الغزو هو الذى مهد لانشاء « الحزام الأمنى » الذى سلمته إسرائيل لعميلها الرائد « سعد حداد » وقواته ، لكى يتولى ـ تحت رقابتها وبتوجيهها ـ مسئولية التصدى لأى عمل يمكن اعتباره تهديدا لأمن الجليل ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، أو المستعمرات المقامة فى شمال إسرائيل . **وظل سعد حداد ، إلى أن مات فى أحد المستشفيات الاسرائيلية ، يؤدى هذه المهمة فى منطقة تمتد على طول حدود لبنان الجنوبية وبعمق ـ داخل الأراضى اللبنانية طبعا ـ يبلغ متوسطة سبعة كيلومترات** . ولم يكتف سعد حداد ، الذى خلفه بعد موته ضابط لبنانى منشق آخر هو « أنطوان لحد » ، بمجرد « التصدى » .. وإنما كان يعمد إلى تنفيذ التعليمات الاسرائيلية بالمشاركة فى قصف المخيمات والمواقع الفلسطينية وكذلك المدن والقرى اللبنانية ، فى كل أنحاء الجنوب ، بحجة الرد على عملية فلسطينية أو للتمهيد لغارة أو عملية إسرائيلية أو بافتعال أية ذريعة كالضغط لإرغام الحكومة اللبنانية على دفع رواتب جنوده ـ والذين كان قسم كبير منهم من جنود الجيش اللبنانى النظامى ـ أو للمطالبة بمد منطقته بالتيار الكهربائى .. إلى غير ذلك من أسباب .

ولاتزال الميليشيات الحدودية - التى ارتضت لنفسها أن تكون « **جدارا لبنانيا** » يحمى إسرائيل على حساب سيادة لبنان وسلامته ، وحتى بعد خروج المقاومة الفلسطينية - تقوم بمهمتها فى منطقة الحزام الأمنى كما حددتها إسرائيل . ويشترك رجال هذه الميليشيات ، كما تؤكد الأحداث والمعلومات الواردة من الجنوب اللبنانى ، فى العمليات التى تقوم بها القوات الاسرائيلية والتى تتوغل خلالها داخل الأراضى اللبنانية .. إما بحجة البحث عن « مخربين » مزعومين ، أو لتدمير « القواعد الإرهابية » ، أو لهدم منازل « المشتبه فيهم » من أهالى القرى الجنوبية ، أو حتى لمجرد « التفتيش » والاطمئنان . وينفذ رجال الميليشيات التعليمات الإسرائيلية بحذافيرها ، ليس ضد مواطنيهم فقط ، وإنما أيضا ضد عناصر قوات الطوارىء الدولية العاملة فى جنوب لبنان .

■ ويعتبر وجود قوات الطوارىء[٢٥] فى الجنوب اللبنانى ، منذ عام ١٩٧٨ ، وحتى الآن ، من أبرز سمات الوضع القائم فى جنوب لبنان . ومعروف أن هذه القوات كانت قد جاءت إلى لبنان لكى تنتشر فى المنطقة الجنوبية التى احتلتها القوات الاسرائيلية فى غزوها الأول الذى وقع فى هذا العام ، وتشرف على انسحاب القوات الغازية ، وتساعد الدولة اللبنانية على استعادة سيطرتها على المنطقة ، وذلك وفقا للقرار الشهير الذى أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو القرار رقم ٤٢٥ . وقد نظر كل طرف من الأطراف إلى مهمة قوات الطوارىء ، منذ بدايتها ، من منظوره الخاص وفسره وفقا لمنطقه ومصلحته :

□ **فالدولة اللبنانية** فسرت المهمة المنوطة بقوات الطوارىء على أنها محددة بهدف واضح وصريح وهو مساعدة لبنان على استعادة سلطته الشرعية كاملة على منطقة الجنوب حتى الحدود الدولية المعترف بها . ولذلك فإنها ظلت متمسكة باستمرار بوجود هذه القوات ، على أمل أن تتمكن يوما مامن تحقيق الهدف الذى جاءت من أجله .

□ **والمقاومة الفلسطينية** فسرت المهمة بأنها تعنى التأكد من إخراج القوات الاسرائيلية نهائيا من جنوب لبنان .. بما يشمله ذلك من ضرورة تصفية

---

(٢٥) كانت قوات الطوارىء الدولية العاملة فى جنوب لبنان تضم ٦٩٤٥ جنديا ، فى الفترة التى سبقت الغزو الإسرائيلى الثانى للبنان فى عام ١٩٨٢ ، ثم اعيد تشكيلها من ٦٢٨٦ جنديا بعد ، الانسحاب ، الاسرائيلى الثانى . وهى تضم وحدات من فيجى وفرنسا وغانا وايرلندا ونيبال ونيجيريا والنرويج وهولندا والسنغال .. بالإضافة إلى وحدات عملانية ، لوجستية ، من فرنسا وإيطاليا والنرويج والسويد .

الميليشيات العميلة التى أنشأتها إسرائيل فى منطقة الحدود وقدمت لها كل الدعم والمساندة .

□ **أما إسرائيل** - التى شككت منذ البداية فى جدوى قوات الطوارىء - فإنها ظلت تعلن أن ماينبغى على هذه القوات عمله هو منع « النشاط التخريبى » فى منطقة جنوب لبنان ، أى العمل على وقف العمليات الفدائية التى زعمت إسرائيل أنها - وليست الأطماع بعيدة المدى فى الأرض والمياه - هى السبب فى قيامها بالعملية العسكرية التى حملت اسم « عملية الليطانى » .

ولكن الذى حدث بالفعل ، هو أن قوات الطوارىء لم تتمكن من تحقيق أى هدف ، باستثناء أمر واحد هو أن وجودها ظل يجسد إرادة المجتمع الدولى واعترافه بسيادة لبنان على المنطقة الجنوبية حتى الحدود الدولية .. على الرغم من أن ذلك لم يشكل قيدا على حرية إسرائيل المطلقة فى العمل على هواها . أما فيما عدا ذلك ، فإن قوات الطوارىء تحولت - للأسف - إلى « **شاهد زور** » لم يستطع أن يؤدى دورا أو يمنع شرا .. بل إن جنودها أنفسهم تعرضوا لاعتداءات وقعت عليهم من مختلف الأطراف ، وقتل عدد غير قليل منهم نتيجة لذلك ، بل إن القوات الاسرائيلية التى عادت إلى لبنان غازية مرة أخرى فى عام ١٩٨٢ ، لم تُقم أى اعتبار لوجود قوات الطوارىء ، فتجاهلتها وتجاوزت منطقة عملياتها وهى تندفع شمالا فى اتجاه بيروت .

وعندما كان لبنان يتفاوض مع إسرائيل - تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية - لكى تسحب قواتها الغازية من لبنان ، وهى المفاوضات التى امتدت حتى العام التالى وأسفرت عن اتفاق ١٧ مايو « آيار » الذى ألغاه لبنان فيما بعد ، رفضت إسرائيل كليا أن يكون لقوات الطوارىء أى دور فى إقرار الأمن فى منطقة الجنوب اللبنانى . وأصرت إسرائيل على أن تكون هناك « ترتيبات أمن » فى المنطقة تتولى هى الإشراف على تنفيذها ، وهى ترتيبات تسمح لاسرائيل بتكريس منطقة « الحزام الأمنى » التى أصبحت بعد الغزو الثانى أوسع وأعمق مما كانت عليه . وقد أقامت إسرائيل هذا الحزام ، على أى حال ، دون أن يكون لذلك علاقة بوجود الاتفاق مع لبنان أو إلغائه ، وكثرت عملياتها التى تدخل خلالها القوات الاسرائيلية إلى هذه المنطقة بحجة التفتيش حينا ومطاردة « المخربين » أحيانا ، وأصبحت حدود لبنان - وتحت سمع وبصر قوات الأمم المتحدة - وكأنه لا وجود لها على الإطلاق ، وأضحى الجنوب اللبنانى مرتعا للجنود الاسرائيليين فى كل وقت .

وفضلا عن ذلك ، فإنه عندما بدا أن هناك خطرا حقيقيا يتهدد مخيمات اللاجئين الفلسطينين فى الجنوب اللبنانى - وهو خطر اثبتت الأيام جديته فيما بعد - واقترحت قيادة المقاومة الفلسطينية ، التى كانت قد غادرت لبنان ، أن تتولى قوات الأمم المتحدة الموجودة بالفعل بالمنطقة توفير الحماية للمخيمات ، فإن هذا الاقتراح ظل مستعصيا على التنفيذ ، واضطرت القيادة الفلسطينية الى العمل على اعادة بعض المقاتلين الذين اخذوا يتسللون تباعا الى لبنان ، وخاصة الى الجنوب ، للعمل على توفير هذه الحماية للمخيمات وسكانها .

■ فى هذه المرحلة أيضا ، أى التالية لحرب السنتين ، جرت محاولات عدة من جانب الدولة اللبنانية - فى عهد الرئيس إلياس سركيس - لانقاذ الجنوب من الأخطار الكثيرة التى كانت تتهدده والتى كانت واضحة جليّة أمام الجميع . وحاولت الدولة ، فى هذا السبيل ، الاستعانة بمساعدات جامعة الدولة العربية التى اتخذت عدة قرارات - وخاصة فى قمة تونس عام ١٩٧٩ - وشكلت لجنة للمتابعة كلفتها بإجراء الاتصالات وتذليل العقبات التى تعيق إرسال قوة من الجيش اللبنانى إلى المنطقة الجنوبية .. على افتراض أن هذه الخطوة تمكن لبنان من فرض سلطته الشرعية على المنطقة . ولكن مهمة اللجنة - وبالتالى محاولات الدولة اللبنانية - اصطدمت بعقبات لا أول لها ولا آخر ، رغم أنها كانت تجرى قبل أن يزداد الأمر تعقيدا بفعل الغزو الاسرائيلى الشامل ، وبالتحديد فى أواخر عام ١٩٧٩ وخلال عام ١٩٨٠ . فقد كانت إسرائيل ماضية ، رغم كل شىء ، فى العمل على ترتيب الأوضاع على النحو الذى يلائمها فى الجنوب .. مستخدمة فى ذلك قوات الضابط المنشق سعد حداد الذى لم يتورع عن أن يعلن أنه سيقاوم دخول الجيش اللبنانى إلى الجنوب ويتصدى له بالقوة . وكانت المقاومة الفلسطينية تنظر إلى هذه الخطوة - من جانبها - بكل الحذر والشك ، وتعمل خفية على إحباطها بإثارة اعتراضات حلفائها اللبنانيين فى « الحركة الوطنية » ، رغم إعلان القادة الفلسطينيين تكرارا استعدادهم « لتسهيل » مهمة دخول الجيش إلى الجنوب .. وهو ماكان يعنى الاستعداد ، فى الوقت نفسه ، أو الموافقة على الحد من الانتشار الفلسطينى المسلح خارج المخيمات وفقا لما تنص عليه الاتفاقات مع الدولة اللبنانية . ولعلنا نشير هنا إلى أن السيد ياسر عرفات قد أبلغ بنفسه أعضاء لجنة المتابعة العربية ذات مرة ، فى إجتماع عقده معهم فى أواخر عام ١٩٧٩ ، أن الوجود الفلسطينى المسلح شمالى نهر « الليطانى » أكبر بكثير - بالفعل - مما هو مسموح به فى الاتفاقات المعقودة بين لبنان والمقاومة . وبرر عرفات ذلك ، فى حديثه مع أعضاء لجنة المتابعة ، باضطرار قوات المقاومة التى كانت موجودة

جنوبى النهر إلى النزوح شمالا بسبب تكرار الاعتداءات الإسرائيلية . وأكد أن هذا الوجود الفلسطينى «سيعود إلى المخيمات بمجرد عودة الأمن المفقود فى الجنوب» ..[٢٦] .

وهكذا ظل الوضع القائم - والمنذر بشتى الأخطار - قائما فى جنوب لبنان ، رغم كل المحاولات التى بذلت ، واستمرت المقاومة الفلسطينية تضع العقبات - فعليا - أمام فرض سيادة الدولة اللبنانية على جزء من أرض لبنان ، وذلك مع افتراض أن الحكومة اللبنانية قادرة على تذليل العقبات الأخرى الشائكة والمتشابكة ذات الأبعاد الإقليمية والدولية . ولم يكن هناك من سبب يدفع المقاومة الفلسطينية إلى ذلك سوى الشكوك المزمنة التى تراكمت لديها ضد الجيش اللبنانى ، والخوف من أن يؤدى دخوله الجنوب إلى تكبيل قوتها والحد من قدرتها على صد الاعتداءات الإسرائيلية التى تظل احتمالاتها قائمة فى كل وقت . **أما إسرائيل ، فقد ظلت تنفذ سياستها ، غير عابئة لا بالدولة اللبنانية ، ولا بلجنة المتابعة العربية ، ولابقوات الطوارىء .. إلى أن قررت القيام فيما بعد بغزوها الثانى الكبير . وانتهت المحاولات اللبنانية ، وجهود لجنة المتابعة ، إلى .. لاشىء .**

وحتى الآن ، وبعد مرور أكثر من أربعة عشر عاما على اندلاع الحرب الأهلية ، لايزال لبنان مجروح السيادة .. ولايزال الجنوب اللبنانى ينزف ألماً .. ودماً !

---

(٢٦) صحيفة «النهار» اللبنانية - ١٩٧٩/١٢/٢١ .

الفصل الخامس

الصراع والاختراق: سوريا ..وإسرائيل

لمن الأرض ؟ ولمن الجو ؟!

فى الخامس والعشرين من شهر يوليو « تموز » عام ١٩٨٩ ، أطلقت القوات السورية المتمركزة فى وادى البقاع ، شرقى لبنان ، خمسة صواريخ باتجاه طائرتين مقاتلتين إسرائيليتين كانتا تحلقان على ارتفاع منخفض فوق منطقة « راشيا » التى لاتبعد أكثر من عشرة كيلو مترات عن الحدود السورية[١] . وعلى الرغم من أنه لم يكن قد وقع مثل هذا الحادث منذ أكثر من عام ، إلا أنه اعتبر « روتينيا » ، ولم يلفت كثيرا أنظار المراقبين والمتابعين للتطورات الجارية فى المنطقة .

وخلال الأيام التالية ، حدث أن تبادلت القوات السورية وحلفاؤها قصفا عنيفا مع قوات العماد « ميشيل عون » قائد الجيش الذى عينه الرئيس أمين الجميل فى عام ١٩٨٨ رئيسا لحكومة عسكرية قبل أن تنتهى مدة رئاسته ويغادر القصر الجمهورى .. ثم لبنان كله فيما بعد . وقد تساقطت القذائف كالمطر ، خلال هذا القصف المتبادل ، ولمدة تسع ساعات متصلة ، على الأحياء السكنية فى بيروت بشطريها الشرقى والغربى وعلى قرى الساحل والجبل بالمناطق المحيطة والقريبة من العاصمة .. مما تسبب فى مقتل العشرات وإصابة المئات . ثم ازداد القتال عنفا وضراوة ، خلال الأيام التالية ، حتى قيل إن ثلاثة أرباع سكان بيروت قد اضطروا لهجرها فرارا من الموت الأعمى الذى كان يطاردهم فى البيوت والمخابىء . وقد كان القصف الذى جرى على هذا النحو العنيف ، جزءا من هذه الحلقة من الصراع التى تمثلت فى محاولة العماد ميشيل عون الخروج أو التمرد على « الدور السورى » فى لبنان ، حتى ولو باستخدام القوة العسكرية . وردت القوات السورية بحصار برى وبحرى شامل لمنع وصول السلاح إلى قوات عون .. فسوريا ، لم تكن على استعداد - بعد - للتخلى عن « دورها » فى لبنان ، وهو ماكان قائد الجيش اللبنانى يتجاهله ، على مايبدو ، رغم أنه يجسد إحدى الحقائق الأساسية التى تشكلت ورسخت فى لبنان على امتداد السنوات العصيبة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩ !!

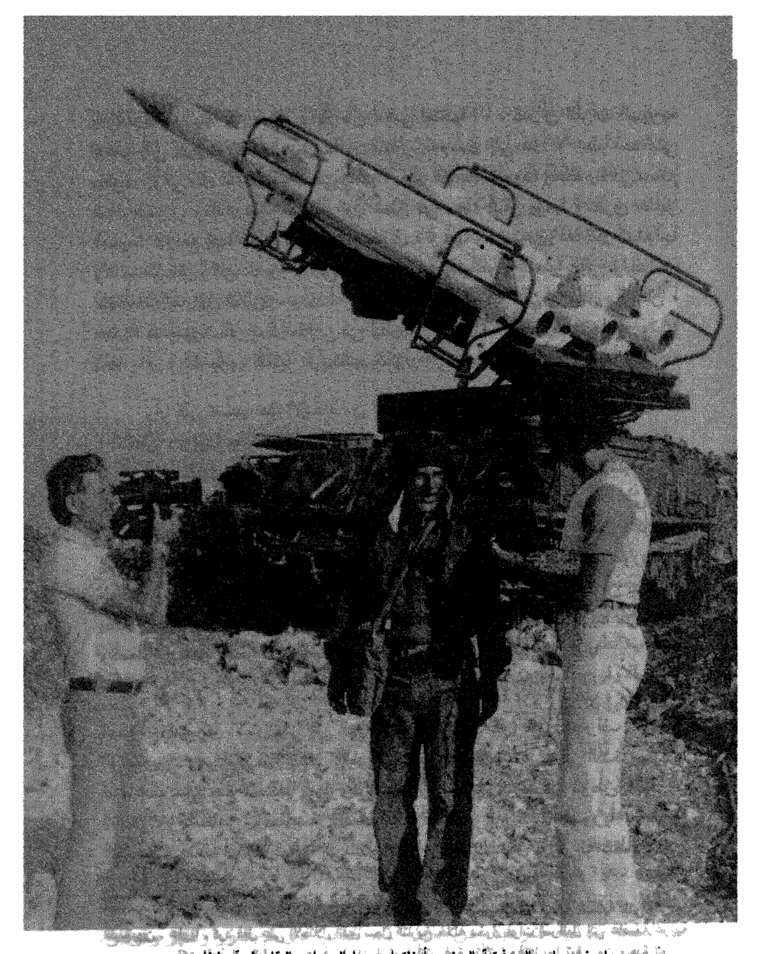
---

(١) صحيفة « الأهرام » - ١٩٨٩/٧/٢٦ .

غير أن تتابع الأنباء على هذا النحو ، فى تلك الأيام الملتهبة من صيف عام ١٩٨٩ ، أثار بالنسبة لى ذكريات عديدة وجعلنى أستعيد شريطا زاخرا بالأحداث التى تتعلق بذلك الجانب الخطير من المشكلة اللبنانية المتمثل فى **الصراع السورى - الإسرائيلى على أرض لبنان ، والذى جعل بعض المراقبين - داخل لبنان وخارجه - يذهب إلى اعتبار أن المشكلة اللبنانية ماهى فى جوهرها سوى نتيجة لهذا الصراع .. أى أن لبنان ، الذى يحتل هذه البقعة الجغرافية بين سوريا وإسرائيل ، إنما تمزق على هذا النحو الذى نراه نتيجة للعبة الشد والجذب بين هذين البلدين اللذين يفوقانه قوة ولايستطيع دفع تأثيرهما الكاسح على ساحته .. أو هو بالأحرى تحول ليكون الساحة الفعلية للصراع بينهما بعد أن توقف إطلاق النار على حدودهما منذ حرب أكتوبر « تشرين الأول » عام ١٩٧٣ .**

وأذكر أن أول ماسمعت عن لعبة الشد والجذب بين سوريا وإسرائيل على الساحة اللبنانية ، فى أعقاب « حرب السنتين » مباشرة ودخول قوات الردع إلى لبنان ، **كان ادعاء يقول إن هناك اتفاقا سوريا إسرائيليا غير مكتوب يقضى باقتسام السيطرة على لبنان .. بحيث تكون السيطرة على الأرض لسوريا ، والسيطرة فى السماء لإسرائيل ! وعلى الرغم من أن أحدا لم يتمكن أبدا من إثبات هذا الادعاء أو التحقق من صحته ، فضلا عن صعوبة تصور إمكان ترتيب مثل هذا الاتفاق ، إلا أن الأحداث والتطورات المتتابعة أثبتت صحته إلى حد كبير . فقد ظلت السيطرة على الأرض لسوريا بالفعل ، وبقيت السيطرة فى السماء لاسرائيل ، فيما عدا حالات استثنائية معروفة كالغزو الإسرائيلى وخروج القوات السورية من بيروت فى أوائل الثمانينات .. وباستثناء الوضع فى الجنوب اللبنانى ككل حيث تأكدت السيطرة كلها لإسرائيل ، ليس فى الأرض والسماء فقط وإنما على البشر أيضا ! فقد أصبحت القوات الاسرائيلية - منذ عام غزو لبنان - تجوب منطقة الجنوب كيفما تشاء وبكل حرية ، فتقتحم القرى وتنسف البيوت وتخطف من تشاء من الأهالى ..** على نحو مافعلت بالشيخ « عبد الكريم عبيد » الذى فجّرت عملية اختطافه من بلدة « جبشيت » قضية الرهائن المحتجزين فى لبنان ، وأشاعت - فى أغسطس « آب » عام ١٩٨٩ - التوتر فى المنطقة بأكملها ، وحركت قطع الأسطول الأمريكى السادس أمام الشواطىء اللبنانية .

ولكن هذه الاستثناءات كان من شأنها أن تثبت القاعدة وتؤكدها . فقد خرجت



صواريخ « سام » السوفيتية الصنع ، أدخلتها سوريا إلى وادى البقاع شرقى لبنان ..
فكانت أزمة كادت تشعل حربا سورية اسرائيلية على أرض لبنان .

هل كان السبب ان ادخال الصواريخ المضادة للطائرات قد أخل بقاعدة اقتسام النفوذ فى لبنان ؟

القوات الاسرائيلية من معظم « الأرض » التى احتلتها (٢) ، كما أن القوات السورية عادت إلى بيروت لتستأنف دورها .. انتظارا للتوصل إلى حل لا يعلم أحد متى يجيء . وفى ظل هذا الواقع الفعلى القائم ، بقيت القوات موجودة ومنتشرة فى معظم أنحاء لبنان ، وظلت طائرات إسرائيل تحلق فى سماء لبنان يوميا وتخرق حاجز الصوت فترتفع إليها عيون البعض فى تكاسل ، ترقبها وهى تمرق فلا تثير احتجاجا ولاتشد انتباها وكأن الأمر لايعنى أحداً .. اللهم إذا تحول التحليق إلى واحد من اعتداءات إسرائيل الكثيرة ، وأخذت الطائرات تصب قذائفها على الأرض والسكان ، فعندها قد يتحرك من يمثل ماتبقى فى لبنان من « سلطة » ليصدر احتجاجا روتينيا بحتا ، أو ربما جرى التفكير فى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن !

وأيا كان نصيب هذا الادعاء من الصحة ، فإننا يجب أن نتنبه إلى أن مثل هذا « الاتفاق » - إن وجد - لم يكن ليخفف من حدة الصراع السورى الإسرائيلى على أرض لبنان طوال عقد السبعينات ومابعده ، ولاسيما بعد اندلاع الحرب الأهلية . وقد اتخذ هذا الصراع طبيعة الكرّ والفرّ بين الخصمين اللدودين ، وبلغ ذروته على وجه الخصوص فى عام ١٩٨٣ . عندما تمكنت إسرائيل من تحقيق انجاز ضخم بالتوصل إلى مشروع الاتفاق الشهير مع لبنان - اتفاق ١٧ مايو « آيار » - مما دفع سوريا إلى خوض معركة هائلة إلى أن استطاعت إسقاط الاتفاق . على أننا ينبغى أن نسجل ، بداية ، عددا من الملاحظات الهامة على هذا الصراع الذى أضاف مزيدا من الآلام والمعاناة وأهدر الكثير من الدماء على أرض لبنان :

■ **أولا** : أنه لايمكن اعتبار اللبنانيين أبرياء تماما من « الذنب » ، فى جرّ الصراع السورى الاسرائيلى إلى الساحة اللبنانية . فقد كان أحد الأطراف اللبنانيين الرئيسيين - وهو الطرف اليمينى المارونى - هو الذى دعا سوريا إلى التدخل بقواتها لمساعدته على قمع التحالف المناوىء الذى كان يضم شركاءهم فى الوطن - الطرف التقدمى والاسلامى والمقاومة الفلسطينية . صحيح أنه كانت لسوريا حساباتها الخاصة ، عندما أدخلت قواتها إلى لبنان ، إلا أن هذا الدخول توافر له غطاء لبنانى

---

(٢) انسحبت القوات الإسرائيلية من بيروت والجبل تحت ضغط المقاومة الشعبية الصلبة التى قام بها اللبنانيون - عفويا - كرد فعل على الاحتلال الذى سجل التاريخ خلاله دخول قوات إسرائيل إلى عاصمة عربية لأول مرة . ولكن نفوذ إسرائيل ودورها فى لبنان استمرا أكثر قوة وتأثيرا وفتكا بما تبقى من وحدة الوطن اللبنانى ، وليس أدل على ذلك من إنشاء « مكتب اتصال » اسرائيلى فى منطقة « ضبية » شرقى بيروت رغم عدم وجود اتفاق من أى نوع مع السلطة الشرعية فى لبنان ، ورغم إعلان قيادة الجيش اللبنانى - فى يوليو « تموز » عام ١٩٨٤ - رفع « الحماية » عن المكتب الإسرائيلى . (راجع صحيفة « الشرق الأوسط » فى ١٩٨٤/٧/٢٤) .

مسبق .. تماماً مثلما حدث حينما دفع الزعماء الموارنة الرئيس اللبنانى الأسبق إلياس سركيس إلى طلب دخول « قوات الردع العربية » رسميا ، بهدف إقرار الأمن فى لبنان وفرض سلطة الدولة الشرعية على كل أنحائه ، وهو هدف لم يقدر له أن يتحقق أبدا لسوء الحظ . وفى الوقت نفسه ، وبينما كانت القوات السورية تبدأ أولى خطوات « التورط » العسكرى فى لبنان ، كان زعماء الموارنة ـ آل شمعون وآل الجميل تحديدا ـ يبدأون اتصالاتهم الأولى مع إسرائيل بدعوى مساعدتهم على التخلص من « الشيطان الفلسطينى » أيضا . وعندما تغيرت الظروف ، وتقلّبت التربة بعد دخول القوات السورية وانتشارها فى معظم أنحاء لبنان ، فإن الطرف اللبنانى الذى قاومها بشراسة فى البداية قبل أن يتحول ليصبح هو حليفها الأكبر فيما تلا ذلك من مراحل الصراع .

■ **ثانيا** : أن الدور الإسرائيلى فى لبنان ، والذى كان خفيا ومستترا قبل الحرب الأهلية ، أصبح مباشرا وجسورا وعلنيا فيما بعد . فقد انتهزت إسرائيل الظروف التى هيأتها الحرب ، وانطلقت سريعا إلى هدفها لتحقيق مصالحها المباشرة من ناحية والتصدى للنفوذ السورى من ناحية أخرى . وعلى الرغم من أن **قيادات حزبى الأحرار والكتائب ظلوا يصرون فيما بعد على أن اتصالاتهم مع إسرائيل كانت تتسم بالندّية ، وأن العلاقة معها كانت علاقة « حلفاء لا عملاء »** ، على حد تعبير الكتائبى « جوزيف أبو خليل »[٣] ، إلا أنه كان من الواضح أن إسرائيل حرصت على إملاء شروطها لهذه العلاقة منذ البداية ، وأصرّت على أن تكون لها الكلمة الأولى والأخيرة ، بحيث تكون دائما فى وضع يسمح لها بإدارة الصراع على النحو الذى يلائمها .

■ **ثالثا** : أنه مع تزايد الدور الإسرائيلى فى لبنان ، يصبح من العسير تصور قبول سوريا إخراج قواتها من الأراضى اللبنانية ـ وهو مايفقدها الورقة الوحيدة المتبقية لها فى لعبة الصراع الإقليمية ـ دون أن تطمئن إلى أن لبنان لن يصبح فى المستقبل مصدر تهديد لها . ولقد كان المسئولون السوريون يستشيطون غضبا كلما صدرت دعوة من إحدى الجهات تطالب بإخراج « كل القوات الأجنبية » من لبنان ، رافضين ماتنطوى عليه هذه الدعوة من مساواة بين وجود قواتهم التى دخلت بطلب من السلطة اللبنانية الشرعية وبين دخول الإسرائيليين الذى تم بالغزو والقهر وفرض نفسه بقوة الاحتلال .

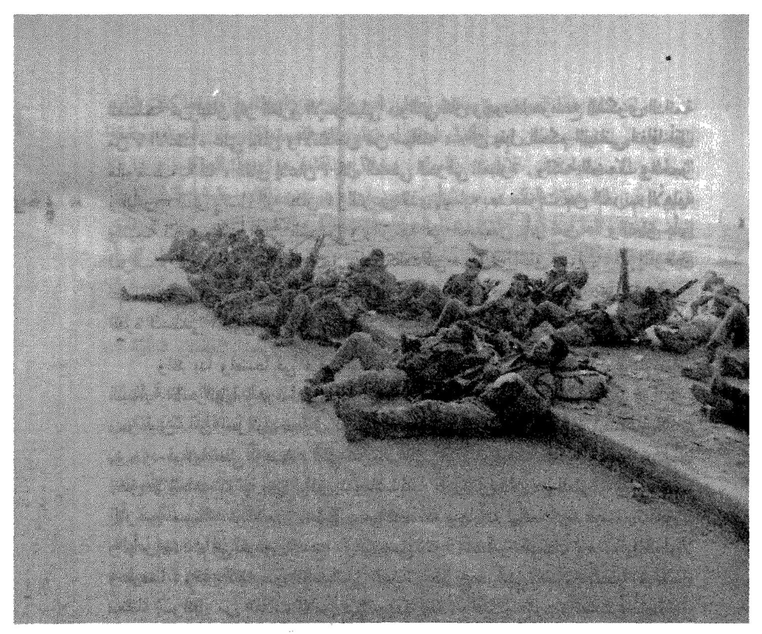
---

(٣) راجع حلقات « حرب لبنان ـ مراجعة ونقد ذاتى » ـ وهى حلقات كتبها القيادى الكتائبى جوزيف أبو خليل لصحيفة « الحياة » باللغة العربية فى لندن ـ حلقة ٢٠ يوليو « تموز » ١٩٨٩ .

فمن الواضح ، إذن ، أن التوصل إلى ترتيب الأوضاع فى لبنان ، على نحو يطمئن سوريا ويهدىء من مخاوفها بالنسبة للمستقبل ، هو الشرط الذى لابد من تحقيقه قبل المطالبة بانسحاب القوات السورية - طوعا - من الأراضى اللبنانية .
ولابد من الإشارة إلى أن سوريا قد حاولت مرارا ، من خلال مبادرات متتالية قامت بها على امتداد سنوات الأزمة ، أن تحقق ترتيب الأوضاع الذى يؤمّن ظهرها فى لبنان ويساعد فى الوقت ذاته على إطفاء هذه النار المشتعلة بالقرب منها حتى لاتمتد إليها فى أى وقت . وكانت سوريا ، من خلال هذه المبادرات ، تحاول أن تحمل الأطراف اللبنانيين المتناحرين على مساعدتها على تحقيق ذلك بالاتفاق على حد أدنى يتيح - فى الوقت نفسه - إغلاق تلك الثغرة الخطيرة التى أوجدها التغلغل الإسرائيلى فى لبنان والتى وصلت إسرائيل بها إلى « خاصرة » سوريا مباشرة . ولكن جميع المحاولات السورية ، بدءا من تشكيل « هيئة الحوار الوطنى » فى عام ١٩٧٥ ، ثم طرح « الوثيقة الدستورية » التى أعلنها الرئيس الأسبق سليمان فرنجية فى عام ١٩٧٦ ووصولا إلى عقد مؤتمرين للحوار فى جنيف ثم فى لوزان بسويسرا عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .. انتهت كلها إلى لاشىء !

■ **رابعا** : أن الصراع كان يتأثر ، بالضرورة ، بالتطورات الجارية فى المنطقة ، فيشتد سخونة عندما تقع تطورات ترضى أحد طرفيه أو تغضب الآخر .. مثلما حدث عند إعلان اتفاق « فك الاشتباك » بين القوات على الجبهة المصرية ، وعندما قام الرئيس السابق أنور السادات بزيارة القدس ، ثم عند توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وهكذا . وبالقطع ، فإن لبنان كان هو الذى يدفع ثمن تأجج نيران الصراع السورى الإسرائيلى باعتباره ساحة ممارسة هذا الصراع ، وهى ساحة ظلت « جاهزة » فى كل وقت للكر والفر ، بعيدا عن الجبهة والحدود المشتركة التى لم يكن أى من الطرفين يريد إشعالها .

■ **خامسا** : أن تمادى هذا الصراع السورى الاسرائيلى على أرض لبنان ، قد زاد الموقف تعقيدا وأدى إلى ربط المشكلة اللبنانية أكثر فأكثر - رغم خروج المقاومة الفلسطينية وقيادتها - بقضية الشرق الأوسط . ولذلك فإننا نجد أن هناك قناعة قد تكونت لدى الكثيرين - وهم محقون فى ذلك - بأن المشكلة المزمنة فى لبنان ، والتى مافتىء ينزف بسببها منذ عام ١٩٧٥ ، لن تجد حلا يعيد الهدوء والاستقرار والأمن إلى هذا البلد المنكوب إلا بعد التوصل إلى تحقيق تسوية نهائية ودائمة فى المنطقة .



جنود إسرائيليون « يستريحون » من القتال على شاطىء « عين المريسة » فى بيروت الغربية ، بعد دخول القوات الاسرائيلية إلى العاصمة اللبنانية .والصورة التقطت يوم ١٦ سبتمبر « ايلول » ١٩٨٢ ،قبل ٤٨ ساعة تقريبا من وقوع مذابح المخيمات المشهورة فى صبرا وشاتيلا .

الأطماع .. والاختراق ..

بلغ الصراع السورى الإسرائيلى فى لبنان ذروته في النصف الثانى من عام ١٩٨٣ ، وأوائل عام ١٩٨٤ ، بعد أن أقدم لبنان على توقيع اتفاق مع إسرائيل فى شهر مايو « آيار » عام ١٩٨٣ ـ بعد مرور أقل من سنة على غزو القوات الإسرائيلية للبنان ـ ولكن هذا الاتفاق أسقط قبل أن تستكمل الخطوات القانونية لاقراره ووضعه موضع التنفيذ .

وينبغى أن نسلم ـ بداية ـ أن الاتفاق كان مجحفا إلى أقصى حد بلبنان وحقوقه كدولة مستقلة ذات سيادة . ولم يكن متصورا ، بعد خروج المقاومة الفلسطينية

المسلحة من لبنان إثر الغزو الإسرائيلى ، والتى كان وجودها موضع الشكوى الدائمة من « الاعتداء على لبنان والانتقاص من سيادته » ، أن يقبل الحكم اللبنانى اتفاقا أقل مايوصف به أنه « اتفاق إذعان » بكل المعنى الحرفى للعبارة . ولكنه الضعف والعجز واليأس ، الذى وصل إليه لبنان ، والتردى الذى أصابه بعد سنوات من الحرب الأهلية ونتيجة الغزو الاسرائيلى الشرس ، والرغبة فى الخلاص بأى ثمن .. والتعلق بأى سراب أو أية « قشة » للإنقاذ ، حتى ولو كانت فى صورة « اتفاق إذعان » مع إسرائيل تم التفاوض عليه تحت وطأة الاحتلال وفى ظل ضغوط عاتية مارستها على لبنان القوة العظمى الأولى فى العالم : الولايات المتحدة الأمريكية !

ولقد بدا واضحا لى ، فى تلك الأيام ، من خلال متابعتى لسير المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية وهو ما لا بد قد لمسه كل من تابع هذه المفاوضات من مراسلين ومراقبين - أن إسرائيل تحاول انتهاز هذه الفرصة الذهبية ، وهى احتلالها للبنان ووجود قواتها على أرضه ، لكى تتوصل إلى إقرار ترتيبات نهائية ودائمة يضمنها اتفاق أو معاهدة دولية بين البلدين . وبلا شك ، فإن لبنان كان هو الطرف الأضعف : الأرض محتلة ، والشعب ممزق ، والاقتصاد منهار ، والحكم ضعيف وعاجز ، واليأس متحكم فى نفوس الجميع ، والفوضى لاتزال منتشرة فى كل انحاء البلاد طولا وعرضا . وكان المفاوض الإسرائيلى المخاتل يتذرع بدواعى الأمن ، شاكيا من طول معاناة إسرائيل من انفلات الأمن فى جنوب لبنان وحاجتها إلى ترتيبات أمنية تنهى هذه المعاناة مرة واحدة وإلى الأبد وتضمن عدم تجدد التهديدات لها فى المستقبل . ولكن الجميع كانوا على يقين من أن أغراض إسرائيل الحقيقية ، هى الاحتفاظ بالدور الاسرائيلى فى لبنان ، والذى يمكنها من تحقيق وضع أفضل لها فى اللعبة السياسية الجارية على مستوى المنطقة .. ثم الاحتفاظ بالنفوذ والسيطرة على الجنوب اللبنانى بصورة خاصة ، انتظارا للحظة الملائمة لإخراج المشاريع القديمة من ملفاتها وتحقيق المطامع الكامنة فى أرض الجنوب .. وفى مياهه على وجه الخصوص .

ولقد يكون من المفيد أن نتوقف هنا برهة ، لنستطرد قليلا فيما يمثله موضوع « المياه » من أهمية فى مستقبل الصراع فى الشرق الأوسط عموما ، نظرا لحيويته وخطورته وانعكاساته المحتملة على لبنان على وجه التحديد . ذلك أنه فى منطقة الشرق الأوسط - وهى من مناطق العالم قليلة الأمطار والتى تقع ، فى معظمها ، فى حزام الصحارى المدارية مما يجعل أراضيها إما قاحلة بشكل كامل أو شبه قاحلة - **يتوقع الخبراء أن يتحول الصراع المتمادى والمزمن فى المنطقة ، مستقبلا ، إلى عراك مباشر وشرس على نقطة المياه !**

ولقد كان هذا الموضوع يستحوذ على قدر كبير من اهتمامى ، بينما كنت أتابع الوضع فى جنوب لبنان ، وأحاول استقراء تطوراته المحتملة وسبر أغوار حقيقة المطامع الاسرائيلية فى الأرض والمياه . وخلال مناقشة حول هذا الموضوع جرت بينى وبين الصديق الدكتور « رشدى سعيد » - وهو من أكبر علماء الجيولوجيا المصريين والعرب ذوى الشهرة العالمية - أوضح لى الأستاذ الكبير من الحقائق العلمية ما جعلنى أزداد اقتناعا بخطورة الأطماع الاسرائيلية فى مصادر المياه اللبنانية . وبغض النظر - فى المجال الذى نحن بصدده الآن - عما تقوم به إسرائيل فعلياً من استغلال لموارد المياه فى الضفة الغربية المحتلة ومرتفعات الجولان السورية ، التى ضمتها إسرائيل اغتصابا ، فإننا يمكن أن نرصد الحقائق التالية :

١ ـ أن إسرائيل تحاول الاستفادة من كافة مصادر المياه المتاحة لها ، سواء ماتيسر لها من داخل حدودها أو ماجاء من خارجها ، استفادة تكاد تكون كاملة ، حيث تستخدم مايزيد على ٨٨ فى المائة من هذه المصادر . ويرى الدكتور رشدى سعيد أن إسرائيل ، التى حصلت على الجزء الأكبر من مصادر المياه المتاحة لها حاليا بطريق الاغتصاب ، لابد وأن تعتمد على القوة فى المستقبل ، ليس فقط لحماية هذا الماء بل ولإيجاد مصادر جديدة تواجه بها نموها مستقبلا وحاجات سكانها المتزايدة .. وهذا - بالضبط - هو مايحرك سياسة إسرائيل وتوسعاتها العدوانية .

٢ ـ أنه إذا كان الاستيلاء على هضبة الجولان يضمن لإسرائيل حصة من المياه تغتصبها من مياه نهرى الأردن واليرموك ، فإن استيلاءها على هضبة جنوب لبنان يمكنها من زيادة حصتها من المياه لاستخدامها المستقبلى . ففى هذه الهضبة - جنوب لبنان - يجرى نهر « الليطانى » الذى كان مطمعا للحركة الصهيونية منذ أوائل القرن العشرين ، وظل الاستيلاء عليه[٤] يمثل « أملا » يراود إسرائيل فى كل وقت .. منذ إنشائها وحتى اليوم[٥] .

---

(٤) من المعروف أنه عندما بدأت السياسة الإسرائيلية العدوانية إزاء لبنان تتحول من مرحلة الاعتداء بالإغارة وعمليات « الكوماندوز » ، إلى الغزو والاحتلال ، فإنها حرصت فى عمليتها الأولى التى قامت بها فى مارس عام ١٩٧٨ على أن تصل قواتها إلى مياه نهر « الليطانى » .. بل وحملت العملية اسم « عملية الليطانى » ، على الرغم من أنها نفذت تحت غطاء حملة إعلامية بدعوى مطاردة « المخربين » وإبعادهم عن الحدود الاسرائيلية لتوفير الحماية للمستوطنات فى شمالى إسرائيل .

(٥) فى مذكرات « موشى شاريت » ، إشارة إلى أن « نهر الليطانى » كان موضوعا دائما على جدول أعمال مجلس الوزراء الإسرائيلى منذ الخمسينات .

٣ ـ باستيلاء إسرائيل على جنوب لبنان وعلى هضبة الجولان ، يصبح تحويل نهر « الليطانى » إلى داخل إسرائيل ، كلية ، أمرا هينا . فهذا النهر ـ والكلام للدكتور رشدى سعيد أيضا ـ يتجه من منبعه إلى الجنوب حتى يصل إلى نقطة تقع بجوار حد إسرائيل الشمالى وبالقرب من قلعة « الشقيف » الشهيرة (التى كانت أحد المواقع الحصينة للمقاومة الفلسطينية قبل خروجها من لبنان) ، ومن هذه النقطة يتجه النهر فجأة إلى الغرب فى خانق عظيم حتى يصب فى البحر الأبيض المتوسط . وعند نقطة تحول النهر إلى الغرب ، يمكن تحويل مجراه إلى الجنوب ـ أى إلى داخل إسرائيل ـ عن طريق قناة لايزيد طولها على عشرة كيلو مترات ، ليصب فى بحيرة « طبرية » .

٤ ـ أن نهر « الليطانى » من الأنهار القليلة التى لم يتم استغلالها بالكامل . فلا يزال قسم كبير من مياهه ، يقدر بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب ، يلقى هدرا فى البحر . وقد كان هناك مشروع لبنانى لاستغلال هذه المياه فى رى أجزاء من وادى البقاع ، إلا أن تهديدات إسرائيل بالاضافة إلى تدخلات وضغوط خارجية أخرى ـ أمريكية أساسا فيما يقال ـ حالت دون تنفيذ المشروع .

٥ ـ أن نقص المياه فى إسرائيل ، أمر اعتبرته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، دائما ، بالغ الخطورة على « مستقبلها » ، على الرغم من كل الجهود التى قامت بها للاستفادة من كافة مصادر المياه المتاحة .. بما فى ذلك إعادة استخدام مياه الصرف استخداما يكاد يكون كاملا ، واستغلال المياه الجوفية إلى حد الوصول إلى « النقطة الحرجة » التى لايجوز معها الاستمرار فى هذا الاستغلال . ولذلك ، فإنه لايبدو أمام حكام إسرائيل من طريق آخر غير مصادر مياه « الجيران » .. وخصوصا لبنان ـ بالطبع ـ باعتباره مستباحا ، وسهل المنال !

هذه هى الحقيقة ـ إذن ـ فى بعض ملامحها .. حقيقة الأطماع والنوايا المبيتة ، مهما حاولت إسرائيل أن تثير من ضجيج حول « أوضاع الأمن » ، و « سلامة الجليل » ، ومهما حاولت تغطية أدوار عملائها من أمثال سعد حداد و أنطوان لحد وميليشياتهما ، ورغم كل ماتملأ به أسماع العالم عن « الحزام الأمنى » فى جنوب لبنان وأهميته لأمنها وسلامتها .

وربما يمكننا أن ندرك ـ عند هذه النقطة ـ أهمية التغلغل فى لبنان بالنسبة

لإسرائيل ، منذ وقت مبكر ، والضرورة القصوى للتصدى لنفوذ سوريا المتنامى و « تمددها » فى لبنان ، وهو ماكان لابد وأن يولّد صراعا عنيفا بينهما على « الفوز » بالسيطرة . وعلى الرغم من أن المبادرة كانت فى يد سوريا التى كانت طريقها أيسر وظروفها أفضل كثيرا ، بحكم الوجود التاريخى لها فى لبنان والعلاقات الوثيقة المعترف بها والجالية السورية الكبيرة والمصالح المتشابكة والحدود المفتوحة .. الخ ، إلا أن ذلك لم يُعجز إسرائيل ولم يصبها بالقنوط . والمؤكد أن المخابرات الإسرائيلية قد بدأت محاولات التغلغل فى لبنان ، مبكرا عما يعتقد الكثيرون ، فى أواخر الستينات أو أوائل السبعينات . وحتى إذا لم تكن للمخابرات الإسرائيلية ، بصورة مباشرة ، يد فى إشعال نار الفتنة التى أدت إلى الانفجار المدوّى للحرب الأهلية اللبنانية ، فإنه من الثابت أنها بادرت منذ أول لحظة إلى استغلال ظروف الحرب والفوضى التى رافقتها .. وانطلقت إلى هدفها بسرعة وقوة واندفاع ، مخترقة صفوف اللبنانيين المتحاربين لكى تلتقط الثمرة الناضجة والمتمثلة بالجناح المسيحى المارونى ، وذلك على الرغم من أن بعض الزعماء الموارنة ظل يعيش طويلا فى « وهم » أن القيادة المارونية كانت هى « صاحبة القرار » فى الاتصال بإسرائيل وأن إقامة العلاقة معها جاءت بمبادرة من هؤلاء الزعماء وليس نتيجة للاختراق الإسرائيلى الحاد والذى خُطط له جيدا .. الاختراق الذى كان - فى حقيقته - السهم القاتل الذى أصاب قلب لبنان ، وزعزع بنيانه ، وقوّض وحدة مواطنيه .

ويمثل نجاح هذا الاختراق مرحلة من مراحل الصراع السورى الإسرائيلى فى لبنان ، وهى مرحلة خسرتها سوريا التى لم تتمكن « مبادراتها » من تحقيق إنجاز يعتدّ به ، فى بدايات الحرب الأهلية ، رغم أن معظم الأوراق كانت بين يديها - حتى ذلك الوقت - وهو ماتسبب فى فتح ثغرة بالغة الخطورة أمام إسرائيل لإكمال اختراقها وتغلغلها . ولأن القيادات المارونية فى حزبى الأحرار والكتائب تصورت أن المبادرة كانت لها فى إنشاء هذه العلاقة مع اسرائيل - إما بسبب الغرور أو قصر النظر - فإنها ظنت أنها تستطيع التحكم فى مستوى هذه العلاقة ومضمونها واتجاهها .. وهو ماكشفت عنه ، فيما بعد ، كتابات القيادي الكتائبى - وأحد « أتباع » بشير الجميّل - « جوزيف أبو خليل » الذى ينقل إلينا ، مؤخرا جدا[٦] ، معلومات لها أهميتها - رغم ماتثيره من شجون وماتسببه من ألم - عن الاختراق الإسرائيلى الذى تصور الزعماء الموارنة أنهم كانوا يتحكمون فيه . ونستمع إليه - كشاهد عيان - يروى مايلى :

---

(٦) صحيفة « الحياة » اللندنية - ١٩٨٩/٧/٢٠ .

« .. حتى ذلك الحين (الأرجح أنه يقصد فترة ما من عام ١٩٧٦) ، كانت إسرائيل تتعامل معنا كجماعة لاتستحق إلا العطف وبعض المساعدة . وربما هى كانت تفتش عن موطىء قدم لها فى داخل لبنان ، وبالتأكيد كان يهمها أن يكون لها أصدقاء ، بل عملاء ، يزّودونها بالمعلومات على أنواعها . فمن أهم ماتعتمد عليه السياسة الإسرائيلية ، هى **المعلومات** تدفع ثمنها عند الضرورة بأغلى الأسعار ، حتى ليصحّ القول بأنه بتجميع أكبر كمية من المعلومات تخوض إسرائيل حروبها فى المنطقة وتنتصر . وقد تبين لى ، من أول اتصال ، أن لدى الدوائر الإسرائيلية من المعلومات الدقيقة عن لبنان مالا يصدق[٧] . **إنها تعرف عن بلادنا وعن العائلات اللبنانية ، خصوصا فى الجنوب ، مالا يعرفه أكثر اللبنانيين وأوسعهم إطلاعاً . تعرف الجنوب اللبنانى شبراً شبراً ، وبيتاً بيتاً ، وتعرف الأشخاص واحدا واحدا تقريبا . فماذا لو كانت تنظر إلينا أيضا كعملاء يضافون إلى عملائها السابقين والقدماء ؟** » .

يطرح القيادى الكتائبى هذا السؤال الذى ينطوى على إحساس دفين بحقيقة جوهر العلاقة ، بين الكتائب وإسرائيل ، ثم يمضى شارحا فيقرر **أن الدوائر الإسرائيلية « كانت قد أنشأت لنفسها أكثر من نقطة اتصال لها فى المناطق المسيحية ، تستقى بواسطتها المعلومات على أنواعها .. ولاتكتفى ـ ! ـ وظن بعضهم أن لاعيب فى الأمر ولا ضرر ، كما أن البعض الآخر جعل من نفسه ـ بعلمه أو من دون علمه ـ مخبرا لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ، يبيعها المعلومات مقابل تسهيلات للاتجار بالأسلحة » !!**

ثم يأتى « دفاع » جوزيف أبو خليل عن موقف قيادة حزب الكتائب إزاء هذا الاختراق الإسرائيلى عجيباً غاية العجب .. فهو يكاد يقول إن قيادة الكتائب رأت أن علاج الموقف لايكون إلا بحصر العمالة فى هذه القيادة وحدها ! ويروى ذلك بكلماته قائلا : « **.. وقد أحس الشيخ بيير الجميل بأن الاتصال بإسرائيل يتم على أكثر**

---

(٧) تكشف كتابة جوزيف أبو خليل ، فى هذه المقاطع ، عن أمر كنت قد لاحظته إبّان عملى فى لبنان ، وهو استعداد القيادات المارونية لـ « الانبهار » بكل ماهو إسرائيلى : قوة إسرائيل ، واستطاعتها التصدى لكل « العرب » مجتمعين ، والقدرة الأسطورية لجهاز مخابراتها .. الخ . وتدريجيا ، استطاعت هذه القيادات ـ وخاصة فى حزب الكتائب ـ نقل حالة الانبهار هذه إلى القواعد والمقاتلين ، عبر كتابات لم تكن تنقطع فى الصحف والمنشورات الحزبية وبرامج فى إذاعة « صوت لبنان » الكتائبية كانت تنطوى على إعجاب مستتر حينا وسافر حينا آخر بسياسة إسرائيل وقوتها وقدرتها و ـ خصوصا ـ بطشها بالفلسطينيين .. حتى على الرغم من أن هذا البطش كان كثيرا مايأتى على شكل غارات وحشية تصيب بالدمار أيضا أرضا لبنانية ومواطنين لبنانيين (المؤلف).

من يد وأنه يأخذ ، أحيانا ، طابع العمالة ـ ! ـ فمن المستحيل فى هذه الحالة ضبطه أو التحكم فيه . فما كان منه إلا أن طلب اجتماع مصارحة مع الجانب الاسرائيلى أصّر فيه على إقفال هذه الدكاكين كلها من دون استثناء ، وحصر الاتصال فى أجهزة القوات اللبنانية (قيادة ميليشيا الكتائب وحلفائها) . بل أكثر من ذلك ، صارح المسئولين الإسرائيليين بقوله : أنا أختار المعلومات التى يجب أن تنقل إليكم ، وليس لكم أن تطالبوا أو تسألوا أو تحققوا مع أى شخص من الأشخاص .. فنحن حركة مقاومة ، لا جهاز استخبارات . ومنع (أى الجميل) الأجهزة المختصة فى القوات اللبنانية من تزويد الدوائر الإسرائيلية بأى معلومات إلا بموافقته الشخصية .. وكان له ، نسبيا طبعا ، ما أراد نظرا لاستحالة ضبط هذه المسألة فى صورة كلية . فبوسعه منع الإباحية فى هذا المجال ، لكن منع العمالة السرية والمنظمة فمسألة فيها نظر »[٨] .

ويسجل القيادى الكتائبى الذى أتيح له أن يشهد بداية الاتصالات الإسرائيلية الكتائبية ، وأن يشارك فيها ، أن بشير الجميل ـ باعتباره قائد القوات الكتائبية والميليشيات الحليفة لها ـ حاول بدوره « ضبط العلاقة مع إسرائيل على النحو الذى يحصر المساعدات الإسرائيلية فى القوات اللبنانية طبعا ، ولكن أيضا على النحو الذى يمنع « الفلتان والاختراقات » على أنواعها .. فلا اتصالات من وراء الظهر ، ولامشاريع أخرى تطبخ دون علمه . وربما الدوائر الإسرائيلية كانت تفضل تنويع العلائق مع القوى السياسية فى المناطق الشرقية (أى الشطر الشرقى من العاصمة اللبنانية وهو الشطر المسيحى) وتود لو تكون حرة فى اختيار الأصدقاء والمفاتيح ، لكنها أمام إصرار الشيخ بشير الجميل على حصر العلاقة معه دون سواه لم تر بدأ ـ ! ـ من التجاوب معه ، خصوصا بعدما أخذت القوات اللبنانية شكل المؤسسة المنظمة وأصبحت خاضعة لقيادة موحدة .. » . ولكن على الرغم من هذا الدفاع ، ومحاولة نفى صفة « العمالة » عن قيادة الكتائب ، نجد أن هذا القيادى الكتائبى لايستطيع إلا أن يعترف بأن التصفية الدموية للجناح العسكرى لحزب الوطنيين الأحرار ـ وهو الحليف للكتائب ـ إنما تعود أساسا إلى التنافس على العلاقة مع إسرائيل فى المعسكر المارونى . فهو يقرر ، صراحة ، أنه « **لعل من الأسباب التى قضت بما سمى حركة تموز « يوليو » ١٩٨٠ ، التى أنهت الوجود المسلح لحزب الوطنيين الأحرار ، أن السيد « دانى شمعون » أمين الدفاع فى الحزب المذكور**

---

(٨) صحيفة « الحياة » اللندنية ـ ١٩٨٩/٧/٢٠ .

ظل يتعامل مع الدوائر الإسرائيلية فى صورة مستقلة .. »[٩] . وقد شكا دانى شمعون ، فيما بعد ، من هذا الاستئثار من جانب الكتائب - أو بالأحرى من جانب آل الجميل - بالعلاقة مع إسرائيل ، فروى عنه قوله : « لقد ضارب علينا آل الجميل فى إسرائيل التى أخذناهم نحن إليها ، وزايدوا علينا حتى وصلوا إلى عقد اتفاق معها .. »[١٠] .

ولأسباب نفسية من ناحية ، وإبقاء على خط المصالح مفتوحا مع العالم العربى من ناحية أخرى ، ظلت الاتصالات بين هذا الطرف اللبنانى الرئيسى وبين إسرائيل تدور بتكتم وفى الخفاء ، لاتفضحها سوى إشارات إسرائيلية متعمدة بين الحين والآخر لوضع « العرب » أمام هذا الأمر الواقع الجديد . وكلما ازداد لبنان انغماسا فى محنته ، كان الحرص على كتمان هذه العلاقة « المحرّمة » يخف شيئا فشيئا ، حتى أصبح موضوع « **وقف التعامل مع إسرائيل** » مطلبا يطرحه الطرف اللبنانى الآخر ، فى إحدى مراحل الأزمة ، ويشترط تحقيقه قبل التقدم لبحث أى حل ، وذلك أثناء وساطة « لجنة المتابعة العربية » التى شغلت كافة الأطراف فى عام ١٩٨٠ . فلما وقع الغزو الإسرائيلى ، كان « التنسيق » بين إسرائيل وميليشيا القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل قد بلغ مداه ، إلى حد التعاون الكامل فى حصار بيروت الغربية التى كانت لاتزال تحتضن قوات المقاومة الفلسطينية وقيادتها . وعلى الرغم من أن هذه النتيجة لم تكن مفاجئة لى شخصيا ، فإننى أعترف أن المشهد صدمنى بشدة عندما رأيت بعينى حواجز الحصار الإسرائيلية والكتائبية وهى تشترك فى تطويق بيروت (وذلك عندما كنت أخرج بعائلتى من جحيم القصف الجوى إلى ملجأ مؤقت بالجبل) .. كما أننى لم أستطع أن أغالب شعورا بالألم والقهر ، وأنا أشاهد **سيارات الجيب الكتائبية وهى تتقدم أرتال المصفحات والدبابات الإسرائيلية لكى ترشدها عبر الطرق الجبلية فى المتن وكسروان .**

وهناك من الشواهد ما يحمل على الاعتقاد بأن القيادات اللبنانية التى « تعاملت » مع إسرائيل قد أقدمت على هذه العلاقة بحماس - حتى لانقول بسعادة - ودون أى شعور بالذنب . وإذا كان هناك من حاول مرارا الدفاع عن هذه العلاقة بأنها تكونت نتيجة للاقتناع بأنه « ليس إلا إسرائيل تقوى على اقتلاع الوجود العسكرى الفلسطينى

---

(٩) المصدر السابق .

(١٠) جنيف ـ لوزان : « المحاضر السرية الكاملة » ـ تقديم طلال سلمان ، ص ٦٧ ـ بيروت ، مايو ـ « آيار » ١٩٨٤ .

من لبنان » ، فإن جوزيف أبو خليل يعترف بأنه « **ولا مرة شعرنا أن التعامل مع إسرائيل هو عيب يجب أن نستحى منه . فالحرص على سريته كان حرصا على السلامة العامة والشخصية لا أكثر ولا أقل . والعداء للدولة العبرية كان التزاما سياسيا ينقصه الشعور أو الإحساس بالعداء ـ ! ـ فلما سقط لبنان تحت وطأة الطغيان الفلسطينى على الدولة وسيادتها ، سقط معه الالتزام المذكور .. ثم جاء الشعور بالقهر من جراء ما عانيناه على يد المنظمات الفلسطينية ، وعلى يد القوات السورية لاحقا ، ليجعل من التعامل مع إسرائيل أمرا عاديا يقره العقل ولاتخالفه العاطفة ـ ! ـ لذلك لم تكن خطوة السادات فى نظرنا خيانة ، بل على العكس من ذلك رأينا فيها كل البطولة .. ولم نكن ندرى ، طبعا ، أن اتفاقات كامب ديفيد ستكون من الناحية العملية وبالا علينا وعلى بلدنا . وعندما خاطب مناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلى ، فى ٧ مايو « آيار » ١٩٧٩ ، الرئيس اللبنانى إلياس سركيس داعيا إياه إلى زيارة « أورشليم » بغرض الوصول إلى معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل .. رأينا فى كلامه غير مارآه رئيس حكومتنا الدكتور سليم الحص يومذاك . رأينا فيه ماذهبت إليه لجنة البحوث اللبنانية فى « الكسليك » عندما قالت فى بيان لها بهذا المعنى : إن الإرادة اللبنانية ترد بالإيجاب على دعوة بيجن .. وان التزام لبنان بالتضامن العربى مخالف لهذه الإرادة .. وبخاصة أن التضامن العربى سقط فى حرب لبنان** » . ثم يستطرد « أبو خليل » موضحا أكثر « .. **والحقيقة أننا لم نشعر ولا مرة أن هناك تضامنا عربيا بالمعنى الصحيح ، أو أننا معنيون بهذا التضامن . بل خيل إلينا ، فى وقت من الأوقات ، أن التضامن مع إسرائيل هو الأجدى** » ![11] .

هنا ، نجد أنفسنا أمام ملاحظات ثلاث تستحق التسجيل والتأمل :

□ □ **الملاحظة الأولى** : أن الاختراق الذى حققته إسرائيل فى لبنان قد نجح لأنه حدد هدفه جيدا . فعلى الرغم من محاولات الاتصال الأخرى ببعض الطوائف اللبنانية ـ وخاصة الطائفة الدرزية ، عن طريق شخصيات دينية من دروز إسرائيل ـ فإن إسرائيل قررت بسرعة أن هدفها لتحقيق الاختراق المطلوب يجب أن يكون هو الطرف اللبنانى المارونى ، ومن ثم فإنها اتجهت إليه مباشرة ودون إبطاء . ولم تكن هناك حاجة كبيرة لبذل جهد غير عادى فى هذا السبيل .. فالزعامات المارونية المتحكمة فى الشارع وفى المقاتلين كانت جاهزة ، وحالة العداء للفلسطينيين

---

(١١) جوزيف أبو خليل : حرب لبنان ـ مراجعة ونقد ذاتى ، صحيفة « الحياة » اللندنية ، يوليو « تموز » ١٩٨٩ .

وللسوريين - بل ولكل ماهو عربى - كانت تتصاعد باستمرار لكى تبرر لهؤلاء أمام أنفسهم وأمام الآخرين صواب إقبالهم على إقامة علاقات مع « العدو » الإسرائيلى . وقد تم ذلك فى غياب أية محاولة عربية جدية لإدراك هذه الحقيقة أو تداركها ، وفى غياب أى جهد فلسطينى أو سورى لعلاجها ، رغم أن تلك الحقيقة كانت هناك طول الوقت .. بل إنها كانت ترتبط بجذور الأزمة اللبنانية وتقع فى أساسها .

□ □ **والملاحظة الثانية** : هى أن الذين أقدموا على « التعامل » مع إسرائيل لم يقدروا العواقب التى يمكن أن تنجم عن ذلك ، ولا الانعكاسات الخطيرة التى ستترتب على هذا التعامل ، بالنسبة لهذا « الوطن » الذى كانوا يريدون إنقاذه . وكان هؤلاء من قصر النظر بحيث أنهم لم يدركوا أن إسرائيل لم يكن يهمها أن تؤدى هذه العلاقة إلى تمزيق الوطن وتفتيته بالكامل ، بل وأن هذا التفتيت بالذات يحقق مصلحة ويمثل انتصارا بالنسبة إليها ، وعلى ذلك فإنهم انساقوا فى علاقتهم متصورين أن أفضل الحلول للأزمة اللبنانية يتمثل فى عقد صلح مع إسرائيل ، حتى أضحى التوصل إلى هذا الصلح كما لو كان هدفا فى ذاته . وعلى حد اعتراف « جوزيف أبو خليل » ، فإنه « إذا كان الثمن صلحا مع الدولة العبرية ، فإننا لانجد عيبا فى تأديته كاملا .. هكذا كنا ننظر إلى الأمر ، دون أن نحسب حسابا لردات الفعل أو للصعاب التى تعترض أى صلح بين لبنان وإسرائيل .. » .

□ □ **أما الملاحظة الثالثة** : فهى أن العلاقة مع إسرائيل بدأت - ثم نمت - نتيجة لإلحاح جيل من « الشباب » المارونى الذى دفع جيل الزعماء « المخضرمين » إلى التورط فى هذه العلاقة وفرضها عليهم فرضا ، مستغلا ظروف الأزمة والحرب الأهلية والتطورات الجارية فى المنطقة . وفيما عدا كميل شمعون وحده تقريبا ، فإن الدلائل تشير إلى أن باقى الزعماء الموارنة الأكبر سنا كانوا إما يرفضون الاتصال بإسرائيل رفضا قاطعا ومطلقا - مثل الرئيس الأسبق سليمان فرنجية الذى يتردد أن السبب الحقيقى لاغتيال ابنه النائب والوزير « تونى فرنجية » ، على أيدى رجال بشير الجميل ، يعود إلى رفضه من البداية التعامل مع إسرائيل - وإما يتحفظون إزاء هذه العلاقة وينظرون إليها بحذر وشك ، ومن هؤلاء كان رئيس حزب الكتائب نفسه . ذلك أن الشيخ بيير الجميل ، وهو من الرعيل الأول الذى ناضل من أجل استقلال لبنان وعمل على إرساء « صيغة التعايش » مع الجناح اللبنانى المسلم ، ظل يحاول على مايبدو مقاومة اندفاع شباب حزبه - وفى مقدمتهم ابنه بشير - باتجاه إسرائيل ، ربما تخوفا من مغبة ذلك على مصير لبنان على المدى البعيد . ويقول جوزيف أبو

خليل [١٢] عن ذلك « .. **ولم يكن الشيخ بيير ليغض النظر عن العلاقة التى أنشأناها مع إسرائيل إلا مرغما ، وكان الإسرائيليون يعرفون ذلك ويمتعضون منه ، ويأخذون علينا التقصير فى الارتقاء بالعلاقة بيننا وبينهم إلى مستوى الزعماء والقادة . لقد ظل بيير الجميل على تحفظه الذى لم يؤثر فيه لقاؤه بإسحق رابين .. اللقاء الذى عملنا له على مدى أسابيع . وبدلا من أن يؤدى اللقاء إلى تفاهم بين الرجلين ، أدى إلى عكسه ، وخرج الاثنان من اللقاء الذى تم على ظهر بارجة حربية (عام ١٩٧٦) ، على أتم سوء تفاهم » .**

ويستطرد القيادى الكتائبى فيقدم لنا لمحة عن جو هذا اللقاء المبكر بين « الجميل » الأب « ورابين » ، فيقول : « كان رابين يكرر السؤال من وقت لآخر قائلا : مانوع المساعدة التى تطلبونها ؟ فيرد الشيخ بيير : لانطلب شيئا مادمتم تعرفون مايحتاج اليه لبنان لكى يخلص ـ ! ـ وظل الرجل على تحفظه ، بغض النظر عن المساعدة اللوجستية (الميدانية) التى نتلقاها من إسرائيل كما لو أنه يقر ، ضمنا ، بضرورتها ويقف حائلا دون أى التزام سياسى معها ودون أى تورط . ولم نكن نحن ـ بشير وأنا وسائر أعضاء الفريق الذى تكون لهذا الغرض ـ لنبدى أى تحفظ .. **لقد يئسنا فى صورة نهائية من أى حل عربى ، ولم يبق إلا الحل الإسرائيلى نعمل له ، ولو تطلب وقتا وجهدا ومخاطرة » !!**

كان جيل الشباب لايرى عيبا فى التعامل وإقامة علاقات مع إسرائيل ، بينما كان رئيس الحزب ينفى الاتهامات التى كانت توجه إلى حزبه وإلى فريقه بالاتصال بإسرائيل ، وكان يصف هذه الاتهامات بأنها «ـظلم » و « حرام أن تطلق جزافا » . وفى بداية الحرب الأهلية ، اعتبر بيير الجميل أن ماكان يجرى فى لبنان لم يكن يستفيد منه سوى إسرائيل ، وأن « هذه الجرائم التى ترتكب فى لبنان لايمكن أن يرتكبها لبنانى أو عربى .. وهى حتما من صنع الأجنبى ، وهى أكبر انتصار لإسرائيل » ..[١٣] . وربما نخرج من ذلك بأن الاتصالات الأولى قد أجريت بدون علم رئيس الحزب ، ومن وراء ظهره ، وأن الذين قاموا بها كانوا من القيادات الشابة يدعمهم الجناح العسكرى فى « المجلس الحربى الكتائبى » الذى كان يرأسه بشير الجميل .. النجم الصاعد فى ذلك الوقت ، وقائد الميليشيا الذى سرعان مافرض هيمنته ونفوذه و « خطه السياسى » حتى على أبيه . على أن مقاومة الجميل الأب

---

(١٢) المصدر السابق .

(١٣) المحاضر الرسمية لجلسات هيئة الحوار الوطنى ـ الجلسة الرابعة ١٩٧٥/١٠/٢ .

لإقامة علاقات مع إسرائيل ، مالبثت أن بدأت تخف تدريجيا تحت وطأة التطورات العاصفة والتدهور المروع فى لبنان ، وأمام التطورات التى شهدتها المنطقة - كذلك - فى نهاية عقد السبعينات والتى قلبت الأوضاع وغيرت الموازين !

وهكذا ، استطاعت إسرائيل أن تحقق إنجازا هاما وحاسما عندما اكتمل لها « الاختراق » فى لبنان على هذا النحو . وقد كان هذا النجاح بمثابة ضربة موجعة لسوريا ولدورها فى لبنان الذى كانت تعتبره دائما دورا طبيعيا ، وترى أنه شرعي بدرجة أو بأخرى والحقيقة أن سوريا كانت تحذر جميع الاطراف ، منذ بدايات الأزمة اللبنانية ، من السماح للأصابع الأسرائيلية بأن تعبث فى داخل لبنان . وعندما تجلت خطورة الأحداث ، وثارت المخاوف الجدية على مستقبل لبنان ومصيره ، حاولت سوريا قدر طاقتها أن تبقى خيوط الموقف فى يدها على الدوام ، ولم تتردد فى تقديم كل أنواع المساعدة : من سيارات الإطفاء لإخماد الحرائق الناجمة عن القتال ، إلى الوقود والدقيق والمواد الغذائية عندما افتقدت هذه المواد بسبب الحرب ، إلى الجهد السياسى والمبادرات لمحاولة تقريب مواقف الفئات اللبنانية المتناحرة ، خوفا من أن « تفلت » إحدى هذه الفئات المارقة فى اتجاه لاتريده سوريا وتحسب له ألف حساب .. وأخيرا كان التدخل بالقوات والسلاح لمحاولة السيطرة على الساحة اللبنانية ، وهى خطوة خطيرة لم تتمكن بها سوريا من تحقيق هذه السيطرة ، وإغلاق الثغرات المفتوحة ، وإنما انتهت بالقوات السورية إلى أن تحولت إلى « فريق » فى القتال الدائر .. بينما ازدادت الثغرات خطورة واتساعا !

سوريا .. ورفض « المساواة » !

عندما كانت القوات السورية التى تدعمها الميليشيات الحليفة تدك مواقع قوات العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبنانى ، فى منتصف شهر أغسطس « آيار » عام ١٩٨٩ ، فإنها لم تكن تحاول فقط الاستيلاء على بلدة « سوق الغرب » ذات الموقع الاستراتيجى الحاكم فى الجبل - شرقى بيروت - والذى ظل مستعصيا على السقوط طوال سنوات الحرب فى لبنان .. وإنما هى كانت ترد بذلك على ماسبق أن أعلنه العماد عون من أن « **حرب تحرير لبنان من القوات السورية قد بدأت** » . كانت سوريا تضرب بعنف ، قاصدة أن تطيح بقائد الجيش ورئيس الحكومة العسكرية ، وأن تجعل منه أمثولة لمن قد يتجرأ ثانية فيردد مثل هذا القول الأخرق !!

ولا أتصور أن شيئا قد أغضب سوريا وأثار استياءها ، مثل هذا القول الذى وضعها فى موضع « المحتل » الذى يناضل « الوطنيون اللبنانيون » للتخلص منه . كذلك لا أتصور إلا أن تكون سوريا قد غضبت ، بالمثل ، لهذه المطالبات التى تعالت من الشرق والغرب ـ ومن العالم العربى أيضا ـ تنادى بخروج « **كل القوات الأجنبية** » من لبنان . فسوريا ، لم تكن تعتبر وجود قواتها غير شرعى ، وكانت تعلن ذلك باستمرار فى مواجهة الدعوات التى كانت تصدر بين الحين والآخر بإنهاء « **جميع أنواع الاحتلال** » فى لبنان .. والأكثر من ذلك ، أنها كانت ترى أن من العسف أن يكون ذلك هو توصيف دورها فى لبنان ، وأن طرح المسألة على هذا النحو يشكل نوعا « المساواة غير المقبولة » بين وجود القوات السورية التى دخلت لبنان فى عام ١٩٧٦ بطلب من السلطة الشرعية فيه ، وبين الاحتلال الاسرائيلى الذى فرض نفسه بقوة الغزو والبطش والإكراه . كما أن هذا الطرح ـ من وجهة نظر سوريا ـ يمثل ضغوطا عربية ودولية لإخراج قواتها قبل أن تطمئن إلى « تأمين » الوضع فى لبنان بحيث لايعود يشكل تهديدا من أى نوع لأمن سوريا فى المستقبل ، ولكيلا تتحول الأراضى اللبنانية ـ سواء بالغزو أو بالتآمر ـ إلى « **نقطة وثوب** » على العاصمة السورية ونظام الحكم فيها .

ولم يكن ذلك موقفا سوريا جديدا ، بعد أربعة عشر عاما من « **التورط** » **فى المستنقع اللبنانى** ، بل إنه كان تعبيرا عن تخوف سورى مزمن إزاء المخاطر التى يمكن أن يشكّلها الوضع فى لبنان على سوريا وأمنها . ولقد سبق للمسئولين السوريين أن عبّروا مرارا ، فى السرّ وفى العلن ، عن هذه المخاوف .. حتى قبل أن تدخل القوات السورية إلى لبنان ، رسميا ، فى عام ١٩٧٦ . أما التدخل العسكرى نفسه ، فربما لم يكن السوريون أنفسهم يتصورون احتمال إقدامهم عليه عندما كانت الأزمة اللبنانية لاتزال فى بدايتها ، وإنما كان هناك اقتناع بأن سوريا لها من الثقل فى لبنان مايكفى لكى يمكنها من السيطرة على الوضع والحيلولة دون امتداد الحريق إليها أو تهديد أمنها ونظام الحكم فيها . ولكن المسئولين السوريين كانوا ، مع ذلك ، يرون الخطر الماثل بوضوح ، ويقدرون حجمه ، ويتخوفون كثيرا من أبعاده ومضاعفاته . ولعل هذا مادفع دمشق إلى الإبقاء على الخط مفتوحا بينها وبين بيروت باستمرار ، منذ الأيام الأولى للأزمة ، وإيفاد كبار المسئولين فيها تباعا ـ وعلى رأسهم عبد الحليم خدام وزير الخارجية ونائب رئيس الجمهورية فيما بعد ـ لمعالجة المواقف التى كانت تتلاحق بسرعة .. إما للعمل على وقف إطلاق النار ، أو رعاية تشكيل حكومة جديدة (مثل حكومة « الإنقاذ » التى شكلت برئاسة رشيد كرامى فى آخر يونيو « حزيران »

١٩٧٥) ، وكل ذلك حتى لايخرج الموقف من نطاق السيطرة ويفلت من يدها الزمام .

وعندما قدمت سوريا مبادرتها الأولى فى لبنان ، فعملت على تشكيل « هيئة الحوار الوطنى » فى شهر سبتمبر « أيلول » عام ١٩٧٥ ، وهى الهيئة التى ضمت أقطاب السياسة وأمراء الحرب ، فإنها دللت على إحساسها بخطورة الوضع وخشيتها من مضاعفاته وآثاره . وقد عبّر عبد الحليم خدام عن ذلك ، فى كلمة ألقاها فى ختام الاجتماع الأول لهذه الهيئة[١٤] ، بالقول بأنه « .. عندما حدثت الأحداث فى لبنان ، شعرنا أنها تهز سوريا بقدر ماتهز لبنان . وبعد البحث ، وجدنا أنه لايوجد أى هدف من أى فرد ضد مصلحة القضية العربية . النزف والتدمير اللذان حدثا كانا يؤلمانا ، ويشعرانا بالقلق من وجود مخطط أجنبى يستهدف لبنان وسوريا والقضية العربية . ومن هنا كان التحرك السورى لوقف النزف وإعادة الحياة الطبيعية إلى العائلة اللبنانية الواحدة . الخلاف الذى نشب ، والذى هدد الوحدة الوطنية ، لايمكن أن تكون آثاره محصورة فى لبنان . ونحن نرى أن هذا الوضع له آثار تدميرية علينا جميعا ، ومنه نمو الشعور الطائفى الذى لايمكن أن ينمو إلا على حساب القضية العربية . وقد وجدنا أن إحلال الانتماء الطائفى محل الانتماء الوطنى سيكون على حساب القضية العربية ولن يستفيد منه إلا إسرائيل » . وأكد خدام فى كلمته أن هذه الأزمة - التى لم يكن عمرها فى ذلك الوقت قد تجاوز خمسة أشهر - يجب أن تكون أزمة عابرة فى تاريخ لبنان ، كما أكد أن سوريا « ستكون معكم للمساعدة فى جميع المجالات .. وأرجو أن لايكون هناك أى حرج ، فنحن عائلة واحدة ، وشعب واحد ، ماضينا واحد ومستقبلنا واحد » .

فسوريا التى « تعرف لبنان جيدا » ، كما يقال دائما ، لم تكن ترى فى الأحداث التى اندلعت فى لبنان فى أواسط السبعينات تهديدا لمصالحها المعترف بها فى هذا البلد فقط ، وإنما هى ترى فيها خطرا داهما يتهدد دمشق مباشرة ويستهدف نظام الحكم فيها ، ومن هنا نستطيع أن نتبين أسباب الشراسة وعدم الاستعداد للتهاون فى المعالجة السورية للوضع فى لبنان على امتداد سنوات الأزمة . ولهذا فإن الأرجح أن ذلك الشق من الحل الذى يتطلب تعاون سوريا ، سواء بإخراج قواتها من لبنان - طواعية - أو بممارسة نفوذها على حلفائها من الأطراف اللبنانيين ، لن يقدر له أن

---

(١٤) المحاضر الرسمية لجلسات هيئة الحوار الوطنى - الجلسة الأولى ١٩٧٥/٩/٢٥ .

ينفذ حتى تطمئن دمشق إلى ماسيكون بعد هذا الحل ، وماسيترتب عليه من نتائج ، وانعكاسات ذلك كله عليها - مستقبلا - فى جميع المجالات .

من ناحية أخرى ، فإنه كان من الطبيعى أمام الجهد الدائب من جانب إسرائيل لفتح ثغرة فى لبنان ، ثم اختراقها الجبهة اللبنانية الداخلية وفرض « دور » لها هى أيضا ، أن ينشأ بالضرورة صدام سورى إسرائيلى على الساحة اللبنانية تحوّل تدريجيا إلى صراع هائل قدّر للبنان - كما أشرنا - أن يدفع ثمنه باهظا . ولم يكن أى من الطرفين ، السورى أو الإسرائيلى ، مستعدا للتهاون أو تقديم تنازلات من شأنها أن تمس بمصالحه كما حددها كل منهما ووقف متمترسا للقتال دونها حتى النهاية . كما أن أيا من الطرفين لم يظهر أدنى استعداد للتخلى عن « أدواته » أو يتنازل عن أى أرض كسبها خلال هذا الصراع العنيف بينهما على الساحة اللبنانية التى هدّها التمزق وصبغها الدم .

لقد تمسكت سوريا بـ « دورها » ، وما كانت لتتنازل عنه ، وحاولت أن تكتل العالم العربى والرأى العام العربى وراء هذا الدور ، فلما كان دخول قواتها إلى لبنان - مع قوات رمزية من دول عربية أخرى أولا ثم منفردة بعد ذلك - فإن ذلك تم بمقتضى قرارات عربية على مستوى القمة ، وبتمويل عربى أيضا . كذلك تمسكت سوريا بأن تشمل « مهمتها » كل لبنان (باستثناء الجنوب بسبب المحاذير الاسرائيلية) ، وانتشرت قواتها فى كل المناطق إلى أن جاء وقت رأت فيه أن أمن هذه القوات يتطلب إبعادها عن بعض المناطق المسيحية - خاصة فى القسم الشرقى من بيروت - حيث يتكثف النفوذ الكتائبى وتخلق التعبئة المعنوية ضد سوريا شعورا عدائيا « شعبيا » ، وحيث أوجد الاختراق الإسرائيلى ثغرته التى تسلل منها إلى قلب لبنان . وعندما استخدمت إسرائيل آلتها الحربية المدمرة فى اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ ، غادرت القوات السورية بعض المناطق التى أصبحت مهددة من قبل الغزاة الإسرائيليين ، بما فى ذلك مواقعها التقليدية فى بيروت الغربية ، ولكنها لم تلبث أن استطاعت أن « تدبّر » العودة إلى هذه المواقع فى وقت لاحق .

أما إسرائيل ، فإنها استطاعت إيجاد أدوات لها فى لبنان بسرعة كبيرة . فبينما كانت عملية الاختراق تسير بشكل حثيث ، قامت القوات الاسرائيلية بعملية « الليطانى » لغزو الجنوب فى عام ١٩٧٨ ، ولم تنسحب إلا بعد أن أنشأت مايسمى بـ « الشريط الحدودى » الذى بقى تحت سيطرتها - رغم تسليمه صوريا لعميلها الرائد سعد حداد وميليشياته - والذى مكّنها من التحكم فى جنوب لبنان بأكمله . ثم تحول

« الشريط الحدودى » إلى « حزام أمنى » عندما اضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب بعد إجتياحها الفاشل للبنان فى عام ١٩٨٢ ، ولكنها نفّذت من طرف واحد « الترتيبات الأمنية » التى قررتها بنفسها وفرضتها على الجنوب اللبنانى رغم سقوط مشروع الاتفاق الذى حاولت التوصل إليه مع لبنان . واستخدمت إسرائيل فى ذلك ميليشيات الحدود ، بعد تدعيمها وتقوية الاشراف العسكرى عليها وتطوير مشاركة القوات الاسرائيلية بشكل « مرن » فى مهام حفظ الأمن فى الشريط الحدودى أو الحزام الأمنى . وبعد وفاة سعد حداد فى يناير عام ١٩٨٤ - والذى شارك فى جنازته ببلدة « مرجعيون » اللبنانية رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق شامير والوزير أرييل شارون وآخرون - لم يتعذر على إسرائيل العثور على عميل آخر يقوم بالدور .. فوقع اختيارها على ضابط لبنانى آخر هو « أنطوان لَحَد » .

وهكذا استمر الصراع السورى الاسرائيلى على أرض لبنان ، بحدة وضراوة ، وتصاعد عاما وراء عام . ولقد وصل المد الاسرائيلى ، بعد غزو عام ١٩٨٢ ، إلى مداه .. بحيث خيل للكثيرين أن تلك كانت بداية الهزيمة الكاملة والحاسمة للدور السورى فى لبنان . ولكن سوريا ، الأقدم وجودا والأشد ارتباطا وربما الأكثر دراية بالأوضاع اللبنانية ، والتى كانت قواتها ترابط فى الشمال والشرق من لبنان ، استمرت تراقب الموقف عن كثب بكل حرص وحذر و ترقب . وأخذت دمشق تتابع المفاوضات ، التى أعقبت الغزو ، بين لبنان وإسرائيل بكل عناية وانتباه - وكان عهد الرئيس « الكتائبى » أمين الجميل لايزال فى بدايته - وربما يصح القول بأن المسئولين السوريين ماكانوا ليتوقعوا ، أويتصوروا ، أن تنتهى هذه المفاوضات إلى أى اتفاق على الإطلاق . ولكن عندما أعلن التوصل إلى مشروع اتفاق بالفعل ، وهو ماعُرف باتفاق ١٧ آيار « مايو » الذى رعاه وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز شخصيا وتكبد فى سبيل إبرامه عناء القيام بعدة رحلات مكوكية بين لبنان وإسرائيل ، قررت سوريا التحرك والقيام بهجومها الشامل المضاد . ولقد جاء الهجوم قويا بالفعل ، مكثفا وكاسحا ، الأمر الذى كان بمثابة مفاجأة للجميع . . بما فى ذلك الولايات المتحدة واسرائيل . ولم تتوان سوريا عن استخدام كافة « أدواتها » فى لبنان . وحشدت للهجوم كل حلفائها وقواتها وأجهزة مخابراتها وعملائها وإعلامها ، وخاضت معركة كبرى بكل المعايير شهدت خلالها الساحة اللبنانية قتالا لم تشهد له مثيلا على كثرة ماشهدت من حروب ومعارك .. حتى تمكنت سوريا فى النهاية من إسقاط الاتفاق رغم وقوف الحكومة الأمريكية ، بكل ثقلها ، وراءه . وقد اعتبر هذا السقوط المدوّى للاتفاق اللبنانى الإسرائيلى انتصارا بالغ الأهمية لسوريا ، بطبيعة الحال ، إلا أنه جاء

أيضا بمثابة تأكيد على حقيقة أصبحت واضحة لكل الأطراف وهى **أنه ليس من اليسير تنحية النفوذ السورى** أو الدور السورى فى لبنان - حتى مع حشد قوى الغزو وقوى السياسة الإقليمية والدولية معا - وإنما يتطلب الأمر تغييرا جذريا للمعادلة القائمة ، إذا ما أراد طرف دولى أو إقليمى انتزاع الدور السورى ، قسراً ، من لبنان .

وهنا ، ينبغى أن نشير إلى نقطة هامة ، يجدر أن نضعها فى الاعتبار ، وهى أن سوريا التى لم يكن يلوح أمامها أمل فى استرداد مرتفعات الجولان المحتلة فى وقت قريب ، كان يتعين عليها أن تعمل بكل السبل حتى لايكون هناك « حل » للصراع فى الشرق الأوسط بمنأى عنها . ومن المؤكد أن كثرة الحديث عن « عزلة » سوريا ، والاتصالات التى كان يعلن عنها بين الأطراف الآخرين فى صراع الشرق الأوسط ، كانت تسبب حرجا للحكم السورى الذى يتعذر عليه تقديم أى « تصور » للعمل على تحرير أرض الجولان التى ضمتها إسرائيل غصبا وتعسفا . ولذلك ظلت سوريا تعمل دائما على أن تكون فى قلب الصراع ، وأن تبسط نفوذها على أوسع رقعة سياسية فى المنطقة وخاصة حيث يكون وجود القضية الفلسطينية - وهى لب الصراع - ملموسا وواضحا . ولهذا تشبثت سوريا بدورها فى لبنان تأكيدا لفرض النفوذ والهيمنة من ناحية ، وإحكاما لقبضتها على مفاتيح العمل الفلسطينى - الذى كان لبنان هو ساحته الرئيسية منذ مطلع السبعينات - من ناحية أخرى . وهكذا تأكدت لسوريا مصالح فى لبنان ، خلال عقد السبعينات ، أضيفت لما هو معروف - ومعترف به - من مصالح أخرى تقليدية صنعتها الجغرافيا والاستراتيجية والروابط التاريخية . ولذلك لم يكن من المعقول أو المتصوّر أن يقدم لبنان ، بموقعه الخطير فى « خاصرة » سوريا ، على عقد اتفاق مع إسرائيل ، ثم يذهب بهذا الاتفاق ببساطة دون أى رد فعل من جانب سوريا .

ومع ذلك ، نجد أن المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان قد بدأت تُطرح ، حتى قبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية الغازية ، الأمر الذى لابد وأن يكون قد سبب غضبا شديدا فى دمشق . وقد تعالت المطالبة « بانسحاب كل القوات الأجنبية » ، بينما كان الهجوم السورى فى ذروته خلال معركة إسقاط اتفاق ١٧ آيار « مايو » ولكن حلفاء سوريا من الأطراف اللبنانيين تصدوا لهذه المطالبة ، مؤيدين موقف دمشق فى رفضها المساواة بين وجود قواتها فى لبنان وبين وجود قوات الاحتلال الإسرائيلى . والذى يطلع ، حتى الآن ، على محاضر مؤتمرى جنيف ولوزان ، اللذين عقدا على التوالى فى نوفمبر « تشرين الثانى » عام ١٩٨٣ ثم فى مارس « آذار » عام ١٩٨٤ - فى محاولة للاتفاق على إصلاحات تكون أساسا

للمصالحة بين اللبنانيين - يلاحظ كيف تحول الخلاف بين الأطراف المتحاربة ليتركز على موضوع « الاتفاق » ، الذى كان البعض يؤيد إبرامه نهائيا بينما يصر البعض الآخر على إلغائه وإسقاطه قبل الانتقال لبحث الإصلاحات أو أية موضوعات أخرى - أما المطالبة بانسحاب القوات السورية ، فقد جوبهت بإصرار على ضرورة تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية أولا .. حتى آخر جندى ، ومن آخر شبر من الأراضى اللبنانية ، وهو أمر يشهد الوضع القائم فى جنوب لبنان أنه بقى مجرد أمل لم يتحقق حتى الآن . فالذى يعود إلى أحداث تلك الفترة من عام ١٩٨٣ ومابعدها ، ومن يطلع على محاضر المؤتمرين اللذين عقدا فى سويسرا ، يمكنه أن يتبين عدة أمور هامة :

■ **أول هذه الأمور** : وربما أهمها ، هو إصرار سوريا وحلفائها على رفض مساواة وجود القوات السورية فى لبنان بالاحتلال الإسرائيلى ، وتصميمها على إجلاء آخر جندى إسرائيلى عن أرض لبنان قبل أى حديث عن انسحاب القوات السورية .

■ **وثانى هذه الأمور** : هو أن معركة إسقاط اتفاق ١٧ آيار « مايو » أسفرت عن « فرز » القوى المتقاتلة فى لبنان ، وبشكل يكاد يعبر عن « اختيار نهائى » ، بين حليف لسوريا وخصيم لها .. وهو ماكان أثره لايزال مستمرا عند وقوع المعارك التى خاضها العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبنانى وقواته ، فى عام ١٩٨٩ ، تحت شعار « **تحرير لبنان من الاحتلال السورى** » .

■ **والأمر الثالث** : هو أنه لن يكون هناك حل حقيقى لأزمة لبنان الدامية ، طالما بقى الصراع السورى الاسرائيلى مستمرا على ساحته ، وطالما بقى اختيار فريق من اللبنانيين « سوريا » واختيار الفريق الآخر « إسرائيليا » . وإذا لم يقدر لهذا الصراع أن يحسم قبل فوات الأوان - أى قبل أن يتفتت لبنان نهائيا ويزول من الوجود - وذلك بأن تضغط القوى القادرة والمؤثرة إقليميا ودوليا للعمل على « تحييد » الساحة اللبنانية وإبعاد هذا الصراع عنها .. فإن كل المطالبات التى تتعالى من هنا وهناك بضرورة انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان ، ستظل مجرد دعوات تتبدد فى الهواء !

فبعد ست سنوات من محاولتى الصلح والإصلاح فى جنيف ولوزان ، بقيت مواقف الأطراف الرئيسيين متباعدة بالقدر نفسه ، واستمر القتال يخف حينا ويشتد أحيانا ، بينما ظلت الخلافات سائدة بالحدة ذاتها وكل يصر على موقفه مما أتاح لقطبى الصراع - سوريا وإسرائيل - المساحة اللازمة للتحرك على الساحة اللبنانية ولممارسة

لعبة الشد والجذب التى توشك أن تمزق ماتبقى من لبنان كبلد وكوطن . وربما كان التعبير عن هذه المواقف المتباعدة والخلافات بين الأطراف ـ والتى كرّسها العناد والحقد المتبادل ، إلى حد ترك البلاد بدون « رئيس » منذ سبتمبر « أيلول » ١٩٨٨ ـ أوضح مايكون فى مؤتمر جنيف على وجه التحديد « قبل » إسقاط اتفاق ١٧ آيار « مايو » واضطرار الرئيس أمين الجميل إلى إعلان إلغائه . والذى يراجع المواقف التى اتخذها الأطراف المشاركون فى هذا المؤتمر(١٥) ، والأفكار التى عبرّوا عنها ، يرى فيها ذات المواقف والأفكار ـ والخلافات ـ التى أدت إلى استمرار الأوضاع السائدة فى لبنان طوال هذه السنين ، أى منذ انعقاد المؤتمرين ، وإن اختلفت « مظاهر » الأزمة أحيانا وبدا المتحاربون أكثر تشددا وتطرفا . ولذلك ، ربما يجدر بنا أن نتوقف هنا بعض الوقت ، لنتأمل مقتطفات أو نماذج لهذه المواقف عبر ما قيل ـ وقتها ـ فى جلسات مؤتمر جنيف :

□ □ **كميل شمعون** ، قال فى الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر إنه يعبّر عن وجهة نظر « الجبهة اللبنانية » ، طارحا للتداول مشروعا ينص على التمسك بلبنان « سيدا » مستقلا ، بحدوده المنصوص عليها فى الدستور والمعترف بها دوليا ، وبوحدة أرضه وشعبه ومؤسساته . كما حرص المشروع على أن ينص على العمل على تحرير كل الأراضى اللبنانية من الاحتلالات القائمة عليها ، ومن « كل وجود غريب غير شرعى ، وإزالة كل مايتعارض مع السيادة الوطنية المطلقة ومايتنافى

---

(١٥) شارك فى مؤتمر جنيف الأطراف الذين حددتهم الدعوة الصادرة عن رئيس الجمهورية أمين الجميل ، فى ١٩٨٣/٩/٢٥ ، وهم :

ـ جبهة الخلاص الوطنى (وهى جبهة شكلت أساسا بهدف إسقاط الاتفاق مع إسرائيل) ، وتضم : الرئيس الأسبق سليمان فرنجية ، ورئيس الوزراء الأسبق رشيد كرامى ، والزعيم الدرزى ، رئيس الحزب التقدمى الاشتراكى ، وليد جنبلاط .

ـ الجبهة اللبنانية ، وتضم : الرئيس الأسبق ، ورئيس حزب الكتائب ، كميل شمعون ، ورئيس حزب الكتائب بيير الجميل (والد رئيس الجمهورية) .

ـ حركة « أمل » (الشيعية) : المحامى نبيه برى .

ـ من السياسيين المخضرمين : رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام (سنى) ، وعادل عسيران (شيعى) ، ورئيس حزب الكتلة الوطنية ريمون إدة (مارونى ـ لم يحضر المؤتمر) .

ـ كذلك وجهت الدعوة إلى مراقبين يمثلان الدولتين اللتين ساعدتا على انعقاد المؤتمر وهما سوريا ، ومثلها وزير الخارجية ـ ونائب رئيس الجمهورية فيما بعد ـ عبد الحليم خدام ، والمملكة العربية السعودية التى مثلها وزير الدولة محمد إبراهيم مسعود .

وقد افتتح المؤتمر رسميا فى ٣١ أكتوبر ١٩٨٣ ، وعقدت أولى جلساته فى اليوم التالى الأول من نوفمبر ، واستمر حتى الرابع منه .

مع الشرعية وحق الدولة المطلق فى أن يكون لها - دون سواها - قوى مسلحة لحماية حدود الوطن » . ولأن الاهتمام كان منصبا ، فى تلك الأيام ، على الاحتلال الإسرائيلى الذى كان جاثما على الأرض اللبنانية ، فإنه كان من الواضح أن شمعون إنما يقصد الإشارة إلى خروج القوات السورية أيضا .. بل ويعتبرها « غريبة » ووجودها « غير شرعى » .

وفى موضع اخر - الجلسة الثانية - انتقل شمعون من التلميح إلى التصريح ، قائلا إنه إذا كان صحيحا أن القوات السورية قد دخلت « ظاهريا » إلى لبنان كقوات « صديقة » ، إلا أن الوقت لم يطُل « **حتى برهنت على عدائها للبنانيين ، فضربت الأحياء السكنية بقساوة ليس بعدها قساوة ، وهدمت المنازل والمؤسسات الإنسانية والثقافية والدينية فى صيف ١٩٧٨ ، ثم فى زحلة عام ١٩٨١ ، فالأشرفية ثم المتن وساحل كسروان عام ١٩٨٣** » .

هذا عن سوريا . أما عن الغزو الإسرائيلى ، فإن رأى شمعون كان يتلخص فى أن لبنان غير مسئول عنه .. بل وحاول أن ينبه للخطر سنوات وشهورا ، وطلب إلى الدول العربية أن تعى الخطر الجاثم على حدود لبنان ، فإما أن تمنع الفلسطينيين من أن يعملوا عبر حدود لبنان وإما أن تتخذ التدابير العسكرية لمساعدة لبنان على صد الاعتداء الإسرائيلى . ولكن هذا التنبيه ذهب دون جدوى « إلى أن وقعت الكارثة وحلّ الاحتلال الإسرائيلى » على حد تعبيره . فإذا كان لبنان قد أقدم على عقد اتفاق ١٧ مايو « آيار » مع إسرائيل ، فإنما هو - من وجهة نظر « الجبهة اللبنانية » - مجرد أداة لتأمين الانسحاب الإسرائيلى . ثم أضاف شمعون قائلا على الفور : « **ولو أن القوات السورية قبلت أن تنسحب من لبنان ، لكان تمّ فى الوقت نفسه انسحاب الإسرائيليين** » . وطالب الذين يعارضون هذا الاتفاق بأن يقدموا بديلا له من أجل تأمين الانسحاب الإسرائيلى « .. **وإلا سيكون مصير الجنوب العزيز محتما مثل مصير الجولان** » .

□ □ **وتحدث عبد الحليم خدام** ، فى الجلسة الأولى للمؤتمر ، فقال إن لبنان يعانى من قتال أهلى وانقسام وطنى ، مما يهدد وحدة البلاد بعد أن قُضى على أمن المواطن وسلامة الوطن . وأشار إلى أن العدو الإسرائيلى استغل حالة الانقسام وتمكن من التسلل إلى لبنان ، وأصبح قوة عسكرية على أرضه ، كما أنه يحاول أن يكون قوة سياسية واقتصادية وثقافية أيضا . وأكد أن نجاح المؤتمر - أى مؤتمر جنيف - يتطلب ثلاثة أمور : **أولها** ، وقف القتال والإقلاع عن فكرة إمكانية تحقيق هدف

سياسى فى صراع داخلى وضرورة اعتماد أسلوب الحوار . **والثانى** ، الاتفاق على مقاومة الاحتلال الإسرائيلى ، لأنه عدو الأمة العربية وفى مقدمتها لبنان ، والاتفاق كذلك على « إسقاط كل مايترتب إسقاطه .. لاسميا اتفاقية ١٧ مايو (آيار) . أما الأمر **الثالث** ، فهو تحقيق اتفاق وطنى على إقامة حكم متوازن يجعل لبنان لكل اللبنانيين » .

وبطبيعة الحال ، فإن عبد الحليم خدام لم ينسى أن يشير إلى أن الذين يحاولون أن يساووا بين السورى والإسرائيلى ، هم أنفسهم الذين طلبوا من سوريا أن تكون فى لبنان (إشارة إلى زعماء الجبهة اللبنانية الموارنة) . وقال إن سوريا هى التى أوقفت حمام الدم وأوقفت القتال ، وفعلت ذلك لأنها تؤمن بذلك ، وستفعل ذلك كلما تطلب الأمر » . وأعقب خدام هذا القول بعبارة حادة تلفت النظر حين قال : « **يخطىء من يعتبر سوريا كإسرائيل .. ومن يعتبر ذلك عليه أن يجد وطنا آخر » !**

ثم عندما قال الشيخ بيير الجميل - أثناء مناقشات الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر - إن ٩٠ فى المائة من العرب شجعوا لبنان على المضى فى اتفاقيته مع إسرائيل ، وأن سوريا أيضا حثته على إيجاد طريقة للخلاص ، أكد عبد الحليم خدام أن هذا القول لا أساس له من الصحة وأن الرئيس اللبنانى « أكد لنا أكثر من مرة أنه لانيّة للبنان عقد أى اتفاق مع إسرائيل » . ولكن الأخطر من ذلك ، أن خدام أتبع هذا بقوله إن سوريا أبلغت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية ولبنان ، عندما صار احتمال عقد اتفاق لبنانى إسرائيلى واردا ، أن « أى مكسب لإسرائيل سيؤدى إلى تأخير بقاء القوات السورية فى لبنان » . وأضاف أنه فى اجتماع عقده الرئيس السورى حافظ الأسد وحضره هو - أى خدام - ووزير الخارجية اللبنانى « إيلى سالم » ، **قال الأسد إن مشروع الاتفاق مع إسرائيل « .. أخطر من كامب ديفيد ولو كانت مصر على حدود سوريا لحاربناها » . فى حين أكد إيلى سالم - حسب قول خدام - فى هذا الاجتماع أن الاتفاقية مفروضة على لبنان من قبل أمريكا .**

وذكر عبد الحليم خدام أن لبنان حاول إبلاغ سوريا بمضمون مشروع الاتفاقية مع إسرائيل قبل أسبوعين ، من توقيعها فقط ، وذلك عن طريق وزير الخارجية اللبنانى إيلى سالم الذى توجه إلى دمشق لهذا الغرض . وقد أراد إيلى سالم أن يبلغ محتوى الاتفاقية شفهيا فقط .. « فقلت له : أنا لا أريد شيئا مسموعا .. أنا أريد شيئا منظورا » . **وتشير رواية خدام إلى وقوع مايشبه المشادّة ، بينه وبين وزير الخارجية اللبنانى ، عندما أراد انتزاع الاتفاقية من يده ، فقد قال « .. وقدرت**

أن أصّور الاتفاقية ، بالرغم من ممانعة الوزير سالم وهجومه علىّ ليسحب الاتفاقية ويمنع تصويرها » !!

وقد أثار عبد الحليم خدام ، أثناء المناقشات ، غضب الشيخ بيير الجميل رئيس « الكتائب » ، وذلك عندما عرض تقديم اقتراح بخطة يمكن أن يتبعها لبنان للتحلل من اتفاقيته مع إسرائيل . فقد نبّه الجميل الوزير السورى إلى أنه مجرد « مراقب » ، ولايحق له تقديم اقتراحات ، أو تأييد أو معارضة الاتفاق مع إسرائيل . فما كان من خدام إلا أن ردّ عليه بحدة أشد ، قائلا إن « **من يتطاول على سوريا يصغر ولايكبر** » .

وفى موضع آخر من المناقشات ـ الجلسة الثالثة ـ شرح خدام موقف سوريا بإسهاب ووضوح ، قائلا : « حصلت مفاوضات مع إسرائيل ، وصار اتفاق ، وأعتقد أن لكل حكومة أن تفعل ماتريد . لقد وقعتم اتفاقا بينكم وبين إسرائيل وأمريكا . هل كنا على علم بالاتفاق ؟ هل كنا موجودين ؟ لقد وقعتم اتفاقا نيابة عن سوريا ، وأنا أعتقد إذا كان للحكومة اللبنانية الحق أن تبرم الاتفاق الذى تريد ، فللحكومة السورية الحق أن تتخذ السياسة التى تريدها . أبلغنا موقفنا من الاتفاق لوزير خارجية لبنان ، بأن سوريا لن تنسحب نتيجة الاتفاق ، ولا أحد يستطيع أن يلزم سوريا بالانسحاب إلا مع حرب فى المنطقة ، وهذا شىء مختلف .. تحصل حرب وننسحق ، ولا أحد قادر على سحقنا مهما كانت قوته العسكرية ، لأننا نمتلك التصميم والشعوب التى تمتلك التصميم لا أحد يستطيع أن يسحقها . فسوريا كلما كان يؤخذ رأيها ، كانت تعطى موقفا . الموقف لم يُراع فى الاعتبار . أكثر من ذلك ، لم تراع سيادة لبنان واستقلال لبنان . طيّب .. هل يوجد عاقل فى الدنيا يتصور سوريا .. تُوقِّع اتفاقية .. المنطقة الأمنية لإسرائيل تبعد عن عاصمتنا ٢٧ كيلومترا ؟ » !

□ □ **وأعلن صائب سلام**[١٦] ، الحاجة إلى « انطلاقة جديدة تتجاوز مآسى الأمس ومخاوف الغد ، وفق تصور مشترك من القيادات ، وانطلاقا من تصميم قيادى وشعبى على النجاح . ولكنه تحدث فى الوقت نفسه عن صعوبة « **التحرير الفورى للبنان** » ، **مضيفا إلى ضرورة الانسحاب الإسرائيلى أهمية انسحاب « كل » القوات**

---

(١٦) يعتبر كل من صائب سلام ورشيد كرامى من الشخصيات الاسلامية السنية التى كان لها ثقل فى الحياة السياسية اللبنانية ، قبل الحرب ، وقد تولى كلاهما رئاسة الوزارة مرات عديدة . ولكنهما لم يكونا من « أمراء الحرب » ، ولم تكن لأى منهما ميليشيا أو تنظيم مسلح ، مثلهما فى ذلك مثل معظم السياسيين والزعماء من طائفة المسلمين السنة .

الأجنبية . وإن لم يسمِّ سوريا تحديدا . وقد كان صائب سلام يعبر بذلك عن قناعة كانت موجودة لدى الرأى العام ، داخل لبنان وخارجه ، بأن يشمل الجهد المبذول وقتئذ تحقيق انسحاب الاسرائيليين والسوريين جميعا ، وترك لبنان لأهله ، وفق برنامج زمنى يتفق عليه وتضمن تنفيذه الدول الكبرى . ولكن وجهة النظر هذه لم تكن تستند إلى « قوة » فعلية موجودة على الأرض ، ولذلك فإنها لم تستطع أن تفرض نفسها رغم وجاهتها وقوة المنطق فيها . ولعل ذلك هو ما جعل صائب سلام ، وهو السياسى المخضرم ، يشير فى حديثه أمام المؤتمر إلى أنه « قد لايكون بالإمكان اليوم تحرير لبنان فورا ، وإعادة بسط الشرعية كاملة على كل ترابه ، وقد لايكون ذلك سهلا وكذلك التوصل إلى إجلاء المحتل الإسرائيلى فورا وتحقيق انسحاب القوات .. غير اللبنانية » . وبناء على ذلك ، فإنه طالب بالإقدام على العمل الوحيد الذى يمكن به مواجهة هذا الموقف الصعب ، وذلك « من خلال وحدة قوانا ، وتوحد اللبنانيين انطلاقا من التضحية والتعال فوق الصغائر والأحقاد ، والعمل جميعا فى معالجة دؤوبة للمشاكل اللبنانية وغير اللبنانية » .

□ □ **وكان « لنبيه برّى »** ، رئيس حركة « أمل » الشيعية وأحد حلفاء سوريا البارزين ، رأى مماثل فى النقطة المتعلقة بالعمل اللبنانى وأهمية وحدة اللبنانيين من أجل الخلاص . فعندما تصدى نبيه برى للاجابة على سؤال زعماء « الجبهة اللبنانية » عن البديل المقترح لاتفاقية ١٧ مايو « آيار » ، لتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية ، حدد هذا البديل بأنه « **الوحدة الوطنية** » **ونبذ الطائفية** . غير أنه حرص على أن يضيف إلى ذلك انتقادا حادا لهؤلاء الذين يتحالفون مع إسرائيل من اللبنانيين ، قائلا « .. **وأنا أتعجب أن هناك لبنانيين يتمسكون ببقاء إسرائيل فى لبنان ، بينما تقوم التظاهرات فى إسرائيل .. المعارضة لبقاء إسرائيل فى لبنان » . وكشف عن أن إسرائيل تحاول تقديم السلاح لعناصر حركة « أمل » فى جنوب لبنان ، لمحاولة إنشاء « جيش شيعى » على غرار ماتفعله الكتائب .. وذلك تحضيرا لمجازر فى الجنوب على نحو ما كان يجرى ، وقتها ، فى الجبل ، وأكد أن « أمل » ترفض كل هذه المغريات .**

غير أنه كان أكثر صراحة من غيره عندما مسّ ، أثناء المناقشات ، موضوع الوجود السورى فى لبنان لتحديد الموقف السورى تحديدا واضحا وصريحا . فقد وجه سؤالا مباشرا إلى عبد الحليم خدام ، قائلا : هل سوريا مستعدة للانسحاب من لبنان دون انسحاب آخر جندى إسرائيلى وإلغاء الاتفاق ؟ وقد جاءت إجابة خدام مباشرة

أيضا عندما ردّ على الفور قائلا : « إن موقف سوريا ثابت ومبدئى ، ولن تنسحب قبل جلاء آخر جندى إسرائيلى عن لبنان دون قيد أو شرط » .

□ □ **وقال رشيد كرامى** ، إن إسرائيل هى المستفيد من اتفاقها مع لبنان لأن هذا الاتفاق يعطى احتلالها - أو هكذا تزعم - شيئا من الشرعية . فإسرائيل عندما احتلت لبنان ، كان ينظر إليها كغاصب وكمعتد على دولة عضو فى الأمم المتحدة . ولكن الاتفاقية تأتى ، حسب قول كرامى ، لتفسح المجال أمام إسرائيل للتهرب من هذه الحقيقة أو للتمويه على الرأى العام العالمى . وأكد أنه على الرغم من « صدق النوايا » التى دفعت إلى الاتفاقية - من الجانب اللبنانى - إلا أن بنودها تضمنت الكثير مما يمس سيادة لبنان ، ويضرب وحدته الوطنية ، وينتقص من دوره العربى إن لم يقض تماما على هذا الدور . وأشار إلى أن المطالبة بإلغاء الاتفاق تعود إلى الشكوك فى سوء نية إسرائيل ، وفى أنها لاتعتزم الانسحاب من الأراضى اللبنانية كلها ، وأن الرسائل المتبادلة حول الاتفاقية تنم عن وجود « شروط » يعتبر تنفيذها خارجا عن إرادة الدولة اللبنانية . وأوضح أن أول هذه الشروط ، التى وضعتها إسرائيل لانسحابها والتى لايملك لبنان تنفيذها ، هو شرط الانسحاب السورى .. ثم قال : « ونحن نعلم أن سوريا الشقيقة دخلت لبنان بناء على طلب رسمى ، واستمرت على هذا النحو من أجل الدفاع عن سيادة لبنان ووحدته وعروبته » . وأعرب رشيد كرامى عن اعتقاده بأن لبنان لايزال بحاجة إلى سوريا ، من أجل مواجهة الأخطار الفادحة المحدقة ، ثم أضاف : أنه « ربما كنا سابقا ورقة بيد سوريا للضغط ، فأصبحت سوريا اليوم هى ورقة بيد لبنان من أجل مواجهة الاحتلال الاسرائيلى » .

□ □ **وأكد سليمان فرنجية** ، مرارا ، أنه لايقبل أن توضع سوريا وإسرائيل ، فى قضية الانسحاب ، على نفس المستوى . وأشار - فى معرض رده على شمعون أثناء مناقشات الجلسة الثانية للمؤتمر - إلى أن شمعون كان وزيرا فى الحكومة عندما طلب هو - أى فرنجية - التدخل السورى . كما أشار إلى أن الرئيس السورى كان هو الذى حدد العدد المطلوب لقوات الردع العربية بثلاثين ألف جندى ، وطلب إلى الدول العربية التى ستشارك فى هذه القوات بإرسال ماتقدر عليه ، على أن تقدم سوريا الباقى .. ولكن القوات العربية الأخرى لم تمكث أكثر من ستة أشهر ، بينما بقى الجيش السورى .

وقال فرنجية إن هناك انقساما بين اللبنانيين حول الاتفاقية مع إسرائيل ، مؤكدا أن هذه الاتفاقية تمس بسيادة لبنان الذى ناضل جيل من أبنائه من أجل إنشائه كبلد

عربى سيد مستقل . وطالب بإلغاء الاتفاقية « لأنه من غير الممكن أن نتفق مع عدو » ، موضحا أن خسارة لبنان لسيادته تتجلى بصورة خاصة فى البنود ٤ و ٦ و ٧ من هذه الاتفاقية التى قال إنها تثبت نظريته فى وجود « **اللعبة الإسرائيلية الأمريكية بتهجير اللبنانيين وتوطين الفلسطينيين » . كما نبه إلى تأثير الاتفاقية من ناحية أنها « وضعت حدا لكل علاقتنا مع إخواننا العرب ، وفتحت أبوابنا لإسرائيل » ، كما أكد أن « إسرائيل هذه لاتريد الخير لأحد .. كتبهم الدينية تقول هكذا .. والتوارة .. كل إنسان غير يهودى نوع من الحيوانات ، واليهود يجب أن يحكموا العالم** » . وألح فرنجية على ضرورة إلغاء الاتفاق .. « حفاظا على سيادتنا ، وحريتنا ، وكرامتنا » ، ولأنه بعد أن قصفت بيروت فى يوم واحد بـ ٢٤٠ ألف قنبلة وبعد أن انكشفت اللعبة الشيطانية ـ كما وصفها ـ لفيليب حبيب[١٧] ، والتى كان يفترض أن تسفر عن خروج الفلسطينيين والسوريين وبالتالى خروج الإسرائيليين فإذا بإسرائيل تدخل بيروت ، فإنه من المفروض « أن ننسف هذه الاتفاقية .. لأنها تتنافى مع السيادة والاستقلال والعلاقة مع البلاد العربية » .

□ □ **أما وليد جنبلاط** ، الزعيم الدرزى ورئيس الحزب التقدمى الاشتراكى وأحد حلفاء سوريا الرئيسيين أيضا ، فقد تكلم ـ فى الجلسة الرابعة للمؤتمر ـ عن « الاتفاقية المشهورة والمشئومة » ، كما وصفها ، واتهم حزب الكتائب وذراعه العسكرية ـ القوات اللبنانية ـ بمحاولة السيطرة على البلاد عن طريق عقد مثل هذا الاتفاق . وقال إنه إذا كانت إسرائيل قد حرضت على حرب الجبل[١٨] ، فإن وجود « القوات اللبنانية » فى الجبل بمثابة الوقود لهذه الحرب الذى حذر ـ مثله مثل نبيه برى ـ من أنها يمكن أن تتكرر فى الجنوب اللبنانى . وأضاف جنبلاط أنه « إما أن نتفق على صيغة هذا البلد .. عربى ، سيد ، مستقل ، بكل ماتعنى هذه الكلمة .. أو

---

(١٧) مبعوث الرئيس الأمريكي إلى الشرق الأوسط ، والذى وقع الغزو الإسرائيلى أثناء قيامه بمهمته فتطورت هذه المهمة واتخذت بُعدا آخر ليصبح فيليب حبيب هو « مهندس » خطة خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ، ومجىء القوات متعددة الجنسيات ، ثم بدء المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية . وقد شاركت فى القوات متعددة الجنسيات كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا ، وتعرضت الوحدتان الأمريكية (المارينز) والفرنسية لعمليتين انتحاريتين فى يوم واحد أسفرتا عن مقتل العديد من جنودهما ، وخاصة جنود مشاة البحرية الأمريكيين الذين قتل منهم فى ذلك اليوم (٢٣ أكتوبر « تشرين الأول » عام ١٩٨٣) ٢٤١ جنديا وجرح أكثر من مائة .

(١٨) حرب تميزت بمعارك شرسة ، فى المناطق الدرزية بجبل « الشوف » الذى كانت « القوات اللبنانية » قد دخلت إليه بصحبة القوات الإسرائيلية وتحت حمايتها ، وقد تعمدت إسرائيل فيما بعد الانسحاب من هذه المناطق على نحو أدى إلى صدام عنيف ودموى بين القوتين المتصارعتين ، وحسمت المعارك بتفوق واضح للمسلحين الدروز وميليشيا الحزب التقدمى الاشتراكى الذى يراسه جنبلاط .

إذا كنتم تريدونها مستعمرة أمريكية غربية فنحن غير متفقين معكم أبدا ، أبداً » .

ثم تطرق وليد جنبلاط إلى الوجود السورى فى لبنان ، فقال إن سوريا « .. ستبقى ، بالأمس واليوم وغدا ، ومع كل احترامى لمفاهيمكم للسيادة اللبنانية والاستقلال .. الخ ، العمق الأول والأخير للبنان العربى الديمقراطى السيد ، وبقية العرب فى البحر - ! - نحن نريد سوريا أولا ، مع احترامنا واحتفاظنا باستقلال لبنان وسيادته ، ولكن نرفض أن يصبح لبنان قاعدة استعمار ضد سوريا . وعند هذا الحد اسمحوا لى - وواضح أنه كان يوجه كلامه لزعماء « الجبهة اللبنانية » - إننا لانستطيع أن نفهم لبنان سيدا ومستقلا مثل فهمكم له . نحن نفهم لبنان سيدا ومستقلا من خلال التزامه والتحاقه بالخط العربى ، وعلى رأس هذا الخط العربى .. سوريا » .

□ □ **وأوضح رئيس الجمهورية أمين الجميل** - فى مواجهة هذه المواقف المتعارضة والمتناقضة - أن الاتفاقية مع إسرائيل لاتبرم لمجرد « لذة الاتفاق » ، على حد تعبيره ، وإنما من أجل تأمين المصلحة اللبنانية والسيادة اللبنانية . وأشار الرئيس الجميل - ربما حفاظا على استمرار المؤتمر وحرصا على عدم انهياره - إلى أن الاتفاق لم يكن قد أبرم بعد ، وإن كان قد طالب بأن يراعى فى أى قرار يتخذه المؤتمر بشأن الاتفاق ، أن يكون قرارا من أجل إنقاذ لبنان « وبحد أقصى من المسئولية ، وبعيدا عن التشنج والأفكار المسبقة ، فى سبيل مصلحة لبنان » .

ومن الواضح أن الرئيس اللبنانى لم يكن فى موقف يحسد عليه ، فى هذه المناقشات المحترمة التى شهدها مؤتمر جنيف . وعندما أبدى سليمان فرنجية ملاحظة بأن نص الاتفاقية كما هو مطروح « مرفوض مائة فى المائة .. بل ألف فى المائة » ، كشف الجميل عن جانب من الضغوط التى يتعرض لها ، حتى لايقدم على إلغاء الاتفاق ، ومنها تهديد إسرائيل بأن إلغاء الاتفاقية سيؤدى إلى قيامها بإغلاق المعابر على نهر « الأوّلى »[١٩] ، بين الجنوب وباقى أنحاء لبنان ، مما يعنى فصل الجنوب عن باقى البلاد وبالتالى بقاء القوات الإسرائيلية فى لبنان إلى أمد غير معروف .

---

(١٩) نهر صغير يكاد يمثل حدا يميز المنطقة الجنوبية من لبنان عند اتصالها بباقى انحاء البلاد ، وتعتبر الجسور المقامة عليه معابر استراتيجية حيث يمكن عن طريق إغلاقها عزل الجنوب عن باقى لبنان . وعندما احتدم القتال فى الصيف الساخن لعام ١٩٨٩ ، بين القوات السورية وقوات العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبنانى ، لجأت مئات العائلات إلى شواطىء نهر « الأوّلى » ، فأقاموا خياما على ضفافه اتخذوها بيوتا مؤقتة .. هربا من جحيم القصف والموت الأعمى .

غير أن الرئيس أمين الجميل - أمام إصرار لايلين على إلغاء الاتفاق - عاد فطلب فرصة لكى يدخل فى مفاوضات (وخاصة مع الولايات المتحدة) حول المطالبة بإلغاء الاتفاقية مع إسرائيل . وقال « .. وأنا صراحة أقول لكم إنه لا يوجد رئيس جمهورية يتمنى بكل انشراح أن يوقع اتفاقا كهذا » . ثم أضاف ، فى هذا المعنى أيضا ، انه ما من أحد يمكن أن يصوّر هذه الاتفاقية على أنها « **إنجاز بطولى** » ، **وإنما هى « إنجاز اضطررنا للوصول إليه ، قناعة منا بأنه ممكن أن يوصل إلى نتيجة »** .

وكان ذلك - وقتها - هو موقف « الدولة » اللبنانية التى لم تستطع ، بعد فشل مؤتمر جنيف واحتدام المعارك التى بلغت ذروتها باستيلاء ميليشيا حركة « أمل » الشيعية على الشطر الغربى من العاصمة وطرد الجيش منه ، سوى أن تسلم بضرورة إلغاء اتفاق ١٧ مايو « آيار » . . إنقاذا لما يمكن إنقاذه من لبنان ، ولكى يصبح ممكنا القيام بمحاولة ثانية للصلح والاتفاق على الإصلاحات المطلوبة من خلال انعقاد مؤتمر لوزان ، رغم أن هذه المحاولة انتهت هى أيضا - للأسف - إلى الفشل !

يبقى من الضرورى ، فى هذا السياق ، أن نشير إلى نقطة هامة أخرى فيما يتعلق بـ « الدور السورى فى لبنان » . ذلك أنه إذا كان الغزو والإجتياح قد مثّل ذروة التدخل الاسرائيلى فى عام ١٩٨٢ ، فإن تمكّن سوريا من فرض إلغاء الاتفاق اللبنانى الإسرائيلى كان يمثل قمة النجاح السورى فى هذا الصراع الذى لايهدأ على الساحة اللبنانية ، ولم تستطع أن تزحزح - ولو قيد أنمله - « العناد المارونى » ، من أجل التسليم بإجراء إصلاحات لإقامة البناء السياسى فى لبنان على أساس جديد يتنازل فيه الموارنة عن بعض الامتيازات التقليدية القديمة للطائفة .

فقد عبأت سوريا كل أدواتها وقواها ، وجندت حلفاءها ، من أجل إسقاط اتفاق ١٧ مايو « آيار » ، وعندما لم تتمكن من إسقاطه داخل مؤتمر جنيف نفسه[٢٠] ، عادت مع حلفائها إلى « أرض المعركة » - حيث لم تعد هناك كلمة إلا للمدفع والبندقية - وفرضت إسقاط الاتفاق بالقوة . ولكنها عندما عادت مع الجميع مرة أخرى إلى سويسرا ، بعد حوالى أربعة أشهر من انعقاد المؤتمر الأول ، فوجئت بـ « تكتل مارونى » فى وجهها . وقد اجتمع هذا التكتل على رفض المساس بالامتيازات ،

---

(٢٠) كانت المعارك فى لبنان مستمرة طوال الوقت ، بينما المؤتمر منعقد فى جنيف ، للضغط على الجانب المؤيد لعقد الاتفاق مع إسرائيل - وعلى رأسه أمين الجميل رئيس الجمهورية - لإرغامه على اتخاذ الخطوة التى كان يخشى الإقدام عليها وهى إلغاء الاتفاق الذى لم يكن قد أبرم نهائيا بعد .

وانضم اليه حتى أقرب حلفاء سوريا وهو الرئيس الأسبق سليمان فرنجية الذى كان موقفه الصلب قد ساعد على إسقاط الاتفاق اللبنانى الإسرائيلى .. حتى أن الزميل « طلال سلمان » ، رئيس تحرير صحيفة « السفير » اللبنانية ، عندما حاول وصف الموقف الحرج الذى سببه فرنجية لممثل سوريا فى مؤتمر لوزان عبد الحليم خدام ، لم يجد إلا أن يكتب متسائلا : سليمان ، سليمان ، ماذا فعلت بأخيك ؟! ثم يستطرد ليصف نتيجة المؤتمر بأنها « النهاية الفاجعة التى يلقى الكثيرون مسئوليتها على هذا الرجل الثمانينى ذى التاريخ الحافل بالصدامات والمواقف الدراماتيكية ، المجلجل صدى الرصاص فيها ، والمتميز بتلك العلاقة الخاصة والقديمة والحميمة مع النظام السورى وأساسا مع الرئيس الأسد - وآل الأسد عموما ثم مع كبار معاونيه - الرجل الذى لايفتأ فرنجية يردد حين يأتى ذكره : **الله يطول لنا فى عمره ، ويديمه لسوريا .. ولنا فى لبنان** »[٢١] . ومن التفسيرات التى أوردها رئيس تحرير « السفير » لهذا الموقف المتناقض ، أن سليمان فرنجية لم يغدر بحليفه ولم يخنه ، وإنما هو وقف معه فى كل ما يعنى سوريا .. فلما جاء مايعنى دور المسيحيين الموارنة ، اتخذ الموقف المنطقى كزعيم مارونى عريق . فهو «**سورى وعربى فى مواجهة إسرائيل ، ولكنه مارونى حتى العظم فى مواجهة أصحاب المطالب من أبناء الطوائف الأخرى** » .

وفيما بعد ، روى لى « طلال سلمان » خلال لقاء لنا فى لندن ، أنه حرص على أن يتوجه لمقابلة سليمان فرنجية - بعد أن أصبح فشل مؤتمر لوزان مؤكدا بسبب موقفه - لكى يناقشه فى الأسباب التى حدت به إلى اتخاذ هذا الموقف . وقد لخص الرئيس الأسبق العجوز موقفه بقوله .. **موجها حديثه لطلال سلمان : ياحبيبى ، « حصتكم » - أى حصة المسلمين فى الحكم - أنتم أحرار فيها ، افعلوا بها ماتريدون وتقاسموها حتى مع من تشاءون .. أما « حصتنا » ، فلا يمكن لأحد أن يمسها !**

هل نقول إن المدّ السورى قد بدأ فى التراجع منذ ذلك الحين ؟ وهل يكون صحيحا أن نستنتج أن إسرائيل - التى كان « مراقبوها » يحومون بلا انقطاع فى أروقة فندق « بوريفاج » حيث انعقد مؤتمر لوزان - قد بدأت ترد ، فوريا ، على إلغاء اتفاق ١٧ مايو « آيار » عن طريق العمل على تحجيم الدور السورى فى لبنان ومنعه من

---

(٢١) « ثرثرة فوق بحيرة ليمان » - مقدمة بقلم طلال سلمان لمحاضر مؤتمرى جنيف ولوزان - ص ٦٤ - إصدار المركز العربى للمعلومات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مايو ١٩٨٤ .

بلوغ أهدافه المتمثلة فى إعادة ترتيب الأوضاع اللبنانية على النحو الذى يلائم سوريا ويتفق مع مصالحها ؟ ربما يكون ذلك صحيحا ، فى مجمله ، أو ربما كان يحمل بعض الصحة على الأقل .. ولكن المؤكد هو أن الصراع السورى الإسرائيلى قد استمر ، على الساحة اللبنانية ، كما أنه من المؤكد أن سوريا قد اضطرت إلى التراجع - من ناحية أخرى - إلى الحد الذى قلل من حجم تأثيرها على لبنان الذى لم يعد « كله » تحت سيطرتها ، وإلى درجة أنها وجدت نفسها تتحول إلى « فريق » فى التناحر اللبنانى الداخلى وهو ما أثبته القتال الذى جرى خلال ذلك الصيف الساخن من عام ١٩٨٩ ضد قوات العماد ميشيل عون قائد الجيش . وقد كان أبرز ماميّز هذا القتال ، هو أن سوريا وجدت نفسها - أمام الرأى العام العالمى على الأقل - تواجه قوة « شرعية » ترفض وجودها على الأراضى اللبنانية ، هى قوة الجيش بالذات ، وليس مجرد مجموعات من المسلحين المارقين ، وذلك بعد أن تراجعت الميليشيات الكتائبية إلى الظل .. وهو تراجع لابد وأنه جرى عمدا ، خاصة مع ما هو معروف من ماضى الصراع على النفوذ بين ميشيل عون وقيادة الميليشيات ، كما أنه تراجع ينم عن ذكاء وتخطيط محسوب ، أيا كانت الجهة التى خططت .. وحسبت !

ومع ذلك ، فإنه ليس من المتصور أن تقدم سوريا ، باختيارها ، على سحب « دورها » من لبنان ، حتى إذا هى استجابت للضغوط لسحب « قواتها » من بيروت والجبل إلى منطقة البقاع .. أو حتى إلى ما وراء الحدود . فالمؤكد أن الدور السورى سيستمر ، ليس فقط بحكم استمرار الدور الإسرائيلى مما يجعل سوريا تحرص على ألا تترك له الساحة خالية ، وإنما أيضا بحكم ما تفرضه المصالح والارتباطات والحقائق القائمة القديمة والمستجدة على السواء . أما الصراع السورى الاسرائيلى على الساحة اللبنانية ، فمن الواضح أنه لن يتوقف حتى يتم العثور على حل للأزمة المتمادية ، وحتى يصبح فى استطاعة اللبنانيين - بعد أن يعوا هذا الدرس القاسى - التحكم فى أمورهم ومقدرات بلادهم والحيلولة دون العبث بها .. وهو ماأهملوه طويلا قبل أن ينفجر البركان تحت أقدامهم !

□ □ □

أيــة نهــايــة ؟!

نعم ! أية نهاية ، بعد هذا ، تخبؤها الأيام للبنان المثخن بالجراح ، وأى مصير ينتظره ؟ وهل تكون هذه النهاية هى - كما نأمل ونرجو جميعا - هى نهاية المحنة ، أم تكون - لاقدّر الله - هى نهاية لبنان ؟

لقد طالعت - وأنا أتهيأ لكتابة هذه السطور الأخيرة - تصريحات عدة لزعماء لبنانيين ، كلها تعكس المواقف القديمة ذاتها ، ولايبشر أى منها ببصيص أمل أو تفاؤل بانفراج قريب . بل إن الصحف والمجلات العالمية نقلت تصريحا لأحد هؤلاء الزعماء ، وهو وليد جنبلاط ، تنبأ فيه[٢٢] بأن بيروت سوف تزال من الوجود ، وتسوّى بسطح الأرض ، وبأن العاصمة اللبنانية ستتحول إلى « ستالينجراد » أخرى !

فكيف يمكن للمرء أن يتطلع إلى الأمام ، أو يستشف آفاق المستقبل ، بينما الأزمة مستمرة بل ومتمادية على هذا النحو .. تنخر فى الجسد اللبنانى ، وتقطع أوصاله ، وتكاد تذهب بالبقية الباقية بما لايزال يتردد فيه من أنفاس الحياة ؟!

والحقيقة أنه مما يدمى القلب ويبعث على اليأس ، أن يظل اللبنانيون عاجزين إلى هذا الحد عن استجماع ما تبقى لديهم من إرادة وقوة ، والإقدام على العمل الوحيد الذى يمكن أن يفيد - فى مواجهة هذا الواقع المأساوى الذى يعصف ببلادهم ويهدد مصيرها - وهو : **أن يتفقوا !!**

صحيح أن هناك مسئولية دولية ، فالمجتمع الدولى كله مطالب بالقيام بعمل ما - فورى وسريع - لمساعدة لبنان على العودة إلى الحياة .

وصحيح أيضا أن هناك تقصيرا عربيا مريعا ، فى معالجة أزمة لبنان ، فالدور العربى كان يجب - ومنذ مدة طويلة - ألا يقتصر على تشكيل اللجان الثلاثية والرباعية ولجان المتابعة ، وإصدار النداءات التى تطالب الجميع بأن يرفعوا أيديهم عن لبنان وبأن تخرج القوات الأجنبية - كلها - من أراضيه . وإنما كان

---

(٢٢) مجلة « نيوزويك » الأمريكية ، عدد ٢١ أغسطس ١٩٨٩ .

ينبغى أن يكون الدور العربى فعالا حقا ، ومؤثرا حقا ، يغوص عميقا بحثا عن جذور المشكلة ليعالجها ويمارس كل تأثير ممكن ويستخدم كل وسيلة متاحة لتجميع عناصر الحل وفرضها فرضا . فلبنان ، هو الذى تحمل قضية العرب الأولى - وهى القضية الفلسطينية - التى كان وجودها فى لبنان أثقل مما يستطيع أن يتحمله . كما أن هذا الدور العربى المفقود أو المفتقد ، كان يمكن - لو أن العرب أجمعوا بالفعل على القيام به ولم يحاول بعضهم استغلال التردى القائم فى لبنان - أن يمنع عن لبنان أخطارا كثيرة .. قد لايكون أهونها الاختراق والتغلغل الإسرائيلى والتدخل فى الشئون اللبنانية الداخلية ، فضلا عن التهديد الجدى الماثل بضياع الجنوب اللبنانى إلى الأبد . علما بأنه لو أن نيّة العرب صدقت فى القيام بهذا الدور لإنقاذ لبنان ، مستخدمين قدرتهم المادية وثقلهم العالمى ، لكان لذلك مردود إيجابى مؤكد على العمل العربى العام يكسبه ثقلا ومصداقية واحتراما - فى أنظار العالم - ويمنح الشعوب العربية ثقة فى النفس تجعلهم أكثر قدرة على مواجهة مشاكلها والتصدى لمعالجة قضاياها الحيوية بعزم وحسم .

كل هذا صحيح ، وأكثر منه .

ولكن لا جدال فى أن اللبنانيين مطالبون ، بدورهم ، بأن يقوموا بالخطوة الأولى التى تقنع الآخرين بأن هناك - على الأقل - أملا فى إنقاذ لبنان من محنته . وإذا كان هناك من يقول إن الوضع قد بلغ من التعقيد مايُعجز اللبنانيين عن معالجته ، وأن التدخل الخارجى وتشابكه مع عناصر الأزمة الداخلية أصبح أقوى من قدرتهم على التصدى له ، فإن الرد على ذلك هو أن المطلوب من اللبنانيين - فورا وكمرحلة أولى - ليس هو المعالجة أو التصدى ، وإنما المطلوب هو الحد الأدنى من الاتفاق .

وإذا كان اللبنانيون يعجزون ، فى ظل الظروف السائدة المعروفة ، عن الاتفاق على الإصلاح السياسى أو قواعد إعادة بناء « لبنان الجديد » ، فإنهم على الأقل يستطيعون أن يتفقوا - معا وفى وقت واحد - على إلقاء السلاح .. دفعة واحدة وإلى الأبد . هذه خطوة أولى ، ولكنها هامة وضرورية .. وبعدها ، فانهم يستطيعون الاتفاق على رفض أى تدخل خارجى ، أيا كانت صور هذا التدخل وأيا كان مصدره . وعندها ، لن يكون فى إمكان العرب التخلى عن دورهم ، ولن يقدر المجتمع الدولى على تجاهل مسئولياته .

فقط ، يجب أن تكون النوايا سليمة ، والعزم صادقا .

وإلا ، فإن البديل سيكون هو استمرار التدهور والتفسخ ، والتخبط فى المحنة .. إلى أن يزول من الوجود ذلك البلد الذى عرفناه - ذات يوم - باسم .. لبنان !!

من مطبوعات
مركز الأهرام للترجمة والنشر

☐ ☐ قضايا معاصرة :

- كارثــة الإدمــان — إبراهـيم نافــع
- الإنتفاضة والدولة الفلسطينية — لطـفى الخـولى
- آفاق التسعينات — ابراهـيم نافــع
- النيل والمستقبل — عبد التواب عبد الحى
- للفجــر نغــنى . .
  صفحات من النضال الفلسطينى — الأميرة دينا عبد الحميد
- نحن والعالم ونحن وأنفسنا — إبراهـيم نافــع
- المأزق العــربى — المحرر لطفى الخولى
- السياسة بين السائل والمجيب
  (١) و (٢) — هيئة الإذاعة البريطانية

☐ ☐ مصر والشرق الاوسط :

- كامب ديفيد بعد عشر سنوات — المحرر : وليم ب . كوانت
- سنوات الغليان — محمد حسنين هيكل
- ١٩٩٩ نصــر بــلا حــرب — ريتشارد نيكسون

● أمن مصر القومى	محمد حافظ إسماعيل
● سنوات بلا قرار	د . محمد الفرا
● ملفات السويس	محمد حسنين هيكل
● محاربون ومفاوضون	كمال حسن على
● خريف الغضب	محمد حسنين هيكل .
● رسالة مفتوحة إلى بورقيبه	محمد مزالى
● لمصر لا لعبد الناصر	محمد حسنين هيكل

□ □ تاريخ سياسى :

● بقايا ذكريات	الشيخ أحمد حسن الباقورى
● إيران من الداخل	فهمى هويدى
● سرقة ملك مصر	محسن محمد

□ □ أفكار وخواطر :

● الحكيم بخيلا	كمال الملاخ
● فى الوقت الضائع	توفيق الحكيم

العنوان	المؤلف
● مسافر على الرصيف	محمود السعدنى
● إنطباعات مستفزة	د . يوسف إدريس
● حوار بين طفل ساذج وقط مثقف	أحمد بهجت
● طرائف دبلوماسية	جمال بركات
● مذكرات صائم	أحمد بهجت
● رحلات ابن عطوطة	محمود السعدنى

□ □ من التراث :

العنوان	المؤلف
● الأمثال العامية	أحمد تيمور

□ □ فكر وصحافة :

العنوان	المؤلف
● شهود العصر	مركز الأهرام للترجمة والنشر
● ثورة الفكر فى عصر النهضة الأوروبية	د . لويس عوض

□ □ دراسات دينية :

- قراءة فى وثائق البهائية — د . بنت الشاطىء
- التدين المنقوص — فهمى هويدى
- نحل العسل فى القرآن والطب — أ . د . محمد على البنبى

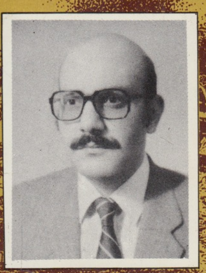
□ □ معاجم وموسوعات :

- معجم مصطلحات الحاسبات الألكترونية — مركز الأهرام للترجمة والنشر
- الموسوعة المصورة للشباب — ترجمة: أ.د. محمد أمين سليمان
أ.د. أحمد فؤاد باشا
- الموسوعة العلمية الأولى للأطفال — ترجمة: أ.د. محمد أمين سليمان
- موسوعة جوفى الرياضية
  - ★ السباحة والغطس
  - ★ الألعاب الأوليمبية — ترجمة : نجيب المستكاوى
  - ★ ألعاب الأطفال

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٨٩/٨١٩٧

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر


١٠ سنوات أمضاها محمود أحمد فى بيروت متابعا لأحداث الحرب الأهلية اللبنانية ، بحكم منصبه كمدير لمكتب وكالتى أنباء الشرق الأوسط والقطرية ، أتاحت له الالمام بخبايا هذه الحرب وأسرارها . فقد وصل هناك قبل أشهر معدودة من نشوب المعارك فى ١٩٧٤ ، وظل طوال هذه المدة متشبثا بموقعه ملاحقا لوقائعها فى وقت هرب فيه كثيرون من هذا الجحيم ، رغم الأخطار التى تعرض لها هو وأسرته .

وكتابه هذا يكفل فهم أسباب المأساة اللبنانية والقوى المسؤولة عنها وتطوراتها واحتمالاتها ، وهو ما لا يتوافر للكثيرين منا رغم ضخامة ما ينشر عنها يوميا ، وذلك بأسلوب رشيق ممتع يستند للحقائق والوقائع ، وهو الأمر الذى تميز به المؤلف طوال ٣١ عاما من عمله الصحفى فى الأهرام وفى وكالات مختلفة للأنباء التى تولى فيها عدة مناصب ، آخرها مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط فى واشنطن وهو عمله الحالى .

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر